الجمهوريـــة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التحارية

تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

الموضوع:

أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2019)

إعداد الطالب:

➢ قاوي معمر

تحت اشراف الأستاذ:

د.علي العبسي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د إلياس شاهد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	رئيسا
د. علي العبسي	أستاذمحاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	مشرفا ومقررا
د. سمير بوعافية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–	مساعد المشرف
أ.د المجدوب بحوصي	أستاذ التعليم العالي	جامعة طاهري محمد –بشار–	ممتحنا
أ.د أبو بكر بوسالم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير – البيض–	ممتحنا
د. سمية دربال	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	ممتحنا
د. زكية محلوس	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022–2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

الموضوع:

أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2019)

إعداد الطالب:

- قاوي معمر

تحت اشراف الأستاذ:

د.علي العبسي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د إلياس شاهد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	رئيسا
د. علي العبسي	أستاذمحاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	مشرفا ومقررا
د. سمير بوعافية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–	مساعد المشرف
أ.د المجدوب بحوصي	أستاذ التعليم العالي	جامعة طاهري محمد –بشار–	ممتحنا
أ.د أبو بكر بوسالم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير – البيض–	ممتحنا
د. سمية دربال	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	ممتحنا
د. زكية محلوس	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022–2023

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان " و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى رمز العطاء و التضحية ، إلى من كان لي شمعة تنيردربي وعلمني دروس الاجتهاد التحدي والمثابرة والدي العزيز إلى روحه الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

إلى فيض الحب ووافر العطاء، من غمرتني بعطفها ودعواتها بلا مقابل الوالدة الغالية أطال الله في عمرها .

إلى جميع أفراد عائلتي، الإخوة الكرام كل بإسمه ومقامه من الأقارب، الأصدقاء والزملاء.

إلى كل من ساندي في مخاض هذا العمل وميلاده أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات والتوجيهات البناءة.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، و الصلاة والسلام على معلم البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد رحلة البحث والجهد التي تكللت بهذا الإنجاز المتواضع ،

يسعدني في المقام الأول أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان العظيم إلى السادة المشرفين الدكتور "بوشول السعيد"، الدكتور"علي العبسي "، الدكتور "سمير بوعافية " لما بذلوه من جهد خلال إشرافهما، وتوجيهاتهما وحسن معاملتهما طيلة فترة البحث.

وأتقدم بالشكر لكل من:

- أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالحضور، قبول مناقشة هذا البحث والمشاركة في إثراء جوانبه.
- مديرالجامعة ، عميدالكلية، رئيس المجلس العلمي، رئيس مشروع الدكتوراه وكل اساتذة جامعة الوادي الشهيد حمة لخضر بدون استثناء.

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث اخص بالذكر الأستاذ أبو بكر بوسالم والأستاذة موسي آسية.

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة مابين 2000 و2019 ، بالاعتماد على النماذج ARCH ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

أظهرت النتائج على المدى القصير عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وأثبتت الدراسة أن تطاير أسعار النفط يؤثر إيجابيا على مؤشرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وكشفت نتائج تحليل التباين بأن تطايرية سعر النفط تفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري وحجم الصادرات في الجزائر،كما يفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في كل من حجم الواردات وسعر الصرف الحقيقي في المدى القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: تطايرية، أسعار النفط، تحرير التجارة الخارجية، نماذج ARCH، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، الجزائر.

Abstract:

This study attempts to know the extent impact of oil price volatility on Liberalizing Foreign Trade in Algeria based on quarterly data from 200 to 2019, using the models (ARCH) and the structural vector auto-regression model (SVAR).

The main findings indicate in the short term that there no causal relationship between the study variables. The study proved that the volatility of oil prices positively affects the indicators of the Liberalizing Foreign Trade in Algeria, the results of the variance decomposition revealed that the oil price volatility explains most of the changes that occur in trade openness and export in Algeria, as well as the weak percentage of the changes that happen in both import and real exchange rate in the short and long term.

Key words: volatility, oil prices, Liberalizing Foreign Trade, models (ARCH),model (SVAR), Algeria.

Résumé:

L'objet de cette étude c'est d'analyser l'impact de la volatilité pétroliers sur les la libéralisation du commerce extérieur de l'Algérie sur la base de données trimestrielles durant la période 2000 - 2019, en utilisant les modèles (ARCH) et le modèle d'auto-régression structurelle.

Les résultats à court terme ont montré qu'il n'y a pas de relation causale entre les variables de l'étude. Aussi, L'étude a prouvé que la volatilité des prix du pétrole affecte positivement les indicateurs de la libéralisation du commerce extérieur en Algérie, or que l'analyse de la variance ont révélé que le prix du pétrole explique la plupart des changements qui se produisent dans l'ouverture commerciale et l'exportations en Algérie, ainsi que des changements qui se produisent à la fois dans l'importations et le taux de changeréel à court et à long terme.

Mots clés : volatilité, prix du pétrole, libéralisation du commerce extérieur, modèles (ARCH), le modèle d'auto-régression structurelle, Algérie.

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر والتقدير

الملخص

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول VIII

قائمة الاشكال XI

المقدمة العامة أ

الفصل الأول: الاطار النظري لتطايرية أسعار النفط وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري 9

تمهيد: 10

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للنفط 11

المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته 11

الفرع الأول: مفهوم النفط 11

الفرع الثاني: نشأة وتطور النفط 12

المطلب الثاني: أهمية النفط ومراحل صناعته 15

الفرع الأول: أهمية النفط 15

الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية 18

المطلب الثالث: السوق النفطي 20

الفرع الأول: أنواع السوق النفطي	20
الفرع الثاني: العناصرالفاعلة في السوق النفطي	21
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للنفط	23
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للنفط في العالم	23
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للنفط عربيا	26
المبحث الثاني: تطايرية أسعار النفط	29
المطلب الأول: أسعار النفط	29
الفرع الأول: مفهوم وأنواع أسعار النفط	29
الفرع الثاني: تطور نظم التسعير وخطر سعر النفط	32
المطلب الثاني: مفهوم وأسباب تطايرية أسعار النفط	34
الفرع الأول: مفهوم تطايرية أسعار النفط	34
الفرع الثاني: أسباب تطايرية أسعار النفط	36
المطلب الثالث: صدمات أسعار النفط التاريخية	43
الفرع الأول: صدمات ارتفاع أسعار النفط العالمية	43
الفرع الثاني: صدمات انخفاض أسعار النفط العالمية	46
المطلب الرابع: أثار تطايرية أسعار النفط على اقتصادات دول العالم	47
الفرع الأول: آثار تطايرية أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة	50
الفرع الثاني: أثار تطايرية أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة	53

المبحث الثالث: علاقة تطايرية أسعار النفط بالاقتصاد الجزائري 55

المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر 55

المطلب الثاني: إدارة الإيرادات النفطية الجزائرية 59

الفرع الأول :تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة1971-1999 61

الفرع الثاني: فترة الانتعاش الاقتصادي وصندوق تثبيت النفط 63

المطلب الثالث: علاقة تطايرية أسعار النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري 67

الفرع الأول: العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي الجزائري 67

الفرع الثاني: البرامج التنموية لدعم النمو من حجم الإيرادات النفطية 69

المطلب الرابع: أثر تطايرية أسعار النفط على الاقتصاد الداخلي الجزائري 76

الفرع الأول: علاقة تطايرية أسعار النفط مع سوق العمل الجزائري 76

الفرع الثاني: علاقة تطايرية أسعار النفط مع معدل التضخم في الجزائر 77

خلاصة 78

الفصل الثاني: تحرير التجارة الخارجية وواقعها في الجزائر 79

تمهيد: 80

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية 81

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وتاريخ نشأتها 81

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية 81

الفرع الثاني : تاريخ ونشأة مفهوم التجارة الخارجية	83
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية واستراتيجياتها	85
الفرع الأول: نظريات التجارة الخارجية	85
الفرع الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية	90
المطلب الثالث: الحواجز وتقدير تأثيرها على التجارة الخارجية	94
الفرع الأول: حواجز التجارة الخارجية	94
الفرع الثاني: تقديرات تأثير الحواجز على التجارة الخارجية	97
المطلب الرابع: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	99
الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية	99
الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية	101
المبحث الثاني: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية	103
المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية وتطورها التاريخي	103
الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية	103
الفرع الثاني: التطور التاريخي لتحرير التجارة ومنظماتها	105
المطلب الثاني: مراحل، شروط ومؤشرات تحرير التجارة الخارجية	109
الفرع الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية	109
الفرع الثاني: شروط ومؤشرات تحرير التجارة الخارجية	110
المطلب الثالث: أسباب، عناصر وأنواع تحرير التجارة الخارجية	112

الفرع الأول: أسباب وعناصرتحريرالتجارةالخارجية	112
الفرع الثاني: أنواع تحرير التجارة الخارجية	114
المطلب الرابع: أهمية تحرير التجارة وتأثيراتها	115
الفرع الأول: أهمية تحرير التجارة الخارجية	115
الفرع الثاني: تأثيرات تحرير التجارة الخارجية	117
المبحث الثالث: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	128
المطلب الأول: محطات تاريخية للتجارة الخارجية في الجزائر	128
الفرع الأول: مرحلة ما قبل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	128
الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	131
المطلب الثاني:تطور متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	138
الفرع الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري ومكوناته	138
الفرع الثاني: تطور الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر	140
المطلب الثالث: مؤسسات التجارة الخارجية الجزائرية والنظام الجمركي في الجزائر	144
الفرع الأول: تنظيم وتسيير التجارة الخارجية في الجزائر	144
الفرع الثاني:النظام الجمركي في الجزائر	145
المطلب الرابع: سياسة الاستيراد الجزائرية مع حواجز ومعوقات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	148
الفرع الأول: سياسة الاستيراد الجزائرية	148
الفرع الثاني: حواجز ومعوقات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	150
خلاصة	155

الفصل الثالث: أبجدية الدراسة 156

تمهيد: 157

المبحث الأول: مراجعة الدراسات السابقة في مجال تطايرية أسعار النفط 158

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية 158

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية 163

المطلب الثالث: تعقيب على الدراسات السابقة 166

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة في مجال تحرير التجارة الخارجية 167

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية 167

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية 172

المطلب الثالث: تعقيب عن الدراسات السابقة 176

المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة التي ربطت بين تطاير أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية 177

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية 177

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية 180

المطلب الثالث: تعقيب عن الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية 186

خلاصة 188

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 189

تمهيد 190

المبحث الأول: نمذجة قياسية لسلسة تطاير أسعار النفط 191

المطلب الأول: دراسة استقرارية سلسلة أسعار النفط 191

المطلب الثاني: نمذجة سلسلة أسعار النفط بمنهجية بوكس جانيكينس 193

المطلب الثالث: نمذجة تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام ARCH-GARCH 195

المطلب الرابع: تقدير سلسلة تطاير سعر النفط CSDGARCH 198

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية 198

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة 199

المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي 203

المطلب الثالث: منهجية دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين 206

الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) 206

الفرع الثاني: تحليل التباين 207

المطلب الرابع: منهجية اختبار السببية لجرانجر 208

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج تقدير نموذج svar 209

المطلب الأول: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 209

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي 212

الفرع الأول: تحديد عدد فترات التأخير	212
الفرع الثاني: دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	213
الفرع الثالث: تقدير تأثيرات هيكلية (المرونات) في المدى القصير	220
المطلب الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	226
الفرع الأول: تحليل دوال الاستجابة الدفعية	226
الفرع الثاني: تحليل التباين	236
الفرع الثالث: نتائج اختبار السببية	241
الفرع الرابع: مناقشة النتائج	243
خلاصة	245
خاتمة	246
التوصيات	251
آفاق الدراسة	252
قائمة المراجع	253
الملاحق	272

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم (01-01)	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	14
رقم (01-02)	إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2014	16
رقم (01-03)	مراحل الصناعة النفطية	19
رقم (01-04)	قائمة بعض الدول النفطية	52
رقم (01-05)	مراجع مشروع الموازنة الحكومية	59
رقم (01-06)	تطور سعر النفط ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	61
رقم (01-07)	تطورات صندوق استقرار النفط (توقعات 2000 إلى 2014)	66
رقم (01-08)	المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	69
رقم (01-09)	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	70
رقم (01-10)	تطور الناتج الداخلي الخام القطاعي (%)	71
رقم (01-11)	محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	72
رقم (01-02)	الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة	108
رقم (02-02)	أهم الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف	121
رقم (03-02)	البلدان التي تدع مصادراتها الفلاحية وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضيات اتفاقيات الزراعة	125
رقم (04-02)	احتياط النفط عربيا لمدة 05 سنوات	127
رقم (05-02)	اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية	134

رقم (04-01)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة لوغاريتم سعر النفط	194
رقم (04-02)	نتائج عملية التقدير نموذج الانحدار الذاتي AR(1) لـ DLOP	195
رقم (04-03)	نتائج اختبار النموذج ARCH	196
رقم (04-04)	نتائج تقدير نموذج GARCH(0,2)	197
رقم (04-05)	متغيرات الدراسة	200
رقم (04-06)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	202
رقم (04-07)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	209
رقم (04-08)	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير	212
رقم (04-09)	نتائج اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	218
رقم (04-10)	نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية	219
رقم (04-11)	نتائج نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	222
رقم (04-12)	نتائج مصفوفة الانتقالS	223
رقم (04-13)	نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط	226
رقم (04-14)	نتائج حدوث صدمة هيكلية فيلوغاريتم سعرالصرف الفعلي الحقيقي	228
رقم (04-15)	نتائج حدوث صدمة هيكلية فيلوغاريتم الانفتاح التجاري	230
رقم (04-16)	نتائج حدوث صدم ةهيكلية فيلوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات	232
رقم (04-17)	نتائج حدوث صدمة هيكلية فيلوغاريتم مؤشر قيمة الواردات	234
رقم (04-18)	نتائج مكونات التباين للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط	236
رقم (04-19)	نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي	237

رقم (04-20)	نتائج مكونات التباين للوغاريتم الانفتاح التجاري	238
رقم (04-21)	نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات	239
رقم (04-22)	نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات	240
رقم (04-23)	نتائج اختبار السببية لـ Granger	241

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (01-01)	الاحتياط العالمي من النفط سنة 2017	23
رقم (01-02)	نسبة الإنتاج العالمي من النفط لسنة 2017	24
رقم (01-03)	نسبة الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2017	25
رقم (01-04)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام عربيا 2015	26
رقم (01-05)	إنتاج النفطا لخام العربي سنة 2015	27
رقم (01-06)	استهلاك النفط عربيا (ألف برميل في اليوم الواحد)	28
رقم (01-07)	أسعار النفط الخام الحقيقية من كانون الثاني (يناير1947) إلى كانون الأول (ديسمبر2000)	35
رقم (01-08)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية	37
رقم (01-09)	نمو الدخل والطلب في خمس دول آسيوية	38
رقم (01-10)	سعر برميل النفط الخام 2015-1970	40
رقم (01-11)	قنوات نقل صدمات أسعار النفط	47
رقم (01-12)	الصادرات النفطية كنسبة من اجمالي الصادرات 1980-2011	50
رقم (01-13)	إنتاج النفط الخام في الجزائر (ألف برميل يومياً)	57
رقم (01-14)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	58
رقم (01-15)	حصة ريع النفط والغاز الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي (2014-1970)	58

رقم (01-16)	تطور الإيرادات المالية والإنفاق العام في الجزائر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	60
رقم (01-17)	الأجور والرواتب،نسبة الناتج المحلي الإجمالي وNHGDP	64
رقم (01-18)	صندوق استقرار النفط الجزائري	66
رقم (01-19)	تطور مؤشرات سوق العمل الجزائري	76
رقم (02-01)	تطور الميزان التجاري الجزائري ومكوناته خلال الفترة (2019-2000)	138
رقم (02-02)	تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال الفترة (2019-2000)	141
رقم (02-03)	تطور سعر الصرف الحقيقي الجزائري خلال الفترة (2019-2000)	142
رقم (03-01)	دالتي الارتباط الذاتي لسلسلة DLOP	194
رقم (03-02)	دالتي الارتباط الذاتي لسلسلة مربع بواقي عملية التقدير	195
رقم (03-03)	تقدير سلسلة تطاير سعر النفط CSDGARCH	198

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
رقم 01	نتائج عملية التقدير نموذج الانحدار الذاتي AR(1) لـ DLOP	273
رقم 02	نتائج اختبار النموذج ARCH	274
رقم 03	نتائج تقدير نموذج GARCH(0,2)	275
رقم 04	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير	276
رقم 05	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي	276
رقم 06	دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	277
رقم 07	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	278
رقم 08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	278
رقم 09	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	279
رقم 10	مصفوفة s المدى القصير	280
رقم 11	الأشكال البيانية للصدمات العشوائية لنموذج svar	281
رقم 12	الأشكال البيانية لتحليل التباين لنموذج svar	281
رقم 13	اختبار السببية لجرانجر	282

المقدمة العامة

التوطئة

تعتبر الموارد الطاقوية من أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم سواء كانت دول منتجة أو مستوردة فبالرغم من التطور التكنولوجي ووجود البدائل إلا أن هذه الدول المتقدمة لازالت تعتمد على هذه الموارد كمصدر اقتصادي رئيسي وخاصة النفط نظرا لأهميته البالغة في تواجده كمادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة وغير مكلفة في التجارة الخارجية.

شهدت الأسواق النفطية ابتداء من فترة السبعينييات تغيرا جذريا في نظام التسعير، حيث كان قديما يتحدد لصالح الشركات العالمية التي تسيطر على السوق النفطي، وأصبح الآن يتحدد وفق نقطة التقاطع بين حجم الطلب وحجم العرض، وفي ظل وجود الصراع التاريخي بين الجهة المستوردة والمصدرة تشهد الأسعار تقلبات حادة والتي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في جميع دول العالم.

ومع الأزمة الإيرانية في عام 1979، بدأ انخفاض كبير في إمدادات النفط، حيث أدى هذا إلى بداية ارتفاع أسعاره، التي استمرت حتى عام 1980، ومع انتخاب ريغان رئيسًا للولايات المتحدة ونهاية الأزمة الإيرانية، كانت بداية الانخفاض عام 1981، والتي استمرت لعدة سنوات، يمكن أن يعز هذا الانخفاض المستمر لعدة عوامل:

-أولا: في أوائل الثمانينات، إتصفت معظم الدول الصناعية بالتباطؤ الاقتصادي، الذي تسبب في انخفاض الطلب على النفط.

-ثانياً: بسبب ارتفاع أسعار النفط لفترة طويلة، اعتمدت الشركات على طرق علمية أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

-ثالثاً: وفي نفس الوقت، راجت تجارة السيارات اليابانية الصغيرة في سوق السيارات في الولايات المتحدة لأنها كانت أقل استهلاكا للوقود، كل هذه العوامل قللت من الطلب على النفط بشكل كبير، مما أجبر السوق على خفض السعر. بالإضافة إلى ذلك، خلال نفس الفترة زاد المعروض من النفط بسبب اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة مثل بحر الشمال في أوروبا. وبالتالي أدى ترافق انخفاض الطلب وزيادة العرض إلى انخفاض كبير في سعر النفط العالمي.

كما أن الدول المصدرة للنفط تعاني من المرض الهولندي الذي يفسر ضعف كبير في جميع القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، والذي يؤثر سلبا على التجارة الخارجية من خلال زيادة حجم الواردات لتلبية

الحاجات المحلية والتي تنعكس سلبا على قيمة العملة الوطنية لأنها تساهم في هروب رؤوس الأموال، نضيف إلى ذلك أن الصادرات تبقى مرتبطة ارتباطا وطيدا بتغيرات أسعار النفط المتقلبة، وفي ظل معاناة الدول المنتجة من سيطرة قطاع النفط على اقتصادها يجعلها عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسعار على مستوى سوق النفط العالمي، هذا ما أدى إلى تطرق جميع الباحثين الاقتصاديين لمصطلح التطارية.

والجزائر من بين الدول المصدرة للنفط التي تسعى جاهدة لتفادي أعراض المرض الهولندي من خلال تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية التي بدأ في تنفيذها من سنة 1968 إلى يومنا هذا، كما أن ارتفاع أسعار النفط في مطلع سنوات الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2014 ساهم كثيرا في توفير الأموال ضخمة لدعم النشاطات في القطاعات غير النفطية ومع ذلك لم تحقق الجزائر هدفها ألا وهو التنويع الاقتصادي ولا تزال إلى يومنا هذا تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط.

إشكالية الدراسة:

من خلال اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالعلاقة الموجودة بين تطايرية أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية التي تنشأ من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول حاولت دراستنا إسقاط هذا الجانب من البحث على واقع الاقتصاد الجزائري باعتبار النفط مادة تجارية أساسية لتحقيق استقراره، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

ونحن بصدد البحث والتدقيق في موضوع الدراسة إضافة إلى التساؤل الجوهري قدمنا بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن صياغتها كالتالي:

- ✓ ما مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بتطايرية أسعار النفط؟
- ✓ ما هي أهم التطورات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات تحرير التجارة الخارجية بتطايرية أسعار النفط في الجزائر؟
- ✓ هل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير؟
- ✓ ما مدى استجابة متغيرات تحرير التجارة الخارجية لتطايرية أسعار النفط في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

ولمحاولة الإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية التي سنختبر من خلالها مدى إثبات صحتها على أرض الواقع:

- ✓ وجود أثر إحصائي وقياسي لتطايرية أسعار النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ عدم وجود أثر إحصائي وقياسي لتطايرية أسعار النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ طبيعة العلاقة بين تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية تتمثل في علاقة إيجابية؛
- ✓ تؤثر صدمات سلسلة تطاير أسعار النفط إيجابيا على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع تأثير تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، هي عبارة عن مجموعة من الأسباب والدوافع التي يمكن حصرها في المجالين التاليين:

- ✓ **مجال الأسباب الذاتية**

وجود الميل الذاتي في البحث والتمحيص في مختلف النقاط التي تشغل حيز الاقتصاد الجزائري، الذي يرتبط ارتباطا وطيدا بقطاع النفط ويتأثر بتطايرية أسعار النفط العالمية، كما أن هذا الموضوع مرتبط كذلك بتخصصنا المعنون بـ "الدراسات الكمية في التجارة الدولية"، ويعتبر السبب الأخير أهم دافع الذي جعلني أحاول تطبيق بعض الأساليب الكمية لقياس أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر قناة مسربة للأثار السلبية والإيجابية على الاقتصاد الجزائري ككل، وسنحاول تقديم بعض الاقتراحات والحلول التي تخفف من حدة الأزمات التي يقع فيها اقتصادنا بسبب هذه التطايرية.

- ✓ **مجال الأسباب الموضوعية**

من بين أهم الأسباب الموضوعية التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- وجود عدد محدود من الدراسات العربية القياسية التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر، إذ لم يلق حتى الآن نصيبه من البحث من قبل الباحثين على غرار الدراسات الأجنبية؛

- هذا الموضوع جد مهم بالنسبة لصناع السياسة التجارية في الجزائر، فنتائج البحث في هذا الموضوع تساعدهم في استخدام السياسة المناسبة لتحرير التجارة الخارجية وتسهيل عملية الانضمام للمنظمة وتفادي الآثار السلبية التي تخلفها تطاير انخفاض أسعار النفط؛
- السعي الدائم للجزائر نحو تحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين مؤشرات قطاع التجارة الخارجية؛
- وجود دراسات حديثة استخدمت نماذج قياسية جديدة والتي ركزت على دراسة آثار تطاير الأسعار خصوصا في الأسواق المالية، لهذا سيكون من المثير الإهتمام باستخدام هذه النماذج على الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة حددنا مجموعة من الأهداف التي يسعى بحثنا لتحقيقها والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- ✓ معرفة مدى تأثير أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ تحليل الانجازات التي طبقتها السلطات الجزائرية من الموارد المالية النفطية خلال الفترة 2000-2019؛
- ✓ التعرف على واقع التجارة الخارجية ومراحل تحريرها في الجزائر؛
- ✓ الوصول إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بين متغيرات الدراسة في المدى القصير؛
- ✓ تحديد مدى استجابة متغيرات تحرير التجارة الخارجية لصدمات سلسلة تطاير أسعار النفط في الجزائر في المدى القصير والمتوسط والمدى الطويل؛
- ✓ معرفة مدى تطابق نتائج النماذج القياسية مع الواقع الاقتصادي المعيش.

أهمية الدراسة:

إن التجارة الخارجية في الجزائر قد مرت بعديد من المراحل والتطورات، وكان هدف السلطات الجزائرية هو الوصول إلى مرحلة من مراحل التجارة الخارجية ألا وهو التحرير، حيث يصعب بلوغه في ظل الاعتماد على الموارد المالية النفطية لتلبية حاجات الاقتصادي الكلي وضعف باقي القطاعات الاقتصادية هذا ما يجعل عملية تحرير التجارة الخارجية مرتبطة بأسعار النفط وتكمن أهمية الدراسة في قياس أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وكيفية رسم السياسة التجارية مناسبة لوضعية الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

بهدف تطبيق منهجية البحث العلمي التي تقترب من الموضوعية، وتوجيه أهداف الدراسة للوصول إلى نتائج منطقية تتطابق مع أرض الواقع، يتوجب علينا تحديد إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وهذا عن طريق وضع حدود للإشكالية مع ضبط الإطار الذي يساعد على فهم الصحيح للاتجاه المقترح لتحليلها مع دراستنا التطبيقية واختبار صحة الفرضيات، ومن أجل تحقيق ذلك سنقوم بإنجاز هذه الدراسة وفق الحدود التالية:

- ✓ **الحدود الزمنية:** يمكن حصر الحدود الزمنية للدراسة للفترة (2000-2019) بالاعتماد على بيانات فصلية.
- ✓ **الحدود المكانية:** ستتم دراسة الحالة على الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

إن اختيار المنهج المناسب في الدراسة هو مسار أطروحة، لذا وجب علينا انتهاجه للوصول إلى النتائج التي تفسر أغراض هذه الدراسة، بحيث سنعتمد في هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي الذي نستخدمه في الإطار النظري لوصف متغيرات الدراسة ومدى ارتباطها نظريا مع بعضها البعض، أما الإطار التطبيقي فنستعمل المنهج التجريبي الذي يبدأ بمرحلة تحديد موضوع ومشكلة الدراسة لتنته باختبار الفرضيات ووضع نتائج البحث، وقد استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي وهذا من أجل تحقيق أهدافنا المتمثلة في استقراء النتائج والتحقق من فرضيات الدراسة.

هيكل البحث:

عند تعرضنا لمختلف الدراسات السابقة التي مست موضوع بحثنا من قريب أو من بعيد، تحصلنا على كثير من المعلومات وقد حاولنا تحليلها ثم تقديمها في هذا البحث من خلال أربع فصول وكل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة، وقد اختلفت طريقة التقسيم والمضمون عن باقي الدراسات السابقة والمتمثلة فيما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لتطايرية أسعار النفط وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري

يتضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث تم معالجة مختلف المفاهيم والعناصر التي تمس قطاع النفط وتطايرية أسعاره ثم حللنا العلاقة التي تربطه مع الاقتصاد الجزائري، فخصصنا المبحث الأول للإطار النظري للنفط فسنتعرض إلى مفهوم النفط ونشأته وأهميته في حياة الفرد والمجتمع كما نضيف إلى ذلك مراحل صناعته ثم ننتقل إلى أسواقه وأهم المتعاملين فيها، وأخيرا سنتعرف إلى توزيعاته الجغرافية على مستوى العالم وعربيا. أما المبحث الثاني خصصناه لمختلف النقاط التي تتضمن تطايرية أسعار من المفهوم والأنواع والعوامل المؤثرة في حدوث التطايرية وآثارها على دول العالم. وفي أخر هذا الفصل نجد المبحث الثالث الذي سنتطرق فيه لعلاقة تطايرية أسعار النفط بالاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى تطور قطاع النفط في الجزائر وإدارة الإيرادات النفطية ثم تحليل إنجازات الدولة من خلال تطبيقها للبرامج التنموية وعلاقة النفط بنموها الاقتصادي ومتغيراته الداخلية.

الفصل الثاني: تحرير التجارة الخارجية وواقعها في الجزائر

يحتوي الفصل الثاني على ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول المفاهيم النظرية للتجارة الخارجية حيث سنتناول المفهوم ونشأته، الأهمية والأهداف، النظريات والاستراتيجيات بالإضافة إلى ذلك الحواجز وتقدير تأثيرها على التجارة الخارجية، لننتقل إلى المبحث الثاني الذي يعالج جميع المفاهيم الخاصة بتحرير التجارة الخارجية أهمها المفهوم وتطوره التاريخي وأهميته، بالإضافة إلى ذلك مراحل وشروط، مؤشرات وأسباب، أنواع وعناصر عملية التحرير وتأثيراتها على اقتصاديات الدول. وفي نهاية الفصل تعرضنا إلى واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال التعرض لمحطاتها التاريخية مع ذكر المؤسسات التي تتحكم في هذا القطاع مع نظامها الجمركي، وتحليل تطور متغيرات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث: أبجدية الدراسة

سنقسم الفصل الثالث وهو الأخر إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتناول أولا مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعقيب عليها والتي تناولت موضوع تطايرية الأسعار وهذا من أجل تحديد نوع النماذج القياسية التي تعالج هذا النوع من المواضيع التي تعتبر أداة التحقق من فرضيات الدراسة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى المبحث الثاني الذي سنتطرق من خلاله إلى دراسات قد تناولت موضوع تحرير التجارة الخارجية وفي الأخير تطرقنا لجميع الدراسات التي ربطت بين تطايرية أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

سنتناول في الفصل الأخير لدراسة قياسية لأثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية، سنحاول في المبحث الأول تحويل سلسلة سعر النفط إلى سلسلة تطايرية ثم نحدد المتغيرات التي تعبر عن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، ثم نطبق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي ودراسة دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين وفي الأخير نتحقق إن كانت هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير.

الفصل الأول: الاطار النظري لتطايرية أسعار النفط وعلاقتها بالاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يعد النفط المادة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها ومهما ازدادت قوة دولة ما تبقى لديها نقطة ضعف تسمى "الطاقة النفطية"، أولا بسبب صناعته التي تكون أكثر تعقيدا وتكليفا وتمر بعدة مراحل كل مرحلة تدوم لعدة سنوات للوصول إلى مرحلة الإنتاج، كما يحتاج إلى شركات التنقيب والإنتاج والتوزيع وهذا ما يجعل تكاليف استخراجه باهظة الثمن، كما أن حياة الفرد ترتبط بالطاقة في جميع القطاعات كالزراعة والنقل والصناعة... إلخ.

أما فيما يخص أسعار النفط هي الأخرى لها تطور تاريخي يشهد الصراع بين الجهة العارضة والطالبة له، كما أن السعر النفطي له عدة عوامل تدخل في تحديده خصوصا بعدما أصبحت تحدد وفق نقطة تقاطع بين الطلب النفطي والعرض النفطي، وهذا ما ساهم في ظهور مصطلح تطايرية وكيف يؤثر على اقتصادات دول العالم.

والجزائر من بين الدول المصدرة للنفط التي تعتمد على إيراداته في تمويل جميع النشاطات الاقتصادية، وقد اهتمت الجزائر منذ استقلالها وبعد الاستقلال اهتمت السلطات الجزائرية بهذا القطاع بشكل خاص لأنه مصدر للثروة، فطبقت مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار بشتى أنواعه في هذا القطاع، ليصبح هذا الأخير العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يجعلها تتأثر بتطايرية أسعاره، ومن هذا المنطلق سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: المفاهيم النظرية للنفط
- ✓ المبحث الثاني: تطايرية أسعار النفط
- ✓ المبحث الثالث: علاقة تطايرية أسعار النفط بالاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للنفط

أصبح للنفط سيطرة تامة ومهيمنة على أوضاع اقتصاديات البلدان سواء المصدرة أو المستوردة ولذلك سنتعرض لمصطلح النفط ونشأته وكيفية صناعته لننتقل إلى أسواقه ولجميع النقاط المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته

عرف النفط في العالم بمصطلح الذهب الأسود وهذا بسبب المكانة الذي احتلها في اقتصاديات الدول، على هذا الأساس سنتعرف على مفهومه وتطوره التاريخي وكيفية نشأته.

الفرع الأول: مفهوم النفط

النفط هو مركب من الهيدروكربونات ويمكننا أن نجده على مستوى الأرض بأشكاله السائلة والصلبة والغازية المختلفة، وتختلف طبيعة تركيبته الكيميائية باختلاف العوامل الطبيعية التي ظهر فيها، لذلك يمكننا أن نجد النفط بأنواع مختلفة.[1]

كما يمكننا تعريفه على أنهسائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة.[2] وللنفط تسمية ثانية وهي البترول ويمكننا تعريفه باسم"**البترول**" وتأتي كلمة "Petroleum" من اللغة اللاتينية وهي كلمة تتكون من جزأين، الأول هو الصخور (Petra)، والثاني زيت (Oleum)، وعند ترجمة كلمة "Petrol" إلى اللغة العربية فإنها تعني "الزيت الصخري" أو "الزيت الخام" (من أجل تمييزه عن باقي الزيوت)، يُطلق عليه أيضًا "الذهب الأسود" وأحيانًا يُطلق عليه "النفثا" باللغة الفارسية، مما يعني التدفق والسيلان،ويتم إطلاق مصطلح "البترول" بشكل عام على جميع الهيدروكربونات التي تتشكل بشكل طبيعي، ولكن في مصطلحات التجارة الضيقة، مصطلح "النفط الخام" للسوائل، ومصطلح "الغاز الطبيعي" للمواد الغازية ومصطلح "البيتومين" أو الأسفلت للمواد الصلبة.[3]

كما يعتبر النفط مادة بسيطة لأنها تتكون كيميائيا من عنصرين فقط متمثلين في الهيدروجين والكربون، وفي نفس الوقت تعتبر مادة مركبة لاختلاف مشتقاته واختلاف التركيبة الجزئية لكل نوع منها، كما يتكون من

[1] مهدي أحمد رشيد، "**جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015 ص28.

[2] أمينة مخلفي، **محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط")**، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 ص7.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، "**اقتصاد النفط**"، دار إحياء التّراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2011ص15.

توليفة من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي تستطيع أن تأخذ عدة أنواع تتمايز فيما بينها في تركيبتها الجزئية، وبالتالي ينتج عنها في كل وضعية منتج نفطي له مميزات تجعله متفردا عن باقي المنتجات الأخرى.

الفرع الثاني: نشأة وتطور النفط

إن استخدام النفط عبر الثقافات والحضارات القديمة كان نادرا رغم تواجده وفي بعض الأوقات رغم وفرته، وقد كان معروفا لدى أغلبية الحضارات أنه من مشتقات الزيت فالفرس والصينيون والرومان استخدموه في مجال الطب ولأغراض طقسية بحتة وحتى للتدفئة والإضاءة، وكان السكان الأصليون في غينيا يستخدمونه في طقوساتهم وذلك بدهن أجسادهم بالزيوت المتسربة، وهي عادات كانت قبل ميلاد المسيح[1].

وإبان القرن الرابع ميلادي تم حفر أول بئر نفطية بالصين، وقد استخدمه الصينيون في إنتاج الملح وذلك بتبخير الماء المالح عن طريق إحراق النفط، كما استخدمه البغداديون في رصف الطرق الجديدة وذلك في القرن الثامن ميلادي، وبدأت أذربيجان في إنتاج النفط لأول مرة في القرن التاسع ميلادي.[2]

أما المصريون فقد استخدموا النفط لتحنيط الموتى، والتدفئة والإضاءة وأغراض البناء كالطلاء الذي استخدم لدهن أرضية السفن و طلاء التوابيت، و تم استخدامه كذلك لتسقيف و حماية أسقف المعابد، كما تم استخدام النفط أو الزيت في الحروب لإشعال الأسهم بالنار ودهن حجارة المنجنيق واستعماله لدهن الجروح، وهذا ما حدث في حرب الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين، وكان أول ملك عربي يستعمل النفط هو "**بونخد نصر**" الذي أمر باستعماله في تعبيد طرق بابل وطلاء شرفات الحدائق المعلقة وكتب عنه **أبو بكر الرازي** عن كيفية تقطير النفط في سنة 950م.[3]

أما بالنسبة لكيفية نشأة هذا الذهب الأسود فقد تعددت آراء ونظريات علماء الجيولوجيا وعلماء الكيمياء، فوجد الباحث نظريات قديمة وجديدة تختلف باختلاف نوعية الاكتشافات النفطية، فالدراسات القديمة تقول أن النفط مادة غير عضوية ولكن بدون أدلة علمية لأنها تعتمد على الأساطير كالكائنات الفضائية وما شابه

[1]Charles A. S. Hall, Carlos A. Ramírez-Pascualli, "**The First Half of the Age of Oil**", Springer Briefs in Energy, New York, 2013, P29

[2]مهدي أحمد رشيد، "**جغرافيا النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص7.

ذلك، أما الدراسات الحديثة فهي تعتمد على النظرية العضوية والتي تنص على أن النفط تكون أساسا من تحلل مخلفات الحيوانات والنباتات خاصة البحرية منها الموجودة تحت طبقات متتالية منذ آلاف السنين.

وبالرغم أن النفط تم استعمالها قديما، لكن قد تم اكتشافه في ولاية بنسلفانيا الأمريكية بمدينة تتسفيل بالولايات المتحدة الأمريكية عندما حفر إدوين دريك أول بئر نفطية واستخرج الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم عام 1859، وبعدها أصبح كل شيء جزءا من التاريخ حيث تأسست الشركات الأمريكية النفطية وبدأ عهد صناعة النفط الذي لم ينته لحد اللحظة، فالدول مازالت تتسابق لحفر آبار النفط والبحث عن مختلف مشتقاته أما تاريخ النفط واكتشافه فمسجل في الجدول التالي المتسلسل وفق تواريخ زمنية مختلفة.

الجدول رقم (01-01): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتيب	تاريخ الاكتشاف	الدول	الملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	كان أول اكتشاف تجاري في منطقة بنسلفانيا على يد "إدوين دريك" 1859/1858
02	1856	روسيا	1868 أول اكتشاف تجاري تم منح حق الامتياز لرجل عمل بريطاني
03	1901	إيران – مصر	
04	1910	رومانيا-كندا-إيطاليا-ألبانيا-اليابان-الهند-البيرو- المكسيك الأرجنتين-أندونيسيا	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	المملكة العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	يعتبر أول اكتشاف تجاري في منطقة بحر الشمال
12	1967	النرويج	

المصدر: أمينة مخلفي، محاضرات حول "**مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**"، مرجع سبق ذكره، ص.10

المطلب الثاني: أهمية النفط ومراحل صناعته

إن النفط مادة أساسية جد مهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، وهذا راجع لدور كبير الذي لا يمكن تجاهله حيث يعتبر السلعة الوحيدة في العالم التي تؤثر في مختلف أسواق السلع والخدمات الأخرى، لأنه يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية من قطاع النقل والزراعة والتجارة إلى القطاع العسكري، كما أن عمليات صناعته تكون أكثر تعقيدا مما نتوقعه،حيث تمر بعدة مراحل وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية النفط

أصبحت حياة الإنسان المعاصرة قائمة في مختلف جوانبها على النفط، ولا نقول هذا بسبب أنه مصدر للطاقة أو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة فقط، وإنما يلعب دور في مختلف المجالات السياسية، العسكرية، الاجتماعية...، حيث يقول (Daniel Yergin) دانييل يرجين: **"إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساس إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"**، وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للنفط في النقاط التالية:[1]

- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** يعتبر النفط مصدرا من مصادر الطاقة التي نحتاجها في مختلف مجالات الحياة، خصوصا في الوقت الحالي مع تطورات التي تحدث في مستوى التكنولوجيا، والطاقة النفطية هي أحسن الطاقات المستعملة مع انخفاض تكاليفها مقارنة بالطاقات المتجددة الأخرى، والتي نستعملها في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يعتبر استهلاك النفط معيار للتقدم الاقتصادي؛
- **النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية:** تتضح أهميته من خلال اقتصاديات الدولة المنتجة للنفط، فهو يعتبر مصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي، ويعتمد على إيراداته في توليد الدخل الوطني وتجميع رأس المال وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وخاصة في حالة ارتفاع سعره فهي تحقق مكاسب عالية خاصة حينما يكون في شكل مشتقات نفطية؛
- **دور النفط في القطاع الصناعي:** إن النشاط الصناعي لا يمكنه الاستمرار بصورة منتظمة بدون النفط، فقد نجد أن 80% من النفط المستهلك في العالم يتجه نحو قطاع الصناعة؛

[1] علة مراد،"**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية**"، مجلة رؤى إستراتيجية، يناير 2017، ص96.

- **دور النفط في القطاع الزراعي:** في الآونة الأخيرة ظهر مصطلح **"البترو زراعة"** وهذا بسبب استعمال النفط في توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، كما يتم استخدام المنتجات البتروكيمياوية التي لها الأثر في التقدم الزراعي؛
- **دور النفط في قطاع النقل:**[1] يعتبر النفط المصدر الرئيسي للنقل من سفن المحيط إلى القطارات والسيارات الشاحنات والطائرات والذي يتم تزويدهم بالزيت، وهذه وسائل النقل تتدخل في تسوية المعاملات التجارية العالمية والجدول التالي يمثل إستهلاك النفط العالمي حسب كل قطاع:

الجدول رقم (01-02): إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2014

قطاع النقل	القطاع الصناعي	القطاعات غير النفطية	قطاعات أخرى
%0.3	%79.8	%5.5	%14.4

المصدر: موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، ص25.

ويتبين لنا من خلال الجدول التالي أن أكبر نسبة الاستهلاك النفطي تكون في القطاع الصناعي بنسبة 79.8%، ثم تليها بعض القطاعات الأخرى بنسبة 14.4%، كما بلغت نسبة الاستهلاك العالمي في القطاعات غير النفطية حوالي 5.5%، وفي الأخير قطاع النقل بنسبة 0.3%، وهذا يثبت أن عالم الاقتصاد لا يمكنه أن يتخل عن النفط لما له من أهمية كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية.

أما فيما يخص أهمية النفط الذي يلعبها في المجال السياسي تتمثل في:

- النفط أهم سبب لنشوب الحروب وأهم هدف الذي دفع السياسيين إلى تحقيقه؛
- يعتبر النفط سلاح ضغط وأكبر مثال على ذلك حرب 1973 و العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

كل من الدول المتقدمة تحاول الاستيلاء على المواقع الجغرافية التي يتواجد فيها النفط والتي تعتبر بمثابة المخازن الاستراتيجية وهذا ما ذكره التاريخ بأن معظم الدول المستعمرة استعمرت من طرف الدول الصناعية المتطورة بهدف استنزاف مواردها الطبيعية خاصة احتياطي النفط. كما شهد التاريخ سيطرة الولايات المتحدة

[1] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2021/2020، ص 25.

الأمريكية على الأسواق النفطية لفترة زمنية طويلة، يضاف إلى ذلك آراء الخبراء "بأن هذه التطورات التي لم تكن بوادر أحد قبل خمسة أعوام من شأنها تحويل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد من الزمن إلى مصدر للطاقة، وهو من شأنه أن يعيد رسم الجغرافيا السياسية للطاقة على مستوى العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تتحدث حاليا عن زيادة سنوية تتراوح بين 15 و20% في إنتاج الغاز، مكتفية 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال نصف عقد ستكتفي في مجال النفط، وفي وقت ليس ببعيد ستنتقل من الاستيراد إلى التصدير، وتقول دراسة أعدتها شركة إرنست أند يونغ في 2013 للتدقيق إن خمسين من أكبر شركات الطاقة الأمريكية أنفقت 126 بليون دولار منذ 2005 في عمليات الحفر وشراء الأراضي"[1]، وهكذا ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها السياسي وقوتها في الضغط على العديد من الدول وبالتالي التحكم في مستوى العام للأسعار.

[1] نفين حسين، **"انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص06.

الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية التي تمر بعدة مراحل وأنواع متباينة، وهي التي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والصناعات المتكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات التي يطلق عليها تسمية البتروكيمياوية.[1]

إن النشاطات الصناعية النفطية مختلفة المجالات وتمر بعدة مراحل تجعلها تتميز بمجموعة من الصفات والتي نلخصها كما يلي:[2]

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات ضخمة؛
- تحتاج الصناعة النفطية معدات ووسائل عمل وإنتاج متطورة ويجب أن تكون متغيرة وفقا لتطورات التي تحدث على مستوى التكنولوجيا؛
- يعتمد النشاط الصناعي النفطي على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وبالتالي يرتفع حجم النفقات خاصة في المراحل الأولى من الإنتاج لهذا نجد أغلبية الدول المنتجة للنفط تعتمد على الشركات العالمية لاستخراج النفط وهذا لعدم امتلاكها لرؤوس الأموال والتكنولوجيا المطلوبة؛
- تتميز مراحل الإنتاج بارتفاع نسبة المخاطرة وخاصة في مرحلة البحث والتنقيب، وهذا راجع إلى عدم التأكد من وجود الثروة النفطية ويقابلها ارتفاع التكاليف الخاصة بالبحث؛
- تتميز الصناعة النفطية بنوع من الاحتكار إما من قبل الشركات الوطنية سواء كانت عامة أو خاصة أو من قبل الشركات التي تملك التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب؛
- تتصف الصناعة النفطية بتداخل مراحلها الإنتاجية وبالتالي يصعب تقدير نفقات الإنتاج وفصلها عن بعضها البعض.

[1] أمينة مخلفي، **"أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**،مرجع سبق ذكره، ص08.

الجدول رقم (01-03): مراحل الصناعة النفطية

المراحل	التوقيت (السنوات)	الأنشطة
مرحلة الاستكشاف	5-1	تسعى الحكومة إلى الاستثمار في استكشاف آبار النفط أو منح إمكانية الوصول إلى الشركات لاستكشافه، من خلال المفاوضات المباشرة أو تقديم الامتيازات للشركات الدولية للاستكشاف في مناطق جغرافية معينة، وتختلف مدة الترخيص حسب القانون الذي يحكم البلد الذي اكتشف فيه النفط (الترخيص أو الحظر). وفي كثير من الأحيان لا يتم اكتشاف أي مصدر من مصادر النفط فيتم إنهاء العملية، وفي حالة اكتشاف آبار النفط نمر إلى المرحلة الثانية.
مرحلة التقييم	10-4	يتم فحص المواقع التي تم تحديدها على أنها تحتوي على النفط مع تطوير البنية التحتية للوصول إلى الآبار الاستكشافية للبحث عن احتياطات النفط وهذه العملية قد تؤثر على البيئة والاقتصاد المحلي.
مرحلة التطوير	10-4	في هذه المرحلة تقوم الحكومة بتجديد العقود وإعداد الموقع للإنتاج وسيتم بالفعل تطوير البنية التحتية وتطوير الموقع كجزء من مرحلة الاستكشاف والحفر الأولي، ولكن في هذه المرحلة سيزداد نشاطه بشكل كبير ويتم الإنتاج في نهاية هذه المرحلة.
مرحلة الإنتاج	50-20	يتم في هذه المرحلة استخراج الاحتياطات النفطية ونقلها للتجهيز والتوزيع، ومن الصعب التنبؤ بحجم الإنتاج بسبب عدم اليقين حول كمية النفط الموجودة في باطن الأرض والذي يكون في تذبذب مع ارتفاع معدل الاستخراج عادة إلى الذروة والانحسار باتجاه نهاية العمر التجاري للحقل.
مرحلة الإغلاق	10-2	تأتي هذه المرحلة في حالة عدم استخراج الاحتياطات المتبقية بسبب ارتفاع التكاليف، فيتم إيقاف التشغيل تكون الشركات العاملة مسؤولة عادة عن إعادة الموقع إلى حالته الأصلية، ويمكن أن تستغرق هذه العملية عقودا من الزمن.

المصدر: Darko, e, **« Short guide summarising the oil and gasindustrylifecycle for a non-technical audience »**, iii + EPS-PEAKS,UK, 2014, P02.

المطلب الثالث: السوق النفطي

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأحد أهم مصادر الطاقة ألا وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب[1] بالإضافة عوامل أخرى تتمثل في العوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

الفرع الأول: أنواع السوق النفطي

نجد في السوق النفطي الأنواع التالية:

أولا: الأسواق الفورية (Spot Market)

هذه الأسواق معروفة منذ القدم باعتبارها وسيلة فعالة للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، كما تعبر عن مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15يوما. وتتحدد أسعار النفط الخام في هذه السوق نسبة إلى الخام المرجعي، ففي السوق الأوروبي فان الخام المرجعي هو البرنت (Brent) أما في السوق الأمريكي فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس WTI(Western Texsas Intermidiate)، وعند إتمام صفقات الأسعار الفورية هي السائدة،كما أنها لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع[2].

ثانيا: الأسواق الآجلة المستقبلية (البورصات النفطية)

ظهرت الأسواق المستقبلية للنفط في فترة الثمانينات وقد عرفها العالم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وبالنسبة للنفط فهي ظاهرة جديدة ومستحدثة لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتطايرية وعدم الاستقرار، ويتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، وقد اختلفت الآراء حول الأثر المباشر التي تتركه هذه الأسواق على أسعار النفط في

[1] نعيمة حمادي، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة "1986–2008"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومالية، جامعة الشلف،سنة2009 ، ص52.

[2] وهيبة مشدن، "**أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير : النقود و المالية. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3 : سنة 2006، ص 09.

أسواقه الحقيقية إذ يعتبرها البعض عاملا من عوامل الاستقرار بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات والتذبذبات.

الفرع الثاني: العناصر الفاعلة في السوق النفطي

يمكن تقسيم الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية إلى قسمين: الدول المنتجة سواء أعضاء الأوبك أو غير العضوة وهي المستقلة والمسماة الآيباك، أما العناصر الأخرى الفاعلة في السوق النفطي في الدول المستهلكة تنقسم إلى دول مستهلكة عضوة في منظمة الطاقة الدولية، والشركات العالمية الكبرى.

أولا: من ناحية الدول المنتجة

يوجد مجوعتين من الدول والمتمثلة فيما يلي:

أ- **منظمة الدول المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting countries) :**

في عام 1960 وبالتحديد ببغداد عاصمة العراق تأسست منظمة الأوبك، وفي سنة 1969 انضمت الجزائر إلى هاته المنظمة وأصبحت عضوا فاعلا وفعالا فيها، وتهدف أوبك بالدرجة الأولى إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء ما يتيح بالتأثير اللازم على حجم الإنتاج النفطي، وكذا تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية بغية إزالة التذبذبات والتقلبات الضارة غير ضرورية فيها[1]وذلك لتحسين مداخيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها، ولدى أوبك نظام أو سياسة تسعير خاص بها منذ عام 2005، حيث تعتمد على سلة تضم 11 نوع من الخدمات النفطية هي كالتالي عربي خفيف السعودية، مزيج صحاري الجزائر، بوني خفيف النيجيري، ميناس الأندونيسي، نفط البصرة الخفيف العراقي، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي.[2]

ب- الدول المنتجة خارج الأوبك (Independent Petroleum Exporting Countries):

هذه الدول تتميز بكونها مستهلكة ومستوردة للنفط رغم أن إنتاجها يعادل60%من الإنتاج العالمي، كما لديها أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20%من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك، ومعظم هذه الدول صناعية متقدمة كالولايات المتحدة

[1]نجوى أنيس الفقه، "**دور منظمة الأوبك في عمليةالتنمية**"، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص02.
[2]نفس المرجع السابق، ص33.

الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا ودول بحر الشمال، ومن الدول النامية كالصين، المكسيك، كازاخستان، وسلطنة عمان، وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة أوبك بتخفيض الإنتاج ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار[1].

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

يوجد مجوعتين من الدول المستهلكة والمتمثلة فيما يلي:

أ- وكالة الطاقة الدولية IEA (International Energy Agency)

هي مجموع الدول تمنع أي طارئ يهدد الإمدادات النفطية في العالم و ذلك بتخطيطها المحكم للتدخل،وكما أنها تعمل على إقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، وكذلك تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، تهدف الوكالة لتقوية موقف المستهلكين للنفط وذلك من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير كي تؤثر من خلاله على السوق النفطية عندما ينخفض إنتاج دول الأوبك و تكون هنالك قلة عرض في السوق النفطية و طلب كبير.

ب- الشركات النفطية العالمية الكبرى

يصطلح عليها كذلك الشقيقات السبع سابقا وملكية أغلبية هاته الشركات تعود لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، ولقد سيطرت هذه الشركات لوقت طويل على ما يقارب80%من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية، ومن بين هاته الشركات شركة "اكسون"، "غولف"، "تكساكو"، و"موبيل أويل" وآخر شركة أمريكية هي " تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " شل" والبريطانية "بريتيش بيتروليوم." كما أن هناك شركات وطنية تابعة لبعض الدول المصدرة ومن بينها شركة آرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بيتروليوس المكسيكية، شركة بترو الصينية...وتؤثر الشركات البترولية على السوق النفطي من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، الأمر الذي يؤثر على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

[1]نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره،ص61.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للنفط

يتم توزيع النفط في العالم وفق ثلاثة عناصر مختلفة وتتمثل في الاحتياط والإنتاج والاستهلاك وهذا ما سنتعرض له من خلال معرفة أهم التوزيعات الجغرافية النفطية على المستوى العالمي والعربي.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للنفط في العالم

انخفضت احتياطيات النفط العالمية المؤكدة في عام 2017 بشكل طفيف بمقدار 0.5 مليار برميل (0.03٪) إلى 1696.6 مليار برميل، وهو ماسيكون كافيا لتلبية 50.2 سنة من الإنتاج العالمي في مستويات 2017. تجاوزت الاحتياطيات المرتفعة فيفنزويلا (بزيادة 1.4 مليار برميل) الانخفاضات في كندا (-1.6 مليار برميل) والانخفاضات الأقل في عدد من الدول الأخرى. الدول غير الأعضاء في أوبك، وتمتلك دول أوبك حاليًا 71.8٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة[1].

الشكل رقم (01-01): الاحتياط العالمي من النفط سنة 2017

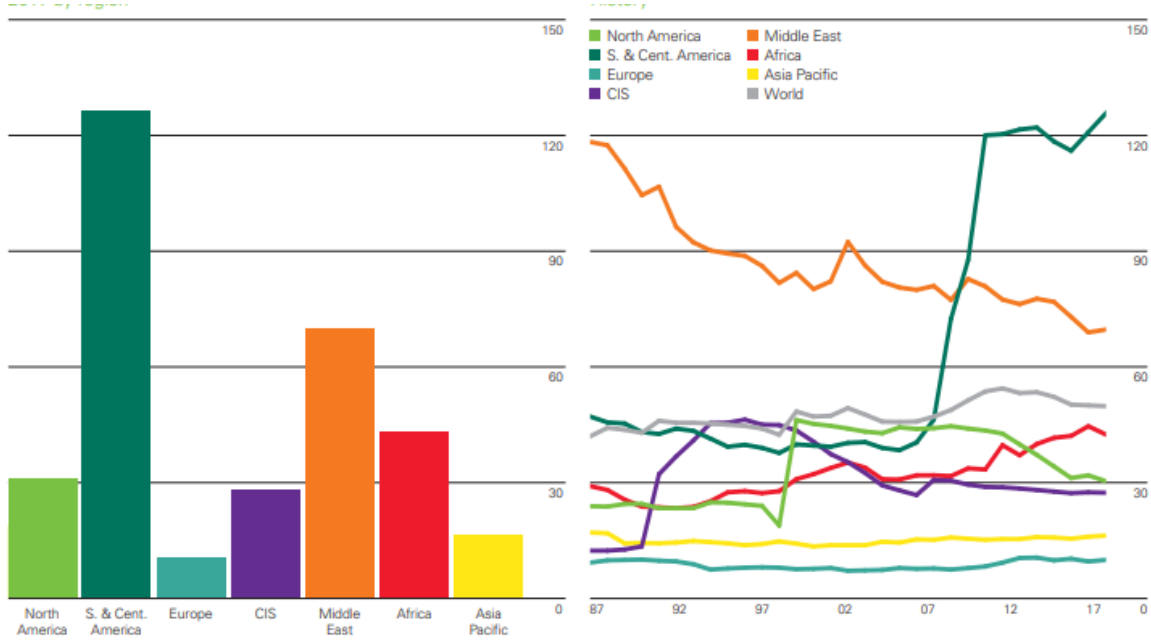

المصدر: BP Statistical Review of Word Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاحتياطات النفطية للدول الأمريكية الجنوبية التي تتمثل في الأرجنتين، البرازيل، الإكوادور، بيرو، ترينيداد ونوباجو، فنزويلا، وبعض دول الأخرى نموا مستمرا ليبلغ أكبر

[1]BP Statistical Review of Word Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com, p 13.

الاحتياط النفطي في العالم يليه دول الشرق الأوسط وبالرغم من احتلال هذه الدول المرتبة الثانية عالميا إلا أن حجم احتياطها من النفط يشهد انخفاضا سنة تلوى أخرى،

الشكل رقم (01-02): نسبة الإنتاج العالمي من النفط لسنة 2017

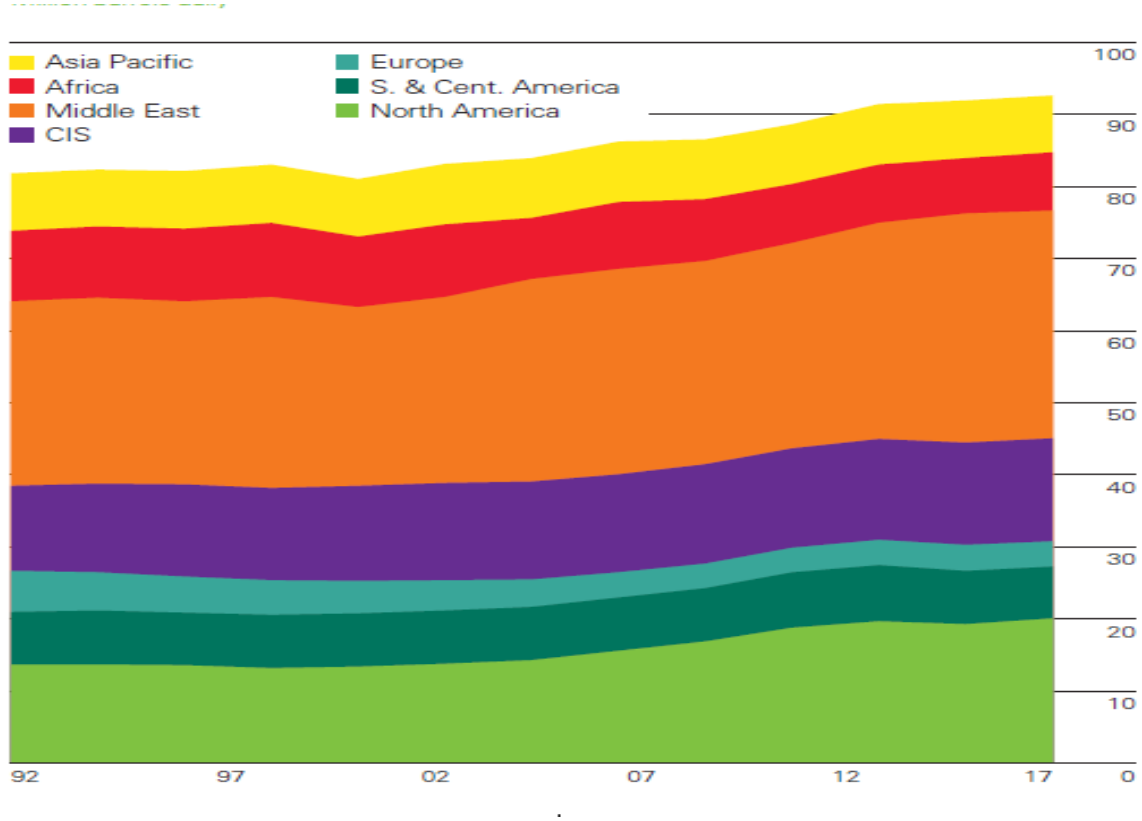

المصدر: BP Statistical Review of Word Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com

يتضح لنا من خلال الشكل أن الدول الأسيوية تحتل المرتبة الأولى في العالم في إنتاج النفط بنسبة 92%، تليها بعد ذلك دول إفريقيا بنسبة 85%، أما فيما يخص دول الشرق الأوسط قدرت نسبة إنتاجها حوالي 78% وتحصلت على المرتبة الثالثة عالميا، وتليها بعد ذلك رابطة الدول المستقلة بنسبة 45%، كما أن بعض الدول الأوروبية بلغت نسبة إنتاجها 31 % بالرغم من أنها من أكبر الدول المستوردة للنفط ولا تملك احتياطات كبيرة منه ومع ذلك احتلت المرتبة الخامسة عالميا لسنة 2017، على عكس دول الأمريكية فهي تمتلك احتياطات نفطية ضخمة إلا أن نسبة إنتاجها ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى فقد بلغت نسبة الإنتاج في أمريكا الجنوبية حوالي 27%، ونسبة الإنتاج في أمريكا الشمالية كانت 20% في 2017.

الشكل رقم (01-03): نسبة الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2017

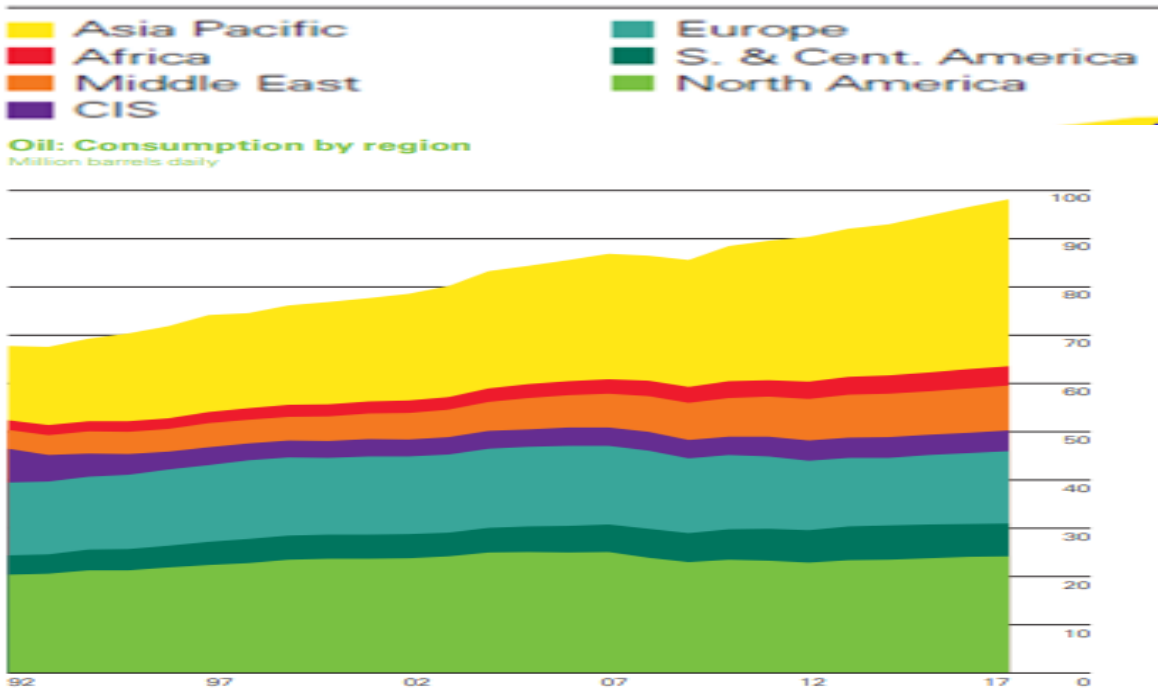

المصدر: BP StatisticalReview of Word Energy, «Jaune 2018» www.bp.com

يوضح لنا الشكل أعلاه الدول التي تستهلك النفط بكثرة والمتمثلة في أمريكا الشمالية وهذا يعني أن لها حجم من الاحتياطات النفطية التي لم تستفيد منها بعد، كما لها حجم إنتاجي ضعيف مقارنة بالدول الأخرى، في حين أنها تسهلك كمية كبيرة من النفط حيث قدر نسبة استهلاكها 24% من إجمالي الاستهلاك العالمي في 2017، يضاف إليها المملكة العربية السعودية والذي قدر حجم استهلاكها في 2017 حوالي 172.4 مليون طن، وقدرت نسبة الاستهلاك دول الشرق الأوسط 9.1% من إجمالي الاستهلاك العالمي، ونجد كذلك أن دول أستراليا ودول الأوروبية من أكثر الدول المستوردة للنفط فقد بلغ حجم استهلاك الدول الأوروبية حوالي 162.6 مليون طن في 2017، وبالنسبة للدول الإفريقية بلغت نسبة استهلاكها حوالي 8.7%من إجمالي الاستهلاك العالمي ، وتليها بعد ذلك الدول الأسيوية والتي قدرت نسبة استهلاكها بـ 8.6%من إجمالي الاستهلاك العالمي.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للنفط عربيا

الاحتياطي الفعلي الموجود يتغير حجمه وفق لتقلبات التي تحدث على مستوى الأسعار في السوق النفطية العالمية والتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا التي تساهم في استخراجه.[1]

الشكل رقم (01-04): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام عربيا 2015

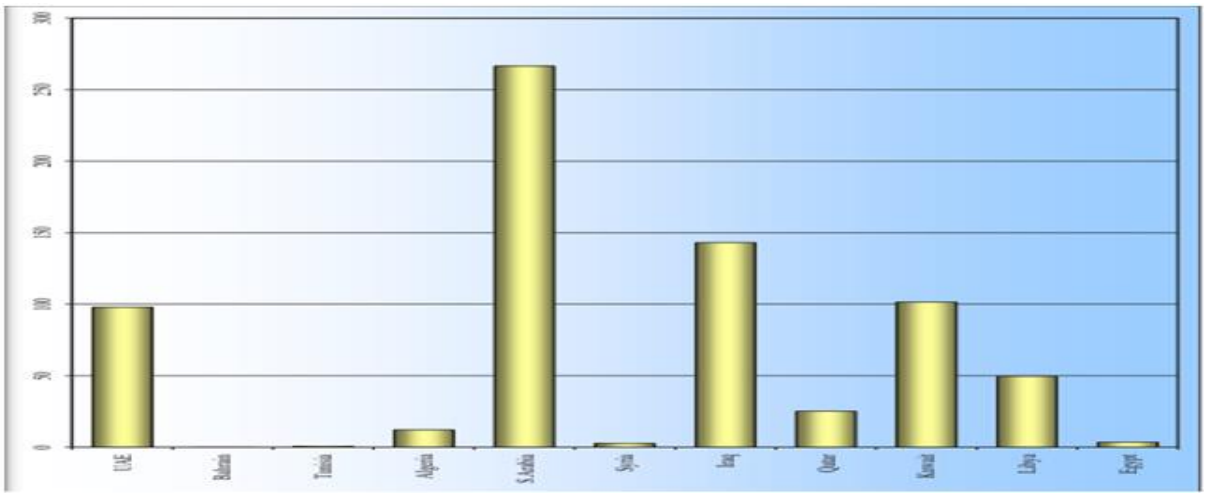

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه بأن أكبر الدول التي تملك أكبر الاحتياطات في الدول العربية هي السعودية حيث قدر احتياطها بحوالي 265.4 مليار، ثم تليها بعد ذلك العراق بمقدار 143.1 مليار وتحصلت الكويت على المرتبة الثالثة حيث قدر احتياطها ب101.5 مليار، أما المرتبة الرابعة في الاحتياطات العربية كانت من نصيب الإمارات العربية الذي قدر بـ 97.8 مليار، كما قدر احتياط ليبيا في 2015 ب 49.5 مليار دولار وهي أكبر قيمة وصلت لها مقارنة بالسنوات الماضية، أما فيما يخص دولة قطر فقد بلغ حجم احتياطها حوالي25.2 مليار دولار أمريكي، يضاف إلى ذلك الاحتياطات الجزائرية من النفط الخام التي تتميز بالثبات طوال الفترة (2011-2015) والتي بلغت حوالي 12.2 مليار دولار.

ويوجد كذلك بعض الدول العربية التي لا تنتج النفط الخام بل تستورده مثل المغرب والأردن حيث بلغ احتياطهما حوالي 0.001 مليار دولار وهي أقل قيمة مقارنة بباقي الدول العربية وهذا راجع لعدم امتلاكها

[1] عصام هادي محمد الصالحي، "**نطور الاحتياطي النفطي العالمي وفق تغيرات الإنتاج والأسعار للمدة (1985-2011)**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015، ص0.3.

للنفط فهي تسعى لاستيراده من أجل تلبية حاجاتها الطاقوية ومع ذلك خصصت له نسبة من الاحتياطات من أجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط، وبنسبة لباقي الدول كمصر بلغ احتياطها حوالي 3.5 مليار دولار، تضاف إليها السودان التي قدر احتياطها 1.5 مليار دولار وهذا راجع لوجود مشاكل سياسية وتجزئتها إلى قسمين، أما عمان قدر حوالي 5.306 مليار دولار، وقدر احتياط تونس 0.4 مليار، أما موريتانيا قدر احتياطها 0.020 مليار.وفي الأخير يمكن القول أن الدول العربية تملك حجم كبير من الاحتياطات النفطية حيث قدرت 712.2 مليار في 2015، أما فيما يخص الاحتياط العالمي قدر ب 1285.4 مليار في 2015 وبالتالي يمثل الاحتياط النفطي العربي نسبة 55.41% من الاحتياطات العالمية.

الشكل رقم (01-05): إنتاج النفط الخام العربي سنة 2015

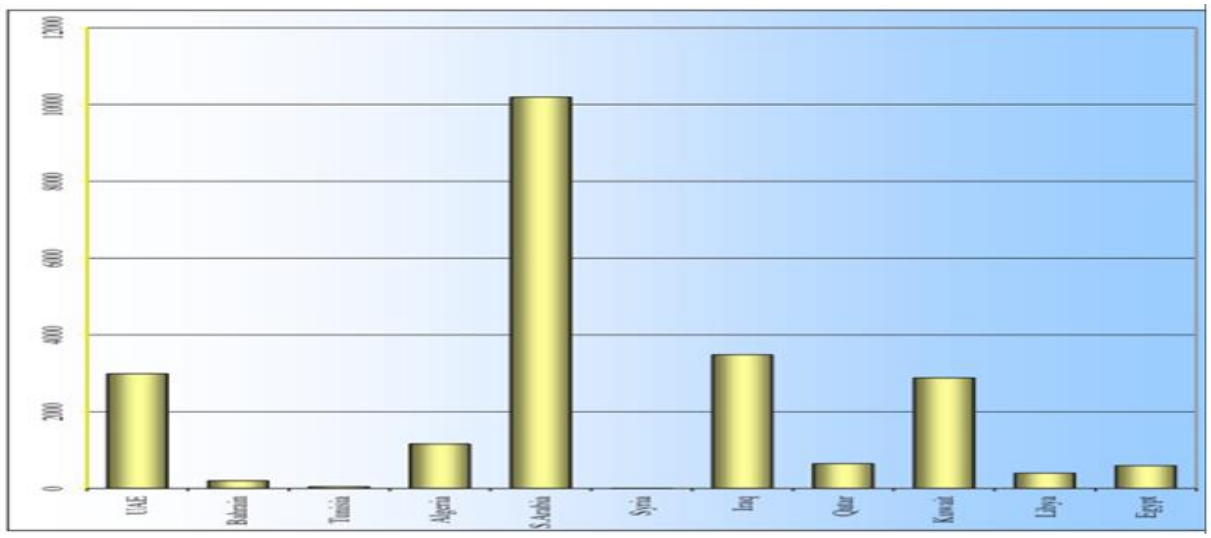

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم العربي هي السعودية الذي بلغت أعلى نسبة الإنتاج قدرت حوالي 10192.6 ألف برميل في يوم وعلى هذا الأساس عندما يواجه السوق النفطي أزمات سالبة تطالب مختلف الدول العربية دولة السعودية بتخفيض حجم إنتاجها باعتبارها أكبر دولة التي تساهم في رفع أسعار النفط، ثم تليها بعد ذلك العراق والإمارات على التوالي بـ 3482 و2988.9 وتأتي بعد ذلك الكويت في المرتبة الرابعة بـ 2883 ألف برميل في يوم. ثم تليهم بعد ذلك الجزائر وليبيا أما فيما يخص الدول المستوردة للنفط التي نسبة إنتاجها معدومة تماما كما يوضحهم الشكل.

الشكل رقم (01-06): استهلاك النفط عربيا (ألف برميل في اليوم الواحد)

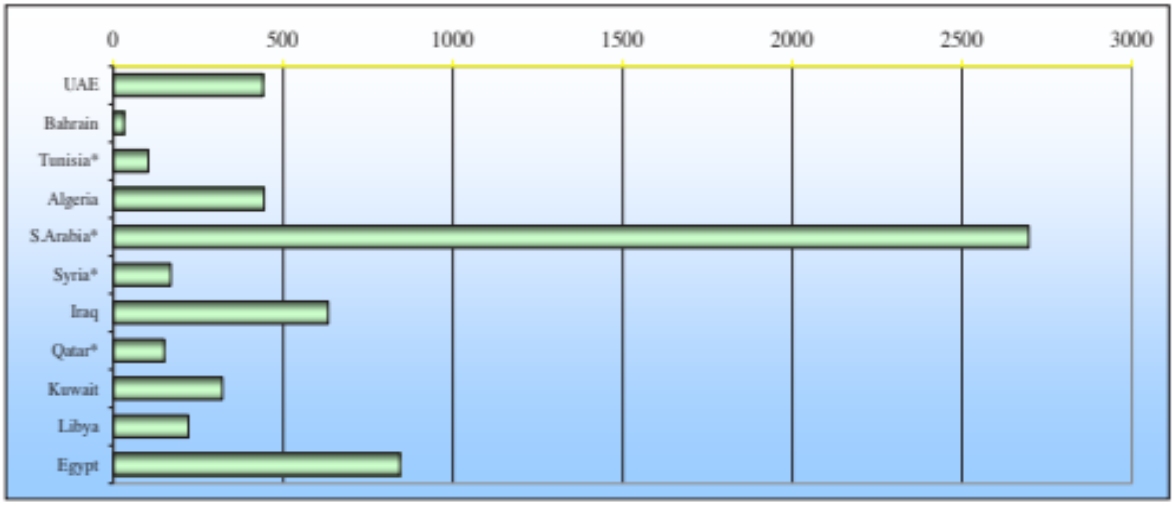

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)

يوضح الشكل أعلاه عدد البراميل من النفط الخام المستهلكة في الدول العربية خلال سنة 2015، نلاحظ بأن السعودية هي أكبر دولة التي تملك الاحتياطات النفطية وتنتج كميات كبيرة من النفط كما أنها من بين أكبر الدول العربية استهلاكا للنفط والذي كان مرتفعا من سنة لأخرى حيث قدر استهلاكها ب2696.3 ألف برميل في اليوم الواحد في 2015، تليها بعد ذلك مصر والذي قدر استهلاكها النفطي ب 843.6 ألف برميل في اليوم الواحد لهذا نجدها من بين الدول العربية التي تستورد النفط لأنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي، تليها بعد ذلك العراق ب 632.3 ألف برميل، ثم الجزائر 443.6 ألف برميل في اليوم الواحد.

بالنسبة لدولة الإمارات وصل استهلاكها إلى 440.2ألف برميل، كما قدر استهلاك ليبيا بـ220.6ألف برميل والذي كان منخفضا مقارنة بالسنوات الماضية، وقدر استهلاك سوريا حوالي 168.4 ألف برميل وكان منخفضا مقارنة بقيم السابقة لوجود الأزمات السياسية والحروب الأهلية مما يجعل عدم استقرار مختلف مؤشراتها الاقتصادية والتي تؤثر على مختلف القطاعات بما فيها النفط، ثم تليها بعد ذلك قطر بحجم من الاستهلاك مقبول نوعا ما مقارنة بالدول المصدرة للنفط الأخرى والذي قدر حجم استهلاكها بـ149.2ألف برميل في اليوم الواحد.أما فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط قدر استهلاك المغرب بـ319.3 ألف برميل في اليوم الواحد، أما الأردن قدر بـ 135.8 ألف برميل، وسجلت أقل قيمة للاستهلاك النفطي لدى الصومال ب 5.8 ألف برميل في اليوم، وقدر الاستهلاك الإجمالي لمختلف الدول العربية ف بـــ7098.5 ألف برميل في اليوم وهذا ما يؤكد أهمية النفط في الدول العربية.

المبحث الثاني: تطايرية أسعار النفط

تتخصص أي دولة في العالم في إنتاج وتصدير سلع معينة، وبالتالي فإنها تواجه مكاسب غير متوقعة كبيرة من عائدات الموارد الطبيعية، ومع ذلك فإن هذه البلدان معرضة لتحدي كيفية إدارة إيرادات هذه الموارد في ظل مشكلتين رئيسيتين: التطايرية الموجودة في أسعار السلع (النفط على وجه الخصوص) واعتمادهم على هذه السلع (نقص التنويع الاقتصادي) وبالتالي تواجه ما يسمى بـ لعنة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: أسعار النفط

لسعر النفط عدة أنواع يتعاملون به داخل الأسواق النفطية وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب بعدما نتعرف على مفهومه.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع أسعار النفط

السعر هو مؤشر نقدي للقيمة التبادلية للسلع أو الخدمات عند وضع التوازن، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.كما يكون السعر عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود وهو قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يساويها، يستطيع أن يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة السلعة المراد بيعها أو شراءها.

ولقد تناول الكثير من المفكرين الاقتصاديين موضوع النفط وقد وردت عدة مفاهيم حول تعريف "السعر النفطي" والتي سنذكر منها ما يلي:

يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة في عرضه أو في طلبه أو الاثنين[1].

كما تم تعريفه كذلك على أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، و هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب

[1] حمزة بن الزين، وليد فرونقة، "**أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة 2000-2015**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد،03، الجزائر،2016 ص.57

طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة ومتطايرية.[1]

وتعريف سعر النفط هو كذلك القيمة النقدية بالدولار لوحدة واحدة من النفط معبرا عنها بالبرميل، ويعطى السعر الاسمي خلال فترة زمنية معينة: سعر فوري، مستقبلي، أو متوسط السعر خلال سنة واحدة، وهذا الأخير يتحدد وفق قانون العرض والطلب وعوامل أخرى.أما بالنسبة للسعر الحقيقي للنفط هو السعر بالدولار الثابت، و يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار الذي يسعر به النفط، و ينسب السعر الحقيقي إلى سنة الأساس.

ويوجد عدة أنواع لأسعار النفط والتي سنذكرها كما يلي:

- **السعر المعلن**:هو السعر الرسمي الذي يحدد العرض للسلعة النفطية في السوق وقد يكون إما فرد أو شركة أو مؤسسة نفطية و هو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية محددة في مدة زمنية معينة[2].
- **السعر المحقق**: هو عبارة عن السعر المعلن مطروح منه مختلف التسهيلات التي يتم منحها من طرف البائع للمشتري[3]كما يعرف على أنه السعر الحقيقي الذي يباع به النفط الخام في السوق الحر.
- **السعر الإشارة**: هو سعر الذي يتوسط بين السعر المعلن والمحقق، قد ظهر في فترة الستينات نتيجة توقيع العديد من الشركات النفطية الاحتكارية والعالمية المستقلة لاتفاقية مشاركة.
- **السعر العادل**: وهو الدخل المستقر المضمون حقا للدول المصدرة للنفط على المدى القصير، ويمكن أن يستمر على المدى الطويل، وبما أنه مضمون للمنتج سعر بيع فإن الطرف الآخر ألا وهو المشتري فله السعر المضمون حقا للشراء وهذا يوفر إمداد نفطي متواصل بسعر مستمر.
- **أسعار الكلفة الضريبية**: تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الحكومة (الضريبة والريع) وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدولة المنتجة

[1]مالكي عمر، ساهل سيدي محمد،"**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية –الحالة الجزائر–**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد ،07 الجزائر، ديسمبر 2016،ص72.

[2]علة مراد، "**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص97.

[3]حمزة بن الزين، وليد فرونقة، "**أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة2000–2015**"، مرجع سبق ذكره، ص87.

كما أنها هي الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل شراء برميل النفط الخام من الأقطار الوطنية المنتجة للنفط.[1]

- **سعر التحويل**:هو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة، أو عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى أخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.
- **السعر الفوري**:عبارة عن سعر النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر يجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف البائعة والمشترية بصورة آنية.
- **السعر الإسمي**: هو السعر الحالي الذي يجري التعامل به عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز.
- **سعر الاقتصادي**: هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية مثل القيمة النفعية لها، وتكاليف إنتاجها والخدمات التي تعرض سلع بديلة.
- **سعر الحقيقي**: هو عبارة عن السعر المنسوب إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، واعتمادا عليه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس[2].
- **سعر البرميل الورقي**: هي تسمية تم إطلاقها على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وهي قريبة من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، و هي مضاربة المستثمرين بالبيع و المزايدة و المداولة عبر عقود النفط الآجلة. مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

[1]جاب الله مصطفى، "**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان ،2016ص.4

[2]عماد الدين محمد المزيني، "**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد،15، العدد1، فلسطين،2013 ص.330

الفرع الثاني: تطور نظم التسعير وخطر سعر النفط

مر تسعير النفط الخام من الناحية التاريخية في الأسواق الدولية بثلاث مراحل مختلفة وبالتالي فإن نظم التسعير يمكن تقسيم مراحلها وفق تطور السوق النفطي كالتالي:

أولا: التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع 1800-1950

كانت أنذالك الشركات النفطية أو الدول المنتجة حكرا للنفط هي التي تسعر النفط وتعلن أسعاره ويتم اعتمادها، وتميزت هذه الفترة بالاستقرار حيث لم يتجاوز سعر النفط سعر الدولارين.

ثانيا: التسعير في ظل سيطرة الأوبك والشركات الوطنية على الثروة النفطية 1950-1973

تميزت بثلاث أنواع للتسعير:

- ✓ **نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960**: عبر عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري؛
- ✓ **نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970**:يعبر عن سعر النفط الخام بالاستناد إلى النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي؛
- ✓ **نظام قاعدة التسعير الرسمي 1970-1973**: عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكلي لسعر النفط من طرف أوبك عامة والدول العربية خاصة،[1]مما أدى الى ارتفاع الأسعار حيث كان اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة النفط والنوعية،كما تم رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، وأخيرا يتم مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط.

ثالثا: التسعير في ظل سيادة قانونا لعرض والطلب على السوق النفطية 1980-2011

بعد زيادة العرض النفطي خارج منظمة الأوبك في سنة 1981 اختل توازن الطلب والعرض النفطي وفقدت المنظمة السيطرة على السوق النفطية التي أصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، وهذا ما فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط التي لم تعرف الاستقرار منذ ذلك الحين، فقد شهدت تطارية غير مسبوقة منها انهيار شديد في 1986-1998-2008 وارتفاع جد كبير بين2003-2007حتى 2011 متأثرة في ذلك بمختلف الأحداث وبقانون العرض والطلب.

[1]نعيمة حمادي، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة "1986-2008"**، مرجع سابق،ص 56-57.

نمر بعد ذلك إلى أحد المصطلحات المتداولة كثيرا في السوق النفطي ألا وهو خطر سعر النفط ويعرف على أنه الخطر الناجم عن التطايرات الشديدة والسريعة، وغير المتوقعة التي تحدث في أسعار النفط العالمية، الاقتصادي وأصبح لخطر سعر النفط علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية لكونه سببا في عدم التوازن في السياسة الاقتصادية للدول المعنية[1]. وخطر سعر النفط يمس كل من الآتيين:

- ✓ **الدول المصدرة لمادة النفط**: حيث يتمثل الخطر على هذه الدول في الانهيار المفاجئ للمعدلات العامة لأسعار النفط، وهذا سيؤثر على معدل الواردات النفطية بحيث ستنخفض، ويكون الخطر الأكبر على اقتصاديات الريع والتي تعتمد أساسا على البترول في اقتصادها مثل الجزائر؛[2]
- ✓ **الدول المستوردة لمادة النفط**: عكس الدول المصدرة فإن خطر سعر النفط على الدول المستوردة يتمثل في حدوث طفرة حادة ومفاجئة لسعر النفط لمدة طويلة، وهذا سيمس خزينة الدولة واختلال في نظام الإنفاق العام، وربما إلى ارتفاع العجز.

يؤثر خطر سعر النفط في الموازنات العامة للدول المستوردة والمصدرة للنفط، مما دفع هذه الدول للبحث عن استراتيجيات حماية لها، ويمكن التعبير عن خطر سعر النفط بالمعادلة التالية: (خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد)[3].

[1] دانيال، جيمس،**"التحوط من مخاطر أسعار النفط الحكومية"**، ورقة عمل صندوق النقد الدولي،2001.

[2] البصام، سهام حسين، **"مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط غي إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد36، 2013.

[3] شامون،" **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربيةالسعودية**"، المجلة الدولية للبحوث في دراسات الأعمال والإدارة، المجلد2 العدد5، 2015، ص2-23.

المطلب الثاني: مفهوم وأسباب تطايرية أسعار النفط

في الآونة الأخيرة أصبح المفكرين الاقتصاديين يهتموا بمصطلح تطاير الأسعار في مختلف الأسواق سواء كانت نفطية أو مالية على هذا الأساس سنتعرف على هذا المصطلح وأهم أسباب التي تؤدي إلى حدوثه في الأسواق النفطية.

الفرع الأول: مفهوم تطايرية أسعار النفط

مفهوم التطايرية في الكيمياء والفيزياء والديناميكا الحرارية وهو مقياس لميل المادة إلى التبخر، كما تم تعريفه بأنه قياس لسهولة تبخر المادة. أما مفهوم تطايرية أسعار النفطّ فيقصد بها كذلك تقلب وتذبذب أسعار النفط،كما يعبر مصطلح التطايرية Volatilityعن انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة، فهو بذلك مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار، وعدم الثقة ويرتبط مفهوم التقلب في الأسعار بمفهوم المخاطرة، لكنه لا يعبر عنه، ففي حين يرتبط مفهوم المخاطرة بالعائد السالب أو غير المرغوب، يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تنتج أحيانا في عوائد موجبة. وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وعلى المدى المنظور في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات. ومن جانب العرض أيضا، يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة.[1]

نضيف إلى ذلك مشكلة تقلب أسعار النفط فقد حظي سلوك أسعار النفط باهتمام خاص في الدراسات الاقتصادية الحالية خاصة بعد صدمات السبعينيات والثمانينيات.ومنذ منتصف الثمانينيات، ظل سعر النفط متقلباً للغاية كما هو موضح في الشكل التالي.

[1]الطاهر زيتوني، **"التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي"**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، الكويت،2010، ص 2.

الشكل رقم (01–07):أسعار النفط الخام الحقيقية من كانون الثاني (يناير 1947)إلى كانون الأول (ديسمبر)2000

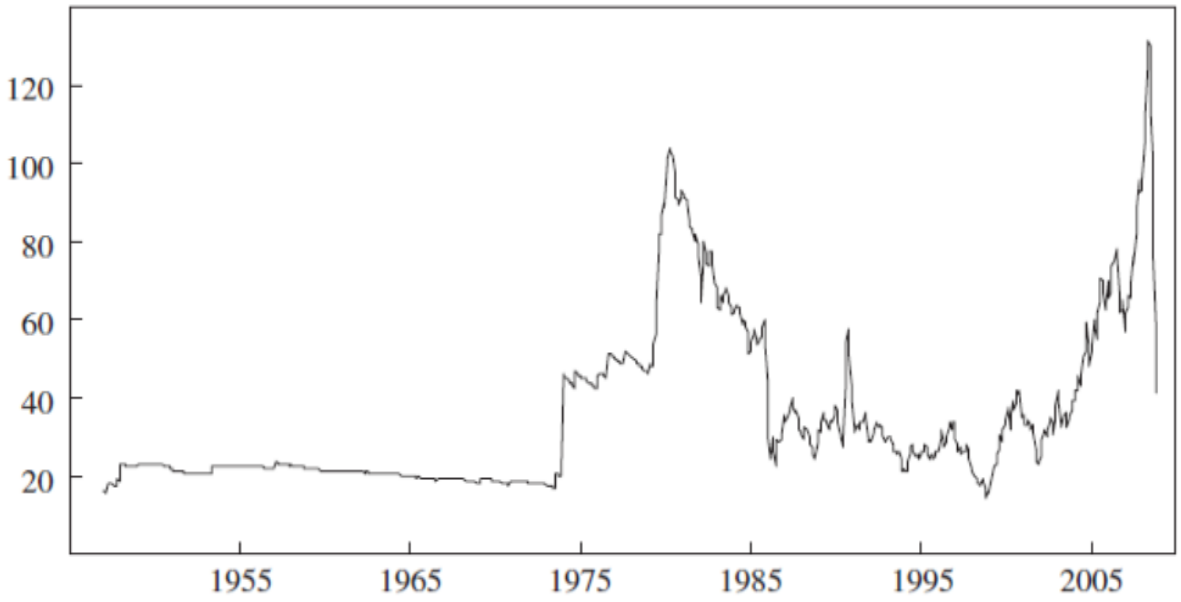

المصدر:إدارة معلومات الطاقة EIA

تسببت عدة أسباب في هذا التباين الواسع في أسواق النفط الصدمات الجيوسياسية والمضاربة والعرض والطلب يمثل عدم اليقين في أسعار النفط، والذي يطلق عليه تقنياً التطايرية، تحدياً لكل من مستوردي ومصدري هذه السلعة.

الفرع الثاني: أسباب تطايرية أسعار النفط

يتأثر النفط مثله مثل المنتجات الأخرى بمجموعة متنوعة من العوامل ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الأهمية فهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، حيث أن التطايرية في أسعار النفط غالبًا ما تكون نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب، في حين أن العوامل الاقتصادية ومعدلات النمو الاجتماعي، وكذلك مستويات الدخل وتؤثر على حجم الطلب على النفط. وإن الطاقة الإنتاجية الزائدة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ومقدار الأموال المستثمرة في زيادة الطاقة الإنتاجية العالمية ، والأزمات الجيوسياسية ، والكوارث الطبيعية كلها عوامل تؤثر على حجم المعروض من النفط.[1]

سيتم فيما يلي عرض الأسباب والعوامل التي تؤثر على العرض والطلب النفطي، والتي تؤدي إلى تطايرية أسعار النفط في السوق النفطي العالمي.

أولا: العرض والطلب على النفط (أساسيات السوق)

بما أن سعر النفط يتحدد وفق نقطة التقاطع ما بين الطلب والعرض النفطيين فإن العوامل التي تؤثر في هذا العاملين من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى تطايرية أسعار النفط.

أ- جانب الطلب

يشير الطلب على النفط إلى مقدار الاحتياجات البشرية التي تنعكس في المصطلحات الكمية والنوعية على سلعة نفطية (خام أو منتجات مكررة) بسعر محدد ولفترة زمنية محددة، بهدف تلبية أو تجاوز تلك الاحتياجات الاقتصادية، سواء من أجل أغراض الاستهلاك أو الإنتاج.[2] فإن العامل الأكثر أهمية الذي يساهم في تغيرات الأسعار على المدى القصير هو الدخل وليس مرونة السعر.

- **مرونة السعر:** تقيس مرونة سعر الطلب النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر (هاميلتون،2009)، ولطالما كانت المرونة السعرية للطلب على النفط الخام صغيرة

[1] الطاهر زيتوني، "**التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي**"، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[2] قويدر قويشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 74.

وفقاً لتقديرات مجمل العلماء وأبرزهم كوبر ودال، حيث وصلوا إلى مرونة سعر الطلب على المدى القصير أقل من (0.1). يؤكد هذا التقدير وجود عوامل أخرى وراء السعر والتي تؤثر على الطلب على النفط.

- **مرونة الطلب**:تعني مرونة الدخل أنه إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، فإن استهلاك النفط في بلد ما سيرتفع لكي تكون مقتنعاً بحقيقة أن الدخل له مساهمة أكبر في الطلب على النفط، يوضح الشكل أدناه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واستهلاك النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة (1949-2009)، يوضح الشكل أن استهلاك النفط يتبع نمو الدخل بشكل ثابت بشكل ملحوظ على الرغم من تطايرية الأسعار.

الشكل رقم (01-08):الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية

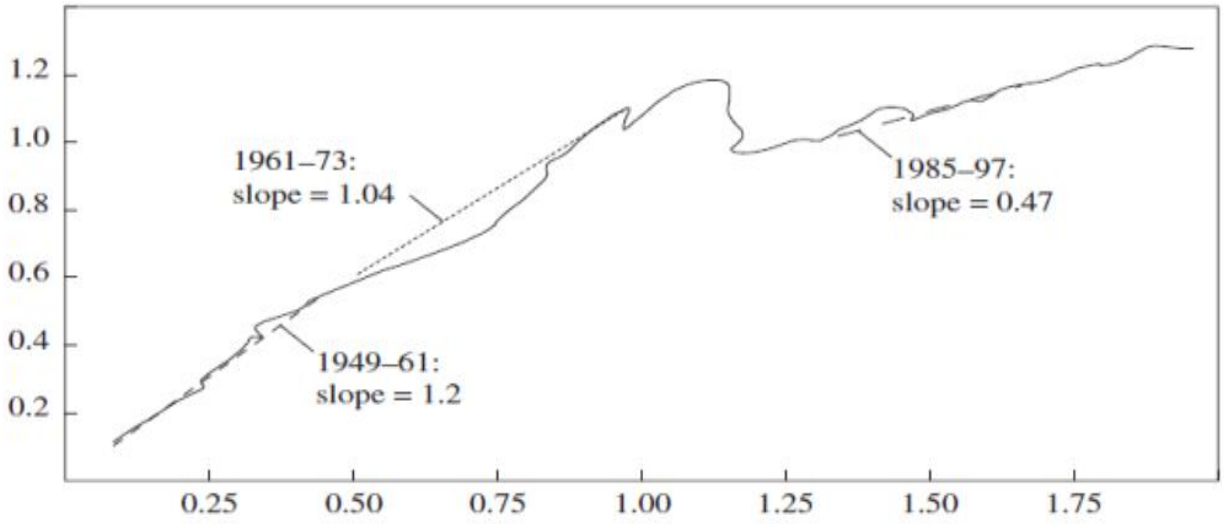

المصدر: هاميلتون 2009

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النسبي 1949، علاوة على ذلك وصل عدد من دراسات مرونة الدخل إلى قيمة قريبة من الوحدة على سبيل المثال قدرّ كل من جاترلي و هانينغتون متوسط مرونة الدخل خلال الفترة 1971-1997 بمقدار 0.55 في دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولكن 1.17 في 11 دولة أخرى تتميز بنمو الدخل السريع خلال الفترة.يوضح الشكل المسار الزمني 1971-1997 لنصيب الفرد من الطلب على النفط مقابل دخل الفرد في خمسة بلدان آسيوية كبيرة، نلاحظ أن طلبهم زاد بسرعة الدخل.

الشكل رقم(01-09): نمو الدخل والطلب في خمس دول آسيوية

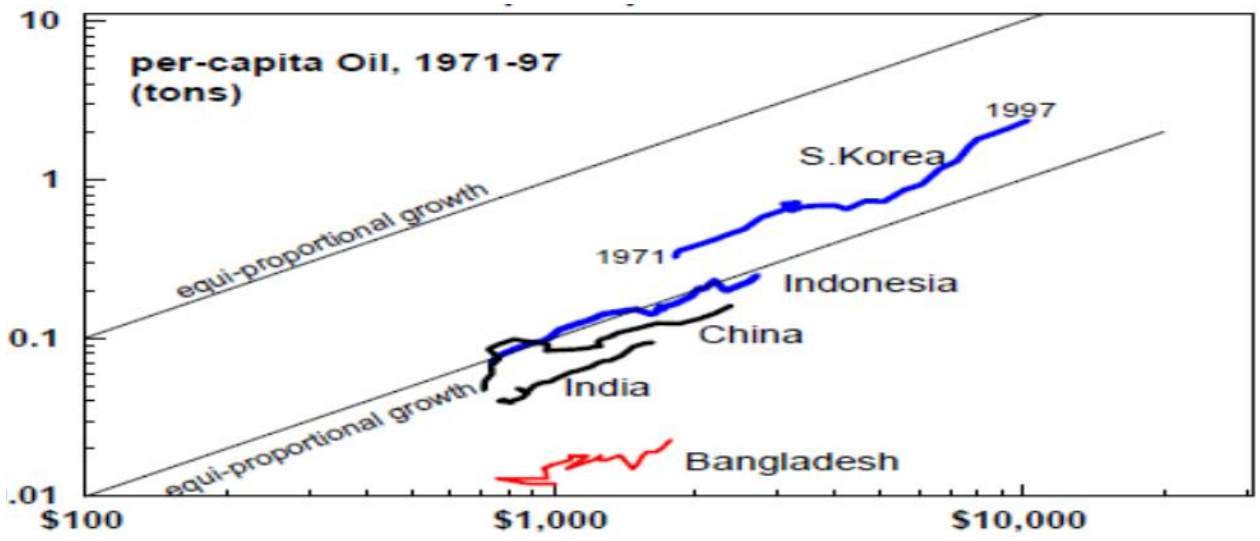

المصدر: التأثيرات غير المتكافئة للتغيرات في الأسعار والدخل على الطاقة والطلب على النفط (جاترلي، هامينغتون،2001).

ب- جانب العرض

يعبر المعروض من النفط عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها بسعر محدد وعلى مدى فترة زمنية محددة، ويُنظر إليه على أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون أسعار السوق الحالية.

كمية النفط المعروضة لها تأثير كبير على أسعار النفط، وبشكل عام فإن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، حيث تؤدي الزيادة في المعروض من سلعة نفطية إلى انخفاض الأسعار،بينما يؤدي انخفاض الكمية المعروضة إلى زيادة الأسعار.[1]

1- **دور أوبك**: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)عبارة عن كارتل يضم 12دولة منتجة للنفط، وتنتج حوالي ٪40 من إجمالي إنتاج السائل الذي تمثل المملكة العربية السعودية وحدها ٪25منه، تسعى أوبك بشكل عام إلى تثبيت أسعار النفط ولكنها تواجه مهمة شاقة على المدى القريب بسبب عدم اليقين الخارجي وسوء جودة البيانات[2] قد تضمن سياسات أوبك تقلب أسعار النفط بدلاً من القضاء على التقلبات الضارة، في الواقع العديد من الخبراء لينش 2003 جادل

[1] قويدر قويشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] Lynch M. (2003), **"causes of oil price volatility"**, Journal f energy and development, 2003, p2

هاميلتون(2008) وفتوح2007) بأن المنظمة لا حول لها ولا قوة أصبحت قرارات حصص أوبك مستقلة الآن وتستجيب للمصالح السياسية لكل عضو.

2- التغيرات السلوكية

- **دور المضاربين:** المضارب من وجهة نظر اقتصادية هو أي شخص يشتري النفط الخام ليس للاستهلاك الحالي ولكن للاستخدام المستقبلي،في الواقع غالباً ما يتُهم المضاربون بلعب دور في تطايرية أسعار النفط فهم يحاولون الربح والبحث عن فرص المراجحة في أوقات عدم اليقين.[1]وفقا لكيليان ومورفي لدى المضارب خياران، أحدهما هو جني الأرباح المتوقعة عن طريق شراء عقد آجل للنفط، والآخر هو شراء النفط وتخزينه وبيعه بربح ربما يكون مضاعف، فيما يتعلق بأحداث سوق النفط أشار خبراء الطاقة إلى عوائق النفط وخاصة الارتفاع غير المسبوق في الأسعار الفورية خلال2003-2008 إلى سلوك المضاربة، هناك أدلة على أنه بعد عام2003 دخل المستثمرون الماليون الذين لا علاقة لهم بسوق النفط سوق العقود الآجلة للنفط بأعداد كبيرة بحثاً عن عائدات أعلى.
- **الأحداث الجيوسياسية:** يمكن أن تتأثر أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية بالأحداث التي من المحتمل أن تعطل تدفق النفط والمنتجات إلى السوق، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية والمتعلقة بالطقس، قد تؤدي هذه الأنواع من الأحداث إلى اضطرابات فعلية أو تخلق حالة من عدم اليقين بشأن العرض أو الطلب في المستقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة في تطايرية الأسعار،ترتبط تطايرية أسعار النفط بشكل أساسي باستجابة منخفضة أو "عدم مرونة "لكل من العرض والطلب لتغيرات الأسعار على المدى القصير، كل من قدرة إنتاج النفط والمعدات التي تستخدم المنتجات البترولية كمصدر رئيسي للطاقة ثابتة نسبياً على المدى القريب. يستغرق تطوير مصادر إمداد جديدة أو تنويع الإنتاج سنوات عديدة، ومن الصعب جداً على المستهلكين التحول إلى أنواع أخرى من الوقود أو زيادة كفاءة الوقود على المدى القريب عندما ترتفع الأسعار. في ظل هذه الظروف، قد يكون من الضروري إجراء تغيير كبير في السعر لإعادة التوازن بين العرض والطلب المادي بعد حدوث صدمة للنظام.[2]

[1]Lynch M. (2003), **"causes of oil price volatility"**, Journal f energy and development, 2003.
[2]Energy InformationAdministration, 2015.

يظهر التاريخ الماضي لأسعار النفط أنها استجابت للأحداث الجيوسياسية منذ الصدمة النفطية الأولى في عام 1973 (**الحظر النفطي العربي عام1973**)وغزو العراق لإيران في سبتمبر1980وغزو العراق للكويت في عام 1990، وبالطبع هجمات 11 سبتمبر، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والعقوبات الإيرانية لمنع تصدير النفط عبر مضيق هرمز وما يسمى بالربيع العربي الأخير. و أدت كل هذه الأحداث إلى تعطيل إمدادات النفط مما أدى بدوره إلى حالة عدم يقين كبيرة في هذا السوق. و يوضح الشكل التالي رد فعل سعر النفط لكل حدث ويظهر تباين هذا السعر.

الشكل رقم (01-10):سعر برميل النفط الخام 1970-2015

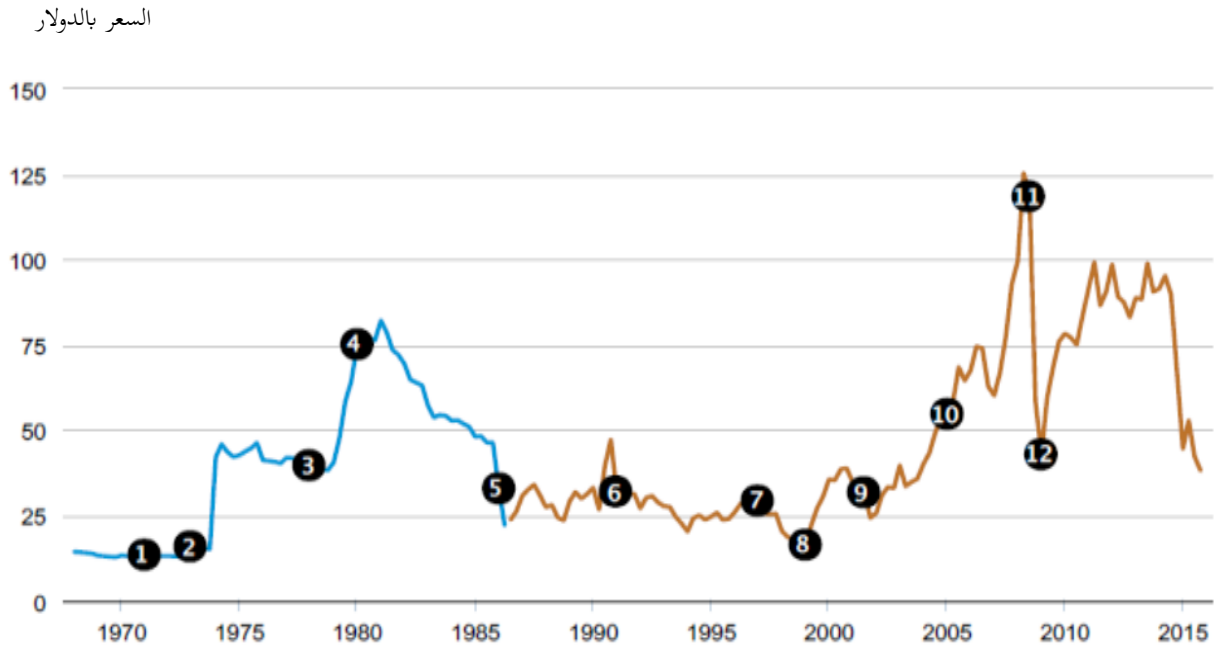

المصدر:إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (ديسمبر،2015)

- استنفاذ الطاقة الاحتياطية للولايات المتحدة.
- العربية لحظر البترول.
- الثورة الإيرانية.
- الحرب العراقية الإيرانية.
- السعوديون يتخلون عن دور المنتج المتأرجح.
- العراق يغزو الكويت.

- الأزمة المالية الآسيوية.
- أوبك تخفض إنتاجها المستهدف 1.7مليون برميل في اليوم.
- هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2000.
- قدرة احتياطية منخفضة.
- الانهيار المالي العالمي.
- أوبك تخفض إنتاجها المستهدف 4.2مليون برميل في اليوم.

3- وهناك أسباب ثانوية لتطايرية أسعار النفط أبرزها:

- **مصادر الطاقة البديلة:** إنها سلع يمكن استخدامها كبدائل لبعضها البعض ويمكن أن تحل محل السلعة الأصلية بسبب المستوى المرتفع للسلعة الأصلية، ومن ثم تكون العلاقة معكوسة[1]، تتطور مصادر الطاقة البديلة ببطء من حيث التكاليف وتقنيات استخدامها، ولا يزال النفط يلبي أكثر من ثلث الطلب العالمي على الطاقة. لن يكون لمصادر الطاقة البديلة أي تأثير على المدى القصير، لكنها ستكون على المدى الطويل، وعلى هذا الأساس يصعب التنبؤ بحركة أسعار النفط في المستقبل، لوجود عدة عوامل تؤثر على الطلب العالمي والإمدادات.
- **معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة:** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام من العناصر المهمة التي تضمن مراحل عملية الإنتاج، حيث يرتبط التقدم الاقتصادي حاليًا بشكل أساسي باستخدام الطاقة، وهو مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في دول العالم المتضررة[2]،حيث أظهرت الدراسات أن النمو الاقتصادي والطلب على النفط مرتبطا ارتباطا وثيقًا، يستلزم النمو الاقتصادي زيادة في استهلاك النفط، لا سيما في ظل التطور التكنولوجي الخانق، لكن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، وتأسست العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط في عام 1973، والتي كانت ضمن حدود واحد، أي أن كل واحد من النمو الاقتصادي والطلب على النفط كان ضمن حدود واحد. سوف يستغرق 1٪ من النمو في استخدام النفط.
- **سعر الصرف:** لأن سعر الدولار وسعر النفط مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، ولأن تبادلات تجارة النفط غير مكلفة للغاية بالنسبة لعملة الدولار، فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الدولار سيكون له تأثير ضار أو إيجابي

[1] محمد الوادي وآخرون، "**المؤسسة في الاقتصاد**"، دار اليزيدي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص 07.

[2] جاب الله مصطفى، "**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها بميزان الموازنة العامة وميزان المدفوعات**"، حالة الجزائر" ، المرجع سبق ذكره ، ص.10

على اقتصاد الدول المنتجة. [1]أظهرت الدراسات أن التقلبات في سعر صرف الدولار لها تأثير كبير على قطاع النفط العالمي، حيث يؤدي الفائض إلى زيادة الطلب على النفط مع تقليل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.[2]

- **النمو الديمغرافي:** التوسع السكاني هو عنصر حاسم وضروري للطلب على النفط، وهذا العامل هو الذي ساعد في تفسير النظريات الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة مباشرة قوية بين الطلب على المنتجات والنمو السكاني، لتلبية احتياجاتها المتزايدة واللانهائية ويلعب متوسط دخل هؤلاء العمال أيضًا دورًا مهمًا في إنتاج وتقدير الطلب على النفط، حيث ستؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على المنتج، حيث ينتقل الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية إلى تلبية احتياجاتهم الثانوية، وهذه الكماليات التي ستصبح ضرورة مع ارتفاع معدلات الدخل وهذا ما نلاحظه، في البلدان ذات الدخل المرتفع مثلا الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] بوعوينة مولود ، هاشم جمال ، "**العلاقة بين أسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر**" ، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05 ،الجزائر، 2017 ، ص11.

[2] إبراهيم بلقلة ، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**"، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر، 2013، ص11.

المطلب الثالث: صدمات أسعار النفط التاريخية

لقد تعرض السوق النفطي العالمي لعدة صدمات سعرية والتي نقصد بها الزيادة أو النقصان الحاد في السعر النفطي بنسبة 50 بالمائة، وتكون لها أثار سلبية على عديد من دول العالم.

الفرع الأول: صدمات ارتفاع أسعار النفط العالمية

صدمة ارتفاع سعر النفط لسنة 1973: لقد أطلق على هذه الصدمة اسم تصحيح الأسعار النفط وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار بنسبة 400%.[1]مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في 1974، وتعتبر الصدمة النفطية الأولى بمثابة بدء عهد جديد في صناعة النفط العالمية وبداية الدور المؤثر والفعال لمنظمة الأوبك، ولأول مرة عبر تاريخ صناعة الطاقة في سوق النفط الدولية، أي أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير إلى المنظمة بعد أن كان طوال عقود بين أيدي الشركات الاحتكارية.[2]

صدمة ارتفاع سعر النفط لسنة 1979: ارتفعت أسعار النفط ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979، ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد، خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.[3]ومن بين أسباب حدوث هذه الصدمة هو تخفيض الإنتاج الإيراني في بداية عام 1979 إلى حوالي 500-700 ألف ب/ي، وانقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من 1979.وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط وموقعها في منظمة الأوبك، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على النفط لوضع استراتيجيات التخزين خوفا من الرجوع لأزمة أخرى مشابهة لأزمة 1973 إلى جانب تزايد دور المضاربين، ومما ساعد في تفاقم المشكلة وتعميقها في السوق العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.وقد أفرزت هذه الصدمة العديد من النتائج تمثلت في تقليص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط من 53% إلى 33% في 1982 وهذا نظرا لارتفاع عدد البلدان المنتجة

[1] مريم شطيبي محمود، "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص4.

[2] موسي أسية، "**أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية**"،مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] مريم شطيبي محمود، "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص4.

خارج منظمة الأوبك التي ارتفع إنتاجها من 8% في 1973 إلى 32% في نهاية السبعينات. وتضاعفت أسعار النفط لتصل إلى ما يقرب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل في 1981، هذا ما ترتب عنه دخول العالم في موجة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي والأمريكي، كما كان له تأثير سلبي على الدول النامية من ارتفاع فواتير وارداتها النفطية، وتحفيز الدول على تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة استبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء.[1]

صدمة ارتفاع سعر النفط لسنة 2004:تميزت السنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك مند بدء العمل بنظام السلة في 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط، وقد شهدت سنة 2004 عدة أسباب دفعت الأسعار نحو الارتفاع والتي سنذكر منها ما يلي :

- ✓ الاضطرابات السياسية في نيجريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛
- ✓ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛
- ✓ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛
- ✓ إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛
- ✓ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق أسيا وغيرها؛
- ✓ ارتفاع نشاط المضاربة على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات النفط لأي سبب من أسباب المذكورة.[2]

[1] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**،مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] موسي آسية، آمينة تومي، مباركي سمراء، "**دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020، ص186.

صدمة ارتفاع أسعار النفط لسنة 2008: فهذه الصدمة التي شهدتها الأسواق النفطية صدمة غير مسبوقة لأن نسبة الارتفاع كانت أكثر من 400% زيادة في مستويات الأسعار والتي بلغت دورتها، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط ليبلغ 61 دولار للبرميل الواحد سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.[1] ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي هي كالتالي:[2]

- ✓ **النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط**: يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي للنفط خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على النفط زيادة متسارعة وكان مدفوع بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي؛
- ✓ انخفاض سعر صرف الدولار: اذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها بالأورو؛
- ✓ انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج: عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاجية الإضافية والذي نتج عنه الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الإنتاج وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته هذه الفترة.
- ✓ زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية.

[1] مريم شطيبي محمود، "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"،مرجع سبق ذكره،ص5.

[2] موسي آسية، آمينة تومي، مباركي سمراء، "**دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2018**"، مرجع سبق ذكره، ص187.

الفرع الثاني: صدمات انخفاض أسعار النفط العالمية

صدمة انخفاض سعر النفط لسنة 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر النفط بشدة وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد.[1]غير أن هذه الأزمة لم تأتي صدفة أو مفاجئة، بل بفعل السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية، فعلى مدى الفترة 1975-1985 ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، بتشجيع من الدول الصناعية وشركاتها بنحو 8 مليون ب/ي، بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو 6 ملايين ب/ي نتيجة تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة وإحلال المصادر البديلة محل النفط.[2]

صدمة انخفاض سعر النفط لسنة 1998: وترجع هذه الأزمة (1998) إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من النفط بنسبة 10%.[3]وبذلك تم إدراك أن الانهيار الحاد في السوق العالمية للنفط 1998، يعود إلى سياسة وممارسة منظمة الأوبك كأحد الأسباب الرئيسية، إلا أنها استطاعت عام 1999 أن تتفق على تخفيض الإنتاج النفطي، الأمر الذي أدى ارتفاع الأسعار وتنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى.[4]

صدمة انخفاض سعر النفط لسنة 2014 :انخفض سعر النفط في 2014 بـ 9,58 دولار أمريكي ليشهد بعد ذلك انخفاض متواصل حيث قدر في 2016 بـ 40.68 دولار أمريكي للبرميل، ويرجع سبب الانخفاض إلى وفرة المعروض النفطي والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين. وأثبتت دراسة (Prest, 2018) عدم وجود أي ارتباط بين إنتاج النفط الأمريكي وأسعار النفط، ولا يوجد أي دليل على أن ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورا في انخفاض

[1]مريم شطيبي محمود،"**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2]زمال وهيبة، "**أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018.،ص52.

[3]موسي آسية، آمينة تومي، مباركي سمراء، "**دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**"، مرجع سبق ذكره، ص186.

[4]زايدي حسيبة،بن سماعين حياة،"**أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016،ص217.

سعر النفط في سنة 2014، ويعود سبب الانخفاض إلى التباطؤ الواسع في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي منذ 2011 والذي أدى إلى خفض حجم الطلب على النفط.[1]

المطلب الرابع: أثار تطايرية أسعار النفط على اقتصادات دول العالم

يمكن أن تؤدي تطايرية أسعار النفط إلى ضغوط شديدة على متغيرات الاقتصاد الكلي لمصدري النفط:نمو الناتج؛ التوازن المالي؛ معدل التحويل؛ التضخم والدين الخارجي. وبالفعل هناك انتقال للتقلب من سعر النفط إلى هذه المتغيرات من خلال شروط التطاير التجاري بسبب اعتماد هذه الدول على صادرات النفط. وقد ناقش كل من شوكو وإفيونج وكذا نيدفريكي(2010) قنوات النقل التي قد تؤثر من خلالها تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي يلخص الشكل أدناه هذه القنوات:

الشكل رقم (01-11):قنوات نقل صدمات أسعار النفط

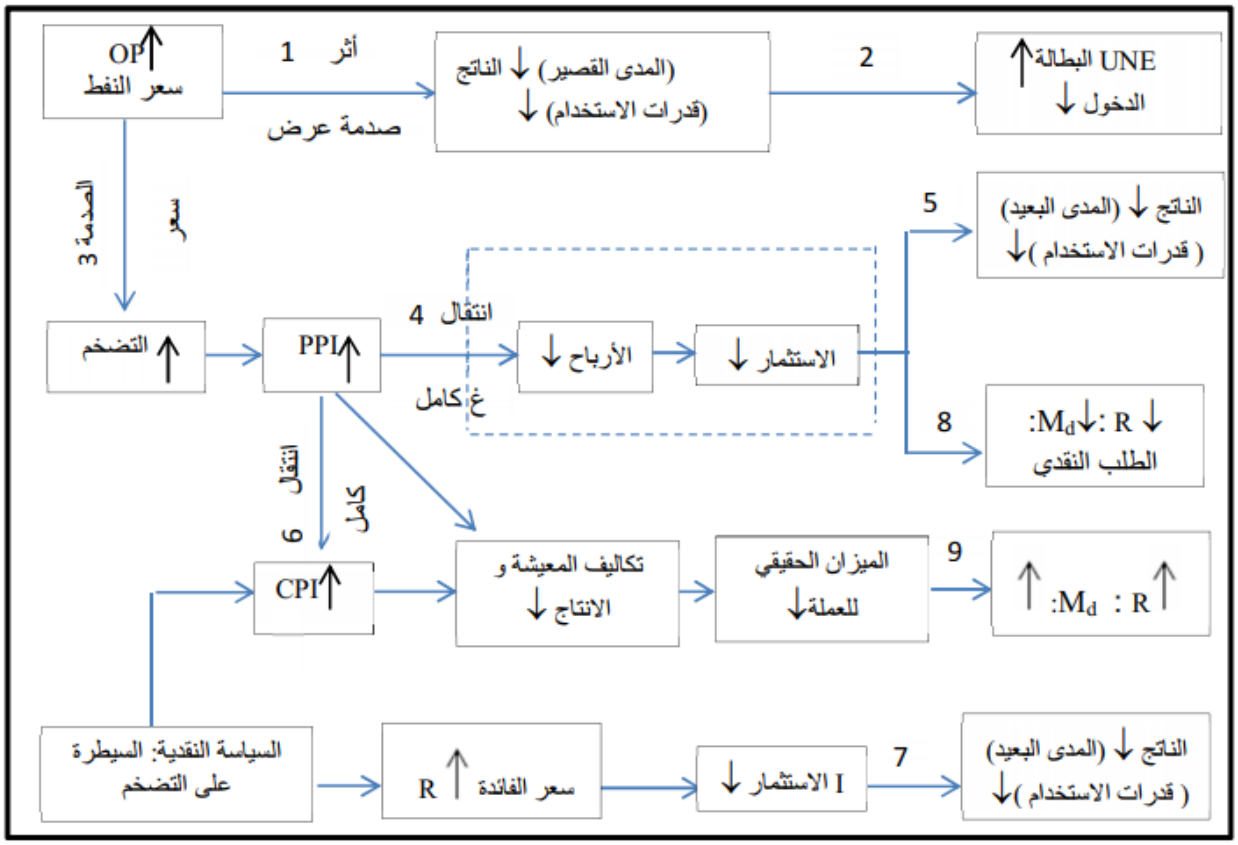

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على دراسة Chuk, L.Effiong&Ndifreke (2010)[2]

[1] موسي آسية، آمينة تومي، مباركي سمراء، "**دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**"، مرجع سبق ذكره، ص187.

[2] Chuk.A.Chuk, EkpenoL.Effiong, NdifrekeR.Sam, "**Oil Price distortion and their Short and LongRun Impact on Nigerian Economy**", MPRA:Munich Personal RePEc A rchive, No 2443, 15 August2010.

حيث أن:

PPI: مؤشر أسعار الإنتاج

CPI: تعبر عن مؤشر أسعار المستهلك

يوضح الشكل القنوات التالية:

- ✓ تأثير صدمة جانب العرض الذي يركز على التأثير المباشر على الإنتاج؛
- ✓ قناة التضخم حيث يمكن لصدمة النفط أن تخلق ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد والتي بدورها يمكن أن تؤثر على متغيرات أخرى مثل الكمية المطلوبة للنقود من خلال مؤشر أسعار المنتجين وCPI مؤشرات أسعار الإنتاج والمستهلك؛
- ✓ السبل الأخرى هي السياسة النقدية التي من خلالها تقوم السلطات النقدية برفع أسعار الفائدة استجابة للضغوط التضخمية التي ستعيق الاستثمار.

1- **أثر انتقال الثروة:** قناة تسمح بنقل الدخل من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط بعد ارتفاع أسعار النفط.

2- **أثر التضخم:** تحليل العلاقة بين التضخم المحلي وأسعار النفط، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاج الشركات مما ينعكس على أسعار سلعهم، ونتيجة لذلك سيرتفع معدل التضخم. وكمثال على ذلك فقد لعبت أزمات النفط في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين دورا في تكاليف الطاقة بالنسبة للصناعيين وهذا أثر على السلع النهائية، مما أدى إلى طلب الموظفين دخلا أعلى و بالتالي زيادة أكبر على التكاليف والأسعار، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول المستوردة و الفقيرة.[1]

3- **أثر التطايرية على الميزان الحقيقي:** وفقًا لبيرس وإنزلر (1974)، يجب أن يتبع الارتفاع في أسعار النفط زيادة في الطلب النقدي، ويمكن تفسير تأثير التوازن الحقيقي من خلال مدى تأثير صدمة أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الكلي وعندما تكون السياسة النقدية قد فشلت في تلبية

[1]UNCATD,2006

الطلب النقدي المتزايد من خلال التيسير الكمي. سيؤدي ذلك إلى الزيادات في عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، مما سيخنق التقدم الاقتصادي.[1]

4- **أثر التعديل القطاعي** :تقدير تكاليف التعديل للهياكل الصناعية التي تستخدم بشكل رئيسي لشرح اللاتناظر في أثر صدمات أسعار النفط.

5- الأثر غير المتوقع: ويكون التركيز فيه على ضبابية في تطايرية أسعار النفط في السوق العالمي.

6- الأثر على التقلب والنمو: إن تقلبات نمو الإنتاج الناجم عن تقلبات أسعار النفط لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، في هذا السياق قدم العمل الرائد لرامي ورامي 1995 أدلة من خلال اختبار عينة من 92 دولة، تلك الاقتصاديات ذات الناتج المحلي الإجمالي شديد التقلب تنمو بمعدل أقل، وقد وجد الباحثان أنه عبر 92 دولة كلما زاد الانحراف المعياري (التطايرية) لنمو الإنتاج، انخفض متوسط (النمو) لهذا الناتج، علاوة على ذلك كما وجدا أن معظم الدول ذات التقلبات العالية في ناتجها المحلي الإجمالي هي دول غنية بالنفط مثل الجزائر وإيران والعراق، والدول التي تسجل معدلات نمو عالية وتقلبات منخفضة هي دول فقيرة بالنفط مثل: اليابانوفرنسا تؤكد هذه التجربة تفسير لتطايرية أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي.

و إن معرفة تداعيات تقلبات أسعار النفط في أسواق النفط العالمية على الدول المصدرة والمستوردة من ضرورات اقتصاديات النفط لاستكشاف الآفاق المستقبلية.

[1]Stephen.P.A. Brown, M.K. Yu¨cel, "**Energy prices and aggregate economic activity: an interpretativesurvey**", The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 42, 2002, p p 193–208, p 196.

الفرع الأول: آثار تطايرية أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

تؤثر أسعار النفط على صادرات الدول النفطية بشكل مباشر حيث أن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات والعكس صحيح في حالة انخفاضها، كما أنها تؤدي إلى اقتصاد نفطي وريعي بشكل كبير وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-12): الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات 1980-2011

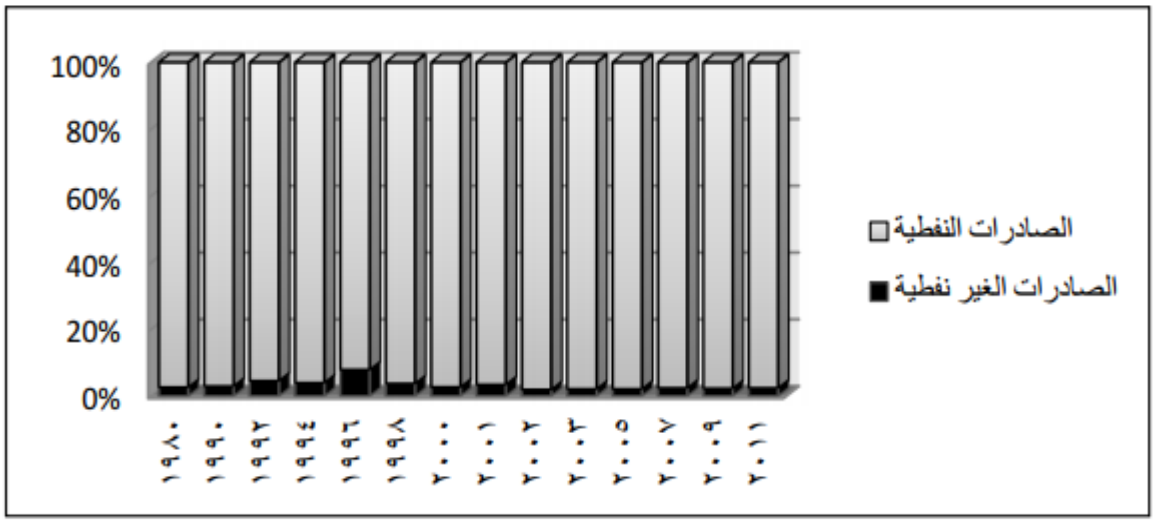

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء وبنك الجزائر

- ✓ **في حالة زيادة السعر**: لارتفاع أسعار النفط أثر إيجابي على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يترتب عليه زيادة كبيرة في عائدات النفط، مما يؤثر على مستوى معيشة الفرد، وتساعد هذه العوائد حكومات الدول المصدرة في تنفيذ خططها التنموية الاقتصادية للنهوض ببلادهم. بالإضافة إلى زيادة مدى الفوائض المالية وكيفية توجيهها خاصة من خلال الاستثمار في الدول المتقدمة. وفيما يلي بعض تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة:
  - يقابل الزيادة في عائدات النفط زيادة في التضخم والأسعار ومعدلات الأجور؛
  - مساهمة قطاع النفط في نمو الدخل القومي، مع الدور المنخفض لقطاعات غير النفطية بالنسبة لمعظمها الدول المصدرة للنفط؛
  - التأثير على أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها تكلفة تشغيل مباشرة أو غير مباشرة؛

- التأثير الإيجابي على أداء البورصات للدول المنتجة، وهذا ما شهدته الأسواق الخليجية؛
- انتعاش الأنشطة الاقتصادية وزيادة فرص الاستثمار؛
- أثر إيجابي على التغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للنفط.

✓ **في حالة انخفاض الأسعار**: إن انخفاض أسعار النفط له عواقب وخيمة على الدول المصدرة للنفط، سواء كانت أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أم لا، وستختلف درجة هذه العواقب حسب حالة كل دولة، مع انخفاض أسعار النفط لا يتراوح معدل النمو الاقتصادي لهذه البلدان فقط، بل عملاتها أيضا ستتضرر، لا سيما تلك التي لا تمتلك احتياطيات كافية تمكنها من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للدفاع عن عملتها في مواجهة ارتفاع الطلب للعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي الخاصة بهم ويمكن تلخيص الآثار الوخيمة كالتالي:

- خسائر في الصادرات والعائدات الإجمالية في البلدان المصدرة للنفط؛
- إمكانية التداعيات غير المباشرة على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- فقدان أرصدة النقد الأجنبي والموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط؛
- إمكانية تسجيل عجز في الموازنة العامة لبعض الدول المصدرة للنفط.[1]
- تقليل حجم الواردات إلى أقصى حد ممكن؛
- ارتفاع قيمة العملات مقابل الدولار في الدول المصدرة للنفط؛
- تقليل جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية على المدى القصير مما يؤثر سلبًا على الأنظمة المصرفية على المدى الطويل؛
- تقليص مراكز المصلحة المالية العامة؛
- مضاعفة أسواق الأسهم وزيادة أسعار الأسهم قد يؤدي إلى زيادة العبء على الاستهلاك؛
- سيسمح الفائض في هوامش التكلفة بتجنب أي هبوط مفاجئ في الإنفاق استجابة لانخفاض الإيرادات النفطية؛

[1] أحمد حسين علي الهبتي، بختيار صابر محمد ، "**أثر التقلبات في عائدات النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي**" ، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 2011 ، ص07-14.

- معدلات التحويل الزائدة وارتفاع الإيرادات الضريبية في بعض البلدان المصدرة للنفط ذات الاحتياطيات الوقائية المنخفضة.

ويشير الجدول التالي إلى قائمة الدول النفطية ونسبة اعتماد اقتصادها على مداخيل النفط

الجدول رقم (01-04) : قائمة بعض الدول النفطية

الدول	نسبة الريع النفطي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة (1999-2013)
أنغولا	%86
الكويت	%74
السعودية	%64
الغابون	%64
كازاخستان	%48
إيران	%45
نيجيريا	%43
فينزويلا	%43
الجزائر	%38
الإكوادور	%24
السودان	%23
ترينيداد وتوباغو	%21
كولومبيا	%10
الكاميرون	%9
مصر	%8
إندونيسيا	%7
النرويج	%6

المصدر: عادل بولجنيب، **"تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية" ص04**

الفرع الثاني: أثار تطايرية أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

في حالة ارتفاع السعر: يتم فحص تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية على حدى وحسب حالة كل بلد، سيكون التأثير على اقتصاد الدول الناشئة التي تستورد النفط سلبيا، وليس فقط من حيث احتمالية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم في هذه البلدان بل كذلك في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاديات البلدان النامية شكلت نصف الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع الطلب من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يوميًا، بمعدل أسرع من اقتصاديات البلدان المتقدمة، وأشار الطلب في البلدان الصناعية خلال نفس الفترة إلى أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الآسيوية سوف تمثل غالبية النمو المستقبلي للطلب على النفط.وتتمثل أهم آثار ارتفاع الأسعار على الدول الصناعية فيما يلي:

- ✓ **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** لقد أدى ارتفاع أسعار النفط ، إلى جانب ارتفاع تكاليف البحث عن طاقة بديلة ، إلى ضغوط كبيرة على ميزان مدفوعات الدول الصناعية؛
- ✓ **احتواء الفوائض المالية النفطية:** يتم تحويل غالبية الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط إلى الدول الصناعية سواء كانت في صورة استثمارات أو ودائع أو واردات، وبالتالي تستفيد الدول الصناعية المتقدمة من زيادة العوائد الباهظة للدول المنتجة للنفط ، وهذا الوضع يعكس عدم قدرة الدول المصدرة للنفط على استيعاب الفوائض، هذه الأخيرة هي نتيجة مضاعفة عدد الوظائف المتاحة داخلها.

أما فيما يخص أثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة فهي كالتالي:

- ✓ تفاقم عجز ميزان المدفوعات وتدهور أسعار صرف الدولار؛
- ✓ زيادة الدين الخارجي؛
- ✓ الاستفادة من الفوائض النفطية للدول المصدرة ، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول المنتجة للنفط فرصة لهذه الدول للحصول على قروض للمشاريع ودعم الموازنة.

في حالة انخفاض السعر : إن انخفاض سعر النفط يعتبر مؤشر جد إيجابي للدول المستوردة حيث سيزداد معدل نموها وضعف الضغوط على التضخم وميزان المدفوعات وكذا الميزان التجاري والميزانية العامة، كما تحقق هذه

الدول مكاسب جد ضخمة بعد أن ينخفض سعر النفط و يرتفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات.

لا شك أن الدول المستهلكة للنفط (الصناعية والنامية) لديها القدرة على تقليل اعتمادها على النفط، خاصة عندما يتضح أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة عمل متعمد من قبل الدول المنتجة، مما قد يؤثر سلبًا على اقتصادياتهم، وبالتالي يتخذون سياسات تؤدي إلى خفض استهلاكهم للنفط لفترة طويلة. على المديين المتوسط والبعيد، الأمر الذي يؤثر بدوره على دخل وأوضاع الدول الرئيسية المنتجة للنفط، من بين السياسات التي اعتمدتها الدول المستهلكة والتي أثبتت فعاليتها في فترات سابقة لارتفاع الأسعار، رفع الضرائب على المنتجات النفطية بالإضافة إلى تشجيع استخدام بدائل أخرى للطاقة وزيادة كفاءة استخدام النفط والطاقة.ويمكننا تلخيص أثار انخفاض سعر النفط على هذه الدول في ما يلي:[1]

- ✓ وفورات كبيرة في الميزانية الإجمالية من خلال خفض تكاليف دعم الوقود؛
- ✓ الدول المستوردة للنفط هي الأكثر ادخارًا ، ولكن هذا يرجع في المقام الأول إلى الفوائد الاستثنائية المرتبطة بالنفط؛
- ✓ تحسن مراكز حساباتها الجارية؛
- ✓ حدوث العديد من صدمات الطلب الخارجية نتيجة زيادة النمو؛
- ✓ في البلدان المستوردة للنفط، أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو والتضخم.

[1] طارق بن قسمي،"**تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013**" ، المؤتمر الاول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الإحتياجات الدولية، يومي 07-08 افريل 2015.

المبحث الثالث: علاقة تطايرية أسعار النفط بالاقتصاد الجزائري

الجزائر من الدول الغنية بالنفط التي قد تتأثر بما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية، وهي من أهم منتجي ومصدري المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز) في العالم، وتمثل صادراتها من هذا القطاع حوالي 98٪ من إجمالي صادراتها،وهكذا فإن الجزائر تواجه نفس التحدي الذي تواجهه الدول الأخرى الغنية بالنفط،وتحاول الجزائر تنويع اقتصادها من خلال تنفيذ عدة برامج في ظل ظروف وطنية ودولية مختلفة.

المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر

كانت الجزائر من أهم منتجي ومصدري النفط والغاز، فقد بدأ تطوير هاتين الصناعتين في عام 1958 بعد اكتشاف حقل نفط وغاز عملاقين في حاسي مسعود وحاسي الرمل في منطقة شمال الصحراء، وطبقت الجزائر نظامًا اقتصاديًا متحكمًا واشتراكيًا منذ الاستقلال وحتى أواخر الثمانينيات، وبالتالي فإن شركة النفط الوطنية والمملوكة للدولة "**سوناطراك**"، التي تم إنشاؤها في عام 1963، كانت مسؤولة فقط عن نقل وتسويق المنتجات الهيدروكربونية.

في عام 1971بعد تأميم هذا القطاع أصبحت سوناطراك شبه احتكار لإنتاج النفط، وفي عام 1986 سمح قانون النفط والغاز للشركات الأجنبية بالمشاركة في التنقيب عن النفط حيث كان الحد الأقصى لنصيب الشريك 49٪ بموجب الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينيات، كانت المبادئ الأساسية لهذا القانون:[1]

- ✓ تعود ملكية احتياطيات النفط والغاز إلى الأمة؛
- ✓ تعتبر أنشطة التنقيب والاستغلال حكراً على الدولة وقد يكون أداؤها مرتبطاً بشركات النفط الأجنبية؛
- ✓ لا يُصرح بأي التزام لأي مستثمر أجنبي بالدخول في عقود استكشاف مع سوناطراك والشراكة في الحقول المكتشفة بالفعل.

أربعة أنواع من الشراكة كانت ممكنة بموجب قانون عام 1986 والتي من شأنها أن تشمل منح سوناطراك امتياز المشاركة بنسبة 51 ٪ كحد أدنى):

- ✓ شراكة بموجب "عقد مشاركة الإنتاج" (PSC)؛
- ✓ شراكة بموجب "عقد خدمة"؛

1.http ://www.Sonatrach.com/en/ elements-histoire.html

- ✓ مشروع مشترك بدون شخصية قانونية يكون فيه الشريك الأجنبي شركة تجارية تأسست بموجب القانون الجزائري ومقرها في الجزائر؛
- ✓ شراكة في شكل شركة تجارية للأوراق المالية ، تأسست بموجب القانون الجزائري ، ومقرها الرئيسي في الجزائر.

كما وسعت التعديلات التي أدخلت على القانون في عام 1991 من إمكانيات المشاركة الأجنبية بينما أتاح قانون 2005 وتعديلاته إمكانيات أكثر انفتاحًا: [1]

- ✓ إقامة المنافسة في السوق الحرة؛
- ✓ فصل عمليات الدولة عن شركة سوناطراك؛
- ✓ إنشاء وكالتين تنظيميتين مستقلتين (ALNAFT1 و ARH2) من أجل ضمان تنظيم قطاع الهيدروكربون المحرر؛
- ✓ ترسيخ الشفافية في إرساء العقود.

منذ عام 2000 وحتى اليوم بذلت سوناطراك جهودًا كبيرة في: استكشاف وتطوير واستغلال الحقول والبنية التحتية لنقل الهيدروكربونات (خطوط أنابيب الغاز ومحطات الضغط)، ومحطات تسييل الغاز الطبيعي، وناقلات الميثان، منذ عام 2000 تم إطلاق العديد من المشاريع في عملية تطوير الكفاءات، والتدويل وتطوير الكيمياء البترولية وتنويع أنشطة سوناطراك، كما تم تجاوز هدف الإنتاج الأولي المحدد للفترة 1999-2007 إلى حد كبير.

على الرغم من هذه الإصلاحات القانونية، لا تزال سوناطراك تهيمن على قطاع الهيدروكربونات من خلال دورها المزدوج كشركة منتجة وهيئة تنظيمية لقطاع الهيدروكربونات وتحتل المرتبة 11 بين شركات النفط العالمية.

فيما يتعلق بالإنتاج كان النفط الخام في قلب توسع قطاع الهيدروكربونات بعد استقلال الجزائر، في بداية الثمانينيات انخفض إنتاج النفط وصادراته بشكل ملحوظ بسبب قيود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على استقرار أسعار النفط العالمية، في الواقع بين عامي 1980 و1982 انخفضت حصة الصادرات من النفط الخام من 80٪ إلى 30٪.

[1] خليل سي، **"مواجهة التحديات: منظور جزائري"**،منتدى النفط والغاز الأفريقي، ماريلاند، 2006.

في الآونة الأخيرة ، تتخذ الجزائر خطوات نحو الحفاظ على طاقتها الإنتاجية النفطية وتعزيزها من خلال تطوير حقول نفطية جديدة لتعويض التراجع في الحقول القديمة، زاد إنتاج النفط بشكل حاد في السنوات الخمس الأولى من العقد الماضي من حوالي 1.2 مليون برميل يوميًا في عام 2000 إلى 1.7 مليون برميل يوميًا في عام 2006 استجابة للزيادة في الطلب العالمي كما يوضح الشكل التالي، ومع ذلك فقد شهد هذا الإنتاج انخفاضًا بعد عام 2012.[1]

الشكل رقم (رقم 01-13): إنتاج النفط الخام في الجزائر (ألف برميل يومياً)

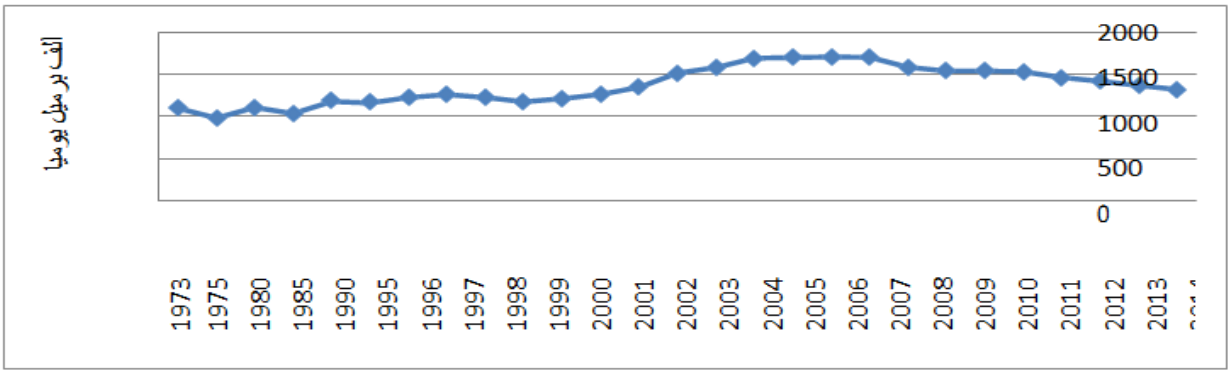

المصدر: إدارة معلومات الطاقة؛ www.eia.gov

يلعب قطاع المحروقات دوراً مهماً في الاقتصاد الجزائري من خلال الإيرادات الكبيرة منه،حيث ساهمت بنسبة 98 ٪ من إجمالي الصادرات في العقدين الماضيين وبمتوسط 30 ٪من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تغيرت هذه المساهمة خلال فترة الاستقلال مع أعلى نسبة في العقد 2000-2010 كما يوضح الشكل أدناه، خلال السنوات الأخيرة، انخفضت حصة الهيدروكربونات من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5٪ بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية والسياسات المطبقة فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في سياق التنويع الاقتصادي، ومع ذلك يجب إدارة مثل هذه المكاسب الإستراتيجية الكبيرة بشكل جيد من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية محددة.[2]

[1] الوكالة الوطنية لتثمين موارد الهيدروكربونات.

[2] بلقاسم منال، "**أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، جوان 2017، ص05.

الشكل رقم (01-14): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي

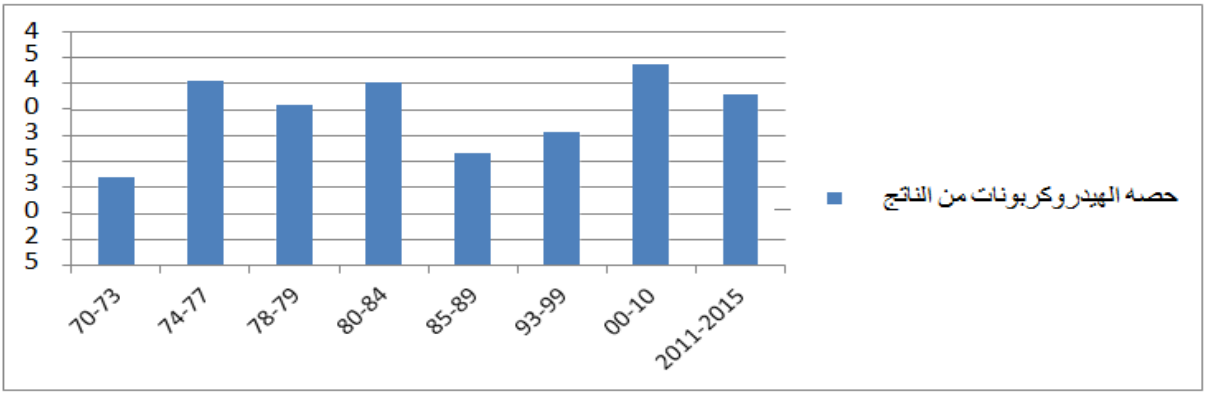

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير دول صندوق النقد الدولي وشكوري، بن بوزيان وتشيبي، "المرض الهولندي في الجزائر".

كما ذكرنا أعلاه فإن قطاع المحروقات الجزائري يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي، لكن الإيرادات المحققة من النفط أكبر بكثير من العائدات الأخرى من إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي كما يوضح الشكل أدناه، على الرغم من المكانة الجزائرية في الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي نظرًا للمساهمة المهمة للنفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وبسبب أسعار هذه السلعة التي تتميز بالتقلب، سنركز في أقسامنا التالية، التجريبية على وجه الخصوص، على النفط بدلاً من الغاز الطبيعي.

الشكل رقم (01-15):حصة ريع النفط والغاز الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي (1970-2014)

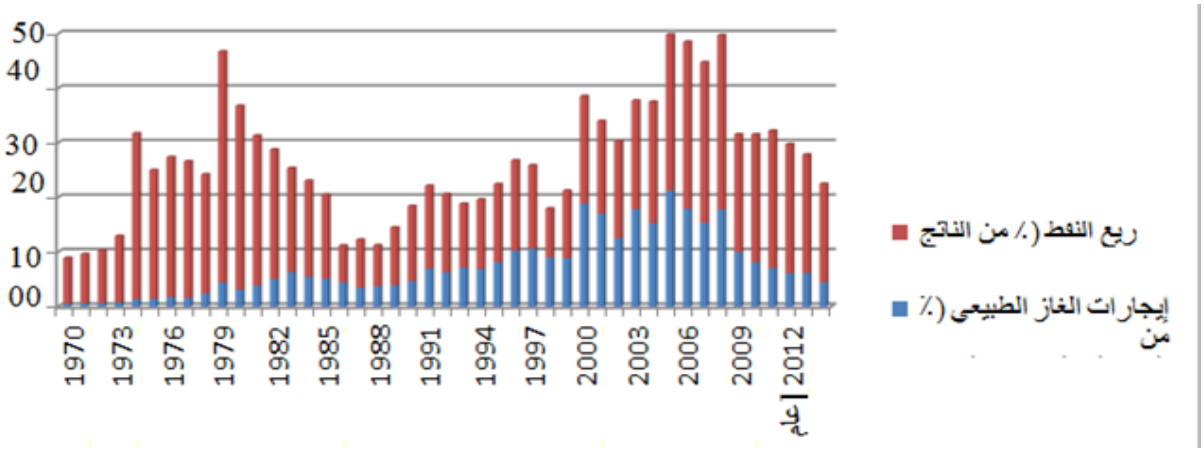

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مؤشرات التنمية العالمية

المطلب الثاني: إدارة الإيرادات النفطية الجزائرية

بعد الاستقلال وخلال الفترة 1963-1988 تم إهدار العائدات غير المتوقعة إلى حد كبير على مشاريع الصناعات الثقيلة واسعة النطاق التي تسيطر عليها الدولة والتي لم يتم دمجها جيدًا في القطاع الخاص المحلي الصغير أو الاقتصاد الدولي.[1] زادت الجزائر من تراكم الديون الخارجية الضخمة في أعقاب انخفاض أسعار النفط العالمية في عام 1986، وفي التسعينيات مرت الجزائر بوضع صعب حيث عانت من حرب أهلية قتل فيها 100000 شخص، ووضع مالي سيء للغاية مع ديون خارجية كبيرة من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) منذ عام 2000، دخلت الجزائر حقبة جديدة حقبة الانتعاش الاقتصادي بعد العقد الأسود في التسعينيات، حيث دفعت أسعار النفط المرتفعة اقتصادها إلى الازدهار، مما سمح لها بسداد الديون، تكوين احتياطيات كبيرة وجذب الفوائد من شركات النفط الأجنبية، لكن الجزائر قلقة من فشلها في تنويع اقتصادها بما يتجاوز قطاع الطاقة وتواجه تحديًا كبيرًا.

الجدول رقم (01-05): مراجع مشروع الموازنة الحكومية

عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل المالية للقانون المالي للسنة N بالنسبة للسنة N-1	الوضع الاقتصادي العالمي
- سعر النفط المرجعي ؛ - سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ؛ - الواردات - صادرات المحروقات ؛ - معدل التضخم؛ - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛ - الإيرادات المقدرة مقارنة بالعام N-1 ؛	- الوضع الاقتصادي العالمي في العام N- 1 ؛ - وضع سوق النفط العالمي.

[1]Mitchel J., Stevene P. and Cossinadri E. **"Resource depletion,dependence and development:Algeria",** Chatham house, working paper, United Kingdom, November 2008.

- النفقات التقديرية مقارنة بالعام N-1 ؛ - عجز الموازنة المتوقع واحتياطيات صندوق النفط (RRF).	

المصدر: ملاحظة عرض بشأن مقترح قانون الموازنة لعام 2014 (بالفرنسية) ؛ ص08.

تشير الحكومة إلى البيانات الموجودة في الجدول أعلاه عند إعداد مشروع الموازنة ويتضح من خلال هذا الجدول أن السياسة المالية تعتمد بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات. وبالتالي ، فإنه يركز بشكل كبير على الإنفاق الحكومي بسبب الإيرادات الكبيرة من ضريبة النفط. تؤدي هيمنة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري إلى سياسة مالية غير مستقرة أدت إلى نقل تقلب أسعار النفط العالمية إلى القطاع المحلي غير الهيدروكربوني. كما أدى اعتماد الميزانية على عائدات النفط والغاز المتقلبة إلى خلق انحياز كبير للعجز من خلال زيادة الإنفاق المالي. كان يُنظر إلى أسعار النفط المواتية بشكل منتظم على أنها زيادات دائمة في الإيرادات وتليها زيادات في الإنفاق ، والتي كان من الصعب عكسها عندما ثبت أن الزيادات في عائدات النفط كانت مؤقتة فقط ، لذا تظهر مشكلة التقلبات المالية الدورية.

الشكل رقم (01-16): تطور الإيرادات المالية والإنفاق العام في الجزائر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

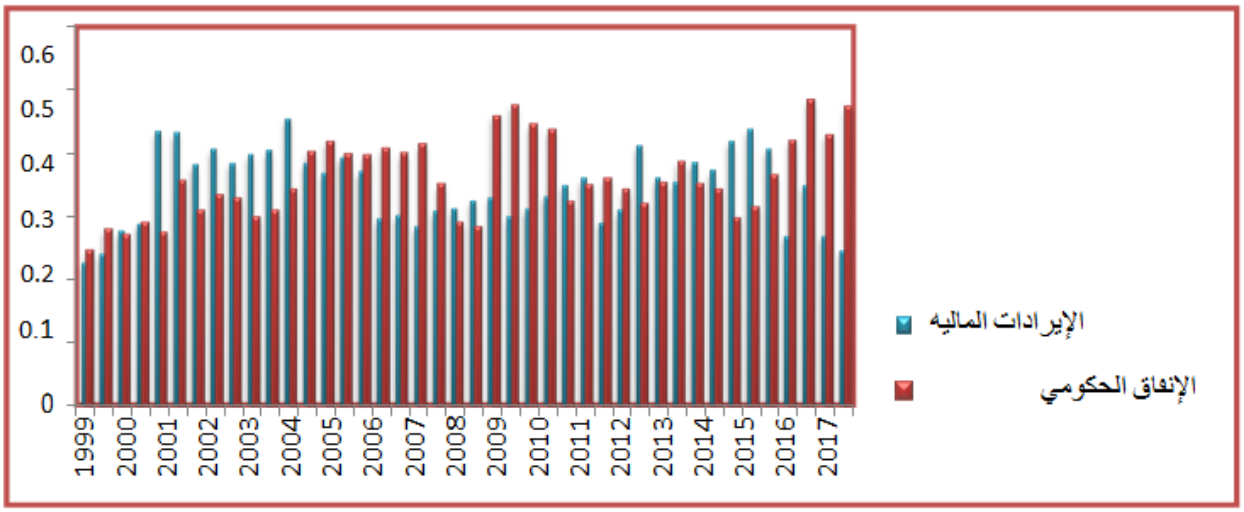

المصدر: بناء الطالب باستخدام بيانات البنك الدولي

الجدول التالي يوضح تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفئة الممتدة ما بين 1980و2018.

الجدول رقم (01-06): تطور سعر النفط ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد	السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد	السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد
1980	35,52	3487,80875	1993	16,33	3149,25519	2006	61	4035,10279
1981	34	3477,0606	1994	15,53	3038,68066	2007	69,04	4271,16111
1982	32,38	3590,13563	1995	16,86	3058,6638	2008	94,1	4347,97593
1983	29,04	3687,18592	1996	20,29	3115,93429	2009	60,86	4334,92096
1984	28,2	3769,53155	1997	18,86	3126,60101	2010	77,38	4452,66979
1985	27,01	3795,10479	1998	12,28	3265,18502	2011	107,46	4437,6985
1986	13,53	3735,68564	1999	17,44	3298,06568	2012	109,45	4435,77396
1987	17,73	3606,73385	2000	27,6	3333,89151	2013	105,87	4446,8872
1988	14,24	3435,01082	2001	23,12	3481,89238	2014	96,29	4524,98208
1989	17,31	3493,52701	2002	24,36	3591,37626	2015	49,49	4585,89336
1990	22,26	3428,49554	2003	28,1	3805,15464	2016	40,68	4769,28766
1991	18,62	3246,33945	2004	36,05	3886,84912	2017	52,51	4723,05295
1992	18,44	3248,64193	2005	50,59	3986,74363	2018	66,85	4740,06134

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

الفرع الأول :تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة1971-1999

عصر الاقتصاد المخطط (1971-1989): تميزت هذه الفترة بتأميم قطاع المحروقات عام 1971 والنظام الاقتصادي المخطط له.يمكن أن نلاحظ بسهولة من الميزانية الجزائرية (الشكل أدناه) أن الإيرادات العامة كانت تستند إلى ضريبة النفط بنسبة 27.5٪ عام 1971 مقابل 24٪ عام 1970 من إجمالي الإيرادات المالية، وقد سجل هذا المعدل ارتفاعا في أعقاب ارتفاع أسعار النفط العالمية. ارتفعت (نسبة ضريبة النفط) إلى 38.9٪ عام 1973 و62.19٪ عام 1975. بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات ، انخفضت عائدات ضريبة النفط بنحو 25٪. كان لهذا تأثير كبير على إجمالي الإيرادات التي كانت 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 مقابل 45٪ في عام 1981.

الفترة الانتقالية 1990–1999: أظهر الانهيار في سوق النفط العالمية ضعف الاقتصاد الجزائري وهدد الاستقرار الاجتماعي في أواخر الثمانينيات، وبالفعل فإن الافتقار إلى ثقة الجمهور في القيادة السياسية الجزائرية، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وإجراءات التقشف التي أعلنت عنها الحكومة كانت الأسباب الرئيسية لأعمال الشغب المناهضة للحكومة في أكتوبر 1988، الصراع الاجتماعي المعروف باسم السود العقد وعدم التوازن الاقتصادي كانت الخصائص الرئيسية لهذه المرحلة.

لهذا السبب شرعت الجزائر في برامج وإصلاحات هيكلية مختلفة بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كان برنامج استقرار الاقتصاد الكلي من أبريل 1994 إلى مارس 1995 وبرنامج التعديل الهيكلي من أبريل 1995 إلى مارس 1998 يهدفان إلى تصحيح العجز المالي والخارجي، وتعزيز النمو الاقتصادي ودفع عملية انتقال الجزائر من الاقتصاد الاجتماعي إلى الاقتصاد الموجه نحو السوق، ولتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، اعتمدت هذه البرامج على تعديل مالي قوي مدعوم بسياسة مالية صارمة وخفض نفقات الاستثمار الحكومية، وهكذا تم إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بشكل متزايد نحو الإنفاق الجاري وانخفض الإنفاق الرأسمالي الحكومي إلى حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلو لعام 1991، وزادت عائدات ضريبة النفط خلال سنوات 1990؛ 1991 و1992 من 51٪ إلى حوالي 66٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الناتجة عن حرب الخليج، في الوقت نفسه سجلت الضريبة العادية تغييرات ملحوظة بسبب الإصلاحات المالية؛ فقد تغيرت من 48٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1990 إلى 33٪ في عام 1991، تلتها زيادة بنحو 5٪ إلى 40٪ في عام 1993.

علاوة على ذلك خلال الفترة 1990–1998 انخفض الاقتراض الخارجي للجزائر بشكل ملحوظ، لأن بعض وكالات ائتمانات التصدير الرسمية حددت مبالغ ضمانات التصدير الجديدة المتاحة للجزائر، والاقتراض الخارجي الذي تجاوز 6 مليارات دولار أمريكي سنويًا في أواخر الثمانينيات، فقد انخفض إلى متوسط سنوي قدره 1.8 مليار دولار أمريكي في 1996–1998[1]. في هذا السياق أظهر عدد من الدراسات التجريبية مثل ميشيل وهوتشيسون وإيلان نوي وليدان وانغ (2010) وشامون ومانس وبراتي (2006) أن "التوقفات المفاجئة" لتدفقات رأس المال الدولية بدأت في الجزائر في عام 1990 وأثناء عام 1995–2004. ونتيجة لذلك تضمنت كل هذه العوامل التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال، ودعت توصية سياسة صندوق النقد الدولي للتشديد المالي.

[1] صندوق النقد الدولي، 2000.

الفرع الثاني: فترة الانتعاش الاقتصادي وصندوق تثبيت النفط

شهد الإنفاق العام في الجزائر زيادة حادة خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أهمية ارتفاع عائدات النفط وبرامج الاستثمار العام الضخمة التي بدأت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجزئيًا إلى التوسع في الدعم.

نتيجة للمكاسب النفطية غير المتوقعة اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية للغاية، من خلال تنفيذ سلسلة من برامج الاستثمار العام الكبيرة (2001-2004 ، 2005-2009 ، 2010-2014) بين عامي 2001 و 2004، نفذت الحكومة أول برنامج استثمار عام (برنامج التعافي الاقتصادي)[1]، بقيمة حوالي 525 مليون دينار جزائري (7 مليارات دولار أمريكي)، تلاه برنامج ثان يُعرف باسم الخطة التكميلية لدعم النمو (Program Complémentaire de Soutien a La Croissance) للفترة 2005-2009، مع تخصيص مبدئي قدره 4203 مليار دينار جزائري (حوالي 55 مليار دولار أمريكي)، والتي زادت إلى حوالي 8705 مليار دينار جزائري (حوالي 114 مليار دولار أمريكي) في أواخر يونيو 2006 (البنك الدولي 2007)،وقد أعلنت الحكومة الجزائرية منتصف عام 2010 عن برنامج الاستثمار العام الثالث 2010-2014 باستثمارات تصل إلى 21،214 مليار دينار جزائري (حوالي 286 مليار دولار أمريكي).

بالإضافة إلى رفع الأجور في عدد كبير من القطاعات ورفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات (رفعت الجزائر الحد الأدنى للأجور في عام 2010 أيضًا بنسبة 30٪ فرفعته من 12 ألف دينار إلى 15 ألف دينار قبل منح الزيادة الحالية البالغة 30 ألف دينار)، في عام 2010 رفعت السلطات الرواتب بنسبة 34 في المائة، مما جعل الجزائر واحدة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها أعلى عبء في الرواتب العامة.

[1] The Exposure of African Gvernment to The Volatility of International Oil Prices, and What to Do about It, paper bye The UNECTAD Aecretarie, New York and Geneva, 2005, p 1.

الشكل رقم (01-17): الأجور والرواتب، نسبة الناتج المحلي الإجمالي وNHGDP

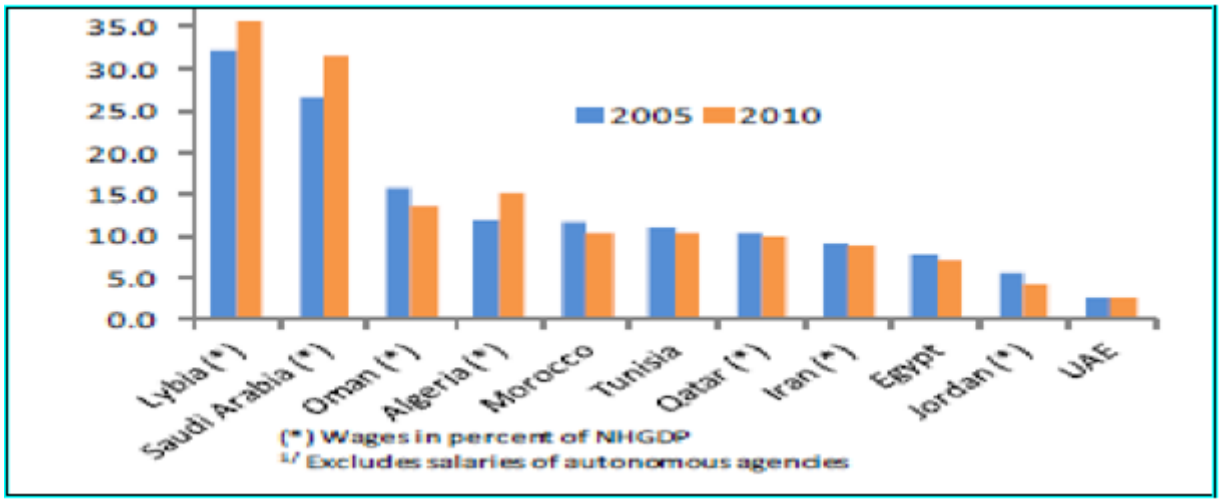

المصدر: صندوق النقد الدولي، "**الجزائر: مشاورات المادة الرابعة لعام 2011 – تقرير الموظفين ؛ إشعار المعلومات العامة** ، التقرير القطري رقم 20/12 ، يناير 2012.

علاوة على ذلك يواجه سوق النفط العالمي انخفاضًا وتقلبًا شديدًا في أسعار النفط (منذ نهاية عام 2014) مما أجبر الحكومة الجزائرية على الإعلان عن بعض الإجراءات التقشفية للتعامل مع الوضع الحالي،ومع ذلك فقد طبقت الجزائر صياغة حكيمة للميزانية، بينما أدارت مواردها النفطية الاستثنائية بشكل جيد.[1]

تم استخدام سعر مرجعي للنفط في صياغة الميزانية وهو 19 دولارًا أمريكيًا للبرميل من 2003 إلى 2005 و 22 دولارًا أمريكيًا في عام 2006 ثم 37 دولارًا أمريكيًا منذ عام 2007.

عرفت ضريبة النفط زيادة خلال السنوات السبع الأولى من الفترة من 66٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2002 ووصلت إلى 77٪ عام 2007، وفي عام 2008 مع الأزمة المالية العالمية والانخفاض الحاد في أسعار النفط، أصبحت ضريبة النفط الجزائرية تنخفض إلى 62٪ في 2009 و53٪ في 2011 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، بينما سجلت الضريبة غير النفطية ارتفاعا في عام 2013 بنسبة 8.7٪.[2]وعام 2014 تم تفصيل قانون الموازنة بموجب البيانات المالية والمتعلقة بالموازنة التالية:

- ✓ سعر نفط مرجعي لحساب الموازنة 37 دولاراً وسعر حوالي 90 دولاراً للبرميل لحساب إجمالي الإيرادات النفطية والقيمة المضافة لقطاع الهيدروكربونات كسعر احترازي؛

[1] تقرير البنك الدولي،2007، ص07.

[2] مذكرة عرض اقتراح قانون الموازنة لعام 2014 (فرنسي) ؛ ص10.

- ✓ 4218.2 مليار دينار جزائري كإيرادات متوقعة للموازنة لعام 2014 مع حوالي 37٪ كضريبة نفط و55٪ كضريبة عادية و6٪ كضريبة استثنائية؛
- ✓ 7656.2 مليار دج نفقات حكومية منها 4514.7 مليار دج نفقات جارية و2941.7 مليار دج للمعدات بزيادة 11.3٪ مقارنة بعام 2013.

وتعزى الزيادة الأخيرة في الإنفاق العام بشكل أساسي إلى النفقات الجارية الناتجة عن مكافآت وإعانات موظفي الخدمة العامة.

صندوق تثبيت النفط : يتم إيداع فائض عائدات النفط (الفرق بين سعر النفط الفعلي والمرجعي) في صندوق تثبيت النفط[1] الذي تم إنشاؤه في عام 2000، ويسجل هذا الصندوق تراكمًا سريعًا بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الدولية. السوق من 2000 إلى 2007 (453، 2 مليار دج في 2000، 623 مليار دج في 2004 وأكثر من 4200 مليار دج في 2009) كما هو مبين في الشكل، نلاحظ أن نسبة وتراكم FRR المذكورة في الزيادة في 2003 بعد ارتفاع أسعار النفط.ولصندوق النفط ثلاثة أهداف رئيسية:

- ✓ إعادة تكوين احتياطيات الاحتياطيات الخارجية التي تم استخدامها في 1998-1999 خلال فترة انخفاض عائدات الهيدروكربون؛
- ✓ لخدمة مخزون الدين العام في سياق التمويل المصرفي المحلي وغير المصرفي المحدود للغاية؛
- ✓ ولتيسير ملف الإنفاق على المدى الطويل من الآن فصاعدا، فإن صندوق النفط الجزائري ليس له أغراض تحويل بين الأجيال إنه بالأحرى استقرار وليس صندوق ادخار.

[1] بموجب قانون الموازنة لعام 2004، يمكن استخدام المبالغ المتراكمة في النظام المالي ولائحته لتمويل عجز الموازنة في حالة انخفاض الإيرادات الهيدروكربونية عن الميزانية وتقليل الدين الوطني القائم، لمزيد من التفاصيل حول النظام المالي ولائحته، يرجى الرجوع إلى تقرير البنك الدولي المذكور أعلاه ، ص 19.

الشكل رقم (01-18): صندوق استقرار النفط الجزائري

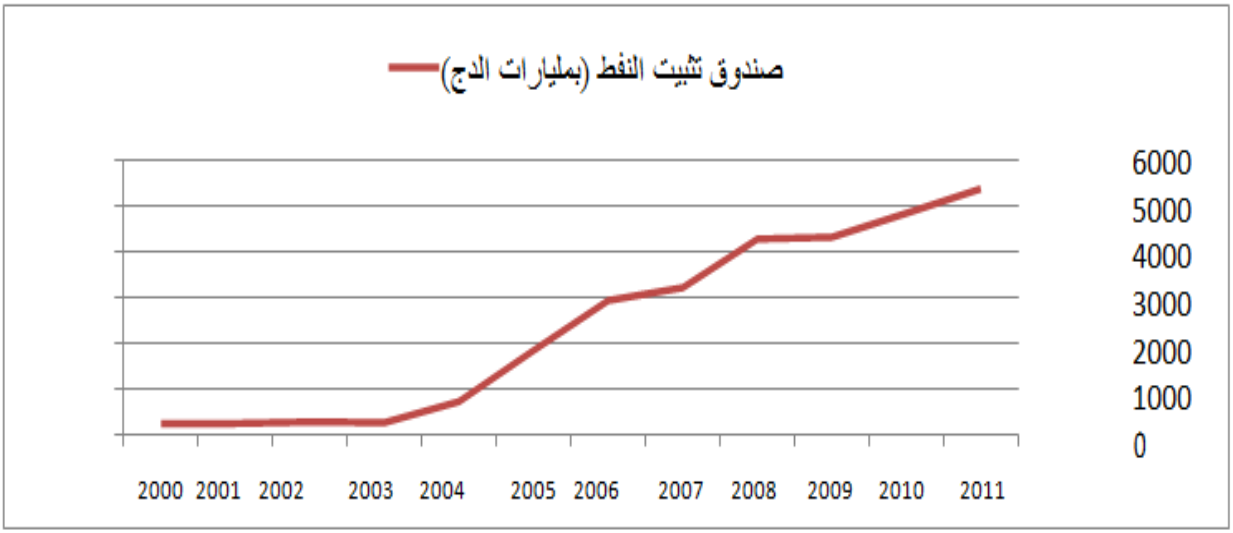

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (01-07) :تطورات صندوق استقرار النفط (توقعات 2000 إلى 2014)

ملايين DA	تراكمات 2000-2012	2013أغلق	قانون الموازنة 2014
موارد			
المتبقي في نهاية 1-n	18821076	5633751	7005169
ضريبة النفط المدرجة في الميزانية	15155800	1615900	1577726
استرداد ضريبة النفط	30580276	4125846	3601482
القيمة المضافة لضريبة النفط	15424476	2509946	2023757
التوفر قبل الخصومات	21058227	7349224	9028926
الاستخدامات			
أخذ الموكل الدين العام	2600172	0	0
سلفيات السداد من بنك الجزائر	607956	0	0

تمويل عجز الخزينة	6582597	1138527	1802562
المتبقي بعد الحسميات	5633751	7005169	7226364

المصدر: ملاحظة عرض بشأن مقترح قانون الموازنة لعام 2014 (بالفرنسية)؛ ص 10.

على الرغم من إنشاء صندوق النفط تأثر الموقف المالي الجزائري بشدة بأسعار النفط والغاز، يتم فصل الإنفاق العام عن قاعدة الادخار حيث يمكن الاعتماد على النظام المالي والقواعد المالية بحرية لدعم الميزانية، ارتبط العجز الأولي غير الهيدروكربوني والإنفاق ارتباطًا وثيقًا بأسعار النفط على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، حيث اتسعت في الأوقات الجيدة وانكمشت في الأوقات العصيبة.[1]

المطلب الثالث: علاقة تطايرية أسعار النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري

ينصب تركيز النمو الاقتصادي على توزيع حجم الدخل القومي على أفراد المجتمع، وبما أن الجزائر من الدول الريعية، أي أنقطاع المحروقات يساهم بأكبر نسبة في تكوين إجمالي حجم الدخل، وبالتالي العديد من الدراسات تناولت تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، ومدى استجابة هذا البلد لتطايرية اسعار النفط الإيجابية والسلبية لصالحها.

الفرع الأول: العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي الجزائري

تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في دراسة عام 2015 (عماري زهير)[2]والتي نظرت في كيفية استجابة النمو الاقتصادي الجزائري لصدمات أسعار النفط الصغيرة وطويلة الأجل بين عامي 1980 و2013. وكشفت النتائج أن الضغط على النمو الاقتصادي الجزائري لايزال معتمدا على تقلبات أسعار النفط، حيث أن ارتفاعها المفاجئ بوحدة واحدة يدفع النمو على المدى الطويل إلى نمو أعلى، لكن هذا نمو خاطئ لأنه يؤثر سلبا على النمو على المدى القصير بسبب اختلال التوازن في تشكيل الناتج حيث أصبح الاقتصاد الوطني عرضة لأية صدمة قد تحدث في سوق النفط الخام، يمكن أن نضيف إلى هذه الدراسة دراسة أخرى أجريت عام

[1] التقرير القطري لصندوق النقد الدولي 128/16، 2016 ، ص07.

[2] عماري زهير،"**أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة مسيلة، 2014.

2016 (بالشعور شريفة)[1]والتي قامت فيها بالتحقيق في تأثير تطايرية أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1999 إلى 2013، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري معرض حتى لأبسط الصدمات بناءً على أسعار النفط، وعلى السلطات الجزائرية أن تتخذ الخطوات اللازمة لإيجاد مصادر تمويل أخرى خارج قطاع النفط وهذا يعتبر خطوة جوهرية وحيوية لحماية الاقتصاد الجزائري. وبحسب دراسة نُشرت عام2018 (موسي و مباركي)[2]، فإن هناك صلة مباشرة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وكشف الاختبار السببي أن سعر النفط يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج، لكن هذا لا يسبب في سعر النفط.

ونتيجة لذلك نستنتج أن هناك علاقة مباشرة طويلة الأمد بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، فضلاً عن وجود علاقة سببية أحادية الجانب بين أسعار النفط والنمو، وهي عرضة للتغيير في حالة التنويع الاقتصادي، وهو ما تصبو إليه الجزائر في الآونة الأخيرة بعد سقوط مدوي لأسعار النفط و رغم الوتيرة البطيئة لذلك إلا أن الجزائر تحقق تطورا إيجابيا ملحوظا في الابتعاد عن الاقتصاد الريعي.

وقد نفذت الجزائر عدة برامج تنموية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي مواجهة أزمات النفط الحادة وسنناقش أهم البرامج والخطط التي نفذتها الجزائر بعدما نشرت جبهة التحرير صحيفة في 1980 بعنوان "التنمية الاقتصادية" التي ساعدت في الانتقال من مرحلة البرامج الأربعة إلى الخمسة.

[1]بوالشعور شريفة، "**أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ،ECM**"مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ،05 جوان 2016.

[2]موسي آسية، مباركي سمراء، "**دراسة تحليلية قياسية للعلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، يوم دراسي حول "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،" جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 03ماي 2018.

الفرع الثاني: البرامج التنموية لدعم النمو من حجم الإيرادات النفطية

مع بداية فترة الألفية الثالثة التي شهدت ارتفاع متواصل في أسعار النفط، أصبحت الجزائر تمتلك سيولة نقدية ضخمة بادرت بها في تطبيق بعض البرامج من أجل تشجيع القطاعات غير النفطية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

اولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

في يونيو 2001 أنشأت الحكومة مشروعًا اقتصاديًا يسمى برنامج تعزيز الانتعاش الاقتصادي، والذي يهدف إلى دعم الشركات المنتجة للثروة مع تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 6.9 مليار دولار أي أنه فعلا برنامج ضخم جدا بهكذا أرقام مهولة وخاصة بسعر احتياطي الصرف الذي تراكم على كاهل الدولة والذي كان أنذاك حوالي 11 مليون دولار[1]، والجدول التالي يوضح كامل القطاعات التي استفادت من هذا البرنامج وبكم استفادت من مبالغ تمويل للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعيدا عن اقتصاد الريع

الجدول رقم (01-08): المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليارديناز	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	524.7	100

المصدر:طارق قندوز،السعيد قاسمي،ابراهيم بلحيمر،"**المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر،البطالة والتضخم**"، مرجع سبق ذكره، ص194.

يمكننا أن نرى من الجدول أعلاه أنقطاع الأشغال الكبرى والهياكل الأساسية حصل على نصيب الأسد، حيث يمثل 40.1 في المائة من إجمالي المخصصات المالية في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، مما يدل على اهتمام الدولة بهذا القطاع على وجه الخصوص، لمعالجة العجز والتأخير الناجم عن

[1]طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابرايمبلحيمر، "**المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2000-2004في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم**"،مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ،07جامعة وران ،1جانفي ،2017، ص194.

انعكاس آثار الركود، الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية السابقة عام 1986، يليها قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي يساهم في تحقيق أفضل الظروف الاجتماعية، حيث يمثل 38.8٪ من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج. وحصل قطاع الزراعة والثروة السمكية، التي جاءت في المرتبة الثالثة في هذا البرنامج على 65.4 مليار دينار بنسبة 12.4 في المائة من مجموع التخصصات المالية لأن النشاط الاقتصادي الجزائري في حالة تغير مستمر.

الجدول رقم (01–09): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة	النسبة المئوية
الري - الصيد البحري – الفلاحة	6312	39.51
السكن – العمران –الأشغال العمومية	4316	27.02
التَّربية – التكوين – التعليم العالي والبحث العلمي	1369	8.57
الهياكل القاعدية – الشبابية والثقافية	1296	8.11
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982	6.15
الصحة – البيئة – النقل	653	4.10
الصناعة والاتصال	623	3.90
الحماية الاجتماعية	223	1.40
الطاقة والدراسات الميدانية	200	1.25
المجموع	15974	100

المصدر: طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، **"المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001–2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم"**، مرجع سبق ذكره، ص17.

يتضح تدخل الدولة في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والثروة السمكية من الجدول أعلاه.6312 مشروعًا تمثل 39.51٪ من إجمالي عدد المشاريع. استحوذ قطاع الإسكان والأشغال العامة على 4316 مشروعًا تمثل 27.02 في المائة من إجمالي عدد المشاريع. كان من المتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للمشاريع في

قطاع التعليم حوالي 1،369 ، وهو ما يمثل 8.57 في المائة من جميع المشاريع. باقي القطاعات مرتبة من الأعلى إلى الأسفل بترتيب تنازلي حسب عدد المشاريع.

الجدول رقم (01-10): تطور الناتج الداخلي الخام القطاعي (%)

القطاعات/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	9.00	10.40	10.00	9.70	9.10
الطاقة	42.00	36.50	35.10	35.50	38.20
الصناعة	7.70	7.90	7.90	6.50	6.00
البناء والأشغال العمومية	8.70	9.10	9.80	8.50	8.30
خدمات سلعية	21.60	24.20	24.80	21.50	20.70
خدمات غير سلعية	11.00	11.90	12.50	18.20	17.70
المجموع (%)	100	100	100	100	100

المصدر:عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،ص255.

يوضح الجدول أعلاه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الطاقة في عامي 2001 و 2002، لكنه سجل أعلى نسبة من إجمالي الإنتاج عام 2000، تقدر بنحو 42 في المائة ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة السابق بهذا القطاع على وجه الخصوص، ولكن مع تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي. من يهتم ببقية الصناعات غير المتعلقة بالطاقة أضف إلى ذلك حقيقة أن تكاليف الطاقة تتقلب، مما يؤثر على النسبة المئوية للقطاع من الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات السلعية الذي بلغ أعلى نسبة مئوية من إجمالي الإنتاج في عام 2002 (حوالي 24.80 في المائة)، تليه الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات الغير السلعية، التي وصلت إلى 18.20 نسبة مئوية من إجمالي الإنتاج في عام 2003 .بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي أكبر نقطة له في عام 2001 حوالي 10.40 في المائة، وبلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والأشغال العامة حوالي 9.80 في المائة من إجمالي الإنتاج في عام 2002. وجاءت مساهمة القطاع

الصناعي في هيكل النمو الاقتصادي في المرتبة الأخيرة، مما يشير إلى ضعف في القطاع بسبب انخفاض تدفق الاستثمار الخاص والعام.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

نتج عن الصدمة النفطية السالبة لعام 2014 زيادة في احتياطيات الصرف وانخفاض المديونية الخارجية، مما دفع إلى إنشاء برنامج تكميلي لمساعدة النمو الاقتصادي كمكمل للبرنامج السابق (التعافي الاقتصادي). يمكن تلخيص أهدافها على النحو التالي:[1]

- ✓ من خلال صندوقي تنمية المرتفعات والجنوب تواصل الدولة رعاية مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تعزيز قطاع الإسكان والقضاء على العشوائيات والمجتمعات غير المستقرة في أجزاء كثيرة من البلاد؛
- ✓ الاهتمام بتطوير الهياكل الأساسية (صحية، تعليمية، رياضية، ثقافية، إلخ)؛
- ✓ تحسين الخدمة العامة في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديث القطاع العام.

أما فيما يخص محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) التي تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-11): محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.18
المجموع	4202.7	100

المصدر:عبد الرحمن تومي،"**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2011، ص243.

[1] نجرس منصور، بزيان عبد المجيد ،"**واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير المركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف**"، علوم وتكنولوجيا، عدد 43، 2016، ص37.

يوضح الجدول أعلاه أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قد أعطى أولوية قصوى لتحسين الظروف المعيشية للسكان، حيث حصل على النسبة الأكبر من إجمالي المبلغ المخصص له والمقدر بنحو 45.41 في المائة، مما يستلزم رفع المستوى الصحة والتعليم، وتوفير المراكز الثقافية والرياضية، وتوفير الإسكان الاجتماعي، بعد ذلك تم تخصيص 40.53 في المائة من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، وهو تطوير المرافق وبناء البنية التحتية، مما يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية لمساعدة النمو الاقتصادي الجزائري وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. كما خصصت نسبًا منخفضة لكل من البرامج الداعمة للتنمية الاقتصادية وتطوير كل من الخدمة العامة وتكنولوجيا الاتصالات، بتقديرات بلغت 8.03 في المائة و 4.85 في المائة و 1.18 في المائة من المبلغ الإجمالي الممنوح لهذا البرنامج على التوالي.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

لقد تم مصادقة على هذا البرنامج في 25 ماي 2010 من قبل مجلس الوزراء والذي تميز بضخامة ميزانيته التي سجلها تاريخ الجزائر لأول مرة، حيث تم تخصيص فيه غلافا ماليا استثنائيا قدره 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي والذي يشمل:[1]

- ✓ البرنامج الجاري (استكمالا لمشاريع التي لم تنجز في البرنامج السابق لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ برنامج جديدا بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي.
- ✓ وعلى أساس الميزانية الضخمة التي خصصت لهذا البرنامج والتي اتخذت طابعا استراتيجيا يمكن تلخيص أهدافه الرئيسية فيما يلي:[2]
- ✓ دعم التنمية البشرية والتي تعبر الركيزة الأساسية لهذا البرنامج؛
- ✓ تخفيض مستويات البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- ✓ تحسين ظروف المعيشة في الريف وتوفير لهم مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **"أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، 2016، ص95.

[2] بنالحاججلولياسين، شريطعابد، **"تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"**، مجلةالتكامل الاقتصادي، مجلد 4، عدد 4، 2016، ص116-117.

- ✓ دعم البحث العلمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المرافق العمومية والمنظومة الوطنية للتعليم؛
- ✓ إنعاش الصناعة الوطنية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وخلق البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية المناسبة للمؤسسة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ توسيع قاعدة السكن وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ الاهتمام بكل من القطاع الفلاحي والموارد الطاقوية والمنجمية وتشجيع الاستثمار في السياحة والصناعات التقليدية؛
- ✓ المحافظة على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

سيركز هذا البرنامج على إنشاء اقتصاد تنافسي متنوع وتحسين المقاومة الاقتصادية الجزائرية لتأثيرات الأزمات المالية العالمية وصدمات النفط. ونتيجة لذلك تم إنشاء برنامج التنمية والاستثمار (2015-2019). بدأ تنفيذه في عام 2015 ، وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:[1]

- ✓ تحقيق التنمية البشرية من خلال الاهتمام أكثر بتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن والصحة، التربية والتعليم، إيصال الكهرباء والمياه والغاز لمختلف البيوت...إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ✓ رفع من معدل النمو الاقتصادي، بمستوى نمو سنوي قدره 7 بمائة مع حلول سنة 2019،
- ✓ خلق مناصب الشغل ومحاولة تخفيض مستويات البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ✓ تركيز على التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام الكبير بالتنمية الفلاحية والريفية وهذا راجع لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ اهتم هذا البرنامج بالتكوين الموارد البشرية من خلال ترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

[1] العالية مناد، عاشور مزريق، **"مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الشلف، 2020، ص212.

فترة تطبيق هذا البرنامج صادفتها انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 ومع انخفاض أسعار النفط المتواصل إلى غاية 2016، اضطرت السلطات الجزائرية إلى غلق حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، مصحوب بمجموعة من التدابير الهدف منها ترشيد النفقات العامة، والذي يؤدي إلى انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، نضيف إلى ذلك تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الشروع في تنفيذها والالتزام بالعمليات الضرورية فقط، وكل هذه الأحداث أثرت سلبيا على أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وقد فتحت السلطات الجزائرية له حسابا آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" وقد خصص له مبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017-2019).

المطلب الرابع: أثر تطايرية أسعار النفط على الاقتصاد الداخلي الجزائري

يؤثر حدوث تطايرية في أسعار النفط على حالة التوازن الداخلي لا سيما في البلدان المصدرة للنفط، نتيجة لذلك تلعب سياسة الاقتصاد الكلي دورًا مهمًا في معالجة الاختلال الناتج عن هذه الصدمات، وسوف نتعرف على مدى تفاعل السياسات الاقتصادية الداخلية (سياسة التوظيف،السياسة النقدية،السياسة الداخلية) مع الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية في الجزائر.

الفرع الأول: علاقة تطايرية أسعار النفط مع سوق العمل الجزائري

تعتبر تطايرية أسعار النفط من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على سوق العمل الجزائري، ولأن سوق العمل الجزائري هو أحد القطاعات التي قد تشكل الهيكل الاقتصادي في المستقبل، فمن الضروري التحقيق في مدى تأثره بالنفط. صدمات الأسعار. وهناك مؤشرات عدة تبين وضعية سوق العمل الجزائري[1] فهناك القوى العاملة و معدل التشغيل ومعدل البطالة والشكل التالي يبين لنا هذه المؤشرات وتطورها من الفترة 1990 إلى 2018.

الشكل (01-19): تطور مؤشرات سوق العمل الجزائري

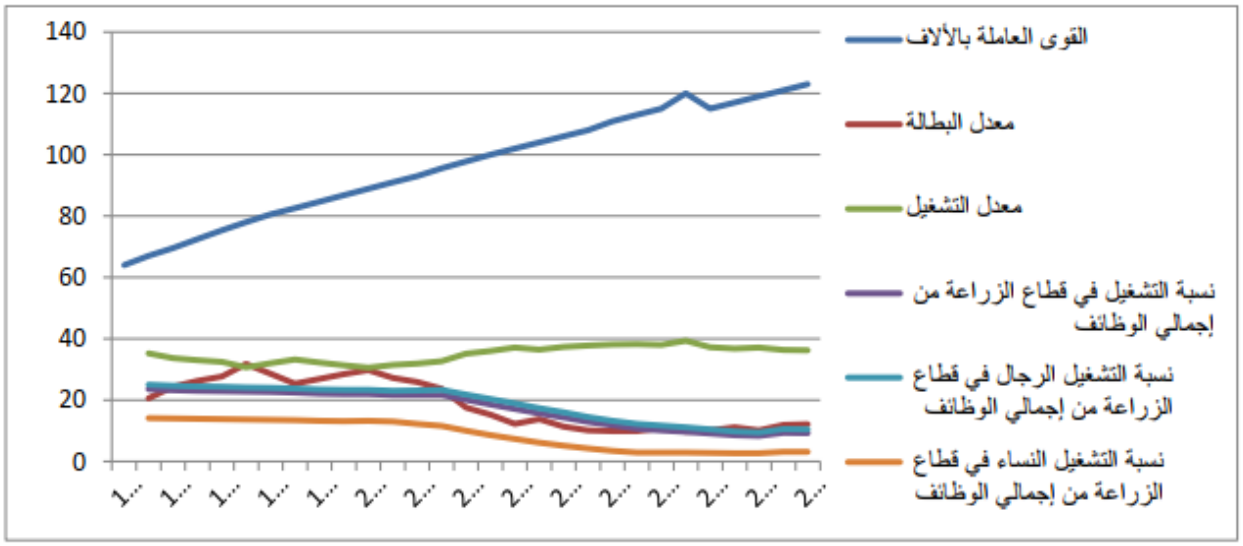

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

[1] بيانات القوى العاملة ومعدل التشغيل ومعدل البطالة، من موقع البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قد نمت القوة العاملة بالآلاف من 1990 إلى 2018 ، ويمكننا أن نر من المنحنى أنها شهدت زيادة متواصلة من 1990 إلى 2013 ، ثم انخفاض في العام الموالي بسبب صدمة النفط السلبية، والتي أثرت بشكل مباشر على القوى العاملة من خلال 416016 عاملاً، ثم بدأوا في الارتفاع مرة أخرى. تباطأ الاقتصاد نتيجة تطايرية أسعار النفط، وكان التوظيف منخفضًا في التسعينيات مقارنة بالألفية الثالثة، عندما بلغ التوظيف ذروته عند 1396302 عامل.

الفرع الثاني: علاقة تطايرية أسعار النفط مع معدل التضخم في الجزائر

عندما بحثنا عن الدراسات السابقة خصوصا التطبيقية التي تظهر لنا مدى ارتباط سعر النفط بمعدل التضخم وجدنا دراسة (دقيش & جعفر هني)[1] في 2019 التي قامت بالبحث في الأثر غير المتماثل لأسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، باستخدام نموذج NRDL. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل، حيث ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم والعكس صحيح. نضيف إلى ذلك دراسة (Lacheheb & Sirag)[2] في 2019 التي بحثت في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، باستخدام نموذج NRDL. وبينت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من معدلات التضخم مما يجعل البنك المركزي يتدخل بوضع السياسة المناسبة للتحكم في هذه الصدمات من أجل تحقيق التوازن النقدي، على هذا الأساس وجدت أثار مختلفة لأسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل، وتوصلت كذلك إلى غياب العلاقة بين انخفاض أسعار النفط ومستوى التضخم في الجزائر.

[1] دقيش جمال، جعفر هني محمد، "**أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDL**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، مستغانم، الجزائر، 2019، ص114-134.

[2]MiloudLacheheb, AbdallaSirag, **"Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach"**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, 2019.

خلاصة

في الأخير يمكن القول أن هذا الفصل قد عالج العلاقة ما بين تطايرية أسعار النفط والاقتصاد الجزائري من بعد ما تعرضنا إلى الإطار النظري لكل من النفط وتطايرية أسعاره، وفي الأخير توصلنا إلى أن النفط له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأنه يمس مختلف المجالات خاصة السياسية لأنه سبب الحروب العالمية والتقسيم الجغرافي للدول، وقد أثبت التاريخ ذلك حتى في أسواقه العالمية التي كانت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية التي تخدم مصالح الدول المستوردة للنفط، وفي ظل صراع بين الجهة الطالبة للنفط والجهة العارضة له استطاعت الشركات النفطية الوطنية للدول المصدرة والمنتجة للنفط في فترة السبعينات تأسيس منظمة الأوبك وحماية حقوقها التي كانت ضائعة في فترة الخمسينات والستينات.

وبعدما أصبحت طريقة التسعير وفق نقطة تقاطع بين الطلب والعرض في الأسواق النفطية العالمية، ظهر مصطلح تطايرية أسعار النفط، لوجود تقلبات حادة في الأسعار بسبب العوامل التي تأثر في كل من الطلب والعرض النفطيين العالميين ومن ضمن هذه العوامل نجد المنظمات الدولية، العوامل المناخية والسياسة...إلخ، والتي تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، وهذا ما جعل المفكرين الاقتصاديين يهتمون في الآثار والمخلفات التطايرية على اقتصاديات دول العالم.

ومن خلال تحليل العلاقة بين تطايرية أسعار النفط والاقتصاد الجزائري تبين لنا وجود علاقة إحصائية إيجابية بينهما، فقد سعت الجزائر من خلال البرامج التنموية التي تبنتها خلال عدة سنوات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على الإيرادات النفطية، التي ساهمت في تكوين صندوق تثبيت النفط الذي تم إنشاؤه في سنة 2000 لتجميع فيه الفوائض المالية لمواجهة مخاطر تطايرية انخفاض أسعار النفط، وقد شهدت المتغيرات الاقتصادية الداخلية تحسن بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني: تحرير التجارة الخارجية وواقعها في الجزائر

تمهيد:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في توفير حاجيات الاقتصاد العالمي سواءً اقتصاديات الدول التي تعاني من محدودية الموارد الطبيعية أو الدول التي تعاني من ضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فمن المستحيل أن تجد دولة تتوفر فيها جميع متطلبات الحياة وتستطيع البقاء منغلقة عن العالم الخارجي، لهذا تساهم التجارة الخارجية في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول خصوصا مع التطور التكنولوجي الذي أتاح الفرصة لجميع الدول تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بالمقابل فتحت جميع الدول أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية، وهذا ما يزيد من حدة المنافسة بين دول العالم في تحسين جودة إنتاجها وتخفيض أسعار المنتجات من خلال تخفيض حجم تكاليفها من أجل القضاء على معيقات تحرير التجارة الخارجية.

وبعدما سيطرة النظام الرأسمالي للدول العظمى على الاقتصاد العالمي من خلال ظهور المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة الدولية والتي تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود والسياسات التي تكبح التبادل التجاري الدولي، وبالتالي تجد العديد من الدول نفسها مرغمة على تحرير تجارتها الخارجية والدخول إلى المنافسة التامة من أجل مواكبة التطورات العالمية.

والجزائر على غرار باقي دول العالم سعت جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي منذ حصولها على الاستقلال فقد مر قطاع التجارة بعدة محطات تاريخية خصوصا بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، فقد اضطرت السلطات الجزائرية لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1989 من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية والتي من بين أهدافها تطوير الصادرات وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن سياسة التجارة الخارجية للجزائر تعتمد على قطاع النفط وبالتالي فهي غير قادرة على منافسة المنتوجات الأجنبية لهذا نجدها تطبق بعض السياسات التي جاءت بها نظرية التجارة الخارجية لحماية اقتصادها والتي كانت عقبة في وجه الجزائر لعدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.ومن هذا المنطلق سنحاول تقسيم هذا الفصل كمايلي:

- ✓ الإطار النظري للتجارة الخارجية؛
- ✓ الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

إن العالم الاقتصادي يجبر جميع الدول سواءً كانت من الدول المتقدمة أو من الدول المتخلفة للدخول إلى الأسواق العالمية بغية تلبية حاجياتها اليومية التي تفتح المجال للتجارة على مستوى العالم على هذا الأساس سنتعرف على الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وتاريخ نشأتها

بعد ظهور مفهوم التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي قدم العديد من المفكرين الاقتصاديين التعاريف مختلفة تصب في معنى واحد، وعليه سنتطرق أولا إلى مفهوم التجارة الخارجية، لننتقل بعد ذلك إلى التطور التاريخي لنشأة هذا المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

توصف التجارة الخارجية بالمعاملات التجارية الدولية في الأشكال الثلاثة للسلع والأشخاص وحركة رأس المال التي تحدث بين الأفراد الذين يعيشون في وحدات سياسية منفصلة أو بين الحكومات والكيانات الاقتصادية الموجودة في وحدات سياسية مختلفة[1].

وتعرف على أنها مجموع التبادلات التجارية التي تشمل جميع السلع والخدمات وغيرها من العناصر التي تم إنتاجها بين دولة وأخرى أو أكثر، وذلك لتحقيق منافع متبادلة بين هذه الدول.[2]ويعرفها آخرون على أنها قسم من أقسام الاقتصاد يدرس جميع الصفقات الاقتصادية والتجارية التي تكون خارج الحدود.[3]

ويقصد بالصفقات الاقتصادية ثلاث عناصر أساسية أولها تبادل السلع المادية وهي المواد الأولية المصنعة والغير مصنعة وحتى نصف المصنعة وحركتها التبادلية وهذه المواد إما أن تكون موجهة للاستهلاك أو للإنتاج. وثانيهما تبادل الخدمات، والمقصود منها كل خدمات النقل والتأمين والتمويل والخبرات التي تضمن تنقل الأفراد عبر الحدود الجغرافية. أما ثالثها فهي حركة النقود وتبادلها أي حركة رؤوس الأموال والأصول للاستثمارات طويلة الأمد وقصيرة الأمد والمباشرة والغير مباشرة ويمكن أن تكون على شكل قروض. إن ما تمثله التجارة الخارجية

---

[1] ريفيرا باتيز، إل وورمر، " **التجارة الدولية مع تغير تكنولوجي داخلي**"، المجلة الاقتصادية الأوروبية ، المجلد 35، العدد 04، 1991، ص971-1001.

[2] صوفان ، ذكريات، "**العوامل المؤثرة على صادرات الأردن خلال الفترة (2003-2012)**". المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية المجلد 05، العدد 16، 2014، ص 115-121.

[3] عريقات،حربي،"**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**"، داروائل للنشر، عمان، 2016.

للاقتصادات الدول والبلدان يعتبر أساسيا لما تقدمه من فوائد جمة للاقتصاد القومي للدول النامية أو السائرة في طريق النمو. فإن مجموع التبادلات الدولية للسلع يسرع من حركة النمو الاقتصادي للدول المنخرطة في هذه العملية، ونقصد بهذا المصطلح أيضا التجارة الدولية .[1]

ومهما تعددت واختلفت الأنظمة فإنه من المستحيل أن تحقق أي دولة اكتفاء ذاتيا بصورة كاملة وعلىالمدى الطويل، فالاكتفاء الذاتي يعني أن تنتج الدولة كل متطلباتها واحتياجاتها وهذا لا يسع لأي دولة فعله بسبب الظروف الاقتصادية أو المنطقة الجغرافية، وهذا ما نراه في عظمى الدول مثل الولايات المتحدة فرغم مكانتها الريادية فلازالت تعتمد على استيراد بعض المنتوجات، وحتى وإن حققت المستحيل واعتمدت الدول على كامل طاقتها الإنتاجية فإنه لا يسعها أن تبق في عزلة عن العالم. ورغم كل الاحتمالات فإن الدول تحتاج لسياسة استيرادية وتصديرية ومنها تجارة خارجية[2]

ومع أن التجارة بكل أنواعها أي سواء خارجية أو داخلية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[3] ولكن هذا لا يعني ان اشتراك نوعا التجارة في هذه النقطة أي أنهما لا يختلفان، على العكس تماما من ذلك فإن التجارة الخارجية والداخلية يختلفان وبينهما فروقا كبيرة وما يلي هي معظم وأهم الاختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية[4].

- ✓ أول اختلاف يجب أن يكون العملة التي تكون متعددة وكثيرا ما تكون بالعملة الصعبة أما داخليا فنجد العملة المحلية فقط؛
- ✓ التشريعات والقوانين الدولية التي تؤطر التجارة الخارجية تختلف تماما عن التشريعات المحلية؛
- ✓ اختلاف ظروف ومحيط التجارتين من حيث المستهلكين، الأطراف، الأسعار، طبيعة السوق والمنافسة؛
- ✓ اختلاف وسائل النقل، فالداخلية تكون برية أما الخارجية فمعظمها تكون بحرية؛
- ✓ اختلاف الحدود فالداخلية تكون محلية و داخل حدود الوطن أما الخارجية فتكون خارج حدود الوطن وما وراء البحار؛
- ✓ اختلاف على مستوى الأنظمة فالتجارة الداخلية تكون حصرا تحت غطاء نظام واحد، أما الخارجية فمع أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة؛

[1] الزيود، إبراهيم الصويعي، والزعبي،"**تجارة الأردن مع الدول العربية**" مؤتمر التجارة البينية العربية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 2004.

[2] يونس، محمود، "**أساسيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، 1993.

[3] حشيش، عادل أحمد،"**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

[4] عبد العظيم، حمدي،"**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، 2000.

- ✓ مقارنة بالتجارة الداخلية فإن التجارة الخارجية تكون صعبة على مستوى انتقال عناصر الإنتاج؛
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل.

الفرع الثاني : تاريخ ونشأة مفهوم التجارة الخارجية

ظهر مفهوم التجارة الخارجية ومذهبها بظهور مفهوم الدولة الحديثة والقومية التي تأسست في دول أوروبية مثل إنجلترا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، إسبانيا والبرتغال بحيث أن هذه الدول ظهر فيها مجموعة من المفكرين الذين غيروا مفهوم التجارة وكان يطلق على هؤلاء لقب The Mercantilist بمعنى التجاريون، فقد كانوا يدافعون بشراسة ويدفعون بشكل قوي دولهم وأنظمتهم نحو التجارة الخارجية، فكانوا يكتبون مقالات صحفية عن التجارة الدولية ومدى أهميتها، ويدافعون عن مذهبهم التجاري الذي يعتبر فلسفة اقتصادية تركزت أساسا في جمع الذهب والفضة التي تعتبر بالنسبة للتجاريين أهم ثروة وأعظم مورد للأمم ويمكن الحصول على هاته المعادن عبر المناجم في بعض الدول القليلة الأوروبية، ولكن لا يمكن لمعظم الدول الأوروبية الحصول عليها لذا ينصح أصحاب المذهب التجاري بالاعتماد على التجارة الخارجية وذلك بتشجيعهم للصادرات وتقييد المستوردات وخاصة الاحتياجات الكمالية وذلك بهدف خلق فائض في ميزان المدفوعات لصالحها مما يتيح استقدام المعادن الثمينة والتفوق على باقي الدول المتاجرة بينها علما أن هاته الدول لا تستطيع أن تخلق الفائض في ميزانها التجاري في نفس الوقت فكمية المعادن الثمينة تكون ثابتة في وقت معين وبهذا فإن بعض الدول تحقق مكاسب من الذهب والفضة وجميع المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى. وهذا أدى إلى تصنيف التجاريين كداعمين أساسيين للدولة وأن مذهبهم هو قومي بحت يرى أن المعادن النفيسة هي أساس وركيزة ثروة الدولة.

وعكس القرن السابع عشر والفلسفة الاقتصادية للتجاريين فإن فلسفة الوقت الحاضر تختلف في قياس ثروة الدولة، وذلك باعتبار واعتماد أساسي على السلع والخدمات التجارية لإشباع طلبات وحاجيات المواطنين. فإن الفلسفة التي تلت التجاريين كانت فلسفة الطبيعيين (Physiocrats) الذي مجدوا وكرسوا منطق ومقولة آدم سميث "دعه يمر دعه يعمل" « Laissez passez laissez fair » المقولة التي دعت للنشاط الاقتصادي الحر محترمة ومطبقة بذلك قانون الطبيعة فأزالت العقبات والقيود وسمحت بنشاط اقتصادي حر دولي يمكن أن يمارسه الأفراد والجماعات، هذه الفلسفة أو المدرسة الاقتصادية أبرزت علماء ومفكرين لازال منطقهم ومعتقدهم يدرس في الجامعات ويناقشه المفكرون ومن هؤلاء آدم سميث، ريكاردو وميل وببساطة هؤلاء لم يقبلوا أي قيود وتدخل في

التجارة الخارجية، هؤلاء كرسوا مبدأ الرأسمالية بل وكانوا من بين مؤسسيه[1] وذهبوا إلى أكثر من ذلك فقد كانت لهم نظريات اشتهرت وتم تدريسها وتطبيقها على اقتصاديات الدول. فآدم سميث قدم للعالم نظرية التكاليف المطلقة أو ما يطلق عليها أيضا الميزة المطلقة، أما ديفيد ريكاردو طرح نظرية المزايا النسبية أو التكاليف النسبية. تعددت بعد ذلك النظريات الحديثة وكثرت وكانت أشهرها نظرية السويدي هكشر ونظرية هيوم التي تسمى التوازن التلقائي.[2]

[1] أبو شرار، علي عبد الفتاح، " **الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات**"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2007.

[2] السيد احمد السريتي،"**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،الطبعة الأولى، مؤسسة رؤيا للطباعة،مصر، 2009.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية واستراتيجياتها

لقد فسرت النظريات الاقتصادية قيام التجارة الخارجية ابتداءً من النظرية الكلاسيكية لأدم سميت إلى غاية النظرية الحديثة، كما أن لها استراتيجيات تقوم بها مجموعة من الدول لكي تحمي منتوجاتها المحلية وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نظريات التجارة الخارجية

تتبع تطور مايعُرف اليوم بالنظرية المعيارية للتجارة الدولية، يعود المرء إلى السنوات ما بين 1776 و1826، والتي تميز على التوالي منشورات آدم سميث 1776- 1986" ثروة الأمم وديفيد ريكاردو مبادئ الاقتصاد 1951". يبشر المجلدان بصياغة نظرية للتجارة الحرة، تستند إلى النجاح غير المسبوق لإنجلترا في مجالات الصناعة والتجارة ذات الصلة. بالنسبة لسميث، فإن تقسيم العمل، في الصناعات الناشئة واسعة النطاق في وطنه إنجلترا، قد وفر الأساس لخفض تكاليف العمالة، مما ضمن المنافسة الفعالة عبر البلدان. المعضلات المحتملة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعديلات نقدية للبلدان التي لديها فائض تجاري مستمر (مع ميزة مطلقة في جميع السلع المتداولة) يمكن وضعها جانبا من خلال الاعتماد على التعديل التلقائي، من حيث آلية تدفق السعر المحدد، قدمت النظرية بواسطة ديفيد هيوم المعاصر لسميث، (في نفس الوقت تقريباً).

اولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

إن آدم سميث مذكور بشكل شبه عالمي في الحسابات المعيارية لتاريخ الفكر الاقتصادي كمؤسس لعلم الاقتصاد. اعتقد سميث "أنه في ظل التجارة الحرة سيتم إنتاج جميعا لسلع حيث تكون تكاليفه المطلقة من حيث العمالة أقل ما يمكن". لم يذهب إلى أبعد من ذكر ما نسميه اليوم نظرية الميزة المطلقة التي دعمت وفسرت قيام التجارة الخارجية في كتاب مؤسس علم الاقتصاد "ثروة الأمم" الذي أصدره عام 1776 بنيويورك. فركز سميث على استخدام مفهوم ما يسمى بالميزة المطلقة (Absolute Advantage). والتي تعني الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول المتاجرة، واعتمادا عليها يفترض سميث أن قيام التجارة الدولية ينصب ويتأسس اعتمادا مطلقا في وجود مزايا غير محدودة للبلدان في إنتاج السلع المختلفة، وبهذا يكون لزاما على كل دولة أن تنتج على الأقل سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، واستخدام نفس الحجم من الموارد و عناصر الإنتاج[1]. بهذه الفلسفة ستقدر الدول على التخصص في إنتاج هذه السلع التي لها فيها ميزة

[1] السيد احمد السريتي، مرجع سابق ذكره.

مطلقة ومنه سيكون كسب أكبر وذلك بتصدير سلعتها واستيراد سلعة أخرى، فالتجارة الدولية بالنسبة لهاته القامة الاقتصادية هي انصراف كل دولة إلى تخصص إنتاجي في السلع التي تسمح لها ظروفها الطبيعية من مبادلتها وتصديرها بسلع أخرى تكون في حاجة إليها. وبين سميث ذلك عبر مقولته: " إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على تخصيص إنتاج كون ضمن قدراتها و ظروفها الطبيعية مما يسمح لها بامتلاك ميزة مطلقة في إنتاجها، و هذا يوفر لها مبادلة ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض من سلع الدول الأخرى"[1].

ثانيا: نظرية التكاليف النسبية

ظهرت في القرن التاسع عشر بحيث وضعت نظرية ديفيد ريكاردو ظلا على سابقتها لآدم سميث، وكان ريكاردو قد ألف كتابا عن التجارة الخارجية في 1817 "الاقتصاد السياسي والضرائب وفي الفصل السابع من هذا الكتاب تحدث ريكاردو عن نظرية الميزة المطلقة وقد أكد أنه لا يجب على كل الدول أن تحوز على إنتاج ذو ميزة مطلقة، وضرب مثلا بالدول النامية التي يمكن أن تحوز على ميزة مطلقة في أي سلعة تنتجها وذلك يرجع إلى طريقة الإنتاج التي تعتبر بدائية أو غير متطورة عكس الدول المتطورة التي قفزت قفزة نوعية بعد الثورة الصناعية، وبهذا فإنه لا يمكن تفسير التجارة الخارجية بنظرية الميزة المطلقة. وقد أوضح ريكاردو أنه يمكن لأي بلد تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية الخاصة به عندما يتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها نسبيا بكفاءة وتعزيز الكفاءة العالمية من خلال مشاركتها في التجارة الحرة.كما أكد على أن العلاقة بين الدول المتاجرة يجب أن لا تعتمد على الكلفة الحقيقية لكل سلعة، بل على العكس يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية للظروف الاقتصادية والسياسية لأي بلد.[2]واعتمد ريكاردو في نظريته على ما يلي:

- سيادة حالة المنافسة التامة؛
- عدم وجود عراقيل جمركية بين البلدين؛
- عدم وجود تكاليف نقل؛
- سيادة التوظف الكامل في البلدين؛
- وجود سلعتان ودولتان فقط.

وهذا ما أدى إلى وجود لغط كبير بين الاقتصاديين واتفق المحدثون منهم أن هذه النظرية لا تتماشى مع الحركة الدولية للتجارة وأنها تتنافى مع مبدأ التخصص الذي هو أساس التقدم و النمو الاقتصادي ككل، و بهذا فإن هذه

[1] عبد العظيم، حمدي، مرجع سبقذكره.

[2] بكري، كامل، "**الاقتصاد الدولي: التجارة و التمويل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

النظرية تدعو إلى ضرورة تطبيق الاكتفاء الذاتي. هذا يجعل من النظرية تشكل خطرا على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن بعضا من منطقها تم تطبيقه فقد اعتمدت بعض الدول على مبدأ رفع الحواجز بينها مما أدى إلى ازدهار الاقتصادات الوطنية وأبرز مثال هو ما حدث في أوروبا بعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، واتفاقية الجات. وهذا سمح للمستهلك أن يشتري أجود أنواع السلع بأسعار رخيصة كما سمحت للتاجر والمنتج أن يبيع منتجه بسهولة[1].

ثالثا: النظريات الحديثة

تعددت النظريات الحديثة إلى خمس نظريات أساسية، ومنه تعدد أصحاب هاته النظريات من دافيد هيوم 1739 إلى ريكاردو هابرلر 1817، ومنه إلى نظرية السويدي هكشر أولين 1933 وبعد تلميذ هذا الأخير أوهلين الذي خطط ودقق وفصل أكثر في نظرية أستاذه.

أ- نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم 1739

اعتمدت هذه النظرية على مبدأ توزيع المعادن النفيسة للبلدان التي لديها علاقات تجارية بحيث أنه لاوجوب لوجود وتدخل الدولة فإذا زاد المعدن الذي تملكه الدولة أساسا على القدر الذي يتناسب ويناسب نشاطها الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار في هذه الدولة على عكس نظرائها كما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في هذا البلد عكس الدول الأخرى، وهذا ما يجعل الصادرات ترتفع مقابل انخفاض الواردات، كل هذا يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري وتدفقا لمعادن النفيسة إلى الدولة من وراء البحار. وما قام به هيوم هو دراسة العلاقة بين كميات و أسعار الذهب والفضة في بلد ما ومستوى الأسعار وكميته في البلدان الأخرى.

ب- نظرية ريكاردو هابرلر 1817

ركز هابرلر على التكنولوجيا وأن اختلافها من منطقة إلى أخرى تشكل فارقا وتحدث تجارة خارجية بسبب تطور مستوى وأسلوب الإنتاج. وبما ان الدول تتلاءم في كل المستويات تقريبا ما عدا مستوى الإنتاج فإن مستوى الطلب سيكون متساويا بينها، فإن المزايا أو الأسعار النسبية ستختلف تماما بين الدول حتى قبل حدوث التجارة.[2]

[1] العطار، رشاد وآخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

[2] ابريليا، جي تي وهاندويو،"**تأثير إنشاء التجارة وتحويل التجارة في الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الآسيان واليابان (AJECP)**"، مجلة الاقتصادات النامية، المجلد 4، العدد 02، 2019،ص99-108.

ت- نظرية هكشر1933

وتسمى أيضاً نظرية نسبة العامل يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة للتجارة الخارجية إلى الاقتصادي السويدي هكشر، فنظريته تقوم على اختلاف النفقات النسبية بسبب اختلاف الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، بحيث تكون داله الإنتاج التي تعني العلاقة بين الكمية الإنتاجية و كمية العناصر الإنتاجية المستخدمة كالتالي: قنطار قمح = كمية عناصر (عمل+رأس مال...)، وأكد هكشر على أنه كلما كان العامل أكثر وفرة، انخفضت تكلفته وتوقع الأخير أن البلدان ستصدر السلع التي تستخدم بشكل مكثف العوامل الوفيرة محلياً وتستورد السلع التي تستخدم بشكل مكثف العوامل النادرة محليا. وزاد تلميذ هكشر أوهلين تدقيقا وتفصيلا في نظرية معلمه بحيث أنه اعتمد على فكرة أن التجارة الخارجية هي امتداد طبيعي للتجارة المحلية، وبذلك فإن الأسعار على المستوى الدولي تتبع حذو نفس المبادئ التي تحدد أسعار السلع المحلية. وتطبيقا لصمود نظرية هكشر افترض واسيليليونتيف 1953أنه بما أن الولايات المتحدة كانت وفيرة نسبياً في رأس المال مقارنة بالدول الأخرى، فإن الولايات المتحدة ستكون مصُدرة للسلع كثيفة رأس المال ومستورداً للسلع كثيفة العمالة. ومع ذلك وجد أن الصادرات الأمريكية كانت أقل كثافة في رأس المال من الواردات الأمريكية نظراً لأن هذه النتيجة كانت تتعارض مع تنبؤات نظرية التجارة، فقد أصبحت تعُرف باسم مفارقة ليونتيف 1953.[1]

ث- منهج اقتصاديات الحجم

طور هذا النموذج نظرية هكشر وفسر التجارة الدولية اعتمادا على وفرة عناصر الإنتاج، فاعتبر الأخيرة مصدرا رئيسيا للمزايا النسبية المكتسبة، وشرطت تواجد سوق داخلي كبير لتصدير السلع التي تنتج في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج[2].

ج- النظرية التكنولوجية

تعتبر أقرب محاولة لحل مفارقة ولغز ليونتيف فهي تتفق وتمسك الحبل من الوسط عندما يتعلق الأمر بالنظريات الكلاسيكية والبحتة للتجارة الخارجية، فهي تحلل نمط وشروط التبادل التجاري الدولي، فهي تدعو إلى تعديلات طفيفة في كل من نظرية هكشر حين يتعلق الأمر بجزئية نسب عناصر الإنتاج، اقترحت النظرية التكنولوجية في هذه الجزئية أنه يجب توسيع دائرة المصادر المؤدية غلى اختلاف المزايا النسبية بدلا من الاعتماد على عامل واحد

[1] بني أحمد ، محمد فايز أحمد،"**العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية الأردنية: دراسة مقارنة باستخدام نموذج الجاذبية خلال (1985-1995)**"،قسمالاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، 2000.

[2] و داهش، عبد الوهاب سعيد، "**بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي**"، **مجلة العلوم الإدارية**، العدد 13، 2001.

وهو عامل الوفرةأو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وذهبت النظرية إلى أبعد من ذلك بحيث فرضت نموذجا واقعيا ومتماشيا مع الاقتصاد العالمي، حيث وضعت تحت المجهر المشاكل والمستجدات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي عبر إظهارها للمصادر المتنوعة للمزايا النسبية المكتسبة، التي تسمح لها بتحليل التجارة الدولية في ظل شروط النفقات النسبية المكتسبة.[1]

بسبب كل هذه النظريات الحديثة جاءت نظرية المهارات البشرية التي طرحها دونالد كيسينج1966 والتي يؤكد فيها الاختلافات في الأوقاف وكثافة العمال المهرة وغير المهرة، كما تقدم كيسينج بشرح مفارقة ليونتيف بمثال الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها عمال مدربون تدريبا عاليا ومتعلمين مقارنة بالدول الأخرى فتميل صادرات الولايات المتحدة إلى أن تكون كثيفة العمالة الماهرة. ونظرية دورة حياة المنتج التي اقترحها راي فيرنون في منتصف الستينيات ووضح فيها أنه مع نضوج المنتجات، سيتغير موقع المبيعات وموقع الإنتاج الأمثل مما يؤثر على تدفق التجارة واتجاهها، ولكن العولمة والتكامل الاقتصادي جعل هذه النظرية أقل صحة فهي عرقية.

د- نظرية التجارة الجديدة:

نظرية التجارة الجديدة تشير إلى قدرة الشركات على تحقيق مكاسب مقياس اقتصادي (تخفيضات تكلفة الوحدة المرتبطة بحجم كبير من الإنتاج)، مما يمكنها أن يكون لها آثار مهمة على التجارة الدولية، وقد تتخصص البلدان في إنتاج وتصدير منتجات معينة لأنه في بعض الصناعات، لا يمكن للسوق العالمي سوى دعم عدد محدود من الشركات وقد ظهرت نظرية التجارة الجديدة في الثمانينيات وفاز بول كروغمان صاحب هذه النظرية بجائزة نوبل عن عمله عام 2008. ولهذه النظرية تداعيات كثيرة على الاقتصاديات الوطنية بحيث قد تستفيد الدول من التجارة حتى عندما لا تختلف في الموارد أو التكنولوجيا، و قد يهيمن بلد ما على تصدير سلعة ما لمجرد أنه كان محظوظاً بما يكفي لوجود شركة واحدة أو أكثر من بين أوائل الشركات المنتجة لتلك السلعة.

[1] نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: استراتيجيات التجارة الخارجية

خلال تطورها قامت جميع البلدان المتقدمة والنامية اليوم، باستثناء إنجلترا، ومؤخرا هونغ كونغ، بحماية الإنتاج المحلي بسياسات إحلال الواردات في بداية التصنيع، من ناحية أخرى تم تطوير استراتيجية التصنيع الموجهة نحو الخارج في الدنمارك والنرويج في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي بلدان جنوب أوروبا واليابان مع بعض أوجه القصور منذ منتصف الخمسينيات،وتم تطبيقه بشكل مستمر في كوريا وسنغافورة وتايوان منذ أوائل الستينيات،وتم وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ في الشرق الأوسط منذ 1961، في العديد من دول أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل والأرجنتين، بعد النصف الثاني من عام 1960 وعلى فترات مختلفة برزت استراتيجيات عدة في التجارة الخارجية كل واحدة تتجه لصنف معين فالأولاتان ركزتا على تداول الأسهم التي يمكنك استخدامها، أما الأخريتان فركزتا على التنمية الاقتصادية.[1]

أولا: استراتيجيات تداول الأسهم

يمكن حصر استراتيجيات تداول الأسهم في نوعين من الاستراتيجيات وهي كالتالي:

أ- الإستراتيجية المختلطة

لا تتمثل مشكلة البلدان النامية في اختيار إحدى استراتيجيات التصنيع التي تتطلع إلى الداخل أو الخارج. بعبارة أخرى، لن يكون من الصحيح التمييز الكلي والمطلق بين إستراتيجيتي التصنيع هاتين. النقطة الرئيسية هنا ليست أي إستراتيجية في التصنيع ستعُطى وزناً وأولوية، ولكن لإيجاد إستراتيجية هجينة ستمكن من تطوير كل من الصناعات الداخلية والخارجية في نفس الوقت الذي لا يختار بين هاتين الإستراتيجيتين. تم تنفيذ إستراتيجية التصنيع هذه من قبل اليابان في الماضي، ومؤخرا من قبل كوريا الجنوبية وفقاً للتعريف المشترك لعشرة مديرين عالميين من أربع قارات، يجب أن تتمتع الشركات العالمية بالخصائص التالية:[2]

- ✓ **المنظمات الافتراضية:** المنظمات الافتراضية هي هياكل تقوم بنقل المعلومات بسرعة وأمان في البيئة الرقمية وتضمن التنسيق بين الأفراد والوحدات[3]. اليوم يؤدي التطور السريع للمنافسة والتجارة الدولية إلى اكتساب المنظمات الافتراضية أهمية بالغة في الاقتصاد، حيث تفقد الحدود الوطنية تدريجيا أهميتها، بدأت

[1] ريفيرا باتيز، إل وورمر،"**التجارة الدولية مع تغير تكنولوجي داخلي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 971-1001.

[2] Erbayindir, E. G,"**Two Sides of GlobalizationMedal"**,Journal of Yasar University, 2020. https://dergipark.org.tr/tr/download/articlefile/179108:

[3] Onar, A., "**ÇankayaÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsüİnsanKaynaklariYönetimiBölümüYüksekLisansTeziSanalOrganizasyonlardaElektronikTicaretStratejileriveUygulamalar**" ,ÇankayaÜniversitesi, 2018.

الشركات في تبني العولمة. التنافس مع المنافسين في السوق الدولية في هذه الفترة، جعل الشركات تواجه ضرورة إعادة تنظيم الوظائف الثانوية مثل الموارد البشرية والمحاسبة والتمويل بالإضافة إلى وظائف الشركة مثل المشتريات والإنتاج والمبيعات.[1]

- ✓ **نموذج شراكة القيمة (نموذج تحالف القيمة)**: يعُرفَّ نموذج سلسلة القيمة الافتراضية حسب Onar على أنه مجموعة من المنتجات والخدمات والأنشطة المختلفة لإنشاء قيمة أو سلسلة توريد. غالباً ما يتم العثور على هذا النموذج في المنظمات الافتراضية التي تم إنشاؤها لأغراض المشروع ويتم توفير تخطيط مجموعات المشروع من قبل مدير المشروع.
- ✓ **نموذج الوسيط الافتراضي**: في الأدبيات يعُرفَّ الوسطاء الافتراضيون على أنهم مصممو شبكات ديناميكيون ويخلقون فرصاً كمزودي الطرف الثالث، كما هو الحال في مواقف التسويق المشترك أو كسماسرة معلومات يوفرون بنية افتراضية حول خدمات معلومات تجارية محددة. نموذج الوجه الافتراضي يعُرفَّ الوجه الافتراضي على أنه المكان الذي تظهر فيه المنظمات غير الافتراضية في الفضاء السيبراني. تقوم الشركات أيضاً بإجراء معاملاتها عبر الإنترنت من أجل إضافة قيمة لمنظماتها. على سبيل المثال تقوم شركات Dell و Fluerop (موقع مبيعات الزهور الدولي في كندا) و(شركة سياحة وسفر)بتنفيذ معاملاتها عبر الإنترنت وهذا يمكن أن المنظمات القائمة على الأنترنت تستطيع التعاون والقيام بتجارتها مع المنظمات التقليدية على مستوى دولي.
- ✓ **نموذج تحالف السوق**: يعُرفَّ بأنه المنظمات التي تدير السوق الإلكترونية والتي تكون مسؤولة عن تقديم الخدمات.أسلوب التداول فيه عبارة عن مجموعة من التفضيلات التي تحدد عدد المرات التي ستضع فيها صفقة ومدة احتفاظك بهذه التداولات مفتوحة. سيعتمد ذلك على حجم حسابك ومقدار الوقت الذي يمكنك تخصيصه للتداول وشخصيتك وتحملك للمخاطر.[2]
- ✓ **نموذج التعاون (التحالف)**: في نموذج التعاون يكون لدى الشركاء المشاركين في المنظمة الافتراضية مبالغ متساوية من الالتزامات، تساعد إستراتيجية التعاون أيضاً المنظمات على تطوير علاقاتها القوية الحالية، في

[1] Aydinalp, I. G,"**The Virtual Organizations andTheirCommunications**", İİB International RefereedSocialSciences Journal, 3 (6), 2012, P 1-25.
[2]Çarikçi, E, "**AlternatifSanayileşme, DişTicaretStratejileriVe 24 OcakKararlari**", 2020 https://www.altayli.net/alternatif-sanayilesme-disticaret-stratejileri-ve-24-ocak-kararlari.html

نموذج التحالف، وبذلك تجتمع الشركات العالمية للمشروع لتحقيقه وبذلك يزيد معدل التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون لأي مشروع يندرج تحت هاته الإستراتيجية مهارات وموارد لازمة.

ب- إستراتيجية مراكز التداول النشطة المشتركة

التداول النشط هو عملية شراء وبيع الأوراق المالية بناء على تحركات قصيرة الأجل لتحقيق الربح من تحركات الأسعار على مخطط الأسهم قصير الأجل، تختلف العقلية المرتبطة بإستراتيجية التداول النشط عن إستراتيجية الشراء والاحتفاظ طويلة المدى الموجودة بين المستثمرين السلبيين أو الخاضعين للمؤشر، على الرغم من أن أسلوب التداول الخاص بك سيكون فريداً بالنسبة لك والأهداف المحددة فيه، هناك أربعة أنماط شائعة يمكنك الاختيار من بينها بالترتيب من حيث المدة هذه هي:

- ✓ تداول المركز؛
- ✓ تداول التأرجح؛
- ✓ التداول اليومي؛
- ✓ تداول فروة الرأس؛
- ✓ تداول عالي التردد؛
- ✓ تداول المدى؛
- ✓ الزخم الاستراتيجي للتجارة.

ثانيا: استراتيجيات التجارة الخارجية في التنمية

العامل الرابط بين الدول النامية يتجلى بين القدرة التصديرية للدولة أو المؤسسة وبين معدل رأس مال ثابت ما يعني معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويكون المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه الدول هو الصادرات من السلع الأساسية فالمعادلة هنا جد بسيطة أي أنه كلما كثر معدل الصادرات ارتفع معدل الاستثمار المحلي أو الأجنبي و منه انتعاش ونمو اقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تعتمد على التحليل الديناميكي وتأخذ بعين الاعتبار طرق زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عكس نظرية التجارة الدولية وكل هذا هو هدف معظم الدول ولهذا فهي تعتمد استراتيجيات تنموية في تجارتها الخارجية أي اقتصاديات تصديرية وحساسة للواردات.

أ- إستراتيجية التنمية في التصدير

إن الاقتصاد التصديري يهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مداخيل العملة الصعبة التي تسمح باستيراد السلع الصناعية بغية إنشاء مشاريع اقتصادية، كما يتمتع الاقتصاد التصديري بكونه يسمح بشكل نسبي بحرية اختيار نمط ونوع الاستثمار، والذي يقوم بفضل الواردات من السلع الرأسمالية، لكن للأسف لا يطبق الاقتصاد التصديري بهذا الشكل في الدول النامية إذ أن مداخيل الصادرات توجه إلى استيراد السلع الاستهلاكية وهذا ما يعتبر فشل في استغلال مداخيل الصادرات.

ب- استراتيجية التنمية في الاقتصاد الحساس للواردات

تسمو هذه الإستراتيجية إلى الذهاب بعيدا والتوسع في حركة التجارة الدولية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات واستغلال أمثل للطاقة الاستيرادية، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد على الطاقة الاستيرادية بهدف تحقيق معدل عالي للنمو، وذلك بزيادة الصادرات بواسطة الصادرات التقليدية أو زيادة مبيعات المنتجات الجديدة، ولهذا يبقى لزاما على الدول والشركات أن تشكل تحالفات وتكتلات إقليمية ومنظمات عالمية كي تستغل وتستفيد من فوائد وتسهيلات التي تكون ضمن هذه المنظمات.[1]

[1]Drezner, D. W, "**Trade Strategy FreeVersus Fair"**, US Council on Foreign Relations, 2006.

المطلب الثالث: الحواجز وتقدير تأثيرها على التجارة الخارجية

سنتعرف في هذا المطلب على حواجز التجارة الخارجية التي لم تنته كالقواعد الدولية وتطبقها العديد من الدول، لننتقل إلى معرفة الأثر الذي تخلفه هذه الحواجز على متغيرات التجارة الخارجية.

الفرع الأول: حواجز التجارة الخارجية

قدر التقرير السادس والثلاثون في سلسلة سنوية لمنظمة التجارة الوطنية الأمريكية لعام 2021 حول حواجز التجارة الخارجية أمام الصادرات الأمريكية، والاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة، والتجارة الإلكترونية الأمريكية حيث ناقش التقرير أسواق التصدير للولايات المتحدة، والتي تغطي61 دولة والاتحاد الأوروبي وتايوان وهونغ كونغ وجامعة الدول العربية، وإن مناقشة الحواجز التجارية الصينية منظمة ومركزة لتتماشى بشكل وثيق مع تقارير الكونجرس الأخرى التي أعدها مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة بشأن قضايا التجارة بين أمريكا والصين، ويتضمن قسم الصين إشارات مرجعية لتقارير مكتب الممثل التجاري الأمريكي الأخرى عند الاقتضاء، كما هو الحال دائما لا يعني إغفال بلدان وحواجز معينة أنها لا تهم الولايات المتحدة، تستعصي الحواجز التجارية على التعاريف الثابتة ولكن يمكن تعريفها على نطاق واسع على أنها قوانين أو لوائح أو سياسات أو ممارسات حكومية تحمي السلع والخدمات المحلية من المنافسة الأجنبية أو تحفز بشكل مصطنع صادرات سلع وخدمات محلية معينة أو تفشل في توفير حماية كافية وفعالة حقوق الملكية الفكرية، أما بالنسبة لمنظمة الجات فقد عرفتها الحواجز التي تكون في التجارة الخارجية على أنها ممكن أن تكون بالنسبة لبعض الدول وفي حالات معينة طريقة مقبولة للحماية بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

1994 ما لم تنتهك القواعد الدولية وما لم تتجاوز الدولة المعدل أو التعريفة المحددة والملزمة، وتكون الحواجز حسب التقرير الأمريكي سبب قلق سياسي أيضا ولكن تكون ملزمة الحدوث وقابلة للتنفيذ بحسب قوانين المنظمة العالمية للتجارة كما حدث عام 2020 حين كانت هنا كاضطرابات تجارية كبيرة نتيجة للتدابير التجارية المؤقتة المتخذة الفريدة لوباء كوفيد19.

يمكن تصنيف حواجز التجارة الخارجية إلى إحدى عشر فئة، وتغطي هذه الفئات مجموع الإجراءات والسياسات التي تفرضها الحكومة والتي تقيد أو تمنع أو تعرقل التبادل الدولي للسلع والخدمات، هذه الحواجز

حسب التقرير الأمريكي تعيق دون داع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول أو التجارة الإلكترونية في البلدان وتشمل الفئات المشمولة ما يلي[1]:

- ✓ **سياسات الاستيراد**:على سبيل المثال الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى والقيود الكمية وترخيص الاستيراد والتفتيش قبل الشحن والحواجز الجمركية وأوجه القصور في تيسير التجارة أو في ممارسات التقييم وغيرها من حواجز الوصول إلى الأسواق.
- ✓ **الحواجز التقنية للتجارة**:على سبيل المثال المعايير المقيدة للتجارة دون داع أو إجراءات تقييم المطابقة أو وضع العلامات أو اللوائح الفنية، بما في ذلك اللوائح أو المعايير الفنية غير الضرورية أو التمييزية لمنتجات الاتصالات.
- ✓ **تدابير الصحة والصحة النباتية**: على سبيل المثال القيود التجارية المنفذة من خلال تدابير غير مبررة لا تستند إلى أدلة علمية.
- ✓ **الإعانات**: وخاصة دعم الصادرات على سبيل المثال الإعانات التي تتوقف على أداء الصادرات ودعم الصادرات الزراعية الذي يحل محل الصادرات في أسواق البلدان السائرة في طريق النمو وإعانات المحتوى المحلي على سبيل المثال، والإعانات التي تعتمد على شراء أو استخدام السلع المحلية بدلا من السلع المستوردة.
- ✓ **المشتريات الحكومية**: على سبيل المثال عمليات العطاءات والعطاءات المغلقة التي تفتقر إلى الشفافية.
- ✓ **حماية الملكية الفكرية**: على سبيل المثال نقص براءات الاختراع وأنظمة حقوق النشر والعلامات التجارية وعدم كفاية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ **حواجز الخدمات**: على سبيل المثال الحظر أو القيود على المشاركة الأجنبية في السوق، ومتطلبات الترخيص التمييزية أو المعايير التنظيمية، ومتطلبات التواجد المحلي، والقيود غير المعقولة على الخدمات التي قد يتم تقديمها.

[1]Feuerm L &McLellan, D, Karl Heinrich Marx, (2019)https://www.britannica.com/biography/Karl-Marx see 2-8

- ✓ **عوائق التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية**: على سبيل المثال الحواجز التي تحول دون تدفق البيانات عبر الحدود، بما في ذلك متطلبات توطين البيانات، والممارسات التمييزية التي تؤثر على التجارة في المنتجات الرقمية، والقيود المفروضة على توفير الخدمات التي تدعم الإنترنت ومتطلبات التكنولوجيا التقييدية الأخرى.

- ✓ **حواجز الاستثمار**: على سبيل المثال القيود المفروضة على مشاركة رأس المال الأجنبي والوصول إلى برامج البحث والتطوير التي تمولها الحكومة الأجنبية، ومتطلبات المحتوى المحلي، ومتطلبات نقل التكنولوجيا ومتطلبات أداء الصادرات، والقيود المفروضة على إعادة الأرباح ورأس المال والرسوم والعوائد إلى الوطن.

- ✓ **المنافسة**: على سبيل المثال السلوك المانح للمنافسة الذي تتغاضى عنه الحكومة والذي تتغاضى عنه الشركات المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة والذي يقيد بيع أو شراء السلع أو الخدمات لدولة معينة في أسواق الدولة الأجنبية أو إساءة استخدام قوانين المنافسة لمنع التجارة.

- ✓ **حواجز أخرى**: على سبيل المثال، الحواجز التي تشمل أكثر من فئة مثلا لرشوة والفساد والبيروقراطية.

الفرع الثاني: تقديرات تأثير الحواجز على التجارة الخارجية

التقديرات الواردة يمكن أن تشكل محاولة للتقييم الكمي للأثر المحتمل لإزالة بعض حواجز التجارة الخارجية أمام صادرات دولة معينة. ومع ذلك لا يمكن استخدام التقديرات لتحديد التأثير الكلي على الصادرات للدولة، إما إلى الدولة التي تم فيها تحديد الحاجز، أو على العالم بشكل عام، بمعنى آخر لا يمكن تجميع التقديرات الواردة من أجل اشتقاق تقدير إجمالي للمكاسب في صادرات الدولة إلى بلد معين أو العالم.[1]

تؤثر الحواجز التجارية أو غيرها من الممارسات المشوهة للتجارة على صادرات الدولة إلى دولة أخرى لأنها تفرض تكاليف فعالة على هذه الصادرات التي لا تُفرض على السلع المنتجة في البلد المستورد، من الناحية النظرية يتطلب تقدير تأثير مقياس التجارة الخارجية على الصادرات من السلع معرفة التكلفة الإضافية التي يفرضها الإجراء عليها، بالإضافة إلى معرفة ظروف السوق في البلد، وفي الدولة التي تفرض هذا الإجراء وفي دول ثالث، في الممارسة العملية غالبا ما تكون هذه المعلومات غير متوفرة، وفي حال وجود معلومات وبيانات كافية يمكن اشتقاق تأثير تقريبي للتعريفات الجمركية على صادرات الدولة من خلال الحصول على تقديرات لمرونة أسعار العرض والطلب في البلد المستورد والمصدر، عادة يُفترض أن حصة الدولة المصدرة من الواردات ثابتة، عندما لا تتوفر مرونة سعريه محسوبة يتم استخدام قيم مفترضة معقولة، والتقدير الناتج عن الصادرات المفقودة تقريبي ويعتمد على المرونة المفترضة، ولا يعكس بالضرورة التغيرات في أنماط التجارة مع دول ثالثة،يتم إتباع إجراءات مماثلة لتقديرتأثير الإعانات التي تحل محل الصادرات في أسواق البلدان.[2]

تعتبر مهمة تقدير تأثير التدابير غير الجمركية على صادرات الدولة أكثر صعوبة، حيث لا يوجد تقدير متاح بسهولة للتكلفة الإضافية التي تفرضها هذه القيود، أما القيود الكمية أو تراخيص الاستيراد تحد أو تثبط الواردات وبالتالي ترفع الأسعار المحلية مثلما تفعل التعريفة الجمركية، ومع ذلك بدون معلومات مفصلة عن فروق الأسعار بين البلدان وظروف العرض والطلب ذات الصلة، من الصعب استخلاص الآثار المقدرة لهذه التدابير على صادرات الدولة. وبالمثل من الصعب تحديد التأثير الكمي على الصادرات للممارسات الأجنبية الأخرى،مثل سياسات المشتريات الحكومية، أو المعايير غير الشفافة أو حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية.

[1] جمال جويدان الجمل، "**التجارة الخارجية**"، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2013.

[2] ساركار ، برابرجيت"**الانفتاح التجاري والنمو: هل من صلة ؟**". مجلة القضايا الاقتصادية ، المجلد 42، العدد03، 2008، ص 763-785.

في بعض الحالات تكون صادرات الدول مقيدة بحواجز جمركية أجنبية وغير جمركية للأسباب المذكورة أعلاه، قد يكون من الصعب تقدير تأثير مثل هذه الحواجز غير الجمركية على الصادرات، عندما يتم تخفيض قيمة هذه الأخيرة إلى حد غير معروف بواحد أو أكثر من تدبير غير جمركي، يصبح من الصعب من الناحية المشتقة تقدير تأثير حواجز التعريفة الجمركية المتداخلة على الصادرات.

في ما يتعلق بحواجز الاستثمار لا توجد تقنيات مقبولة لتقدير تأثير مثل هذه الحواجز على تدفقات الاستثمار، لهذا السبب لم ترد مثل هذه التقديرات وينطبق نفس الحذر على تأثير القيود على التجارة الإلكترونية.

بالنسبة لحاجز الفساد فهو عائق أمام التجارة وعائق خطير أمام التنمية وتهديد مباشر للأمن القومي، يتخذ الفساد أشكالا عديدة ويؤثر على التجارة والتنمية بطرق مختلفة، وفي العديد من البلدان يؤثر ذلك على الممارسات الجمركية وقرارات الترخيص ومنح عقود المشتريات الحكومية، إذا تركت الرشوة والفساد دون رادع فيمكنهما إبطال الوصول إلى الأسواق المكتسبة من خلال المفاوضات التجارية، وتقويض أسس النظام التجاري الدولي، وإحباط الإصلاحات الأوسع وبرامج الاستقرار الاقتصادي، كما يعيق الفساد التنمية ويساهم في دورة الفقر.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في حياة الاقتصاد كما أن لها أهداف مسطرة تسعى إلى تحقيقها من هذا المنطلق سنتعرف على أهميتها والأهداف التي يمكن أن نصل إليها من خلال تطبيق سياستها.

الفرع الأول: أهمية التجارة الخارجية

الأنشطة البشرية واسعة ومتنوعة تستمر في التوسع مع تقدم المعرفة والتكنولوجيا، ومع ذلك تظل بعض الأنشطة مثل التصنيع والزراعة والتجارة ثابتة على الرغم من التغييرات في أشكالها فيما يتعلق بتوزيع وتجارة المنتجات عبر البلدان والدول لا تتوفر بعض العناصر في بعض الأماكن، لذلك يجب على السكان شرائها من مناطق أخرى وبالنظر إلى ما سبق يمكن وصف أهمية التجارة الدولية عموما على النحو التالي[1]:

- ✓ تسمح التجارة الخارجية لكل دولة باستلام أصناف وخدمات لا تملكها لأن ظروفها المناخية وقدراتها الطبيعية لا تمكنها من إنتاجها، ويمكن للدولة تصنيعها وتكون تكاليف الإنتاج أعلى من تكاليف الاستيراد؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية جانبًا حاسمًا للدول النامية التي تسعى إلى بناء اقتصادياتها لأنها تتيح لها اقتراض الأموال من الدول المتقدمة، والاقتراض الدولي هو ببساطة نقل المنتجات والخدمات من بلد إلى آخر، كما تستفيد من تصدير بعض سلعها وخدماتها إلى الدولة المقرضة؛
- ✓ ترفع التجارة الدولية من مستوى الرفاهية الاقتصادية من خلال صادراتها و وارداتها؛
- ✓ يمكن اعتبار التجارة الخارجية وسيلة لتحطيم الحدود الجغرافية وأداة تقرب المسافات خاصة في ظل التطور التكنولوجي غير المسبوق؛

أما أهمية التجارة بشكل مفصل ودقيق وخاص في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لما لها من دور بارز و فعال في هذه المجالات التي تتيح لاستكشاف ملامح الدولة وسياساتها وتتمثل أهمية التجارة الخارجية في هذه المجالات كما يلي:

- ✓ **المجال السياسي**: يسعى السياسيون أو نظام الحكم في كل بلد عن طريق التجارة الخارجية إلى إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع البلدان المجاورة وما وراء البحار، كما تكمن أهمية التجارة الدولية في المجال

[1] مروان محمد، "أهمية التجارة الخارجية"، 2015، نقلا عن الموقع www.mawdoo3.com.

السياسي إلى محو الحدود وتقصير المسافات جاعلة بذلك العالم يصبح قرية صغيرة عبر مشاركة التكنولوجيا الجديدة والاستفادة من المعابر التجارية الهامة والعابرة للحدود كقناة السويس بمصر [1]. كما أن الأهمية البالغة للتجارة الخارجية في المجال السياسي تتركز في تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل الأسلحة وما توصلت له التكنولوجيا كما تفعل الدول السائرة في طريق النمو من تجارة سلاح مع الدول الأوروبية والتي تكون ميزانيتها جد مرتفعة ونأخذ مثالا على ذلك الجزائر التي تتاجر مع روسيا في هذا المجال؛

- ✓ **المجال الاقتصادي**: للتجارة الخارجية أهمية كبيرة جدا في المجال الاقتصادي، فهي تعد من المؤشرات على قدرة الدولة الإنتاجية على الساحة الدولية وقدرة الدول على التصدير ومستوى مدخولاتها وبالمقابل قدرتها على الاستيراد وينعكس ذلك كله على رصيد الدولة من العملة الصعبة[2]. كما تعتبر التجارة الدولية مخرجا سهلا لتوزيع وتصريف فائض الإنتاج بعد تشبع السوق المحلي وذلك بتصدير الفائض إلى دول أخرى وبذلك تتعزز الخزينة بالصرف الأجنبي، ناهيك عن تحقيقها لتوازن في السوق المحلي وذلك بعد تحقيقها لتوازن بين كمية العرض والطلب. تساهم أيضا في التنمية والنهضة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية وذلك عن طريق تشجيع الصادرات والاستثمار مما يؤدي إلى بنية تحتية قوية. إضافة إلى توفيرها للحاجيات والكماليات من السلع والخدمات عن طريق الاستيراد وبتكلفة أقل[3]. كما أن التبادل الدولي يعود بالنفع على الاقتصاديات وذلك عبر إعطاء فرصة للدول لاستغلال جميع مواردها وطاقتها الإنتاجية ومنحها تخصصا إنتاجيا يجعلها بذلك قبلة للدول المتاجرة وللمستثمرين فيتم بذلك إنعاش السوق الدولية[4]؛
- ✓ **المجال الاجتماعي**: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تغيير البنية الاجتماعية بعد تغيير سابقتها الاقتصادية ومنح اختيارات عديدة ومتنوعة للأفراد في مجال الاستهلاك مما يعود إيجابا على قناعتهم ورفاهيتهم، كما توفر للفرد أرخص الأسعار وأحدث التكنولوجيات كي لا يبقى المجتمع متأخرا عن باقي ركب الأمم الأخرى، كما أن التجارة الخارجية تساهم في الارتقاء بالذوق العام وذلك عن طريق

[1] الصرن، رعد حسن، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000.

[2] السواعي خالد، "**محددات التجارة الخارجية في الأردن: 1973–2000**"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2003.

[3] عبد الحميد، عبد الطلب، "**النظريةالاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

[4] يوسف مسعداوي، "**دراسات في التجارة الدولية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

توفير المتطلبات وإشباع الحاجيات. وربما يكون أهم عامل تساهم به التجارة الدولية في المجتمع هو رفع المستوى المعيشي وصون كرامة المواطن.

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية

تسعى جميع الدول إلى الوصول لأهداف بتطبيق سياسة تجارة خارجية قوية ومتطورة، ذلك لعدة أسباب أبرزها رفع مستوى معيشة سكانها، كما أن أهداف التجارة الخارجية تتباين من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة، لكن تبقى هناك أهداف مشتركة تسعى بها جميع الدول لتنمية اقتصادياتها عبر تجارتها الخارجية، ويمكن حصر هذه الأهداف المشتركة في الآتي:[1]

- ✓ **زيادة الناتج المحلي الحقيقي**: يعتبر من بين أهم الأهداف التي تسمو إليها التجارة الخارجية للتنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة التي تعاني من مشاكل اقتصادية أو فيها مستوى معيشي متدني. والتجارة الخارجية تساعد في نمو وزيادة الدخل الحقيقي الذي سيساعد تدريجيا على حلحلة جميع المشاكل. بالنسبة للتجارة الخارجية فإنها تعمل على زيادة وتحقيق نسبة عالية في دخلها لتحقيق الحاجيات الأساسية للطلاب مما يقودها لا إراديا إلى زيادة في الموارد بأنواعها المادية والبشرية، فتوافر رؤوس الأموال والإطارات يسمح بتحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي؛
- ✓ **التنويع في الهيكل الإنتاجي**: بما أن التجارة الخارجية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي فقط، فإنها تسعى إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، وذلك بالتوسع في القطاعات الاقتصادية ككل،وأبرز الصناعات التي يمكن للدول أن تتقنها وتخصص فيها هي الصناعات الثقيلة التي تكون صادراتها مرتفعة بشكل حتمي، كما يعود بالنفع على الدول المتاجرة من حيث إمداد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة. إن التجارة الخارجية تتيح تنمية وتحسين القاعدة الإنتاجية التي منها يمكن إلغاء هيمنة قطاعات على حساب أخرى، والتخلي عن ارتباط القطاع الواحد المصدر للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الملقى على عاتق هذا القطاع بتحمله لعبئ التجارة الخارجية لبلد بحاله لوحده وفي جذب وجلب الدخل الحكومي؛
- ✓ **رفع مستوى المعيشة**: إن تقارب الدول والتخلي عن الحدود الجغرافية يتيح للأفراد البحث عن فرص استثمار وعمل بالدول المجاورة وأن تكون هنالك سيطرة تامة من بعض الفئات على ميادين التجارة

1عريقات،حربي،"**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**"، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص 270.

والموارد والأنشطة الاقتصادية، وإن حدث هذا فإن التوزيع العادل للدخل بين فئات السكان سيكون غير عادل كما يحدث بمعظم دول العالم الثالث، لذا فإن التجارة الخارجية عن طريق التنمية الاقتصادية تسعى تحقيق مستوى معيشي مرتفع بما أنها ضرورة مادية للحياة.[1]

[1] ساركار ، برابرجيت، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة الخارجية من أحد المفاهيم التي ظهرت حديثا خصوصا بعد ظهور المنظمات العالمية التي تفرض على الدول التي تنظم إليها أن تتخلى على نظام الحواجز وتتجه إلى تحرير تجاراتها وانطلاقا من هذا المبحث سنتعرف على مختلف عناصر تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية وتطورها التاريخي

إن مفهوم تحرير التجارة الخارجية هو الآخر الذي حظي باهتمام المفكرين الاقتصاديين وقد قدموا عدة مفاهيم و التي تصب في معنى واحد، وعليه سنتطرق أولا إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية، لننتقل بعد ذلك إلى تطورها التاريخي.

الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية

أحد أحدث المفاهيم الاقتصادية هو تحرير التجارة الخارجية بالنظر إلى أن انفتاح التجارة نشأ لأول مرة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، على الرغم من حداثتها فقد برزت كواحدة من أهم الاهتمامات الاقتصادية حيث كانت هناك العديد من وجهات النظر المختلفة حول كيفية الخروج بمفهوم كامل لها، كما انتشرت المفاهيم الخاطئة حول معنى تحرير التجارة وذلك لأن الكثير من العبارات المرتبطة به يساء فهمها.[1]

ارتبط مفهوم تحرير التجارة في السنوات الأخيرة ارتباطًا وثيقًا بالاتجاهات السياسية أكثر من الاتجاهات الاقتصادية، حيث عرّفها البعض على أنها طريقة لإدارة الاقتصاد الوطني تقوم على تحقيق التفاعل بين الاقتصاد الراغب في الانفتاح والاقتصاد العالمي بالترتيب، لتحقيق سياسة الانفتاح التي تقوم على إزالة القيود القائمة في وجه رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي الخاص.[2]

وقد تم تعريف تحرير التجارة على أنها التعريفة المنخفضة، لكن البعض عارض هذا التعريف لأن سعر التعريفة يعتبر جزءا بسيطا لا غير من مفهوم تحرير التجارة، فهذا المفهوم هو أشمل وأوسع من هذا ويندرج تحته تخفيض التعريفة أو إلغاءها وكل ما له علاقة بالحواجز الجمركية، لذا يمكن تعريف تحرير التجارة على أنها السياسة

[1] Abubaker, R, "**The asymmetric impact of trade openness onoutput volatility**", Empirical Economics, Vol. 49 Issue 3, 2016, p881-887.
[2] Idris, J; Yusop, Z; Habibullah, M,"**TRADE OPENNESS ANDECONOMIC GROWTH: A CAUSALITY TEST INPANELPERSPECTIVE**", International Journal of Business & Society,Vol. 17, Issue 2, 2016, p281-290.

التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية لتخفيض أو للحد من العوائق والحواجز التي تحول دون التجارة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى فك جميع القيود الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي[1].

كما يعرف تحرير التجارة على أنه محور إستراتيجية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية، وجزء أساسي لا غنى عنه عند وضع برنامج التجارة الخارجية، فإن صانعي السياسات غالبا ما يعملون على إعاقتها في التنبؤ بعائدات الضرائب بسبب عدم التأكد من الآثار لتحرير التجارة وتغيرات أسعار الصرف على النتائج المالية[2].

ويمكن إضافة تعاريف أخرى مثل كون تحرير التجارة الخارجية عبارة عن جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه المستوردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا[3] وحسب البعض الآخر فيمكن تلخيص معنى المفهوم في ثلاث تعريفات هي:

- ✓ هو الذي يمنح حوافز بصورة متكافئة لكل السلع المتاجر بها سواء كانت سلعا تصديرية أو إحلالا للمستوردات
- ✓ تقليل القيود المفروضة على التجارة الأجنبية لدرجة كبيرة سواء كانت هذه القيود تراخيص حصصا أو ضريبية
- ✓ المرحلة التي تزداد فيها حصة المستوردات من السوق المحلي بصورة جوهرية وبالتالي فإن هذا التعريف يرتبط بأثر التنافسية لتحرير التجارة، والذي يحفز المنتجين المحليين لتحسين الكفاءة.

أما بالنسبة للباحث فسيعتمد على التعريف الذي ينص على أن تحرير التجارة عبارة عن الإزالة الكاملة أو الجزئية للحواجز التجارية كالحصص ورسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية التي تفرضها الحكومات على السلع المستوردة والمصدرة، كما أنها تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للإجراءات التي تتعلق بتسهيل عمليات التبادل التجاري. ويعتقد الكثير في المقابل أن تحرير التجارة أو الانفتاح

[1]Byone, lewis ،Denny, Griffith ،Jennifer, Moore,"**Trade liberalizationand manufacturing sector: the case ofthe small developing country**"،Contemporary Economic Policy, 20 (3), 2002.

[2]Agbeyegbe, Terence, Janet G ،Stotsky and AsegedechWoldeMariam,« **Trade Liberalization, Exchange RateChanges and Tax Revenue inSub-SaharanAfrica** » ،IMF WorkingPaper, .2004

[3]عبد المجيد، قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006.

التجاري هو نفسه الانفتاح الاقتصادي، لكن هذا خطأ شائع فالانفتاح الاقتصادي هو مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تتبعها الدول في تصحيح برامجها الاقتصادية، فهذا الأخير يعتبر الخطوة الأولى نحو التحرير التجاري ويشتمل على العديد من الخطوات التي تضمن نجاح عملية التحرير التجارة .

الفرع الثاني: التطور التاريخي لتحرير التجارة ومنظماتها

عرفت التجارة الخارجية بين الدول منذ زمن بعيد، بدءاً من المقايضة وصولاً إلى تبادل المنتجات بين المصدرين والمستوردين دون وجود قواعد أو قوانين دائمة تتحكم فيها، اقتصرت هذه التجارة على عدد قليل من السلع، بما في ذلك الضروريات اليومية مثل المواد الغذائية والمدخلات الصناعية الأساسية وعدد قليل من المنتجات الاستهلاكية، ولأنه لا يمكن لدولة أن تعتمد كليًا على مواردها الخاصة ، فقد أصبح اللجوء إلى المعاملات الخارجية مطلوبًا لمواجهة الاختلال في متطلبات هذه الدول من حيث المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الاستهلاكية والرأسمالية، ومع بزوغ فجر الثورة الصناعية كانت السلع كثيرة ومتنوعة نتيجة النمو الهائل في الاتصالات والمعرفة والنقل بمختلف الأشكال، بما في ذلك البر والبحر والجو ويرجع ذلك إلى تطور التجارة الدولية ونجاحها، فضلاً عن تكاثر المصدرين والسلع بجميع أنواعها وكمياتها، ونما الطلب عليها بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة،كما عزز تطور أنماط حياة الناس وتنوع البيئات الطبيعية ودرجة التقدم بين البلدان الحاجة إلى مجموعة واسعة من السلع التي تناسب احتياجات المستهلكين،والبحث المستمر عن حلول لتلبية متطلبات المجتمع للتمويل وآليات دفع أكثر أمانًا مع مواكبة نموه السريع، ثم ارتفع الميول إلى التخصص في التصنيع وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج مما أثر على تطور التجارة الدولية وتحريرها، وبالتالي فإن الوسائل التقليدية القديمة لتمويل هذه التجارة لم تواكب المستوى الذي شهدته، نتيجة لذلك كان هناك بحث مستمر عن حلول تلبي متطلبات المجتمع للتمويل وآليات دفع أكثر أمانًا تتوافق مع هذا التوسع السريع.[1]

لمفهوم تحرير التجارة الخارجية الدولية تاريخ طويل يعود إلى نظرية آدم سميث الاقتصادية الكلاسيكية التي تم التطرق إليها سابقا، وقد ساهم عدد من الاقتصاديين الذين خلفوه في تطورها في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، تشير عبارة "التجارة الخارجية الدولية الحرة" إلى إزالة الحواجز المفروضة على تصدير واستيراد السلع والخدمات، فضلاً عن حرية تنقل الأشخاص والأموال في شكل استثمار بين الدول. منذ ظهور آدم سميث والتقدم

[1] ابراهيم بلقلة، "**آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النموالاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010.

اللاحق، شهد الاقتصاد الدولي عدة محاولات لتحرير التجارة الدولية. على الرغم من رغبة عصبة الأمم في تحرير الاقتصاد الدولي ومحاولاتها المتكررة، تضمن الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف عام 1927 الحد من نمو الضرائب الجمركية طوال فترة عصبة الأمم، ومع ذلك في هذا الصدد شهدت الفترة التي سبقت اندلا ع الحرب العالمية الثانية عدة حروب دولية، مما أثر على الدفع لتحرير التجارة الدولية. وكتوضيح للضغوط الاقتصادية التي تصاحب النزاعات السياسية، طبقت الولايات المتحدة الأمريكية قانون تعريفة سموت هولي (Smoot-Hawley) عام 1930 الذي يهدف لحماية الصناعة الأمريكية المحلية، ونتيجة لذلك كانت أرصدة مدفوعات العديد من الدول غير متوازنة، ونتيجة للتدابير الحمائية التي نفذتها الولايات المتحدة أدى ذلك إلى ردود أفعال من باقي الدول مثل فرض دول لرسوم جمركية عالية على وارداتها كخطوة مماثلة وانتقامية.

عرف العالم تحولا اقتصاديا يمكن وصفه بأنه جذري بعد 1945 أي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت الدول إلى إعادة الإعمار و ركز أنذاك الاقتصاديون والمستشارون لعظمى الدول على ثلاث نقاط أساسية في اقتصادياتهم المحلية والدولية، أول هذه النقاط تمثلت في إنشاء صندوق النقد الدولي ليضع أسس النظام المالي والنقدي عبر العالم، و إصلاح العجز الحاصل في موازين المدفوعات و رسم سياسات تمويل العجز الخارجي وتقديم الإقراض قصير الأجل، أما النقطة الثانية فتمثلت في إنشاء البنك الدولي للبناء والتعمير الذي كان الهدف منه توفير المساعدة المالية عبر التمويل التنموي وتقديم قروض طويلة المدى لإعادة إعمار ما هدمته الحرب العالمية بتشجيع الدول علي تطبيق السياسات الاقتصادية التي من شأنها توفير اندماج الاقتصاد الدولي، وبمعني أخر فقد عهد إلى صندوق النقد الدولي مهمة إصلاح الجانب النقدي في النظام الاقتصادي الدولي كل هذا حدث بعد اتفاقية بروتين وودز 1944 ومؤتمر هافانا 1947 لكن الأخير لم يكتب له النجاح.أما ثالث النقاط والركائز تمثل في تكليف مؤسسة أو منظمة دولية بتنظيم وإرساء قواعد التجارة الدولية وتحديد اختصاصها. قد جرى النقاش والبحث في إنشاء منظمة التجارة الدولية بناء على الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة التي كانت تسعي جاهدة إلى ترتيب الأوضاع التجارية الدولية بما يخدم مصالحها الاقتصادية ويزيد من فرص زيادة صادراتها إلى العالم الخارجي كدولة خرجت منتصرة من الحرب وتسعى لرسم سياسة اقتصادية تجعلها في طليعة دول العالم[1]

[1] AbdusalamFarajYahia, and Ali Salman Saleh, "**Economic Sanctions, Oil PriceFluctuations and Employment: NewEmpirical Evidence from Libya**", AmericanJournal of Applied Sciences, Vol 5, No 12 , 2008,pp 1713-1719

وفعلا كانت الخطوات الأساسية لإنشاء منظمة تراقب وتعتني وتشرف على قوانين التجارة الخارجية على قدم وساق، وأول خطوة كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) 1997 (General Agreement on Tariffs and Trade)، التي أسست القواعد التي تحكم النظام العالمي الجديد للتجارة. بعد ذلك تأسست منظمة التجارة العالمية (WOT) التي كانت تعتبر وليدة اتفاقية الجات والتي أصبحت المطبق الفعلي لتلك الاتفاقية فقد تكفلت المنظمة بمهام أبرزها الإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسة التجارية للدول المنظمين لها، ضف على ذلك التنسيق والتعاون مع كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لهدف رسم السياسات الاقتصادية العالمية .

اعتمدت المنظمة العالمية للتجارة الدولية أساسا في سياستها ومرجعتيها الاقتصادية على النظرة الكلاسيكية وذلك لظروف وشروط معينة تمثل في غياب الفشل السوقي، وهذا ما سيؤدي لا إراديا إلى رفاهية إقتصادات جميع الدول المتاجرة بسبب تحرير التجارة الخارجية، وعلى الصعيد الآخر فقد تم دفع التحرير التجاري والمنافسة الحادة إلى تنافس العمال بحد ذاتهم للحصول على عمل بأي أجر فإن تحرير تجارة السلع المتواصل بدون تحرير في حركة عوامل الإنتاج وخصوصا عامل العمل سيؤدي إلى منافسة حادة تعظم ربح الشركات وذلك بتخفيض التكاليف والتي تتمثل معظمها في أجر العامل و المزارع[1].

وتم تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها المؤسسة التي تجمع كل الاتفاقيات والقوانين التي يتم التفاوض بشأنها بين الدول الأعضاء، وذلك بهدف العمل على تحرير التجارة العالمية والخارجية لهذه الدول من خلال انتقال السلع والخدمات بين الدول بانسيابية وتنسيق كبيرين والجدول التالي يبين الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

[1]عوض، طالب،"**مدخل إلى الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة، عمان، 2013.

الجدول (02-01): الهيكل الأساسي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

السلع	الخدمات	الملكية الفكرية	المنازعات	الموضوعات
اتفاقية التعريفات الجمركية GATT	اتفاقية التجارة في الخدمات GATS	اتفاقية التجارة في الملكية الفكرية TRIPS	فض المنازعات	القواعد الأساسية
اتفاقية سلع و ملاحق إضافية	ملاحق اتفاقية الخدمات			تفاصيل إضافية
جداول الالتزامات للدول	جداول الالتزامات للدول			التزامات الوصول إلى الأسواق

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، "**اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية**"،ص 07 ،على الموقع الإلكتروني التالي:**http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html**، **تم الإطلاع عليه 2020/08/18**

المطلب الثاني: مراحل، شروط ومؤشرات تحرير التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية عدة مراحل مرت بها والتي ساهمت في عملية تحريرها وهذا ما سنتعرف إليه في هذا المطلب بالإضافة إلى الشروط التي يجب أن تتحقق لكي تتحرر التجارة الخارجية، والمؤشرات التي تقيس لنا نسبة الانفتاح التجاري.

الفرع الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية

مرت التجارة الخارجية بمراحل تطور في تحريرها وهذه المراحل هي كما يلي:[1]

- ✓ **المرحلة الأولى: 1498-1763**

ظهرت هذه المرحلة نتيجة الاكتشافات التي تمت خلال هذه الفترة الزمنية وغزو القارات من قبل التجار الأوروبيين؛ بدأت باكتشاف رأس الرجاء الصالح في عام 1488، واكتشاف كريستوفر كولومبس لأمريكا، وإنشاء فاسكو دي جاما لطريق التجارة إلى الهند فاسكو دي جاما، ومن خلاله أصبحت التجارة المحرك الذي كسر فصل القارات وعزلتها.

- ✓ **المرحلة الثانية: 1763-1883**

يعود نشوء هذه المرحلة إلى نظام الإنتاج الرأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الذي كان مركزه (إنجلترا) أي مركز الثورة الصناعية التي جعلت من الأخيرة مركز الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، وكان الإنتاج في هذه المرحلة يتسم بالوفرة مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات التي اضطرت لقبول الفائض المنتج وشراء منتجاتها وقبولها مرغمة كالهند التي كانت من أكبر أسواق إنجلترا. والمستعمرات كانت بدورها تمول الدول الأوروبية بالمواد الخام، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، مما سمح بظهور ما يسمى بالتبادل غير المتكافئ لجون روكفلر،ومن خصائص هذه الفترة ظهور الشركات متعددة الجنسيات وهيمنة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

- ✓ **المرحلة الثالثة: 1980 إلى الآن**

تتميز هذه المرحلة بتحول العالم ليصبح قرية صغيرة وذلك بإنشاء شركات عابرة للقارات والتي لها طابع مميز بسبب قدراتها المالية والتقنية التي تتجاوز الحدود الوطنية والسلطة السيادية، في هذه المرحلة تمت صياغة مصطلح

[1] اسمندر محسن, "**الآثار المتوقعة لاتفاقياتتحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعةفي سورية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

"العولمة" لوصف تكامل أسواق السلع الأساسية وعوامل الإنتاج، فضلاً عن الآثار السلبية على البيئة وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، وزيادة نسبة السلع التي تدخل في التجارة التي يتم تداولها.

الفرع الثاني: شروط ومؤشرات تحرير التجارة الخارجية

تعتمد سياسة تحرير التجارة الدولية على عدد من الأدوات من أبرزها تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير نظام سعر الصرف واعتمادا على تجارب سابقة فإنه يجب توفير بعض الشروط أبرزها ما يلي:[1]

- ✓ إلغاء الحصص والقيود الكمية التي يمكن استبدالها مبدئيًا بتعريفة جمركية لأن التعريفة توفر طبقة من الشفافية للحماية من خلال الكشف عن من هو محمي ومقدار الحماية المقدمة؛
- ✓ أن تكون جميع السياسات المرتبطة بالتجارة الخارجية خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه؛
- ✓ تأطير سياسة اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي؛
- ✓ زيادة الصادرات وخفض قيمة العملة حيث يمكن تحقيق الفوائد المبكرة من عملية التحرير من خلال زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

وتوجد مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري نحو الآخرين ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:[2]

- ✓ **مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي**: إذ تشهد الدولة ارتفاعا تقدر بأكثر من 21% في منطقة الانفتاح التجاري؛
- ✓ **مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي**: حيث يأخذ قيم مرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، حيث يشكل ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر، تعد مؤشرا على الانفتاح التجاري؛

[1] عوض الله، زينب حسين،"**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص16.

[2] H Chenery, "**changement des structure et politique de développement"**, p6,http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/424041468339617858/pdf/119110PUB0French0Box74486B01PUBLIC1.pdf.

- ✓ **مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مجمل مداخيل أو نسبة التجارة الخارجية بنوعيها إلى الناتج المحي الخام؛
- ✓ **هناك مؤشرات أخرى:** ذكرها الباحثون وهذه المؤشرات بدورها تقيس درجة تحرير التجارة ومن بين المؤشرات الإضافية مؤشر نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات، ومؤشر نسبة الدين الأجنبي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: أسباب، عناصر وأنواع تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى تحرير تجارتها وأهم العناصر التي تجعل عملية التحرير ناجحة، وفي الأخير سنتعرف على أنواع تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: أسباب وعناصر تحرير التجارة الخارجية

تتعدد أسباب تحرير التجارة الخارجية فهي بحد ذاتها تعتبر جزء لا يتجزأ من مخطط متكامل لاقتصاد أقوى و تحريرها هو المكمل لها ويعتبر إصلاح هيكلي تتخذه الدولة بغية الرقي ورفع النمو الاقتصادي بها، ولفعل ذلك فهناك أسباب تجعل من الدولة تحرير تجارتها الخارجية، كما تفرض على الدولة احترام عناصر تحرير التجارة الدولية ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- ✓ مؤسسات دولية وبعض الدول الغربية مارست ضغوطا على الدول النامية بعد تفاقم أزمة المديونية عام (1982)، عندما اتفقت الدول الغربية والمؤسسات الدولية بالإجماع على أن تحرير التجارة الخارجية مكون أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطا على البلدان النامية من خلال قروض مشروطة؛
- ✓ تدهور الأوضاع التجارية خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط والاتجاه النزولي لأسعار المواد الأولية الأخرى؛
- ✓ تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، حيث أظهرت جميع الدراسات وجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات قد حققت نموًا أكبر من الدول التي سعت إلى الاستيراد وسياسة الاستبدال على أساس حماية الصناعة المحلية وتبقى دول جنوب شرق آسيا أفضل مثال لذلك.

لكي تكون عملية تحرير التجارة ناجحة لا بد من توافر عدة عناصر تضمن ذلك، ومن هذه العناصر:[1]

- ✓ **التخصص:** إن هذا العنصر لن يكون متطلبا حقيقيا إلا بحاجيات الأفراد التي تنبع من حقيقة أنها لا حدود لها، ولا يمكن لدولة واحدة أن توفرها جميعًا، نتيجة لذلك تركز الدولة على بعض السلع التي تعتبر من المتطلبات والحاجيات التي يمكنها تصنيعها بشكل أكثر فاعلية من غيرها وبكفاءة أعلى، كان هذا هو الأساس لتطوير نظريات التخصص، مثل فكرة آدم سميث عن الميزة المطلقة والتي تم شرحها سابقا مع

[1] منصور، طه عبدالله، ومحمد عبد الصبور علي،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دارالمريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987.

باقي النظريات التي تبعتها، وكمثال فاليابان تتخصص في إنتاج الفولاذ رغم أنها لا تمتلك الفحم والحديد، وساعدها في ذلك تطوير أساليب الإنتاج وخفض تكلفة الإنتاج، وهذا يشير إلى أن التخصص والتجارة الحرة وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن تطبيق التخصص دون وجود إمكانية للتجارة الحرة.

- ✓ **التجارة الحرة:** هذا العنصر يعتمد تماما على حجم السوق، فكما هو متعارف عليه أنه كلما زاد حجم السوق زادت إمكانية التخصص وزادت المكاسب الناتجة عنه، حيث أن حرية التجارة تفتح الأسواق العالمية على مصراعيها باعتبار أن حرية التجارة تعني عدم تدخل الحكومة وتدفق السلع بين الدول دون قيود أو عقبات، والعديد من مؤيدي حرية التجارة يرون أن لها فوائد ومنافع كبيرة، من أهمها:[1]
  - انخفاض أسعار السلع في ظل المنافسة التامة يؤدي الى خفض أسعار السلع في السوق الدولية، وان كان البعض يرى أن خفض الأسعار يكون لصالح المستهلك على حساب المنتج؛
  - تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات ذات التكاليف المنخفضة، وفي هذا زيادة في الإنتاج العالمي في جو من المنافسة التامة؛
  - الحد من الاحتكار في ظل الاكتفاء الذاتي يحد من إمكانية نمو القوى الاحتكارية؛
  - الاستفادة من الاقتصاديات ذات الحجم الكبير عن طريق التخصص وانفتاح الأسواق يتيح للمنشأة الوصول إلى الحجم الأمثل وخفض تكاليف الإنتاج؛
  - تحسين طرائق الإنتاج والتقدم التكنولوجي.
- ✓ **الحماية:** تتجه الدول المتقدمة إلى تبني تحرير التجارة، أما الدول النامية فهي ضعيفة وذات رأس مال منخفض وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية قليلة وضعيفة، فتلجأ لهذه السياسة لحماية اقتصادها الناشئ، وهذه الأساليب تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية خاصة إذا تعرضت لسياسات منافسة غير شرعية، ولسياسة الحماية ثلاثة وسائل تعتمد عليها وهي:[2]
  - **الوسائل السريعة:** هذه الوسيلة تستعمل التعريفة الجمركية والرسوم الجمركية والإعانات والدعم والإغلاق والرقابة على الصرف الأجنبي؛

[1] الزيدي نادر،"**أثر تحرير التجارة على الصادرات في الاردن**"، رسالة ماجستير، جامعةمؤتة، الأردن، 2007.

[2] الشافعي زكي،"**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

- **الوسائل الكمية:** تشمل أسلوبين اثنين هما: نظام الحصص ونظام التراخيص اللذان تستعملها الدولة في التأثير على حجم الكميات المتداولة الذي يعتمد عليها في أغلب المبادلات؛
- **الوسائل التنظيمية:** تشمل كل ما تم الاتفاق عليه بين الطرفان وتكون موثقة على شكل اتفاقيات ووثائق رسمية، وتشمل حتى الأطراف الدولية والاتحادات والمنظمات الجمركية.

الفرع الثاني: أنواع تحرير التجارة الخارجية

هناك عدة أنواع لتحرير التجارة الخارجية وهي كالتالي:[1]

- ✓ **التحرير الأحادي الجانب:** عندما تخفض دولة واحدة الحواجز الحمائية لأنها تدرك أن إلغاء القيود مقدمًا لبقية العالم سيفيدها أكثر من التجارة الدولية؛
- ✓ **التحرير الثنائي:** هو عندما تعمل دولتان معًا لتقليل الحواجز التجارية؛
- ✓ **التحرير الإقليمي:** هو العملية التي تقوم من خلالها مجموعة من الدول بتشكيل اتفاقيات التجارة الإقليمية بحيث يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تجارة بعضها البعض، وهذا يتضمن عادةً إنشاء منطقة تجارة حرة؛
- ✓ **التحرير متعدد الأطراف:** يتم تحقيق التحرير على نطاق عالمي من خلال الاتفاقات المفتوحة التي تسمح للحكومات بالانضمام إليها.

[1] عمراني حياة، "**أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية(حالة الجزائر)**"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013.

المطلب الرابع: أهمية تحرير التجارة وتأثيراتها

عندما تقوم الدول بتحرير تجارتها الخارجية تستفيد من بعض النقاط التي تظهر أهمية التحرير ومدى استفادة الدولة منه، والذي ينجر عليه مجموعة من التأثيرات منها الإيجابية والسلبية وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية تحرير التجارة الخارجية

أرست المنظمة العالمية للتجارة بعد اتفاقية (GATT) القواعد الأساسية للنظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، والتي ركزت وهدفت إلى تحرير التجارة الخارجية للدول الأعضاء فيها، ذلك بأن تجعل من مهمتها أن تزيل أو تقلل من المعوقات والقيود المفروضة على التجارة الخارجية، وعلى أساس هذا انتظر الجميع ما ستعود به منظمة التجارة العالمية بالنفع على الدول النامية بعد أن تحرر تجارتها وتفتح أسواقها أمام سلع وخدمات الدول الأخرى، وبذلك أصبحت الدول المنظمة لهذه المؤسسة العالمية للتجارة تخضع لشروط هذه الأخيرة طمعا ورغبة في الامتيازات التي توفرها واستفادة منها خاصة بعد تسهيل المنظمة للمشاركة والدخول إلى الأسواق العالمية، وفتحها لأسواق جديدة وارتفاع مستوى الصادرات مع استيراد التكنولوجيا وعناصر الإنتاج. وعلى الجهة الأخرى رأت بعض الدول أن المنظمة العالمية للتجارة تؤثر سلبا لتحرير التجارة فهي تضع قوانين الغاب حسب البعض ومنطق الغلبة للأقوى، أي أن الدول النامية ليس لها أدنى فرصة للمنافسة وذلك بسبب ضعف منتوجاتها وصناعتها المحلية أمام المنتجات التي تعرضها الدول المتطورة.

كما لا يمكن تجاهل الحقائق التاريخية لإنشاء هذه المنظمة التي فرضت اتفاقياتها على الأعضاء اتخاذ تدابير وإجراءات هيكلية وتعديليه لاقتصاداتها وأنظمتها وقوانينها المتعلقة بالتصنيع والتجارة والخدمات للتواكب مع مصالح الدول المتطورة ولتنسجم مع قوانين البنك الدولي فيما يخص جدولة الديون وتهيئة الأوضاع الداخلية تمهيدا لتلقي المزيد من الديون[1].

[1]Srinivasan, T. N, "**Trade, Development and Growth**", Princeton Essays in International Economics No. 225, Princeton University, 2001.

ولكن يمكن حصر عدة مزايا مهمة للدول النامية عندما يتعلق الأمر بتحرير التجارة الخارجية ومن هذه المنافع ما يلي[1]:

- ✓ المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: هي عملية تتطلب أسواق كبيرة، ولهذا نجد مختلف أنواع الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي للدول المعنية بالاندماج وهذا بإزالة القيود الجمركية والغير جمركية؛
- ✓ تنمية الصادرات وتغطية تكاليف المستوردات؛
- ✓ تشجيع المنافسة في السوق الوطنية: تحرير التجارة الخارجية يزيل العوائق في المبادلات الخارجية مما يسمح بإحداث تنافسية شديدة بين التجار والشركات؛
- ✓ تقليص دور الدولة: تكتفي الدولة بالقيام بإجراءات التجارة الخارجية وتحملها لتكاليف التحديد الإداري لأسعار الصرف، وهذا يقلص من دورها ويجعلها تتفرغ لمهام أخرى؛
- ✓ انفتاح السوق يؤدي إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة بشكل عالي؛
- ✓ عرض سلع متنوعة للمستهلكين وتوسيع نطاق اختيارهم للمنتجات؛
- ✓ التنافسية تشكل دافعا للمؤسسات المحلية للابتكار وتحقيق مستوى فعال وعالي من الإنتاج؛
- ✓ تسمح للشركات باستغلال ميزتها النسبية بشكل كامل؛
- ✓ انخفاض أسعار السلع بتحرير التجارة الخارجية واستيرادها يسمح للمستهلك أن يشتري منتجات عالمية بأسعار دولية؛
- ✓ إزالة قيود الاستيراد.

[1] قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، مرجع سبق ذكره، 2006.

الفرع الثاني: تأثيرات تحرير التجارة الخارجية

التحول الذي طرأ على العالم بعد سياسة تحرير التجارة الخارجية وقيام المنظمة العالمية للتجارة لا يمكن لأحد إنكاره، ومما لا شك فيه أن اقتصاديات الدول شهدت انعكاسات هذه السياسة. وكل قواعد تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري شكلت آثار على السلع الصناعية وقطاع المنسوجات والملابس والزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفردية والحقوق الاجتماعية للعمل.[1]

ومما لا يسوده الشك أن من بين ما برز بعد تطبيق تحرير التجارة الخارجية من طرف الدول هو دعم إيجابي للانضمام والاندماج تحت راية وظل المنظمة العالمية للتجارة، وتفعيل دور الدول بواسطة الأخيرة لتواجه الضغوطات الاقتصادية في الدول النامية ومنه تحريك التنمية الاقتصادية لهذه الدول وذلك بدون أدنى مس بمحيطها الإقليمي والدولي أو تحالفاتها السياسية،وتشكلت آثار تطبيق وتحرير التجارة الخارجية على عدة مستويات وجوانب نذكر منها:

أولا: الآثار الاقتصادية

تشعر العديد من الحكومات منخفضة الدخل بالقلق بشأن تحرير التجارة لأنه يزيد من احتمالية حدوث خسائر في الإيرادات الضريبية، العديد من البلدان منخفضة الدخل تتصارع مع هذه القضية، في الدول منخفضة الدخل تبدو فكرة أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى خسارة الإيرادات الضريبية مصدر قلق كبير، في الدول منخفضة الدخل من المتوقع أن تمثل ضريبة التجارة الخارجية 62 في المائة من إجمالي تحصيل الضرائب، نظرًا لارتفاع حصة عائدات ضرائب التجارة الدولية من إجمالي الإيرادات، تعد هذه نسبة عالية نسبيًا مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع، والتي تبلغ نسبتها حوالي 0.5٪.[2] نتيجة لذلك ينبغي للبلدان منخفضة الدخل الملتزمة بأي شكل من أشكال تحرير التجارة أن تهتم بكيفية التخفيف من خسارة الأرباح المحتملة، تشير بعض الدراسات إلى أنه يمكن حل مشكلة خسائر الإيرادات إذا تم تنسيق تحرير التجارة مع متطلبات الإنفاق الحكومي مثل استخدام تدابير ضريبية فعالة لزيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وتوسيع نطاق القواعد الضريبية وتحسين الكفاءة

[1] قويدري محمد،"**انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية**"، ورقةعمل، جامعة الاغواط، 2002.

[2] Gupta, A,"**Determinants of Tax Revenue Efforts in Developing Countries**",IMF Working Paper NoWP/07/184, 2007.

والفعالية للإنفاق الحكومي وزيادة المدخرات العامة وتقوية الإدارة الضريبية.[1] كما تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال:

- ✓ تتمثل الخطوة الأولى في زيادة معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية من خلال زيادة توافر الموارد وتعزيز إنتاجية مكونات الإنتاج، يسمح تحرير التجارة أو تعزيز الحماية بمعدلات نمو أعلى، أظهرت العديد من الدراسات أن الانفتاح الاقتصادي والنمو مرتبطان ارتباطًا وثيقًا؛
- ✓ الاستفادة من وفورات الحجم: الانفتاح على العالم الخارجي لاسيما فيما يتعلق بزيادة الحماية، من شأنه أن يضعف القوى الاحتكارية ويسمح باستخدام اقتصاديات الحجم، هناك ارتباط أكيد بين درجة الانفتاح الاقتصادي واستخدام اقتصاديات الحجم حسب الدراسات المتوفرة في هذا القطاع؛
- ✓ زيادة معدلات التصدير وتنويعها: يلعب ترويج الصادرات وتنويعها دورًا مهمًا في برامج تحرير التجارة الخارجية، لأن زيادة الصادرات تضمن عوائد بالعملة الصعبة، وبالتالي فإن سياسة تشجيع الصادرات تضمن وضع ميزان مدفوعات أفضل ومعدلات نمو اقتصادي أعلى؛
- ✓ تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات والواردات في نفس الوقت، في حين أن برامج التحرير لها تأثير سريع وواضح على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة)، فإن التأثير على الصادرات يعتمد أيضًا على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لتلك الحوافز، وتأثير ذلك على الميزان التجاري هو حسب نوع الحوافز، وتكون على الترتيب التالي:
  - إذا بدأ البرنامج باستخدام الحوافز لزيادة الصادرات (مثل خفض العملة) قبل رفع الحماية على الواردات، فإن الميزان التجاري سيتحسن يليه انكماش بسبب تفاقم الواردات؛
  - إذا حدث العكس فسيكون التأثير المباشر لتحرير التجارة سلبياً في البداية ثم يكون إيجابيا لاحقاً.

[1] Gaalya, M. S, "**Trade Liberalization and Tax Revenue Performance inUganda**", Research and PlanningDivision, Uganda Revenue Authority,Kampala, Uganda, 2015.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

يعد التأثير الاجتماعي أحد أكثر المجالات صعوبة في التحليل ونظرا لأهمية هذه الآثار وبما أن أي برنامج له تأثير سلبي على توزيع الدخل والفئات الفقيرة، ومراعاة للصعوبات المصاحبة لهذه الآثار، استخدمت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها[1]:

- ✓ **اعتبار حصة الأجور من الدخل القومي:** يشير انخفاض حصة الأجور في الدخل القومي إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث تؤدي زيادة الحماية إلى تراجع بعض الشركات أو القطاعات لأنها لا تستطيع مواكبة و التصدي للمنافسة الخارجية، مما أدى إلى تسريح العمال وخاصة أولئك غير المتخصصين نتيجة لذلك البطالة ستكون مرتفعة؛
- ✓ **مستوى استهلاك الفرد:** نظرًا لأن استهلاك الفرد يعكس مستوى الرفاهية، فإن انخفاض مستوى الاستهلاك الحقيقي يشير إلى انخفاض في مستويات المعيشة؛
- ✓ **مستوى الإنفاق الاجتماعي:** عندما تكون الطبقات الفقيرة من بين أكبر المستفيدين من الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم والنقل)، فإن انكماش هذه النفقات أثناء البرنامج دليل على انخفاض مستوى هذه الفئات، وهي تقاس بحجم الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ **برامج لمساعدة المحتاجين:** العديد من الدول التي تحرر تجارتها تفعل ذلك من خلال تطوير برامج لمساعدة الفقراء، تشير حقيقة وجود هذه البرامج إلى أنه قد يكون لها تأثير ضار على هذه الفئات.

ثالثا: الآثار البيئية

ظاهريًا يبدو أن مطالب تحرير التجارة الدولية يجب أن تتعارض مع متطلبات حماية البيئة في بيئة اقتصادية تتزايد فيها قوة السوق والانفتاح، وتتسارع إزالة جميع أشكال الحماية المباشرة وغير المباشرة في الأسواق المحلية، يدرك العديد من العلماء الفوائد المحتملة التي قد تنجم عن سلسلة من الخسائر، ونتيجة لذلك فإن إدارة عملية التحرير بطريقة تعزز وتحافظ على الاستدامة البيئية هي القضية الأساسية لنظام التجارة العالمي، وكلما زاد تكامل السياسات البيئية والتجارية تحقق نمو اقتصادي أكثر استدامة، وكلما زاد تحرير التجارة الدولية سيتم تحقيق تنمية أكثر استدامة بيئيًا، قد قاومت العديد من المنظمات الغير الحكومية تحرير التجارة وكل ما له علاقة له بالعولمة

[1] لخضر حسان،"**برنامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**"، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 2006.

ومخاطرها خاصة المخاطر البيئية، وكمثال على ذلك نذكر مظاهرات سياتل في ديسمبر 1999، حيث طالبت هذه المظاهرات باحترام الدول المشاركة بالمؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة للقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنص على تنظيم الجهود والقوانين البيئية في العالم.[1]

يتم تناول الآثار البيئية لتحرير التجارة الدولية من منظورين: الأول هو المنظور التجاري الذيي جسد وجهة النظر الليبرالية، والثاني هو المنظور البيئي وللخوض في تفاصيل تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، هناك قنوات يجب أخذ عين الاعتبار بها:

- ✓ **تأثيرات الدخل**: إن تحرير التجارة الخارجية تؤثر بشكل مباشر على الدخل المتحصل عليه من التجارة والنمو الاقتصادي، ومنه فإن البيئة كذلك ستكون من بين العوامل المتأثرة بطرق شتى، المداخيل المرتفعة تزيد الحاجة في الإنفاق العام والخاص لتحسين البيئة والعكس بالعكس؛
- ✓ **تأثيرات الحجم**: إن النمو الاقتصادي مرتبط بتحرير التجارة الخارجية ومع ذلك يرتفع معدل النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه، ويكون من الضروري تخفيض فعالية استخدام بعض المواد والموارد التي تنعكس سلبا على البيئة وتكون سببا في تلوثها؛
- ✓ **تأثيرات الإنتاج والتكنولوجيا**: تعتمد علاقة التكنولوجيا بالبيئة بعامل العرض والطلب وتحرير التجارة الخارجية يسمح بتسهيل تبادل ونقل المنتجات التكنولوجية، وحسب نوعية التكنولوجيا فسيظهر نوع التأثير على البيئة؛
- ✓ **التأثيرات الهيكلية ومكونات الإنتاج**: يكون نتيجة تحرير التجارة الخارجية والتغيرات الجذرية أو الهيكلية خاصة في المجالات الصناعية وهذا يؤدي بشكل مباشر إلى تغيرات مستمرة في السياسة البيئية؛
- ✓ **التأثيرات التنظيمية**: هذه الآثار هي نتيجة تحسين اللوائح والمعايير البيئية وكذلك تحسين طرق التنفيذ، تعزز الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف تطبيق المعايير البيئية وتسمح بمستويات عالية من الحماية البيئية، ومع ذلك هناك قلق من أن تضمين العوامل البيئية في اتفاقيات التجارة الخارجية ويمكن أن تقيد التجارة الدولية والنمو في الدول النامية.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، "**التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات**"، دار الكتاب الحديث،2014.

بناءً على ما سبق من الممكن أن نستنتج أن أفكار التجارة الخارجية وتحريرها والبيئة مترابطة بشكل لا ينفصم، وأن تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة مختلط، وتشمل أهدافها الاستراتيجية[1] والجدول التالي يبرز أهم الاتفاقيات الدولية البيئية متعددة الأطراف التي تلزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وغيرها بعدم تهديد البيئة أو التسبب في خطر عليها بسبب تحرير التجارة الخارجية.

الجدول رقم (02-02): أهم الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف

السنة	الاتفاقية	الهدف
1976	الاتفاقية الدولية للمتاجرة بالأحياء المهددة بالانقراض	تنظيم عملية الإتجار بالكائنات المهددة للانقراض، كما تلزم الأطراف الموقعة عليها بمنع التجارة الدولية بمجموعة كائنات حية مهددة بالانقراض
1987	بروتوكول مونتريال حول المواد المستنزفة لطبقة الأوزون	منع الإتجار بالمواد المستنزفة لطبقة الاوزون بين الدول الموقعة وغير الموقعة على البروتوكول، وتنظيم المتاجرة وتداول المنتجات التي تدخل في صناعتها هذه المواد.
1989	معاهدة بازل	مراقبة التجارة الدولية للنفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
1992	بروتوكول كيوتو(تم المصادقة عليه من قبل 183 دولة سنة 2008)	تثبيت تركيز الغازات في الغلاف الجوي عند مستوى يضمن توازن النظام المناخي
1993	اتفاقية التنوع البيولوجي	حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ من استخدام الموارد الجينية
1998	معاهدة روتردام	الإخطار المبكر لبعض المواد الكيميائية الخطرة والمبيدات في التجارة الدولية
2000	بروتوكول كارتاخينا	تقييد استيراد الدول الموقعة لبعض المنتجات المعدلة وراثيا

Source : La Convention sur la diversité biologique, **www.cbd.int/convention/**, Le 18/08/2020

[1]Giles ATKINSON and others, "**Handbook of sustainable development**", Edward Elgar Publishing, UK, 2007, p 414.

رابعا: آثار تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي

تطرح سياسات تحرير التجارة الخارجية للبلدان عدة أسئلة تتعلق بتأثيرها على الأمن الغذائي والاستدامة، ولا سيما تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية والغذائية. فهل يوفر تحرير هذه الأخيرة الأمن الغذائي للدول مع أنه ليس الأداة المثالية لذلك. فالأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع الأفراد بحاجياتهم ومتطلباتهم الغذائية السليمة[1]، ولكن يبقى للتجارة الخارجية آثار سلبية وكذا إيجابية على الأمن الغذائي وهي كالتالي:

أ- الآثار السلبية

من بين الآثار السلبية التي تخلفها تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي نذكر ما يلي:

- ✓ **إلغاء الإعانات الزراعية:** أنهت اتفاقية الجات بشأن تحرير التجارة العالمية مساعدة المزارعين وإعانات التصدير التي تقدمها الدول لقطاعها الزراعي، الأمر الذي كان له تأثير ضار على الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني، نتيجة لذلك تكون الزراعة عرضة للتغييرات غير المتوقعة التي تحدث في الساحة الاقتصادية العالمية، كما سيكون لتحرير التجارة الخارجية تأثير على برامج التنمية الزراعية، مما ينتج عنه قصور في الإنتاج والتقنية،ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة في الريف والتخلف الريفي؛[2]
- ✓ **التدخل في صياغة السياسات الزراعية للبلدان:** يمكن أن يكون لقبول الدول في منظمة التجارة العالمية تأثير ضار على الأعضاء ولا سيما البلدان النامية، لأن المنظمة تحد من قدرة الأعضاء على تحديد سياسات التنمية في بلدانهم بما في ذلك النمو الزراعي، تُلزم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنظمة بتولي بعض صلاحيات صنع القرار الوطني في هذا القطاع، أو على الأقل التشاور معها قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة مثل تحديد أنواع الإعانات المصرح بها والمحظورة، تتدخل المجموعة أيضًا في الضرائب الجمركية مما قد يضر بالجهود الاقتصادية الوطنية لبعض الدول، كل هذا سيؤدي بالتأكيد إلى نقص في الإنتاج الزراعي وانخفاض الإنتاجية وزيادة الاعتماد على التجارة الخارجية؛
- ✓ **إعطاء الأولوية للتجارة على حساب التنمية الزراعية:** السياسات الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تعطي الأولوية للتجارة على التنمية الزراعية، لمتولي اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية اهتمامًا كبيرًا بتنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية التي يكون أمنها الغذائي موضع تساؤل أحيانًا،

[1] أيمن سليمان مزاهرة، "**الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة آفاق الاقتصادية**"،المجلد 28، العدد 109، 2007، ص17.
[2] نفس المرجع السابق، ص- ص. 10-11.

لذلك تعامل المنظمة البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء بشكل تفضيلي وتوفر فترات سماح لإصلاح قطاعها الزراعي[1].

ب- الآثار الإيجابية

من بين الآثار الإيجابية التي تخلفها تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي نذكر ما يلي:

- ✓ **تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته:** سيؤدي تقليل الحواجز الجمركية وإلغاء الإعانات في القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية، مما سيشجع المنتجين الزراعيين في البلدان النامية على العودة إلى الأسواق بسبب عدم قدرتهم على التنافس على المنتجات منخفضة التكلفة للدول المتقدمة سابقا، ونتيجة لذلك يدفعهم إلى توسيع الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية إلى الدول وزيادة الوصول إلى الأسواق العالمية، علاوة على ذلك ستتحسن جودة المنتجات الزراعية وفقًا للمتطلبات التي تشترطها الأسواق العالمية؛[2]
- ✓ **انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي:** إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة، وبالتالي ستستفيد الدول النامية وخاصة ذات الموارد الزراعية من أحدث التقنيات المستعملة في قطاع الزراعة بأسعار منخفضة وهذا سيؤدي إلى عصرنة القطاع الفلاحي ومنه زيادة الإنتاج والإنتاجية لهذا القطاع الذي يوفر الأمن الغذائي للدول؛[3]
- ✓ **الاستفادة من اتفاقية الزراعة:** تضمن اتفاقات تحرير التجارة الدولية للبلدان النامية معاملة مميزة وأكثر رعاية، بما في ذلك المزايا والتسهيلات والاستثناءات التي توفرها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية المستوردة للأغذية لمواجهة الآثار السلبية لانخفاض الدعم المقدم من البلدان المتقدمة لقطاعها الزراعي، بالإضافة إلى الاستمتاع بفترات أطول، الوفاء بالتزامات أقل صرامة من تلك المفروضة على الدول المتقدمة، ومع ذلك فقد أصبح الجزء الأكبر من هذه الاستثناءات مقصورًا على فترات زمنية ومعايير

[1] Institut International du Développement Durable, « **Organisation des NationsUnies pour l'Alimentation etl'Agriculture** », Bulletin du sommet mondial sur lasécurité alimentaire, volume 150, N°7, 21 Novembre 2009.

[2] كين نجوين ترونج،"**نموذج الجاذبية من خلال نهج بيانات اللوحة: تطبيق تجريبي له آثار على منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا**"، نشرةآسيان الاقتصادية، المجلد 26، العدد (3)، 2009،ص 266-277.

[3] الكحولي باسم،مكتوف سمير، "**آثار إنشاء وتحويل التجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التحليل الاقتصادي القياسي حسب نموذج الجاذبية**"، مجلة التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، المجلد 24 العدد (1)، 2015،ص 76-104.

ومتطلبات فنية وعمليات ومشاورات عديدة، والتي يمكن أن تكون عائقًا أمام الدول الفقيرة التي تسعى إلى الاستفادة من هذه الاستثناءات؛[1]

- ✓ **تشجيع الاستثمار الفلاحي**: اتفاقية الخدمات واتفاقية الاستثمار التي تتضمن إلغاء العديد من القيود والشروط على الاستثمارات الأجنبية، ستزيد من تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية التي كانت تفرض العديد من هذه القيود على حرية تنقل المستثمرين الدوليين، سيكون لها تأثير إيجابي كبير على إنتاج الغذاء في البلدان النامية من خلال تشجيع الاستثمار في الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الغذائي الشامل، وبالتالي درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض في الواردات ذات الطابع الغذائي[2].

وفي الجدول التالي يبين الباحث البلدان التي تدعم صادراتها الفلاحية و تحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاقيات الزراعة. والذي يوضح الدول التي تدعم صادراتها الزراعية من الدول المتقدمة، مبيناً أن معظم الدول النامية لن تكون قادرة على منافسة المنتجات الغذائية للدول المتقدمة بسبب القدر الكبير من الدعم الذي تقدمه للصادرات الزراعية وامتلاكها لقدرات تكنولوجية عالية غير متوفر في البلدان النامية، وهو ما يحدد قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

[1] يوسف مسعداوي، "**دراسات في التجارة الدولية**"، دار هومة للطباعة وللنشر والتوزيع،الجزائر.

[2] خياط سحر حسن،"**تحليل نموذج الجاذبية للتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتقدمة**"، الاقتصاد والتمويل المقنع، المجلد 7، العدد (1)، 2019،ص 1-13.

الجدول رقم (02-03): البلدان التي تدعم صادراتها الفلاحية وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاقيات الزراعة.

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
البرازيل	16	أستراليا	05	تركيا	44
كولومبيا	18	كندا	11	سويسرا	05
الاتحاد الأوروبي	20	جمهورية التشيك	16	رومانيا	13
إندونيسيا	01	أيسلندا	02	النرويج	11
نيوزيلاندا	01	المكسيك	05	سلوفاكيا	17
بولندا	17	بنما	01	قبرص	09
جنوب إفريقيا	62	هنغاريا	16	بلغاريا	44
الأورجواي	03	الو.م.الأمريكية	13		

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعية والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية.

خامسا: تأثير تحرير التجارة الخارجية على عوامل النمو الصناعي

تأثر تحرير التجارة الخارجية على عوامل النمو الصناعي على النحو التالي:

- ✓ **تأثير تحرير التجارة على الإنتاج والاستهلاك:** سمحت اتفاقية منظمة التجارة العالمية باستخدام الرسوم الجمركية – وحدها – كآلية لإنجاز الحماية اللازمة للمنتج، نتيجة لذلك باستثناء حالات محددة ضمن نطاق معايير صارمة، يحظر الاتفاق ويقيد وسائل الحظر والتقييد من خلال الحصص الكمية والتراخيص والقيود الإدارية الأخرى، للسياسة الصناعية وسياسة تحرير الجيران الأجانب للدول المتقدمة، أو بعضها انعكاسات على السياسة الصناعية في الدول النامية والعربية، ويظهر أحد هذه الآثار في تشجيع الدول الأخيرة على التحرك نحو المنافسة في الأجور (إنتاج السلع)، ذات محتوى منخفض للأجور الحقيقية)، وكذلك الاتجاه نحو تخفيض أجور العمل أو كلاهما طالما أن غالبية الأنشطة تقوم بها النساء.[1] لأن العمالة الصناعية كثيفة العمالة، لاسيما في قطاعي الغزل والنسيج، فإن تدابير التعريفة المذكورة أعلاه ستؤثر بشكل غير متناسب على سوق عمل المرأة الصناعية. يمكن توضيح تأثير الضرائب الجمركية على الرفاهية من خلال فهم التأثير على فائض المستهلك والمنتج، وبالتالي ستكون النتيجة، على العكس من ذلك، حالة خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية في حالة تحرير التجارة.[2]

- ✓ **الصناعة الاستخراجية:** يمتلك العالم العربي كمية كبيرة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في نهاية عام 2015 ، تم تقييم احتياطي النفط العربي عند 711.0 مليار برميل، وهو ما يمثل 55.4 في المائة من احتياطيات النفط العالمية، والتي كان من المتوقع أن تزيد عن 1284.5 مليار برميل، تعتبر المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا من الدول العربية التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي. يُعد النفط والغاز مكونًا مهمًا في اقتصادات العديد من الدول العربية، حيث يؤثران على التجارة الخارجية وموارد الصرف الأجنبي والميزانيات العامة والناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. علاوة على ذلك، ولأن غالبية إنتاج النفط والغاز الطبيعي العربي موجه للأسواق الخارجية، فإن متغيرات العرض والطلب في تلك

[1] Abo Alhaija, Adnan, "**Trade Liberalization andeconomic growth , a case of Jordan**", ABHATH- AlYARMOUK, vol.20, 2004.

[2] Carneiro ,F., and Arbache , S, "**The impact of tradeliberalization on the Brazilian labor market**", The JournalofDevelopment Studies , vol.41(2), 2004.

الأسواق تؤثر على جميع المكونات الاقتصادية للدول العربية[1]. والجدول التالي يبين احتياط النفط في الدول العربية :

الجدول (02-04): احتياط النفط عربيا لمدة 05 سنوات

الدول	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
السعودية	265.40	265.90	265.85	266.58	266.58
سوريا	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50
العراق	141.40	145.30	145.30	143.07	143.07
قطر	25.26	25.24	25.24	25.24	25.24
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
ليبيا	48.00	48.50	48.40	48.42	48.42
مصر	4.30	4.20	4.30	3.68	3.47
السودان	05	1.50	1.50	1.50	1.50
سلطنة عمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67
إجمالي الدول العربية	712.1	713.4	713.2	711.2	711.00

المصدر:صندوق النقد العربي،"**التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016**"، الملحق رقم1/5 ، 2011-2015.

[1] خرابشة عبد،"**الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني**"، المجلد 8، العدد 1، المنارة جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

المبحث الثالث: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

على غرار القطاعات الأخرى، شهدت التجارة الخارجية في الجزائر عدة تطورات تاريخية وإصلاحات اقتصادية بسبب التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي، جعل السلطات الجزائرية تسعى إلى تحرير تجارتها الخارجية من خلال قيامها بعدة اتفاقيات مع العالم الخارجي والتي ينجر عنها عدة تأثيرات منها المرغوبة وغير المرغوبة وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: محطات تاريخية للتجارة الخارجية في الجزائر

الجزائر بعد استقلالها وتخلصها من الاحتلال كان لابد لها بعد تأسيس وبناء الدولة الجزائرية المستقلة أن تؤسس لاقتصاد قوي وتتعامل مع نظرائها من الدول عبر المبادلات التجارية المتعددة، وفعلا قد كان كذلك فقد كان للجزائر خطط تنموية عدة تركزت على ثلاثة مراحل أولها مرحلة الرقابة ثم التحرير المقيد وآخرها التحرير الكلي لتلحق بركب الدول وتندمج في الاقتصاد الدولي.[1]

الفرع الأول: مرحلة ما قبل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

عرفت الجزائر المستقلة عدة تطورات وتغيرات هيكلية سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، وقد مرت التجارة الدولية هي الأخرى بتطورات تاريخية سنذكرها في المراحل التالية:

أولا: المرحلة الأولى المتمثلة في الرقابة

حددت السياسات المختلفة التي نفذتها الجزائر في مجال التجارة الدولية في هذه المرحلة الخطوط العريضة لمستقبل التجارة الخارجية للجزائر، مرت الجزائر بفترة مهدت الطريق لعملية التخطيط المركزي، المعروفة باسم برنامج الطوارئ، والتي ركزت في الغالب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة في الاتصال السمعي البصري واستمرت من عام 1963 إلى 1966، وكانت الجزائر في وضع جد حرج اقتصاديا بسبب آثار الاستعمار فكان اقتصاد الجزائر تبعيا بامتياز لفرنسا الذي اعتمد بشكل رئيسي على الصناعة الاستخراجية، هذا ما دفع بالسلطة الجزائرية أنذاك الاختيار بين حلين أحلاهما مر، أولهما التحرير التام للتجارة الخارجية أو في المقابل احتكارها، لكن الدولة الجزائرية قررت إتباع نظام رقابي اعتدالي فيما يخص تجارتها الخارجية كي لا يتم عزلها من طرف المجتمع الدولي وهو خطر لا يمكنها تحمله، لذا تمثل دور الرقابة في إجراءات عدة تهدف إلى مراقبة ورقابة مسبقة لتدفقات السلع،

[1] برشيش السعيد، "**الاقتصاد الكلي**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007،ص6.

ومنح رخص الاستيراد، كما تلتها إجراءات رقابة أخرى بعدية الهدف منها تفتيشي لتعزيز الدور الرقابي للدولة أسست الجزائر جمعيات للمستوردين تحت إشراف الدولة تكون مهمتها تحديد وتسطير برامج الاستيراد، كما انه في نفس الفترة اتصف التشريع الجزائري للتجارة الخارجية بوضع عناصر رقابة لهذا القطاع الحساس والمهم في الاقتصاد وتمثلت هذه العناصر في:

- ✓ **الرقابة على سعر الصرف**: دعمت التجارة الخارجية الجزائرية نظام مراقبة الصرف، وبسبب هذه السياسة عرفت الجزائر استقرارا في سعر الصرف لأنها تحكمت فيه بشكل كبير وناجح في التقلبات النقدية في السوق وذلك بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، كما انها ساهمت في تنمية اقتصادية كبرى كانت ضرورية للبلاد بعد الاستقلال، تنمية كانت تتطلب أموال كبيرة للاستثمار لذا كانت مراقبة الصرف ضرورية لبناء الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **التعريفة الجمركية**: وضعت الجزائر رقابة على صادراتها وارداتها عبر التعريفة الجمركية لتحمي اقتصادها من التبعية الفرنسية والمنافسة الأجنبية، وتحقيق إيرادات تمكنها من تحمل التزاماتها الدولية وذلك بتعريف الرسوم الجمركية لكل السلع المستوردة، كما أن التعريفة الجمركية الجزائرية هدفت للحماية من التذبذبات الاقتصادية الداخلية، خاصة بعدما عدلت الدولة ثلاث تعريفات، فكانت تعريفة 1963 هي الأسوء حيث تسببت في حدوث عجز في الميزان التجاري ثم لحقه تعديل جزئي في 1968 على التعريفة التي كانت تهدف للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ثم أدخلت الدولة تعديلات جديدة في 1973 كي تتلاءم مع السياسة التنموية الجديدة للبلد.[1]

[1] مياء زكري وفضيلة عكاش، "**آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كمية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16و 17ديسمبر.

ثانيا: المرحلة الثانية المتمثلة في الاحتكار

عرفت التجارة الخارجية خلال الفترة (1978-1987) بما يسمى "المرحلة الاحتكارية" حيث تم في هذه المرحلة إقصاء الخواص في مجال التجارة الخارجية بعد صدور القانون 78-02 الصادر بتاريخ 1978/02/11 لينتقل نظام احتكار الدولة إلى مجال الصادرات، حيث كل تعاملات الجزائر مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات عن طريق الدولة.[1]والغرض منه إنهاء التعامل مع الخواص وإقصائهم من مجال التجارة الخارجية، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات كي يشمل مجال الصادرات، وبهذا يصبح أي نشاط تجاري لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص، كما كان هدف القانون والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) هو تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية[2]. مع فتح باب الاستثمار في الصناعة الثقيلة وتقويم المحروقات[3]. لذا كانت الأولوية في المرحلة الاحتكارية تقوية ودعم النظام الاشتراكي وبناء اقتصاد مستقل وذلك بجعل التصنيع في المرتبة الأولى، قامت الجزائر بإجراءات عدة تكرس احتكار للتجارة الخارجية من طرف مؤسساتها وبدأت ذلك بتأميم المحروقات والتحكم في تدفقات السلع، إضافة إلى ذلك أتاحت الدولة لمؤسساتها الحرية في استيراد السلع الخاصة بها، وأعادت النظر في هيكلة تجارتها الخارجية[4]، و هذه الإجراءات نتج عنها نوعين هما الرسمي واحتكار التأشيرة، الأول يتم منحه في كثير من الأحيان للمؤسسات الوطنية بغض النظر عن عمليات الإنتاج أو التوزيع الخاصة بها، طالما أن الاحتكار يستخدم فقط لتشغيل المؤسسة وليس للتجارة في السلع المستوردة للمؤسسة الإنتاجية. والثاني يشير إلى قائمة السلع التي لا تستطيع المؤسسة الاحتكارية تأمينها لصالح عملائها، ومقابل خصم رسوم الاحتكار التي تتراوح من 5.5٪ إلى 10٪ من قيمة البضائع المستوردة، تمنح امتيازًا للمستوردين العامين أو الخاصين على شكل تأشيرة صادرة عنها، والتي تقتصر صلاحيتها على ستة عشر شهرًا. يُنظر إلى الخصم على أنه إيجار تحصل عليه الشركات المملوكة للاحتكار دون الحاجة إلى بذل جهد للاستيراد. وكأن الدولة باحتكارها تسيطر على حصص الاستيراد وذلك بوضع قيود عدة على كميات السلع المستوردة والمصدرة أحيانا خلال فترة معينة وهذا نظام الحصص يشابه للرسوم الجمركية.

[1] عبد القادر خليل، "**محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008، ص183.

[2]شيح تركية، "**التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري**"، ميدان الحقوق والعلوم السياسية،2019.

[3]كرفوح مريم، "**ادارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية**"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسة أدرار، 2017/2016 .

[4]سلطاني سلمى، "**دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**"،رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002-2003.

الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

في أزمة 1986 الاقتصادية بدأت تظهر عيوب الاقتصاد الجزائري الذي أغلق على نفسه أبواب الانفتاح التجاري، فكان لزاما على الدولة فتح تلك الأبواب المغلقة وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية بإشراف من صندوق النقد الدولي، وذلك عام 1990 وعن طريق قانون المالية التكميلي فخفض الرسوم الجمركية التي كانت في ما مضى 120% والتي كانت سببا في التهرب الجمركي، وكذا عدم المشاركة في نشاطات التجارة الخارجية أصبحت فيما بعد مخفضة بنسبة 60%[1].

وبعد أزمة 1986 بدأت السلطات الجزائرية في التفكير بمسألة تحرير التجارة الخارجية، حيث قامت بإلغاء القانون رقم 78-02 وتم استبداله بالقانون رقم 29/88 الصادر بتاريخ 1988/07/19 والذي يتضمن مشاركة القطاع الخاص في عمليات التجارة الخارجية مع بقائه في هذه المرحلة تحت سيطرة سياسة رخصة الاستيراد مع استحالة إعادة بيع المواد). ونضيف إلى ذلك ميزانيات بالعملة الصعبة وتعتبر هذه العملية أداة وسيطة تحمل خاصية الترخيص الإداري المسبق ولقد تم إدخال هذه الأداة بموجب المرسوم رقم 88-167 المؤرخ في 1988/09/06 والمتضمن شروط برمجة المبادلات الخارجية، فوضع هذه الميزانية هو لصالح المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لها إمكانية الاستيراد وهذا الإصلاح جاء للتنسيق بين برامج التصدير والاستيراد مع وسائل الدفع الخارجية.[2]

وقد أبرمت الجزائر اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي أوله برنامج الاستعداد الائتماني (1989-1991) والذي يهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري من خلال تحقيق استقلالية البنك المركزي، تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، تخفيض حجم الإعانات، ضبط عملية دعم السلع الاستهلاكية، تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية...إلخ، وعلى هذا الأساس وقعت الجزائر في سرية تامة اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي؛ الأولى في 1989/05/31 وتحصلت على قرض

[1] بلغنام نبيلة وسحنون جمال الدين،"**اصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"،المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، العدد 09-2017.

[2] زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "**تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، ص49.

قيمته 886 مليون دولار أمريكي، أما الثانية وقعت بتاريخ 1991/06/03 وتحصلت الجزائر على إثرها 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ما تعادل 403 مليون دولار أمريكي.[1]

وفي سنة 1990 تم استحداث آلية جديدة لتمويل التجارة الخارجية والتي عرفت ببرنامج التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك التجارية معتمدة على آلية السوق في ذلك، وقد تبنت الجزائر عدة أنظمة والمتمثلة فيما يلي:[2]

- نظام 90-02 يبين شروط فتح وتسيير الاعتمادات بالعملة الصعبة للمؤسسات؛
- نظام 90-03 يتضمن شروط الاستثمار الأجنبي وتحويل عوائد للخارج؛
- نظام 90-04 يتضمن كيفية الاعتماد على الوكلاء التجاريين الأجانب.

نضيف إلى ذلك إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 الذي ينص على إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بها تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض.[3]

وقد لجأت الجزائر مرة أخرى إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض حجم احتياطي الصرف مع ارتفاع نسبة المديونية الخارجية، فتم إبرام اتفاقيتين جديدتين المتمثلة في الاتفاقية الأولى بعنوان برنامج التثبيت (ماي 1994- أفريل 1995) واستفادت الجزائر من خلالها على 1.03 مليار دولار أمريكي. أما الاتفاقية الثانية المعنونة ببرنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995- 21 ماي 1998)، وتحصلت من خلالها على 1.8 مليار دولار أمريكي.[4] خلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بتنفيذ شروط المنظمات الدولية حسب ما ورد في اتفاقيتين لتعلن تحرير التجارة الخارجية وفتح الحدود في وجه السلع والخدمات الأجنبية من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 1994/04/12 والمتعلقة بتمويل الواردات وأصبح البنك الأولي ممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه الشروط.[5]

---

[1] عمار بوزعرور، **"السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص256.

[2] يوسف بيبي، **"الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 11، العدد 01، 2007، ص51.

[3] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **"واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"**، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017، ص147.

[4] براهيمي آسية، ثابت أول وسيلة، **"الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"**، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017، ص84.

[5] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **"واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص149.

لم تتسرع الدولة كذلك في تحرير تجارتها الخارجية، بل على العكس تماما أخذت خطوات تدريجية أولية كي لا يتضرر اقتصادها أكثر، ثم وصلت لمرحلة تحرير التجارة الخارجية بشكل كلي في عام 1994 وذلك في ظل إصلاحات اقتصادية معمقة، كان ذلك بسبب المديونية الخارجية وعجز الميزانية الرهيب الذي أصابها في 1992 وكذلك التضخم المالي. كان لزاما على الجزائر إصلاح القطاع الاقتصادي بداية بالتجارة الخارجية فبدأت بإلغاء جميع القيود التي لها علاقة بالاستيراد في عام 1994، فمولت المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وألفت كل القيود التي تحول دون استيراد المعدات الصناعية، وفتحت النشاط التجاري الدولي بالسماح للمستورين الخاصين باستيراد كل السلع ماعدا الممنوعة منها.

اولا: اتفاقيات الجزائر لتحرير التجارة الخارجية

ولتكريس تحرير التجارة الخارجية أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع كيانات دولية لفك عزلتها الاقتصادية نذكر منها:

أ- الاتفاقية الجزائرية الأوروبية

في عام 1976 أبرمت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعم ببروتوكول مالي، اتفاقية تتجدد كل 05 سنوات، تعد الشراكة التي تم إبرام اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي أحد عوامل تحرير التجارة الدولية للجزائر، حيث تعتبر اتفاقيات الشراكة المتغير المؤثر على تحرير التبادل التجاري الجزائري الداخلي والخارجي، تسعى اتفاقيات الشراكة إلى تعزيز ليس فقط أسعار التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا لزيادة التكامل الاقتصادي للجزائر مع دول المغرب العربي وتشجيع التجارة البينية بين أعضاء اتحاد المغرب العربي، خاصة وأن الجزائر كانت آخر دولة مغاربية تقوم بهذه الخطوة التي اعتبرت خطوة جد مهمة في الانفتاح الاقتصادي والتجاري الجزائري، وكان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات التجارية الأورو-جزائرية، ونمو التجارة الخارجية الجزائرية وكذا تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية. وبعد هذا الاتفاق كانت هناك محاولات جادة من الطرفين لبناء شراكة أورو جزائرية لكنها فشلت بسبب الحرب الأهلية المسماة "العشرية السوداء" في الجزائر، لكن تم استئنافها من جديد سنة 2000 بالتوقيع على عقد شراكة في 2001/12/05 ببلجيكا ثم اتفاق شراكة

أخرى في 2002/04/22 في مدينة فالنس البلجيكية، هذا الاتفاق اندرج تحت غطاء منطقة التبادل الحر بين الدول المغاربية و الأوروبية، والتي اكتملت إقامتها في 2010 وضمت أربعين بلد و800 مليون مستهلك.[1]

كان سبب توقيع هذه الاتفاقية ضروريا بالنسبة للاتحاد الأوروبي بسبب المنافسة الأمريكية في المنطقة، أما بالنسبة للجزائر فكان لها أسبابها أيضا أبرزها الانفتاح التجاري، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك عبر اندماجها العالمي بارتباطها بأقوى التكتلات الاقتصادية في العالم. ونصت الاتفاقية على التحرير الكامل للسوق الجزائرية، وفتح السوق الأوروبية أمام السلع الجزائرية لكن بحصص محددة ومحدودة وإزالة كل العراقيل بين السوقين، إضافة إلى إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. والجدول التالي يبين محاور وتوجهات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الجدول (02-05): اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية

المحاور	البنود
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
الحوار السياسي	حوار سياسي : ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات
التكفل التجاري	عدم ندية العلاقات التجارية
التعاون الاقتصادي	وجود قيود هيكلة إصلاحات قانونية
التعاون المالي	تعاون مشروط،المادتان 80 و 81
التعاون العلمي	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي
التعاون الاجتماعي	حوار الحضارات والثقافات

المصدر: عبد اللطيف عامر، الأزهر عزة، "**أثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسةحالة: دول المغرب العربي**"، 2016، ص 404.

تؤكد اتفاقيات الشراكة مع الجزائر كما هو مبين في الجدول على الحاجة إلى الحوار، وتشير إلى اختلاف في وجهات النظر بين الأطراف المعنية، وتلخص الخلافات في الرأي حول مجموعة متنوعة من القضايا، أهمها التدفق الحر للسلع والخدمات، وكذلك حرية تنقل الأشخاص والعمالة بين دول المنطقة، بالإضافة إلى الاختلافات العددية فهناك اختلافات نوعية في طبيعة الواجبات المفروضة على دولة الجزائر.

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، "**الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، أيام 22-21ماي 2002.

ب- اتفاقية التجارة العربية الحرة:

أعلن الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 2007 وفي قمة الرياض عن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة، تأكيدا وتطبيقا لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين دول المنطقة العربية إدراكا بحيوية التكامل الاقتصادي العربي لبناء وحدة اقتصادية عربية[1]. ستسمح هذه الاتفاقية للجزائر بتنويع مورديها فضلاً عن اعتبار المنطقة العربية سوقًا مهمًا للجزائر، خاصة وأن 15 دولة عضو يمكن اعتبارها دولًا مستوردة وتولي اهتمامًا وثيقًا للسلع والمنتجات الجزائرية، ورغم أن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ سنة 2009 لكن الجزائر لحد الساعة تركزت تجارتها العربية مع أربعة دول لا غير، و هذه الدول هي السعودية، مصر، تونس والإمارات العربية المتحدة، فباقي الدول كانت العلاقة التجارية محدودة ويمكن القول أنها كانت هامشية وربما منعدمة أساسا. وكان الهدف الرئيسي للجزائر من الانضمام لهذه الاتفاقية هو مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية[2] ومواجهة أزمة الرهن العقاري بالتكتل العربي.

ثانيا: تاريخ الجزائر مع منظمة التجارة العالمية

الجزائر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية، لكنها طلبت الانضمام لاتفاقية Gatt سنة 1987 قبل أن تؤسس المنظمة بحد ذاتها، قد تم قبول طلب الجزائر للانضمام إلى الاتفاقية، وبعد تأسيس المنظمة تم تنصيب فوج عمل من طرف مجلس ممثلي اتفاقية الجات، إلى أفواج تتكفل بالانضمام إلى المنظمة، وكانت الجزائر اتبعت كل الإجراءات لذلك وفي الأخير تم منحها صفة ملاحظ بالمنظمة وهذا ما سمح لها بالولوج إلى كواليس التجارة العالمية كخطوة مهمة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية[3]. كان لزاما كذلك على أي دولة تريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبول شروط التوقيع والموافقة على التفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات. وهذا ما فعلته الجزائر وكانت المفاوضات جارية للانضمام للمنظمة لكنها فشلت بسبب الظروف الأمنية للجزائر. وفي سنة 2001 تم هيكلة تنظيم جديد بغرض متابعة ومعاينة مسار انضمام الجزائر ل OMC. ومنذ ذلك بدأت جولات المفاوضات وقامت الجزائر بالإجابة عن 1640 سؤال ما بين 2005 و2009 ليبق فقط 96 سؤال فقط وتتوقف المفاوضات في 2010 و 2011[4].

[1] المحيشي إسماعيل،"**الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية**"، المنظمةا لعربية للتنمية الإدارية، 2008.

[2] النجار سعيد، "**أثر منظمة التجارة العالمية على البلاد العربية**"،الأمم المتحدة،ن يويورك، 2001.

[3] هلا لأحمد محسن، "**الانضمام لمنظمة التجارة العالمية**"،المنظمة العربية للتنميةا لإدارية، 2008.

[4] الاخضر أبو علاء عزي، "**اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري**"، دار الخمدونية، الجزائر، 2013.

أ- مسوغات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

للجزائر مسوغات وأسباب عديدة تدفعها للتفاوض من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وكسب عضويتها، ومن أهم تلك الأسباب هي المزايا التي يتمتع بها الأعضاء من مساواة وعدم التمييز بين البلدان الأعضاء في المعاملات التجارية، حيث أن نفاذ الجزائر إلى أسواق التصدير سيكون على قدم المساواة مع الدول الأخرى المصدرة للسوق نفسها ويعرف هذا بشرط الدولة الأولى بالرعاية(Most Favored Nation Clause)ويعتبر هذا المبدأ العمود الفقري لمنظمة التجارة العالمية وهو مبدأ المساواة في المبادلات التجارية[1] وهناك حقوق أخرى مثل: حق استخدام القيود الكمية، الحماية من المنافسية غير العادلة والعادلة، والتمييز لمصلحة البلدان النامية[2]، كما أن المنظمة العالمية للتجارة في إطار العولمة تسهل بشكل كبير تحرير التجارة،تنشيط الاستثمار وتحديث القطاع المالي والمصرفي. فهي تبسط إجراءات التجارة الخارجية، وتعمل على تحديث المنظومة المصرفية لأعضائها و تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر.

ب- العقبات الحائلة دون انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

يمكن إيعاز سبب عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هو قدرتها الاقتصادية والسياسية على التكيف مع قوانين وسياسات المنظمة ولكن أبرز العقبات تتمثل فيما يلي:

- ✓ المقاطعة الجزائرية الاقتصادية للكيان الصهيوني ورفض التطبيع معه، وهذا يعارض مبدأ هام للمنظمة وهو عدم التميز في المعاملة بين الدول؛
- ✓ التفضيلات الثنائية: حيث أن الجزائر تقوم بعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من الدول الصناعية بغية الحصول على بعض الميزات التجارية؛
- ✓ اتهام الدول العربية التي تعتبر دولا منتجة للنفط بأنها تشكل احتكارا تجاريا لرفع أسعار النفط من خلال تحكمها في كمية الإنتاج وهذا يمثل تعارضاً كبيراً مع مبادئ حرية التجارة العالمية مما أدى لاعتبار الدول العربية الأعضاء في الأوبك محرومة من دخول نظام التجارة العالمي[3].

---

[1] أمال قاسيمي وآخرون، "**الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

[2] لعيسويابراهيم،الغات وأخواتها ,"**النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، الامارات، 1997.

[3] الحرازيشبير عبد الله، "**اليمن ومنظمة التجارة العالمية**" , مجلة آفاق اقتصادية، العدد 108، الإمارات العربية المتحدة، بدون سنة نشر، ص 36-37.

- ✓ الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة لمنع انضمام بعض الدول العربية من خلال فرض العقوبات السياسية والاقتصادية عليها.

ت- الآثار الممكنة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

مما لاشك فيه أن لمنظمة التجارة العالمية آثارا اقتصادية على الدول سواءً كانت دولا اقتصاداتها كبيرة أم دول ذات اقتصاديات نامية، وذلك من الناحية الإيجابية والسلبية على حد سواء ولكن هذه الآثار تتفاوت من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم الاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه ومدى امتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الانتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية بالإضافة لهيكل صادرات الدولة، وسرعة تجاوب النظام السياسي والاقتصادي فيها مع المتغيرات الدولية من حيث التشريعات القانونية والتحديثات والإجراءات الضرورية في العملية الإدارية، وغيرها من الإجراءات والمتغيرات المؤثرة على الاقتصاديات عموماً، ولكن يمكن لنا أن نحدد وبشكل عام بعض الآثار التي ستنجم عن عضوية الجزائر في منظمة التجارة العالمية في بعض القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة:

- ✓ **الصناعة:** إن تطبيق اتفاقيات وأنظمة منظمة التجارة العالمية على الصناعة الجزائرية سيكون له عواقب وخيمة على المدى القصير، حيث سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في هياكل ومعايير الإنتاج الصناعي، وكذلك صياغة الخطط والبرامج والسياسات؛
- ✓ **الزراعة:** سيؤدي خفض دعم المنتجات الزراعية إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، مما يضع عبئًا كبيرًا على البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية الصافية مثل الجزائر؛
- ✓ **التجارة:** ليس من الواضح أن تجارة الخدمات تصب في مصلحة الجزائر على الرغم من أن دولًا عربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ومصر قد شهدت نموًا كبيرًا في قطاع الخدمات وتمكنت من تحقيق عائدات كبيرة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال، وقد يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى تخفيف بعض الآثار السلبية بالنسبة للجزائر، من خلال السماح للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية في الاستثمار في هذا المجال، إلا أن الجمع بين عملية تحرير التجارة في الجزائر واستثمارات الشركات الأجنبية في المركبات السياحية

والمنتجعات، والفنادق، دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية في هذه البلدان، من شأنه أن يخلق فجوة صعبة بين طبقات المجتمع مع مرور الوقت[1].

المطلب الثاني:تطور متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

سنتطرق إلى تحليل تطور متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والمتمثلة في الميزان التجاري، الصادرات والواردات وكذلك مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 2000 2019.

الفرع الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري ومكوناته

من بين المؤشرات التي تعبر عن التجارة الخارجية نجد الميزان التجاري فهو يعكس حجم المبادلات التجارية مع دول العالم ويعرف على أنه "عبارة عن الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة".[2] والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019.

الشكل (02-01): تطور الميزان التجاري الجزائري ومكوناته خلال الفترة (2000-2019)

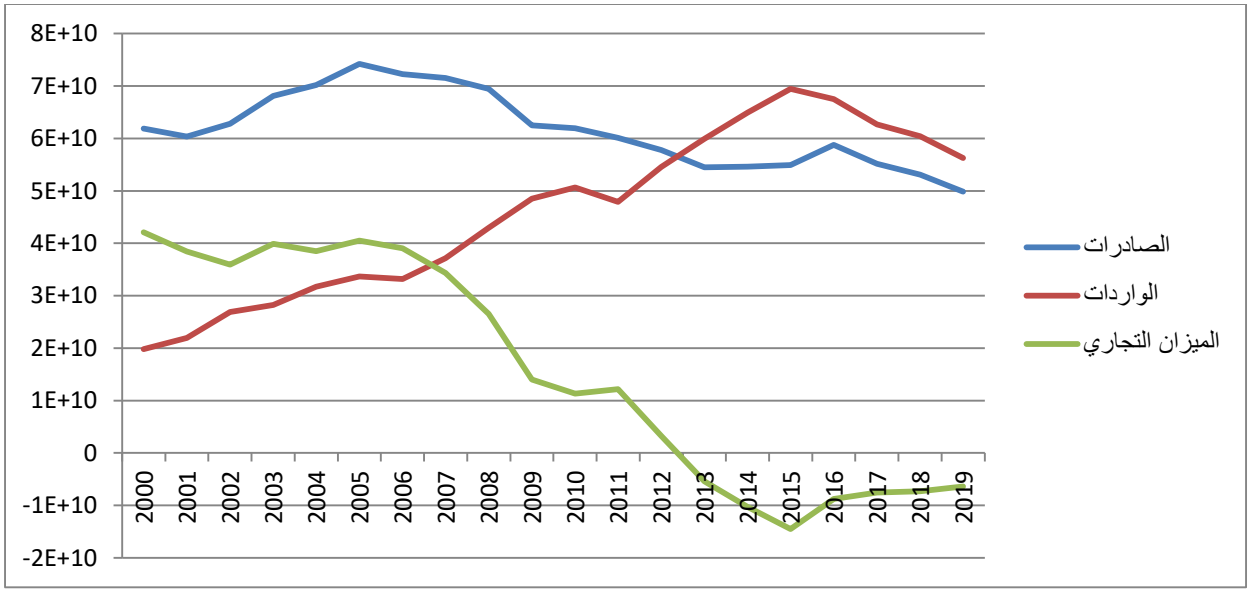

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] سامي عفيفي حاتم، "**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية،القاهرة، 2005.

[2] عبد الجليل هجيرة، "**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012. ص96.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن بداية الألفية الثالثة كانت موفقة للتجارة الخارجية في الجزائر، فقدتم تسجيل فائض في رصيد الميزان التجاري والذي بلغ ذروته التي قدرت حوالي 42081803987 دولار أمريكي، لينخفض في السنة الموالية بـ 3673736236 دولار أمريكي مع تحقيق فائض قدره 38408067751 دولار أمريكي، كما يقابله انخفاض في حجم الصادرات بـ 1522863294 دولار أمريكي وارتفاع في الواردات بـ 2150872943 وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط سنة 2001 خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية لهذا انخفضت معها حجم الصادرات وقابلتها ارتفاع في حجم الواردات وهذه التغيرات تؤثر مباشرة برصيد الميزان التجاري.

ونلاحظ كذلك أن حجم الصادرات قد ارتفع تدريجيا ابتداءً من 2002 إلى غاية 2005 وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والجزائر من بين الدول الريعية التي يساهم قطاع النفط بنسب كبيرة جدا في هيكل صادراتها لهذا نجدها تتأثر بالتقلبات التي تحدث في الأسواق الطاقة وبما أنها تعاني من ضعف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لم تستطع الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تلجأ إلى العالم الخارجي لتلبية حاجاتها المحلية لهذا نجد أن حجم الواردات يرتفع من سنة إلى أخرى، ويبقى رصيد الميزان التجاري يسجل فائض بمبالغ متذبذبة.

وقد انخفضت حجم الصادرات بدية من سنة 2006 انخفاضا طفيفا لتصل إلى 54520303190 دولار أمريكي في سنة 2013 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة الذي صادفتها الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 التي سميت بأزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى تخفيض سعر الصرف الدولار وأثرت على الدول المستوردة للنفط التي قلصت استهلاكها لحجم الطاقة وبالتالي فإن هذه الأحداث تظهر في تغيرات الصادرات الجزائرية، أما الواردات فقد انخفضت في سنة 2011 بـ 2738836950 دولار أمريكي وهنا تظهر مجهودات الدولة في محاولة تقليص حجم الواردات ومع ذلك واصلت ارتفاعها لتصل 69435384094 دولار أمريكي سنة 2015، كما شهد منحنى رصيد الميزان التجاري انخفاضا متواصلا مع تحقيق فائض إلى غاية 2012 ليصل إلى 3243597409 دولار أمريكي.

وفي سنة 2013 سجل رصيد الميزان التجاري عجز قدره5399979668 دولار أمريكي، وبلغ ذروته من العجز سنة 2015 وهذا بسب حدوث الأزمة النفطية لسنة 2014 على هذا الأساس حاولت السلطات

الجزائرية تخفيف حدة العجز الذي وصل إليه الميزان التجاري حاولت رفع حجم الصادرات من القطاعات غير النفطية بالإضافة إلى ذلك تقليص حجم الواردات وهذا ما أدى إلى تخفيض العجز ليصل إلى 6390848503 دولار أمريكي في سنة 2019.

الفرع الثاني: تطور الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر

إن مبدأ انفتاح التجارة الخارجية ينطلق من فكرة أن انفتاح اقتصاديات الدول على المنافسة الدولية، من شأنه أن يحسن من تنافسية أنظمتها الإنتاجية ورفع مستوى كفاءتها في تخصيص الموارد، ومن تم الوصول إلى مستوى أعلى من الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.[1] ويعرف الانفتاح التجاري على أنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط".[2] والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

[1] عتيق الشيخ، بومدين محمد أمين، "**أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990-2016**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 01، أفريل 2021، ص182.

[2] بن يبا محمد، فودوا محمد، "**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حلال الفترة 1980-2018**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 02، 2020، ص4.

الشكل (02-02): تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

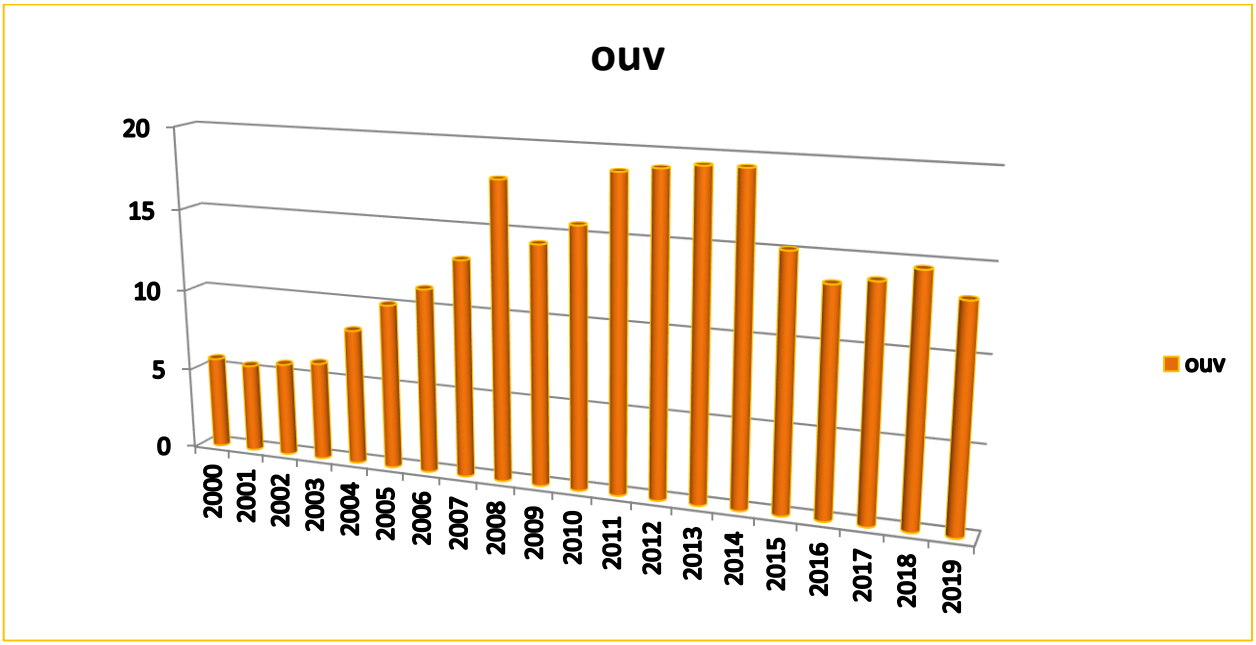

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الانفتاح التجاري بلغ في سنة 2000 حوالي 5.62 بالمائة وبقي في تذبذب إلى غاية 2002 في حدود ما بين 5.40 و5.73 بالمائة. لترتفع نسبته بعد ذلك ليصل إلى 17.93 بالمائة ويتم تفسير هذا على أنه يوجد صدمتي ارتفاع أسعار النفط لسنتي 2004 و2008 والتي ساهمت في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، ووصل إلى ذروته في سنة 2014 ليصل إلى 19.39 بالمائة. ومع ذلك نجده يتراجع مع انخفاضات التي تحدث في أسعار النفط لأن السلطات الجزائرية تقوم ببعض السياسات التي تحمي تجارتها الخارجية والذي يكون فيها الانفتاح التجاري له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري في حالة صدمة انخفاض أسعار النفط وقد وصل الانفتاح التجاري إلى 13.81 بالمائة سنة 2017 ليرتفع في سنة موالية بـ 0.81 بالمائة ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى 13.18 بالمائة بسبب الأزمة الصحية العالمية التي أدخلت الاقتصاد العالمي مرحلة الركود الشديد بسبب تفشي وباء كورونا والذي تسبب في إحداث خلل في أسواق الطاقة والعملات، السلع، المواد الاستهلاكية، الإنتاجية، حركات النقل الجوي، البحري والبري، مما أدى بالدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الأنشطة العامة في القطاعين الحكومي والخاص في محاولة للسيطرة على الوضع الراهن الذي يتفاقم يوميا، وهذه الإجراءات أثرت سلبيا على مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر.

ويعتبر سعر الصرف الوسيلة التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي عن طريق المبادلات التجارية الدولية بشتى أنواعها، حيث "يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا: ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج الدول المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لا يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين، وإن ارتفعت مداخليهم الاسمية بنسبة عالية"[1]. وبمقتضى التعليمة رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23 والمتعلق بسعر الصرف، بدأت الجزائر بتطبيق التعويم المدار لسعر الصرف الجزائري، حيث شكل البنك المركزي سوقا مابين البنوك للصرف، وهو عبارة عن سوق تبرم فيه الصفقات على العملة الصعبة ويحدد سعر الدينار الجزائري حسب نقطة تساوي الطلب والعرض عليه.[2] والشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل رقم (02-03): تطور سعر الصرف الحقيقي الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

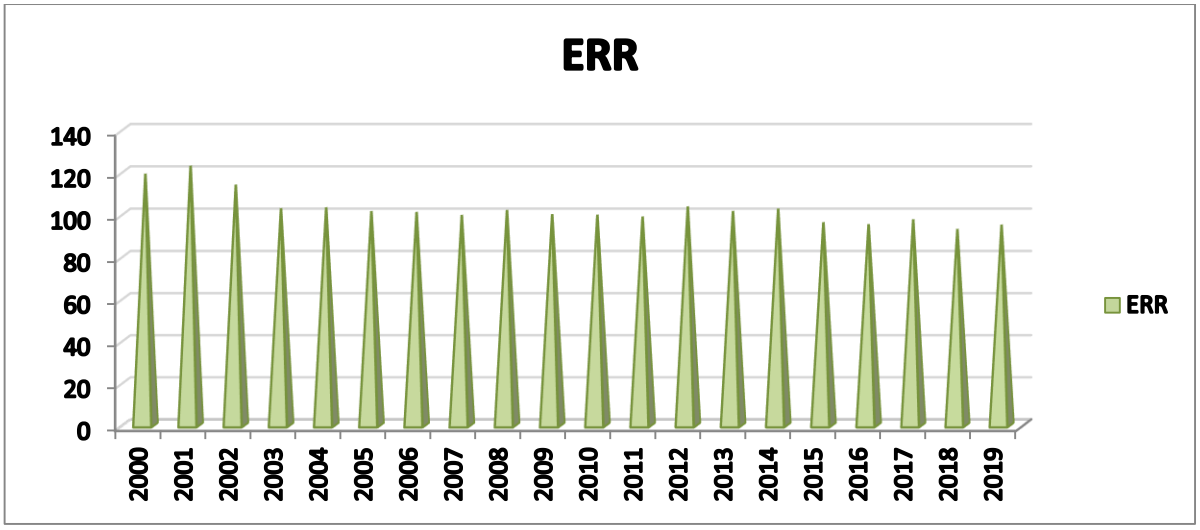

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سعر الصرف الحقيقي في الجزائر قد بلغ ذروته في سنة 2001 وقدر حوالي بـ 123.20 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي، وقد ارتفع بـ 3.97 دينار جزائري مقارنة بالسنة الماضية.

[1] بنو جعفر عائشة، بن زاير مبارك، "**تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري (1980-2015)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص254.

[2] دحو بنعبيزة،"**أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر**"، لمجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة،العدد 09، جانفي 2017، ص62.

ليشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا إلى غاية 2007 ليصل إلى 99,92 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية كما أن النفط يباع بالدولار الأمريكي وبما أن البنك المركزي الجزائري يتبع نظام التعويم المدار فيقوم بشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي لتحسين قيمتها لهذا نلاحظ عندما يرتفع الاحتياطي الصرف بسبب ارتفاع أسعار النفط ينخفض سعر الصرف الحقيقي، ليرتفع في سنة 2008 بـ 2.33 دينار ارتفاع طفيف جدا وهذا بسبب أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تخفيض قيمة الدولار الأمريكي عالميا.

ليعاود الانخفاض تدريجيا ليصل إلى 99.13 في سنة 2011 وهذه الفترة شهدت أسعار النفط ارتفاعا ليصل إلى ذروته فتتحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ويبقى سعر الصرف الحقيقي في تذبذب في حدود ما بين 102.89 و93.27 وهذا يعني بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد واجه صدمات انخفاض أسعار النفط إلا أنه حافظ على قيمة العملة المحلية الوطنية وهذا نتيجة لتدخل السلطات النقدية الجزائرية في ضبطه ليصل في سنة 2019 إلى 95.31 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي.

المطلب الثالث: مؤسسات التجارة الخارجية الجزائرية والنظام الجمركي في الجزائر

نجد في كل دولة مؤسسات أو جهات معنية تقوم بتنظيم تجارتها الخارجية، والجزائر على غرار باقي الدول لديها نظامها الخاص الذي يشرف على قطاع تجارتها، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه المؤسسات ودور النظام الجمركي في إدارة التجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: تنظيم وتسيير التجارة الخارجية في الجزائر

إن الدولة الجزائرية كلفت عدة مؤسسات وجهات بتنظيم تجارتها الخارجية لعل أبرزها وزارة التجارة الجزائرية، والديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية وكذلك غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، إضافة إلى هذه المؤسسات هناك الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، هذه المؤسسات الأربعة عملت ومازالت تعمل في إطار واحد وللوصول لهدف واحد وهو الاعتناء بالتجارة الخارجية الجزائرية وتحريرها. ويمكن الخوض في تفاصيل مهام كل مؤسسة على النحو التالي:

- ✓ **وزارة التجارة:** يترأسها وزير التجارة ويتكفل بزمام أمور التجارة بكل أنواعها الداخلية والخارجية، وفي إطار التجارة الخارجية تتكفل الوزارة بمهام عدة من بينها تفعيل وتشجيع الأنشطة التجارية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، والمساعدة في صياغة الاتفاقيات التجارية، والتفاوض بشأنها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومراقبتها وتنفيذها، وإنشاء نظام إعلامي يركز على التفاعلات والتبادلات التجارية الدولية، فضلاً عن دعم الصادرات واستخدام السلع والخدمات المحلية في الأسواق الدولية، فضلاً عن المساعدة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية للتجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك يجب إدارة الميزان التجاري بالكامل بشكل فعال، كما أن وزارة التجارة الخارجية تعتبر الممثل الوحيد عن الدولة في ما يخص المبادلات التجارية العالمية؛
- ✓ **الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:** هي هيئة تندرج تحت وزارة التجارة وتمتلك صلاحيات واسعة وتم إنشائها في 01 أكتوبر 1996[1] . تتركز مهام الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية في رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية، كما أنه ينشأ ويسير شبكة معلومات تجارية وجميع المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميزان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير. كما أن من

[1] مبارك الطيبي، "**نظرة حول الانظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**" ،دفاتر السياسية والقانون،جامعة ادرار، 2018.

مهامه إنجاز الدراسات المستقبلية في التجارة الدولية والقيام بتجنيد المساعدات التقنية. كما أن الديوان معني بتقييم وتطوير علاقات التعاون مع الدول الأجنبية وهيئاتها الرسمية.

- ✓ **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:** تم إنشائها بتاريخ 1996/03/03[1] وهي عبارة عن مؤسسة عمومية بطابع تجاري وصناعي دورها الأساسي يكمن في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر، كما أنها تمثل الجزائر في التظاهرات الاقتصادية العالمية وتنظمها في الجزائر، هي المؤسسة العمومية التي لها اتصال مباشر مع جميع رجال الأعمال الجزائريين والأجانب في الجزائر من المستثمرين وذلك بغية تزويدهم بالمعطيات التي يحتاجونها ويبقى هدفها الأساسي ترقية النشاطات الصناعية والتجارية وقطاع الخدماتية في الجزائر؛[2]
- ✓ **الوكالة الوطنية لترقية الصادرات:** تم إنشائها في 2004/06/12 ومهمتها الترويج للمنتج المحلي خارج حدود الوطن.

الفرع الثاني:النظام الجمركي في الجزائر

الجمارك نظام مالي وقانوني نمت مسؤولياته وتغيرت نتيجة الانفتاح التجاري والتقدم التكنولوجي، حيث تطورت الجمارك إلى ركيزة أساسية للحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال استخدام النظم الاقتصادية الجمركية[3].

للجمارك دور كبير في إدارة التجارة ونتيجة لذلك شهدت تغيرات كبيرة أثرت على الاقتصاد الوطني وتأثرت به يوم الاستقلال، كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مسؤولة عن إنشاء الجمارك والإشراف عليها، وفق المرسوم رئاسي تم توقيعه في أبريل 1963، تسلمت وزارة المالية مهمة تنظيم الجمارك وإدارتها والإشراف عليها. ومع مرور السنين والتطور التكنولوجي وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية تزايدت مهام الجمارك والتي كانت أبرزها ما يلي:

- ✓ تنفيذ الخطوات التشريعية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق قوانين التعرفة والجمارك؛
- ✓ تطبيق الإجراءات التشريعية والتنظيمية المسموح بها لإدارة الجمارك على السلع المستوردة أو المصدرة، وكذلك الأصناف ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع والخاضعة للرقابة الجمركية؛
- ✓ إنشاء وتقييم إحصاءات التجارة الدولية؛

[1] سلطاني سلمى، "**دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر**"،رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2003/2002.

[2] شيح تركية، "**التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري**"، ميدان الحقوق والعلوم السياسية،2019.

[3] زايد مراد، "**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائري**"، مذكرة لنيل الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، فرع تسيير،2006-2005.

- ✓ استخدام التسهيلات الجمركية والقوانين الموضوعة لهذا الهدف وتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي؛
- ✓ يتم مراقبة إنتاج الوقود والتسويق والتحكم في الإنتاج؛
- ✓ جباية الغرامات والمصادر من يخالف القواعد و الأنظمة التي تختص الجمارك بتطبيقها.

في ظل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية قامت الجزائر بإصلاحات على القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفية فكان الإصلاح الأول والأساسي سنة 2001، فراجع هذا الإصلاح التعريفة الجمركية ونص على تغيير نسب الحقوق الجمركية المرتبطة بباقي طرق التعديل، الهدف هو خفض التعريفة في ضوء المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، فضلا عن اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية لمدة 12 عاما، بشك لتلقائي ومجال تجسيد حرية عبور بعض المواد و البضائع ولهذا السبب تضمنت تعرفة 2001 التعريفات التي تتوافق مع ترتيب السلع.[1]

تلاه إصلاح آخر سنة 2005 وكان مضنا في قانون المالية 2004 حيث حدد تعريفات على بعض الادوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال انظمة الاعلام الالي من طرف المستخدمين، والحفاظ ايضا على المعدلات المطبقة في الاصلاح التعريفي لسنة 2001، كما حدد بعض المنتجات التي تخضع الى المعدل المخفض بنسبة 5 %من الحقوق الجمركية.

من بعد جاء الإصلاح الجمركي للتعريفة لسنة 2008 الذي نص على تخليص البضائع المستوردة الجديدة للاستهلاك دون دفع ثمن إذا كانت مخصصة للاستخدام الشخصي أو العائلي للمستورد باستخدام تجاري، بشرط ألا تتجاوز قيمتها مائة ألف دينار جزائري، ويستلزم هذا التخليص توقيع غرامة مالية، وفقا حد الرسم المعدلة[2].

كما كانت هناك إصلاحات لقيود جمركية غير تعريفية لأجل استكمال مسار التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية، تم التصريح بالانخراط في أنشطة تصدير و استيراد غير مقيدة، حيث ينطبق هذا الاستيراد على جميع أنواع السلع، باستثناء تلك التي تعتبر أساسية ومتكررة الاستخدام وتخضع لقيود معينة عند الاستيراد من الخارج، من خلال هذه الإصلاحات حاولت الجمارك الجزائرية تحديث نظامها، كان تحديث النظام الجمركي يعتمد على

[1] سمير السعداوي، "**الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**"، الطبعة الأولى، دار الخمدونية، الجزائر، 2008.

[2] ميلودي عمار، "**تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال فترة 2007-2017**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه في العلوم الاقتصادية،2020، ص34.

مجموعة من التسهيلات والامتيازات التي تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم وحماية المصدرين الجدد من المخاطر التنافسية، فضلاً عن السماح للتجار الجدد بدخول السوق ومن بين هذه التسهيلات ما يلي[1]:

- ✓ التسهيلات المرتبطة بالعمليات الجمركية الأولية؛
- ✓ التسهيلات الخاصة بالإعلان التفصيلي وإعداده؛
- ✓ التسهيلات المتعلقة بفحص البضائع؛
- ✓ المسار أخضر؛
- ✓ ترتيبا تدفع الحقوق و الرسوم؛
- ✓ تم تبسيط العمليات الجمركية في المكتب؛
- ✓ الموافقة المسبقة: التصريح ساري المفعول فقط لفترة معينة؛
- ✓ تم تبسيط الراحة في العبور؛
- ✓ تصريح يصدر بعد رؤية أو رخصة صادرة بعد الفحص.
- ✓ إجراءات التخليص الجمركي في الداخل.
- ✓ عملية منح العميل خيار الحصول على تصريح.
- ✓ طريقة الترخيص باستخدام نظام وسائط لإدارة الجمارك المؤتمتة.

يمكن القول أن التغييرات و الإصلاحات التي شهدتها الجمارك الجزائرية خلقت أرضًا خصبة لازدهار التجارة الخارجية، حيث تأثرت بإصلاحات قانون الجمارك ولوائحها، فضلاً عن تقنيات الجمارك و الرقابة التي تساهم في حماية التجارة الخارجية وكذلك إصلاح القيود الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية، وكان لهذه التغييرات تأثير جيد على التجارة والشؤون الخارجية، حيث ساعدت الجمارك في توفير التسهيلات للمشغلين الاقتصاديين لتعزيزها فضلاً عن التسهيلات المرتبط ة بالمزايا الضريبية.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.

[2] https://www.state.gov/u-s-relations-with-algeria/

المطلب الرابع: سياسة الاستيراد الجزائرية مع حواجز ومعوقات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحرير تجارتها الخارجية لكن مع المشكل التي تعاني منه ألا وهو تبعيتها لقطاع النفط، نجد أن التحرير يؤثر سلبيا على اقتصادها خصوصا عندما ينخفض سعر النفط وفي ظل ضعف باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى تجد صعوبة جدا في منافسة المنتوجات الأجنبية داخل السوق المحلي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول معرفة سياسة الاستيراد التي تتبنها الجزائر مع الحواجز والمعوقات التي تواجه عملية تحرير التجارة.

الفرع الأول: سياسة الاستيراد الجزائرية

بما أن الجزائر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية تواجه السلع المستوردة إلى الجزائر حالياً مجموعة من الرسوم الجمركية، من صفر بالمائة إلى 200بالمائة وقد بلغ متوسط معدل التعريفة المطبقة على الدولة في الجزائر 18.9 في المائة في عام2019 بلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية في الجزائر 23.6 في المائة على المنتجات الزراعية و18.2 في المائة على المنتجات غير الزراعية في عام 2019 حسب أحدث الإحصائيات وتخضع جميع المنتجات المصنعة النهائية تقريباً وحبوب المقطرات المجففة وأعلاف الذرة الغلوتين التي تدخل الجزائر لمعدل تعريفة بنسبة30في المائة، لكن بعض الفئات المحدودة تخضع لمعدل 15في المائة والسلع التي تواجه أعلى المعدلات هي تلك التي يتم تصنيع معادلاِتها حالياً في الجزائر.[1]

في يناير2019 وطبقا لضرورة تشجيع الإنتاج المحلي وتخفيف الضغط على احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، نفذت الجزائر رسوم وقائية إضافية مؤقتة جديدة تمثلت في زيادة رهيبة في التعريفة من30 في المائة إلى 200 في المائة (امتدت الأخيرة فقط إلى عشرة خطوط تعريفة للإسمنت بموجب النظام المنسق HS) (البند 25.23)على قائمة تضم أكثر من 1000مصنع والسلع الزراعية.

أما السلع القليلة التي ظلت معفاة من الرسوم الجمركية هي بشكل عام سلع أصلية من الاتحاد الأوروبي تسُتخدم في التصنيع ومعفاة من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لعام 2006.

[1] https://democraticac.de/?p=30853

كما تم مراجعة قائمة DAPالأصلية في أبريل 2019 لإعفاء عدد من المنتجات المتعلقة بالأغذية والزراعة بما في ذلك المكسرات والفول السوداني والزبدة والفواكه المجففة ولحم البقر الطازج أو المبرد. العناصر القليلة التي تظل معفاة من الرسوم الجمركية هي بشكل عام سلع أصلية من الاتحاد الأوروبي تستُخدم في التصنيع ومعفاة من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لعام 2006.

كما تمت مراجعة قائمة DAP الأصلية في أبريل2019لإعفاء عدد من المنتجات المتعلقة بالأغذية والزراعة بما في ذلك المكسرات والفول السوداني والزبدة والفواكه المجففة ولحم البقر الطازج أو المبرد، نضيف إلى ذلك العناصر القليلة التي تظل معفاة من الرسوم الجمركية هي بشكل عام سلع أصلية من الاتحاد الأوروبي تستُخدم في التصنيع ومعفاة من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لعام 2006. وتمت مراجعة قائمة DAPالأصلية في أبريل 2019 لإعفاء عدد من المنتجات المتعلقة بالأغذية والزراعة بما في ذلك المكسرات والفول السوداني والزبدة والفواكه المجففة ولحم البقر الطازج أو المبرد، كل هذا كان للنهوض بالتجارة الخارجية الجزائرية والعمل على التصدير والخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسا على مداخيل النفط و الغاز.[1]

أما بالنسبة للسياسة الضريبية في الجزائر فتخضع معظم السلع المستوردة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 19.0في المائة، وتُفرض ضريبة إضافية بنسبة 0.3 في المائة على السلعة إذا تجاوزت القيمة الجمركية المطبقة 20ألف دينار جزائري (حوالي 169دولارا).[2]

[1]وكالة الأنباء الجزائرية، "**مقال بعنوان العلاقات الجزائرية–الأمريكية: ماض عريق واحترام متبادل و أقوى من اي وقت مضى**"، الجزائر، 2020.على الموقع الالكتروني التالي: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

[2]نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: حواجز ومعوقات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

سنتعرض أولا إلى حواجز التجارة الخارجية الجزائرية لننتقل بعد ذلك إلى حواجز تحريرها، وفي الأخير سنتطرق إلى أهم المعوقات التي تكبح عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

أولا: حواجز التجارة الخارجية الجزائرية

من بين حواجز التجارة الخارجية الجزائرية نذكر الحواجز غير الجمركية والمتمثلة في ما يلي:

- ✓ **حظر الاستيراد:** منذ نوفمبر2008 فرضت وزارة الصحة الجزائرية قيوداً على استيراد عدد من المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية، في عام2008 نشرت وزارة الصحة قائمة بمستحضرات صيدلانية ممنوع استيرادها بلغ عددها حوالي 357 منتج، منذ عام 2007 حظرت الحكومة الجزائرية استيراد المعدات الطبية المستعملة دون استثناء خاص، طبقت الحكومة اللائحة على نطاق واسع لمنع إعادة استيراد الآلات المرسلة إلى الخارج للصيانة بموجب الضمان، حتى بالنسبة للمعدات المملوكة للمستشفيات التي تديرها الدولة. وفي يونيو2020 فرضت الحكومة الجزائرية مبادئ توجيهية للنقد الأجنبي تحظر فعلياً استيراد ثلاثة عشر منتجاً زراعيا في حين تم تصنيف معظم القيود على أنها موسمية ظلا لحظر المفروض على اللوز سارياً طوال عام2020 وفي فبراير2021 أعدت وزارة التجارة جدولاً جديداً لعام 2021 يميز حظراً موسمياً لكل منتج زراعي. يعدل الجدول الجديد قيوداً على مدار العام على واردات اللوز إلى حظر موسم يمن يونيو إلى أغسطس.

من بين حواجز التجارة الخارجية الجزائرية نذكر القيود الكمية سنتعرض لها فيما يلي: أصدرت الجزائر كتاباً جديداً للمواصفات المتعلقة بصناعة السيارات في أوت 2020 ليحل محل النظام التنظيمي السابق للسيارات التي تم وضعها في عام2017، ويغطي كتاب المواصفات الجديدة السيارات والحافلات والشاحنات ومعدات البناء، وحدد كتاب المواصفات حصة استيراد تصل إلى 200000مركبة في السنة بحد أقصى سن و يقدره 2مليارودولار، بسبب الجمارك وضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى، تكلف المركبات أكثر من ضعف أسعار السوق عند شرائها من قبل الأفراد في الخارج والاستيراد، في حين أن حصة الاستيراد على مجموعات السيارات لتجميع سيارات الركاب محددة حالياً عند الصفر، أشارت اللائحة الجديدة إلى أن الحكومة ستحدد حصة جديدة لشركات السيارات التي تحصل على إذن للمشاركة في التجميع المحلي أو التصنيع.

حددت الجزائر حجماً أقصى للواردات يبلغ أربعة ملايين طن متري من قمح الخبز (العادي)، وهو ما يمثل ما يقرب من ثلثي متوسط الواردات السنوية، أفادت وكالة الحبوب الحكومية الجزائرية OAICأنه في الفترة من أكتوبر2019 إلى سبتمبر2020 وفرت قيود الاستيراد ما يقدر بمليار دولار من العملات الأجنبية.

- ✓ **ترخيص الاستيراد:** في يناير ألغت الجزائر متطلبات ترخيص الاستيراد لجميع المنتجات باستثناء سيارات الركاب.

ثانيا: حواجز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

تخليص البضائع عبر الجمارك الجزائرية هو أكثر المشاكل المبلغ عنها التي تواجه الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. يمكن أن تستغرق التأخيرات أسابيع أو شهوراً وفي كثير من الحالات بدون تفسير، بالإضافة إلى شهادة المنشأ تطلب الحكومة الجزائرية من جميع المستوردين تقديم شهادات المطابقة والجودة من طرف ثالث مستقل، تتطلب الجمارك ختم مستندات الشحن بمذكرة "تزوير فيزا" من وزارة التجارة، تشير إلى أن البضائع قد اجتازت فحص الاحتيال قبل تخليص البضائع، تتطلب العديد من عمليات الاستيراد أيضاً تصاريح من عدة وزارات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير البيروقراطية إضافية ،تحدد بوضوح سلطة الوزارة التي يتم ممارستها ورسوم التخزين في الموانئ الجزائرية مرتفعة وتتضاعف الرسوم عند تخزين البضائع لمدة تزيد عن10 أيام[1].

تتطلب اللوائح التي تم إدخالها في أكتوبر 2017 من المستوردين أن يودعوا لدى أحد البنوك ضماناً مالياً يساوي 120 فيا لمائة من تكلفة الاستيرادقبل30 يوما مقدماً، وهو ماي ثقل كاهل المستوردين الصغار ومتوسطي الحجم الذين يفتقروا غالبا إلى التدفق النقدي الكافي.

[1]مكي مراد، "**الاصلاحات الجمركية و دورها في ترقية التجارة الخارجية في ظل التحديات الراهنة– دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة مستغانم، 2018/2017.

ثالثا: معوقات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من بين أهم المعوقات التي تواجهها الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية هي كالتالي:

أ- العوائق التقنية لتحرير التجارة الخارجية

- ✓ **مركبات:** في مارس 2015سنت الجزائر العديد من متطلبات السلامة الجديدة للمركبات المستوردة، مع التركيز على سيارات الركاب، أكد مسؤولو الحكومة الجزائرية على مدى السنوات الست الماضية أن هذه المتطلبات تنطبق على جميع المركبات، لكن يبدو أن المتطلبات تؤثر على المركبات المستوردة بشكل غير متناسب، بموجب الإجراءات التي تهدف إلى إنفاذا لمتطلبات يجب أن تكون جميع المركبات التي تدخل البلاد مصحوبة بـ "شهادة مطابقة" قبل أن يتم فحصها من قبل ممثلو زارة الصناعة، تطلب الجزائر أيضاً هذه الشهادة حتى يتمكن المستورد ونمنا لحصول من البنك على خطاب الاعتماد اللازم لتمويل استيراد السيارات تظل هذه القيود سارية حتى بعد أن قيدتا لحكومة حجم واردات السيارات.[1]
- ✓ **المواد الغذائية:** تشترط الجزائر على المنتجات الغذائية المستوردة أن تبقى80في المائة على الأقل من العمر الافتراضي المتبقي فيوقت الاستيراد، يحظر جميع المنتجات التي تحتوي على لحم الخنزير أو مشتقاته.

ب- الحواجز الصحية والنباتية

تحظر الحكومة الجزائرية حالياً إنتاج أو استيراد أو توزيع أو بيع البذور التي هي من منتجات التكنولوجيا الحيوية، هناك استثناء لبذور التكنولوجيا الحيوية المستوردة لأغراض البحث، في عام 2020 أنهت السلطات الأمريكية والجزائرية الشهادات الخاصة ببيض تفريخ الدجاج، والصيصان البالغة من العمر يوم واحد، وأجنة الأبقار تواصل السلطات البيطرية الأمريكية والجزائرية الانخراط في مفاوضات بشأن شهادات التصدير للسماح باستيراد السائل المنوي الأمريكي ولحوم الأبقار و الأبقار المنتجة للألبان ولحوم الأبقار والدواجن ومنتجاتها.[2]

[1] https://www.codedouanesdz.com/
[2] https://www.codedouanesdz.com/

ت- المشتريات الحكومية

أعلنت الجزائر في أغسطس 2015 أن جميع الوزارات والشركات المملوكة للدولة ستكون مطالبة بشراء المنتجات المصنعة محلياً كلما كان ذلك متاحا، كما أعلنت أن شراء البضائع الأجنبية لن يسُمح به إلا بترخيص خاص على المستوى الوزاري و في حالة تعذر تحديد منتج محلي الصنع. تطلب الجزائر موافقة مجلس الوزراء على النفقات بالعملة الأجنبية التي تتجاوز 10مليارات دينار جزائري حوالي87 مليون دولار في عام 2017 أدى هذا المطلب إلى تأخير المدفوعات لشركة أمريكية واحدة على الأقل.

بما أن الجزائر ليست عضو افي منظمة التجارة العالمية، فهي ليست طرفا في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية ولا مراقبا في لجنة المشتريات الحكومية التابعة لمنظمة التجارة العالمية[1]

ث- معوقات التجارة الرقمية

في مايو2018 وقعت الجزائر عل تشريع يطالب منصات التجارة الإلكترونية التي تمارس الأعمال التجارية في الجزائر بالتسجيل لدى الحكومة واستضافة مواقعها الإلكترونية من مركز بيانات يقع في الجزائر، وتفرض متطلبات التوطين هذه تكاليف غير ضرورية على موردي الخدمات، وخاصة الشركات الأجنبية التي من المرجح أن تعتمد على مراكز البيانات الموزعة عالميا تسمح الجزائر للمواطنين بشراء البضائع من خارج البلاد باستخدام بطاقات الائتمان الدولية، بقيمة قصوى لكل معاملة تبلغ 100000دينارجزائري حوالي 776دولاراًأمريكيا،وتحظر لوائح الصرف الأجنبي الجزائرية استخدام بعض معالجات الدفع عبر الإنترنت لتحويل الأموال من حساب إلى آخر.

ج- معوقات الاستثمار

قبل عام 2020 كان قانون الاستثمار الجزائري يتطلب ملكية جزائرية بنسبة ٪51 على الأقل في جميع المشاريع التي تنطوي على استثمارات أجنبية، في3/07/ 2020عدل قانون المالية التكميلية قانون الاستثمار ليحد من نسبة 51 في المائة للقطاعات الاستراتيجية، والتي تشمل التعدين و أنشطة الطاقة الأولية والصناعات المتعلقة بالجيش والبنية التحتية للنقل وإنتاج الأدوية، نظراً لعدم وجود عملية واحدة لتسجيل الاستثمارات الأجنبية، يجب على المستثمرين المحتملين العمل معا لوزارة أو الوزارات ذات الصلة بمشروع معين للتفاوض

[1] www.fes.de/globalization

والتسجيل و إنشاء أعمالهم التجارية، وقد علقت الشركات الأمريكية أن العملية تخضع للتأثير السياسي و أن الافتقار إلى الشفافية في عملية صنع القرار يجعل من الصعب تحديد أسباب أي تأخير. تسبب المتطلبات البيروقراطية الجزائرية تأخيرات كبيرة وردع العديد من الشركات عن محاولة دخول السوق، على سبيل المثال أبلغت العديد من الشركات الأمريكية، لا سيما في قطاع الأدوية عن صعوبات في تحديد تراخيص التشغيل والوصول إلى الأسواق بدون ترخيص صالح وتكون عملية الحصول على إذن الاستيراد بطيئة للغاية.[1]

ح- معوقات أخرى

تشكل الشركات المملوكة للدولة حوالي ثلثي الاقتصاد الجزائري. تعتبر شركة النفط والغاز الوطنية سوناطراك من أبرز الشركات المملوكة للدولة، لكن الشركات المملوكة للدولة موجودة في جميع قطاعات الاقتصاد، يمكن للشركات المملوكة للدولة الاستفادة من موقعها في السوق لاكتساب ميزة على المنافسين المملوكين للقطاع الخاص، على سبيل المثال تحتكر شركةAlgerie Telecom للاتصالات المملوكة للدولة جميع حركة مرور كابلات البيانات تحت البحر داخل الجزائر و خارجها، مما يمنحها ميزة كبيرة على الشركات الخاصة العاملة في هذا القطاع.[2]

[1] www.napcsyr.org
[2] www.wtoarab.org

خلاصة

بعدما تعرفنا على أساسيات التجارة الخارجية تبين لنا أنها عصب الاقتصاد لاعتبارها مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية لدولة ما في السوق الدولي ولها أثر كبير على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فهي الوسيلة التي تغطي الاحتياجات المحلية كما أنها قناة لتصريف فائض الإنتاج، على هذا الأساس تعرفنا على حواجز التجارة الخارجية التي لم تنتهك القواعد الدولية وتطبقها العديد من الدول لحماية تجارتها ومنتوجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية وما مدى تأثير هذه الحواجز على متغيرات التجارة الخارجية. كما تطرقنا أيضا إلى نظرياتها واستراتيجياتها التي تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي والوصول إلى التنويع في الهيكل الإنتاجي من خلال التوسع في القطاعات الاقتصادية ككل وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للأفراد.

إن عملية تحرير التجارة الخارجية تعكس مدى القوة الاقتصادية للدولة لهذا تحاول الدول العظمى ترسيخ مبدأ التحرير التجاري على الدول النامية من خلال المنظمات الدولية بهدف الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال تصريف الفائض من إنتاجها، وقد تعرفنا من خلال هذا الفصل على الشروط المتخذة لتحقيق التحرير التجاري وهو عكس سياسة الحماية، كما أن عملية التحرير لها أنواع وعناصر تجعلها تفتح أسواقها أمام سلع وخدمات الدول الأخرى مع استيراد التكنولوجيا وعناصر الإنتاج إلا أن بعض الدول أن عملية التحرير تؤثر سلبا على تجارتها الخارجية فهي تضع قوانين الغاب حسب البعض ومنطق الغلبة للأقوى، أي أن الدول النامية ليس لها أدنى فرصة للمنافسة وذلك بسبب ضعف منتوجاتها وصناعتها المحلية أمام المنتجات التي تعرضها الدول المتطورة.

ومن خلال تحليلنا لواقع التجارة الخارجية في الجزائر تبين لنا أن الدولة أتبعت سياسة الحماية كعديد من الدول النامية التي لا تستطيع منافسة المنتوجات الأجنبية وتعاني من ضعف القطاعات الإنتاجية، لكن مع الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية فاضطرت السلطات الجزائرية على تنفيذ شروط المؤسسات المالية الدولية ابتداءً من 1989 وبدأت بتحرير تجارتها الخارجية تدريجيا وهذا القرار لم يكن اختياريا بل اجباريا كما أنها قامت بالاتفاقيات مع عدة الدول لتسهيل المبادلات التجارية من خلال تخفيض القيود الجمركية كما أنها حاولت الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية التي فرضت عليها التحرير الكلي والتي لا تستطيع الجزائر تطبيقه في ظل اعتمادها على قطاع النفط وضعف باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الثالث: ابجدية الدراسة

تمهيد:

بعدما ارتأينا من خلال الإطار النظري للدراسة والتي تحتوي على مختلف المفاهيم العامة حول المتغيرات الأساسية لموضوع الدراسة، يتوجب علينا التطرق إلى أبجدية الدراسة من خلال التعرض لمجموعة من الدراسات السابقة سواء كانت تحليلية أو قياسية التي تبين لنا طبيعة العلاقة بين تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية وهذا من أجل تحديد موقع دراستنا مقارنة بباقي البحوث السابقة.

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة، قلة الدراسات –على حد علم الطالب– التي تبحث بشكل مباشر فيأثر تطاير أسعار النفط في تحرير التجارة الخارجية، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ماجاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال التعرف على أهدافها وأبعادها ومنهجية معالجة فرضياتها، لأجل مقارنتها مع أهداف الدراسة الحالية، وتوضيح أوجه الاستفادة منها، وصولا إلى تبيان أوجه اختلاف وتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

على هذا الأساس سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول جميع الدراسات السابقة التي تطرقت إلى تطايرأسعارالنفط بغية الوصول إلى أهم النماذج القياسية التي تعالج مصطلح "التطايرية"، لننتقل إلى تحليل أهم الدراسات التي تطرقت إلى تحرير التجارة الخارجية بهدف الوصول إلى المتغيرات التي تعبر عنها، وفي المبحث الأخير سنتعرض لأهم الدراسات التي جمعت بين تطايرية أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية ثم نقوم بالتعقيب عن هذه الدراسات والنتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: مراجعة الدراسات السابقة في مجال تطايرية أسعار النفط

لقد عالجت العديد من الدراسات السابقة موضوع تطايرية أسعار النفط ولقد ربطته بعدة متغيرات اقتصادية وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية

تطرقت دراسة (حمومي، 2022)[1] إلى بيان أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية خلال فترة 1990 -2020 في الجزائر، من خلال تحليل وصفي وكمي بتقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR،وذلك بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط.

خلصت الدراسة إلى أن صدمة أسعار النفط الغير متوقعة تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية. كما توصلت إلى وجودتأثير إيجابي لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الرسمي وتأثير سلبي على أسعار الفائدة الحقيقية. وبالتاليتأثير صدمات أسعار النفط في الجزائر إيجابي في حالة التقلب المرتفع وسلبي في حالة التقلب المنخفض.

هدفت دراسة (محمدي، مصباحي، 2021)[2] إلى دراسة أثر تطاير أسعار النفط على الطاقة المتجددة في الجزائر باستخدام نموذجARCH وGARCH، بناءا على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري وهذا خلال الفترة الممتدة من 1991-2019.

أظهرت النتائج التجريبية أن تطاير أسعار النفط لها تأثير إيجابي على الطاقة المتجددة في الجزائر، عندما ترتفع أسعار النفط ترتفع كمية انتاج الطاقة المتجددة وعندما ينخفض سعر النفط تنخفض الكمية المنتجة. هذه النتائج لها آثار مهمة لإدارة المخاطر وسياسات الطاقة المتجددة.

في حين هدفت دراسة (زروقي، 2021)[3]إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو القطاع الزراعي في الجزائر، وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2018)، وكان ذلك بالاعتماد على مناهج Box Jenkins و ARCH من أجل نمذجة السلسلة الزمنية لأسعار البترول كخطوة أولى، ثم استخدام نموذج الانحدار

---

[1] حمومي وفاء، "**تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2020)**"، مجلة المعارف، المجلد 8، العدد 1، جامعة البويرة، 2021.

[2] محمدي فاطمة الزهراء، مصباحي فاطمة الزهراء، "**أثر تطاير أسعار النفط على الطاقة المتجددة في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 11، جامعة تلمسان، 2021.

[3] زروقي أبوبكر الصديق، "**تطاير أسعار البترول وتأثيره على نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1986–2018)**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 1، جامعة مستغانم، 2021.

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كخطوة ثانية بهدف تحليل العلاقة الرابطة بين أسعار البترول ونمو القطاع الزراعي في الجزائر، ولهذا الغرض تم تقدير النموذج القياسي للقطاع الزراعي بحيث يتكون من متغير تابع متمثل في القيمة المضافة للقطاع الزراعي والمتغيرات المستقلة الأساسية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح ذو دلالة إحصائية وعلاقة قوية بين التغير في أسعار البترول وبين القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

بينما بحثت دراسة (غزازي، بهياني، 2020)[1] في محاولة نمذجة تقلبات أسعار النفط، وذلك باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة لسلسة شهرية لأسعار نفط برنت خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 1990 إلى غاية شهر جويلية 2019، ومحاولة التنبؤ بأسعاره الأشهر المتبقية لسنة 2019.

توصلت الدراسة إلى أن سلسلة أسعار النفط (البرنت) تميزت بالتذبذب الكبير وعدم الاستقرار طيلة فترة الدراسة وأن النموذج الأمثل المتوصل إليه لتمثيل بيانات السلسة هو من نوع (1) ARIFMA(1،d،0)– ARCH كما أن متوسط أسعار نفط البرنت المتوقعة للأشهر الأخيرة من سنة 2019 ستكون شبه ثابتة في حدود 63 دولار للبرميل، وبالتالي يمكن القول أن سعر النفط مازالت تتأثر بالصدمة النفطية لسنة 2014.

وحاولت دراسة (مومني، 2018–2019)[2] معرفة أثر تقلبات أسعار برميل النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالإبطاء الموزع لدراسة العلاقة التكاملية في الأجلالقصير والطويل خلال الفترة 1990–2016 والعلاقة السببية وفق YAMAMOTO TODA، مستعملة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية متمثلة في: الصادرات النفطية، الإنفاق الحكومي، القيمة المضافة للقطاع الزراعي، إنتاج النفط الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الفائدة الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم، إضافة إلى تحليل دوال استجابة النبضة لتحليل الصدمات الهيكلية في المدى القصير بيانيا وذلك عند حدوث صدمة في أسعار النفط ومدى استجابة المتغيرات الداخلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات النفطية، الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي.

توصلت الدراسة إلى أنه كلما تزداد أسعار النفط الخام يزداد الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية إحصائيا في الأجل القصير وعند إنخفاض أسعار النفط الخام في الأجل الطويل ينخفض الناتج المحلي الاجمالي، كما تربطهما

[1] غزازي عماد، بهياني رضا، "**نمذجة تطاير أسعار النفط والتنبؤ به للفترة (1990–2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة**"، ARFIMA USING، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة أدرار، 2020.

[2] مومن لمياء، "**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، فرع اقتصاد مالي، جامعة سيدي بلعباس، 2018–2019.

علاقة سببية أحادية الاتجاه. الإنفاق الحكومي وأسعار النفط الخام تربطهما علاقة سببية ثنائية الاتجاه، ففي الأجل القصير عند زيادة الإنفاق الحكومي يزيد الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية إحصائيا ما يدل على أن مخطط النمو في الجزائر قائم على الإنفاق الحكومي وفي الأجل الطويل تصبح العلاقة غير معنوية إحصائيا وهذا يدل على تراجع دور الدولة في تمويل المخططات التنموية الناتج عن انخفاض أسعار النفط الخام.

كما هدفت دراسة (مدوري، زايري، 2018)[1]إلى معرفة هل الاقتصاد الجزائري من حقا يعاني نقمة الموارد الطبيعية؟ من وهذا خلال: عرض من جانب البحوث التي درست العلاقة وفرة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتناولت مختلف التفسيرات الاقتصادية والمؤسساتية لنقمة الموارد، وأما يتعلق بالجانب التطبيقي، تم القيام بإجراء تقييم قياسي تغير لأثر أسعار البترول بعد (استخراج سلسلة تقلب أسعار البترول) CSDGARCH على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وذلك بتحليل من كل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية باستخدام نموذج VAR لتصل الدراسة في الأخير سعر أن إلى البترول المحدد هو الرئيسي للنشاط الاقتصادي الجزائري، وهي النتيجة التي تدعم أكثر فرضية نقمة الموارد الطبيعيةفي الاقتصاد الجزائري.

أعدت دراسة (جابر، 2018–2019)[2] للتعرف على أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر، تم الاعتماد على البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام 1990-2017، وأسعار النفط والغاز عالميا، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت إلى أن هناك أثر لأسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

هدفت دراسة (مهيدي، بوظراف، 2018)[3] إلى قياس اثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1980- 2016 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية(بوكس –جنكينز)و ARMA(p,q) ،نماذج VAR،ARCH.

وأشارت نتائج اختبار دوال الاستجابة الدفعية أن حدوث صدمة في تطاير سعر البترول لها اثر إيجابي على الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل، وأثر سلبي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير والطويل.

[1] مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم، "**أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة البشائر، المجلد 4، العدد 1، جامعة بشار، 2018.

[2] جابر عبد الهادي خمد المري، "**أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة آل بيت، 2018-2019.

[3]مهيدي حسينة، بوظراف الجيلالي، "**دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر (1980–2016)**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 2، جامعة مستغانم، 2018.

بينما تطرقت دراسة (رمضاني، 2015)[1]إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014

وقد توصلت هذه الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسية المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدين المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

وهدفت دراسة (بلقلة، 2013)[2]إلى إبراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها، و سوف تتمحور الدراسة لهذا الموضوع في التطرق إلى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ، وذلك خلال الفترة 2002-2009 ،لكن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة – النفطية الأولى سنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986 ، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنتي 2002 و 2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية .و قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها، وأهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال استقرائه للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلو ل الاقتصادية المناسبة لمعالجتها، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

[1] بن رمضان أنيسة، "**تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، جامعة مستغانم، 2015.

[2] بلقلة بلقاسم، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربة خلال الفترة (2000-2009)**"، مرجع سبق ذكره.

- إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية
- يمكن أن يكون للهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية على المستوى العالمي تأثير حاد على طلب النفط، ويأتي تأثير ذلك على السوق النفطية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو أو من خلال تأثيراتها على التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط .
- تتكون السوق العالمية للنفط من ثالثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار .
- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثالث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصاداتها.

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية

هدفت دراسة (Mezaour, Belaid, 2020)[1]إجراء تشخيص لتقلبات أسعار النفط باعتبارها القضية الرئيسية للأزمة الاقتصادية العالمية حتى نتمكن من التعامل مع تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وأخيراً الإجراءات التي اتخذتها الجزائر، هذا بالنظر إلى أن صدمة النفط تلعب دورًا أساسيًا في الوضع الاقتصادي الدولي ولكن أيضًا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الجزائري ، بسبب تقلبات أسعار النفط ، مما يؤدي إلى العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري.

وأهم النتائج لهذه الدراسة أن انخفاض سعر النفط كان له آثار سلبية على ميزان الميزان التجاري في الجزائرولكن أيضا أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مرتبطة بزيادة الإنتاجية في الجزائر القطاعات الهيدروكربونية التي مكنت الجزائر من تحقيق نمو اقتصادي.

هدفت دراسة (Xin James, 2018)[2] إلى تحديد النموذج الذي يوفر أفضل نتائج تنبؤ لأسعار النفط الخام من خلال نماذج السلاسل الزمنية (SVAR) للفترة (2009-2017)، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تعميم نتائج البحث للتنبؤ ببيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية والتجارية الأخرى مثل سوق الأوراق المالية.

دراسة (Ladjedel ,2017)[3] التي لخصت حالة الاقتصاد الجزائري، و على ما يعرف بـ "المرض الهولندي"، والذي يعنى بالدول التي تجد نفسها تعتمد على الموارد الطبيعية (قطاع النفط)، إذ أدى انخفاض أسعار النفط إلى تباطؤ الاقتصاد الجزائري، مما وضع الحكومة في وضعية صعبة للغاية، تبحث باستمرار عن التدابير الواجب اتخاذها للخروج من هذه الأزمة، والمحافظة على الموازنة العامة للسياسة الاقتصادية في البلاد. إذ صاحب هذا الانخفاض تقشفا في الإنفاق الحكومي وتراجعا في الأداء الاقتصادي، انعكس سلبا على حركة التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات. وفي هذا الاطار اتخذت الحكومة بعض الخطوات من أجل توفير حل فعال وسريع لبعض المشاكل التي تعزى بالقدرة التنافسية والبطالة، ومحاولة اعادة هيكلة القطاع المالي وجعله أكثر أمنا وصلابة، ولكن تعتبر هذه الخطوات غير كافية وغير واضحة المعالم، إذ من الواجب اعتماد إصلاحات هيكلية توحي من جهة، إلى تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع واحد فقط كقطاع النفط في تغذية الخزينة العمومية، خصوصا

[1] Mezaour Amel, Belaid Dehbia, « **Les Fluctuations Des Prix Du Pétrole Comme Enjeu Principal De La Crise économique Internationale (état Des Lieux , Impact Sur L'économie Algérienne Et Mesures Prises Par L'algérie) »**, Industrial Economics Journal –Khezzartech, vol 10, N° 2, Université de Batna, 2020.

[2] Xin Jmaes, H, « **Crude oil prices forcasting time series vs SVR »**, International information management association, 2018.

[3] Ladjedel Khaled, « **L'impact De L'effondrement Des Cours Du Pétrole Sur Les Grands Indicateurs Macroéconomiques En Algérie »**, revue economie et developpement, vol 5, N° 2, Université de Médea, 2017.

واذا كان هذا الأخير يتميز بحماية طويلة لشركات أجنبية كبرى، تعمل بموجب عقود امتياز، وتتقاسم الانتاج مع الدولة، ومن جهة أخرى، تنظيم سوق العمل و ترشيد الإنفاق العام، بما يخدم تغليب المصلحة الاقتصادية والاجتماعية والأمينة على باقي المصالح التي لا تخدم الوطن.

تطرقت دراسة (Saigh,2016)[1] إلى جزء كبير لدراسة تاريخية لأسعار النفط، في محاولة لتسليط الضوء على العلاقة الزمنية بين الوقائع والأحداث التاريخية على تقلبات أسعار النفط والتي ستكون حسب الفترات الهامة في تاريخ النفط، بفضل دراسة المعطيات الإحصائية للنفط المستمدة من قاعدة بيانات شركة البترول البريطانية، كما حاولت هذه الدراسة إبراز تفوق إنتاج النفط للبلدان التابعة لمنظمة أوبك وكذلك احتياطاتها المؤكدة من النفط، كما حاولت أيضا تحليل الصدمات النفطية الرئيسية والمواجهة التي اندلعت بين المنتجين والمستهلكين (أوبك/ IEA) وافتراضات مستقبلية حول بداية ندرة النفط، وأخيرا تطرقت هذه الدراسة للأفاق المستقبلية للطاقة في العالم، حيث ارتكز هذا العمل خلال الدراسة التاريخية على قاعدة المعلومات BP ذات المصداقية، والتي تعتبر مرجع لكثير من الدراسة في مجال الطاقة وخاصة أن المعطيات المتوفرة مجانا.

أعدت دراسة (Elmi, 2011)[2] إلى التعرف على العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في جميع البلدان وخاصة تلك المصدرة للنفط. وقد تمت دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بعض دول أوبك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعطي الفترة من 1970 إلى 2008. تم تطبيق فلتر Hodrick Prescoh الأول لاستخراج أسعار النفط ، ثم اختبار تأثير صدمات سعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي بواسطة نموذج الانحدار التلقائي للمتجه VAR.

أظهرت النتائج أن كلا من أوبك وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مهددة بالنفط ولكن بدرجة مختلفة، يمكن أن تساعد تجارب اندونيسيا الاقتصادات المصدرة للنفط الأخرى في الاستقلال عن النفط.

هدفت دراسة (Berument, 2010)[3] إلى تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تبحث هذه الورقة في كيفية تأثير أسعار النفط على نمو الإنتاج في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعتبر أما مصدرة صافية أو مستوردة صافية لهذه السلعة،

[1] Saigh Malika, « **Diagnostic Du Marché Pétrolier Prix Du Pétrole - Rétrospective Historique »**, Revue maaref, vol 11, N°21, Université de Bouira, 2016.

[2] Elmi, Z and Jahadi H, "**Oil price shocks and Economic growth: evidence from OPEC and OECD"**, Australian journal of basic and applied sciences, 5 (6), 2010.

[3] Berument , M, Celyan, N Dogan, N. "**The impact of oil shocks on the economic growth of selected MENA countries"**, the energy journal, 31 (1), 2010.

ولكنها أصغر من أن تؤثر على أسعار النفط. إن الأداء الاقتصادي لبلد ما لا يؤثر على أسعار النفط العالمية يتم فرضه على وضع ناقل الانحدار التلقائي كقيود محددة، تشير التقديرات إلى أن الزيادات في أسعار النفط لها تأثير إيجابي على مخرجات الجزائر وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات الربية المتحدة، ومع ذلك، لا يبدو أن لأسعار النفط تأثيرا مهما من الناحية الإحصائية على مخرجات البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس، عندما نحلل بشكل أكبر صدمات النفط الإيجابية مثل الطلب على النفط وإمدادات النفط للمجموعة الأخيرة من البلدان، ترتبط المعروض من النفط بانخفاض نمو الإنتاج، ولكن تأثير الطلب على النفط على الإنتاج لا يزال إيجابيا.

قامت دراسة (Sadorsky & Henriques2008)[1]باستعمال نموذجVARلتحديد العلاقة بين أسعار النفط، أسعار الطاقة البديلة وأسعار أسهم التكنولوجيا.

أشارت نتائج الدراسة أن أسعار أسهم التكنولوجيا لها تأثير كبير على أسعار أسهم الطاقة المتجددة أكثر من تأثير أسعار النفط. وهذه النتائج تشجع المستثمرين والمديرين وصانعي السيارات.

توصلت دراسة (Lee, Ni and Raati, 1995)[2] إلى أنه بعد 1986 أصبحت أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة أي أنها أصبحت ذات طبيعة تطايرية، ومن أجل قياس تطاير سلسلة سعر البترول فقد استخدموا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي الذي يعتبر مقياسا للتطاير.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين صدمات أسعار البترول الموجبة ونمو الناتج الداخلي الخام، بينما صدمات أسعار البترول السلبية لم يكن لديها ارتباط مع نمو الناتج الداخلي الخام.

[1]Henriques, I., Sadorsky, P.. "**Oil prices and the stock prices of alternative energy companies"**. Energy Econ, 2008.

[2]Lee, K., Ni, S., Raati, R.A, "**Oil shocks and the macro economy : The role of price variability"**, Energy Journal, 16 (4), 1995.

المطلب الثالث: تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت تطاير أسعار النفط على كثرتها تبين لنا الدور الكبير لأسعار النفط في تحقيق حركة التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات، فمن ناحية القطاع الزراعيأعدتها دراسة (زروقي، 2021) إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو القطاع الزراعي في الجزائر، في حين بحثت دراسة (محمدي، مصباحي، 2021) في مجال الطاقة من خلال دراسة أثر تطاير أسعار النفط على الطاقة المتجددة في الجزائر. بينما اهتمت دراسة كل من (مهيدي، بوظراف، 2018)، (بلقلة، 2013)، (رمضاني، 2015) موضوع أثر تطاير أسعار النفط على السياسة المالية والموازنة العامة، بينما ركزت دراسة (حمومي، 2022) إلى بيان أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية خلال فترة 1990 2020- في الجزائر. بينما تناولت دراسة (Berument, 2010)، (Elmi, 2011)، (جابر، 2018-2019)، (مومني، 2018-2019) بموضوع علاقة تطاير أسعار النفط مع النمو الاقتصادي. كما أخذت دراسات تطرقت إلى وقائع أسعار النفط والأحداث التاريخية لتقلبات أسعار النفط منها دراسة (Saigh,2016). ومنها دراسات لخصت الاقتصاد الجزائري منها دراسة (Ladjedel ,2017 دراسة (Mezaour, Belaid, 2020) التي اعتبرت أن صدمة النفط تلعب دورًا أساسيًا في الوضع الاقتصادي الدولي ولكن أيضًا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الجزائري، وبسبب تقلبات أسعار النفط ، مما يؤدي إلى العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة في مجال تحرير التجارة الخارجية

لقدعالجت العديد من الدراسات السابقة موضوع تحرير التجارة الخارجية ولقد ربطته بعدة متغيرات اقتصادية وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية

هدفت دراسة (بوعدلة، 2021)[1] إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وأداء القطاع الصناعي، وذلك من خلال دراسة قياسية ارتكزت على بناء نموذج قياسي لتحديد تأثير درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف والواردات على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من (2000-2019).

هدفت دراسة (مباركي، مختاري، 2020) [2]إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1970 – 2016، بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال المادي نحو النمو الاقتصادي. وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري مع معدلات النمو الاقتصادي، بحيث أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع النمو بنسبة 13% في المنطقة. كما يوجد أثر ايجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال المادي على النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة (مجناح، حاشي، 2020)[3] إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض المتغيرات لسياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر للفترة (1980-2017)، وذلك من

[1] بوعدلة سارة، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000–2019**"، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 1، المدرسة العليا للدراسات التجارية، 2021.

[2] مباركي عبد الإله . مختاري فيصل، "**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :1970–2016**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 3، جامعة مستغانم، 2020.

[3] مجناح فؤاد، حاشي النوري، "**دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980–2017)**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد1، جامعة الجلفة، 2020.

أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات) والميزان الخارجي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أن تزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع الصين ودول الاتحاد الأوروبي وكذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية.

تطرقت دراسة (مطاي، دلال، 2019)[1] إلى قياس أثر انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية على أحد القطاعات التي يسمح تطورها بتحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري والمتمثل في القطاع الصناعي خارج المحروقات، وللقيام بذلك تم الاعتماد على الأسلوب القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000، إلى سنة 2016.

وقد بينت نتائج اختار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج تقدير النموذج أن الانفتاح التجاري له آثار إيجابية على نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل.

تطرقت دراسة (رحالي، بوعافية، عوادي، 2018)[2] إلى معرفة اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر، بإجراء دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، من خلال التطرق في الجزء النظري الى بعض المفاهيم الخاصة بتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف. ثم تم القيام باستعراض تطور متغيرات الدراسة بعد تقييمها، واستعمال منهج الاقتصاد القياسي لتكميم العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وقد بينت نتائج الدراسة القياسية أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة قد ترك أثرا سلبيا على سعر الصرف الفعل الحقيقي خلال هذه الفترة.

---

[1] عبد القادر مطاي . فؤاد عمر دلال، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2016-2000**، مجلة احاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة بسكرة، 2019.

[2] بلقاسم رحالي . سمير بوعافية . مصطفى عوادي، **اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 (دراسة قياسية)**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 2، جامعة الواد، 2018.

تطرقت دراسة (السبتي، زعرور، 2018) [1] إلى توضيح مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، خاصة مع تزايد وتيرة التوجه نحو تحرير هذا القطاع بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تهتم بتنظيم علاقات التجارة الدولية، لأن هذه المنظمة تهتم بالدول النامية وتقدم لها المساعدة لتخطى الاختلالات الموجودة في اقتصادها.

بحثت دراسة (أنس، 2017–2018)[2] في التحقق من متغيرات الانفتاح التجاري والتضخم من الفترة 1980 إلى 2016 باستخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك.

وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد للانفتاح التجاري والنمو السكاني على التضخم، وكما تشير نتائج الانحدار إلى أنه يوجد هناك أثر للانفتاح التجاري على التضخم.

أعدت دراسة (ترقو، بغداوي، بوكرشاوي ، 2017)[3]إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014) ومن أجل ذلك تم القيام بتقدير دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، حيث اعتمدت الدراسة على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل متغيرات النموذج،دون إدماج متغيرة متوسط الأجر الحقيقي ودون التمييز بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل وذلك لعدم توفر معطيات متعلقة بهذين المتغيرين على مستوى الوزارة ، كما استخدمت الدراسة مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل الانفتاح التجاري،وقد سمحت الدراسة تقدير النموذج بتفسير سلوك العمالة داخل هذا القطاع بعد الانفتاح التجاري، حيث وجدنا أن مؤشر الانفتاح التجاري له أثر إيجابي ومعنوي على مستوى التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

أعدت دراسة (جيهان، 2016–2017)[4] إلى بيان طبيعة سياسات تحرير التجارة الخارجية الأردنية والميزان التجاري خلال الفترة 1990–2016، وقياس الأثر بين تحرير التجارة الخارجية وبين الميزان التجاري

[1] السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، "**مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1، جامعة الجلفة، 2018.

[2] أنس حامد سالم المومني، "**الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن**"، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل بيت، الأردن، 2017–2018.

[3] محمد ترقو . جميلة بغداوي . براهيم بوكرشاوي، **قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000–2014**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة شلف، 2017.

[4] جيهان محمد عثمان العموش، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1990–2016)**"، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة أل بيت، الأردن، 2016–2017.

الأردني، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية الدراسة، وتم استخدام برنامج EVIEWSلتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2016).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لتحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل، وإن (0.319) من التغيرات في الميزان التجارب سببها تحرير التجارة الخارجية، وضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي يمتلكها الأردن في بعض القطاعات كالصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية والصناعات الدوائية من أجل الارتقاء بمستوى الصادرات.

أعدت دراسة (مصراوي، 2016-2017)[1]إلى تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية ومنها الجزائر، وانعكاسها على المؤشرات الاقتصادية وذلك خلال الفترة 1990 -2014، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي وهي كما يلي :

- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر .
- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطِني.
- رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الاقتصاد الجزائري على التصدير.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من الخارج.

هدفت دراسة (ميادة، 2015-2016)[2] إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1980-2014، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي، اعتمادا على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الصادرات والواردات وعرض النقد.

[1] مصراوي منيرة، "**تأثير تحرير الجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة مستغانم، 2016-2017.

[2] ميادة داود حسن، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن**، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد ، جامعة أل بيت، الأردن، 2015-2016.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاث علاقات سببية وباتجاه واحد، الأولى من الانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي، والثانية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، أما الثالثة من عرض النقد إلى النمو الاقتصادي، كما تبين وجود أثر إيجابي لكل من عرض النقد M2 والانفتاح الاقتصادي وكان الأثر الأكبر لعرض النقد يليه الانفتاح الاقتصادي، كما يتبين من النتائج الانحدار الانفتاح الاقتصادي، وجود أثر معنوي وبسيط للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف القاعدة الصناعية الأردنية وعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية مما فاقم من الضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي، كذلك وجود أثر موجب ومعنوي للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، واعتمادا على نتائج الدراسة فقد أوصت الباحثة بضرورة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج، بالإضافة إلى إخضاع المشاريع لمعايير الإنتاج العالمية، وسد الطلب المحلي الداخلي على السلع، لتحسين وضع ميزان المدفوعات، مما سيعطي دفعة إيجابية لصالح الصادرات، وتحقيق مستويات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة (بوضياف، 2015)[1] إلى التعرف على أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على التنافسية الدولية، باعتبار أن سياسة تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية للاقتصاد الجزائري المستخلصة من الاتفاقات والشراكات الأجنبية والانضمام إلى المؤسسات الدولية ,لذا قامت الدولة الجزائرية جاهدة على تطبيق أسسها منذ التسعينات بإجراء الإصلاحات اللازمة وتقنينها والتي حددناها بمتغيرات رصيد الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي والحصيلة الجمركية, و تأثيرها على التنافسية الدولية باستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS 08 والذي اثبت وجود علاقة قوية 83 % بتسجيلها علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية مع رصيد الميزان التجاري والحصيلة الجمركية ,وبالتالي يمكن استخلاص أن سياسة تحرير التجارة الخارجية يمكن لها أن تزيد التنافسية الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي والحصيلة الجمركية كون العلاقة لهذين المتغيرين هي نفسها مع التنافسية الدولية , إلا أن رصيد الميزان التجاري يمثل علاقة طردية مع سياسة تحرير التجارة الخارجية وعكسية مع التنافسية الدولية.

أشارت النتائج التجريبية إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومع ذلك فإن تأثير سعر الصرف والواردات كان سلبي.

[1] بوضياف سامية، "**سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2015.

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية

في حين تناولت دراسة(Hamimed, Mokhtari, 2021)[1] تجادل الأدبيات بأن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة ولكن أيضًا على تلك التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تحسين إنتاجيتها الوطنية. في الواقع ، يحفز الانفتاح التجاري المنافسة، والتي بدورها تدفع الشركات الوطنية إلى الابتكار أو التقليد حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الجودة المؤسسية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. للقيام بذلك، تم استخدام بيانات اللوحة لعشر دول من وسط وغرب أوروبا (CEECs) خلال الفترة 2002-2018.

وأظهرت النتائج أن وجود المؤسسات الجيدة والانفتاح على التجارة الدولية يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

حاولت دراسة (Haddad, 2020)[2] عرض تحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر ونواقصها بالإضافة إلى الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها من أجل تعزيز هذا النشاط.

هدفت دراسة (Bekihal, 2020adouka,)[3] إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. للقيام بذلك ، قامت هذه الدراسة بتصميم المقال حول ثلاثة محاور. حيث تناول المحور الأول الضوء على مجموعة المساهمات التي سلطت الضوء على الصلة الواضحة بين الحرية التجارية والأداء. المحور الثاني بتتبع تطور السياسة التجارية الجزائرية. أخيرًا، في المحور الأخير تم تقديم دراسة تجريبية لتقييم أثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المذكورة في هذا العمل.

تناولت دراسة (Yacine, 2018)[4] تحليل تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، خلال الفترة 1980 إلى 2014 ، باستخدام وظيفة كوب دوغلاس وتطبيق نهج ARDL. كشفت نتائج تقديرات الاقتصادية القياسية أن سياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الجزائر والمتمثلة في درجة الانفتاح التجاري

[1]Hamimed Soumia . Mokhtari Fayçal,**Le Lien Entre Ouverture Commerciale, Institutions Et Croissance économique : Le Cas Des Pays D'europe Centrale Et Orientale (peco), Journal des Etudes Economiques Contemporaines**, vol 6, N°2, Université de Msila, 2021.

[2]Haddad Sofiane, **Le E-commerce En Algérie : Enjeux Et Défis à Surmonter** , vol 1, N°1, Université d'alger 3, 2020.

[3]Bekihal Mohammed .ó adouka Lakhdar .**Ouverture Commerciale Et Performance économique : Le Cas De L'algérie Pour La Période 2000-2015**, Al-riyada for Business Economics Journal, vol 6, N°1, Université de Chlef, 2020.

[4]Nadia Yacine, **L'impact De La Politique D'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique Dans Les Pays En Voie Du Développement - Cas De L'algérie**, La Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études, vol 3, N° 1,Université de Bouira, 2018.

لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير ، فيما يصبح هذا الأثر سلبيا على المدى الطويل. يجب على الجزائر اعتبار سياسة الانفتاح التجاري خطة طويلة الأجل للبلد والتي يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية التنمية الشاملة لتعزيز النمو الاقتصادي.

في حين هدفت دراسة (El Afani. Benslimane, 2017)[1]التحليل التجريبي لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. للقيام بذلك ، استخدمنا تحليل وظائف الاستجابة الاندفاعية وتحليل تحلل الفروق المقدرة بواسطة نموذج VAR (نموذج الانحدار الذاتي المتجه).

توضح النتائج الرئيسية التي تم الاحتفاظ بها من هذه المقالة أن الانفتاح التجاري ليس له تأثير كبير على الاقتصاد. نمو. هذا يعني أن انفتاح الاقتصاد على الخارج ليس عاملاً حاسماً للنمو الاقتصادي في الجزائر.

أعدت دراسة (Habbiche, 2017)[2] إلى تحليل تأثير الانفتاح التجاري العلاقة بين درجة الانفتاح مع ثلاثة محددات للنمو الاقتصادي وهي الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ومخزون رأس المال. يقدم الجزء الأول عرضًا حول الانفتاح التجاري من خلال اتفاقيات التجارة الحرة بالإضافة إلى تذكير موجز باتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الجزائر. النمو الاقتصادي.

ركزت دراسة (Hamadouche,2015)[3] على دراسة تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1975-2013. حاولت الدراسة نمذجة متغير الانفتاح التجاري الذي يساوي مجموع التجارة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ، ثم تم القيام بحساب سياسة الانفتاح التي تمثل المتبقي (الفرق بين الانفتاح الملحوظ والانفتاح المقدر) لإزالة المتغيرات المرتبطة بالخصائص الهيكلية واختبار تأثيرها على النمو في هذه البلدان. باستخدام بيانات بانل ديناميكية من ثماني08 دول و فترات متتالية مدتها خمس سنوات.

وتظهر النتائج التي تم العثور عليها وجود علاقة قوية بين سياسات الانفتاح والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

[1]El Afani Amar . Benslimane Hajar"**L'effet De L'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique En Algérie : Application Du Modèle Var"**,Revue Algérienne de Développement Économique, vol 4, N°4, Université de Chlef, 2017.

[2]Habbiche Wahiba, **Essai D'évaluation De L' Impact De L'ouverture Commerciale Sur Une économie En Algérie**, Algerian Journal of Human and Social Sciences, vol 1, N°1, Université de Constantine, 2017.

[3]Hamadouche Fatma Zohra, **Ouverture Commerciale Et Croissance Economique Dans Un Echantillon Des Pays Du Mena, Revue d'économie et de statistique appliquée**, vol 12, N°2, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2015.

هدفت دراسة (Kar, 2013)[1]إلى بحث اتجاه السببية بين تحرير التجارة والتطوير المالي والنمو الاقتصادي في تركيا، باستخدام بيانات شهرية للفترة من كانون الثاني 1989 إلى تشرين الثاني 2007، وأظهرت نتائج منهجية السببية الخطية وغير الخطية، ما يلي:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري،
- النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي،
- يؤدي التطور المالي إلى تحرير التجارة. وأكدت هذه المنهجية على الروابط السببية القوية بين التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا.

وعليه تكون النتائج قد أوضحت أن النمو الاقتصادي يعتمد جزئياً على تحرير التجارة من خلال التمويل الخارجي في تركيا التي حررت حساب رأس المال منذ عام 1989.

كما تطرقت دراسة (Shaheen, 2013)[2] إلى قياس أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 2010-1975باستخدام منهجيةJohensenللتكامل المشترك للعالقة طويلة المدى التي وضعها(Jeslius & Johensen .1990) .

بينت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة واجمالي تكوين رأس المال الثابت لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين كان أثر الاستثمار المباشر الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي سلبيا.

أعدت دراسة (Shaheen, 2011)[3]إلى قياس الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL للتكامل المشترك؛ الاختبار سببية غرانجر لاستكشاف علاقات توازنية طويلة المدى، ولاستكشاف اتجاه العلاقة السببية بين التجارة الدولية والتطور المالي والنمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني، واستخدام المستوردات والصادرات من السلع والخدمات بمثابة بديل للتجارة الدولية، في حين اس خ ت دمت النقود بمعناها الواسع M2 والناتج المحلي الإجماليGDP كبديل عن التطور المالي والنمو الاقتصادي على التوالي.

وتوصلت الدراسة إلى قبول فرضية اقتصاد العرض القائد،ووجود عالقة سببية من التجارة الدولية باتجاه النمو الاقتصادي، ومن التطور المالي باتجاه التجارة الدولية.

[1]Kar,Muhsin,Saban Nazlioglu and Huseyin Agir , **Trade openness, financial development and economic growh in Turkey: Linear and Nonlinear causality Analysis** , International Conference on Eurasian Economies, 2013.

[2] Shaheen alma,Mahnaz Muhmad , **Impact of trade liberalization on economic growth in Pakistan**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 2013.

[3]Shaheen Safana, Masood Sarwar Awan, Mauhammad Waqas, and Muhammad Amir Aslam , **Financial development, International trade and economic growth: Empirical evidence from Pakistan**, Romanian Journal of Fiscal Policy, 2011.

كما تطرقت دراسة (Tahtane,2010)[1] إلى تقييم تجريبي لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول العربية (الجزائر ، البحرين ، مصر ، الأردن ، المغرب ، موريتانيا ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 1980-2006.

تسلط النتائج التي تم الحصول عليها من خلال بيانات بانل ، على العلاقة الضعيفة بين الانفتاح التجاري والنمو في هذه البلدان. مما يعني أن انفتاح الاقتصاد على الخارج ليس عاملاً محددًا للغاية للنمو الاقتصادي وهذا بالنسبة للعينة المدروسة بأكملها.

هدفت دراسة (Benhamou, 1999)[2] إلى فحص طبيعة ومحتوى الإطار القانوني للتجارة الخارجية الجزائرية وخاصة قدرتها على السماح بدمج جزء من اقتصاد هذا البلد في السوق الدولية، بالنسبة لاحتياجات التحليل ، تطرقت هذه الدراسة، على التوالي ، الجهات الفاعلة ، والأدوات والأساليب التي تتدخل في الاتجاه ، وتنظيم وإدارة التجارة الخارجية ، وتتدخل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في التجارة الخارجية. انتقل الدستور الجزائري لعام 1996 ، مثل سابقه ، إلى الدولة "تنظيم التجارة الخارجية". علاوة على ذلك ، يكرس هذا النص الأساسي "حرية التجارة والصناعة". ألا يوجد تناقض هنا؟ دون الخوض في التفاصيل التاريخية لتنظيم التجارة الخارجية الجزائرية. من المهم تحديد أن العمليات التجارية ، لا سيما تلك التي تتم مع شركاء أجانب ، كانت تتم بشكل رئيسي في ظل نظام احتكار الدولة.

[1] Mourad Tahtane, **L'impact De L'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique Dans Les Pays Arabes: Une Analyse Quantitative**, revue nouvelle économie, vol 1, N°1, Université Khemis Meliana, 2010.

[2] A. Benhamou,**Le Cadre Juridique Du Commerce Extérieur De L'algérie**, revue idara, vol 9, N° 18, École Nationale d'Administration, 1999.

المطلب الثالث: تعقيب عن الدراسات السابقة

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت تحرير التجارة الخارجية على كثرتها التي حاولت تبيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية وابراز الأثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني باعتبار أن سياسة تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية للاقتصاد الجزائري منها دراسة (بوضياف، 2015)، (مصراوي، 2016-2017)، حيث اعتمدت دراسة (مصراوي، 2016-2017) إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطِني. كما وضحت دراسة (السبتي، زعرور، 2018) مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، في حين تطرقت دراسة هدفت دراسة (Benhamou, 1999) إلى فحص طبيعة ومحتوى الإطار القانوني للتجارة الخارجية الجزائرية ، كما عرضت دراسة (Haddad, 2020) تحديات التجارة الإلكترونية في الجزائر ونواقصه. كما تطرقت الدراسات السابقة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من بينها دراسة (Shaheen, 2013)، (Kar, 2013)، (مباركي، مختاري، 2020)، (ميادة، 2015-2016).

كما أن هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول مختلفة، شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء منها دراسة (Hamimed, Mokhtari, 2021)، (Bekihal, 2020 adouka,)، (Yacine, 2018)، حيث أن هناك دراسات أخرى لم يتسنى لنا ذكرها كلها، وما يمكن ملاحظته إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي في عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على متغيرات أخرى ذات صلة بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: مراجعة الدراسات السابقة التي ربطت بين تطاير أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي ربطت تطايرية أسعار النفط بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: مراجعة الدراسات باللغة العربية

سعت دراسة (موسي ،بورحلة، قدال، 2022)[1] إلى الوصول لطبيعة استجابة التوازنات الاقتصادية الخارجية بما فيها ميزان المدفوعات وسعر الصرف لصدمات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

خلصت الدراسة إلى وجود تأثير مزدوج (إيجابي وسلبي) لصدمة أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر، وهذا راجع لزيادة حجم الواردات وتدخل السلطات النقدية في ضبط أسعار الصرف. يضاف إلى ذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى ميزان المدفوعات.

هدفت دراسة (دبار، بوصبيع صالح، 2021)[2] إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2020) حيث عمدت الدراسة إلى نمذجة قياسية وتحليلية باستخدام نموذج ARDL.

توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة، مع وجود علاقة قصيرة الآجل أيضاً وهو ما أكدته معادلة UECM حيث ظهرت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية.

هدفت دراسة (بركان، دربوش، 2021)[3] إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات بنسبة تزيد عن 90% في المتوسط، ما يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار المحروقات، حيث شهد تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية، واستمر هذا

[1] موسي آسية . بورحلة زهرة . قدال زين الدين، **دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 1، جامعة أم البواقي، 2022.

[2] دبار عبد الكريم . بوصبيع صالح رحيمة، **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الواد، 2021.

[3] بركان بسمة . دربوش محمد الطاهر، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2020)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة خنشلة، 2021.

التراجع إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة طوال هذه الفترة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أن اقتصاد الجزائر كان ولا يزال يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية.

تطرقت دراسة (لحمش، مداني، 2020)[1] إلى بيان آثار الأزمة النفطية الأخيرة على التجارة الخارجية الجزائرية ورصيدها التجاري في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2018. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة تصب في مجملها إلى حقيقة مفادها أن الاقتصاد الجزائري ما زال مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ مازالت الصادرات النفطية تساهم في المتوسط بحوالي 95% من مداخيل البلد المالية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5%، مما جعل مقبوضات الصادرات لا تغطي مدفوعات الواردات في جل أزمنة الدراسة، وهذا ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، مع إمكانية وقوعه مستقبلا في فخ التبعية المالية، وهذا ما أكدته نتائج التجارة الخارجية في الفترة محل الدراسة.

أعدت دراسة (بن مسعود، الحدي، 2020)[2] إلى قياس مدى تأثير تغيرات سعر النفط على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ما بين 1986-2016، اذ تطرقت الدراسة نظريا على ماهية النفط وأسواقه و نظم تسعيره وأهميته، كما عرَجت على الميزان التجاري و مكوناته وحالاته، ولتحقيق أهداف الدراسة تم القيام باستخدام اختبارات ديكي فولر، جوهانسون، غرانجر و فيشر كذلك لتحديد مدى هذا التأثير، إذ توصلنا إلى أن سعر النفط يؤثر على وضعية الميزان التجاري لوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر.

من خلال الدراسة أيضا خلُصت إلى أنه على السلطات المعنية السعي نحو تنويع اقتصادي حقيقي من خلال تفعيل السياسات الاقتصادية التي تساهم فعليا في تنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات.

تطرقت دراسة (مختاري، بوكثير، 2019)[3] إلى توضيح العلاقة الموجود بين كل من سعر البترول والميزان التجاري وقياس أثر تغيرات أسعار النفط العالمي على واقع رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج، وبرنامج Eviews في التحليل. بعد بناء النموذج القياسي.

[1] لحمش مهدي . مداني جميلة، **انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية – حالة الجزائر فترة 2014-2018**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، جامعة خميس مليانة، 2020.

[2] بن مسعود سعاد . الحدي نجوية، **أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986-2016)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة، 2020.

[3] مختاري فتيحة . بوكثير جبار، **أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية للفترة (1990-2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، جامعة أم الواقي، 2019.

وأهم نتيجة توصلت إليها الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير إلا أنه لا توجد أية علاقة في المدى الطويل وذلك بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

هدفت الدراسة (بوسالم، يدروج، 2018)[1] إلى تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري، ودراسة مدى تأثره بالانهيار الحاصل في أسعار النفط، وذلك من خلال معرفة وقياس أثر التقلبات هذه على الواردات بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1975 إلى غاية سنة 2015،وباستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي.(VAR)

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، في حين توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما تمتد من أسعار النفط نحو الواردات، كما خلصت أيضا إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط بمقدار 1% أو بدولار أمريكي واحد ستتسبب في إحداث أثر في بداية فترة الاستجابة على الواردات، وهذا ما يدل على أن الواردات في الجزائر مرتبطة وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية.

بحث دراسة (يوب، 2017)[2] الى قياس اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري 2014 ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج – بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970 النتائج تشير إلى أنه لم يتم الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين اسعار . VAR الانحدار الذاتي اثبتت وجود VAR النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالمقابل نتائج التقدير بواسطة نموذج علاقة سببية في اتجاه اسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، و ان الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي ان الارتفاع في اسعار النفط ب 1 % سيؤدي الى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.02.

تطرقت دراسة (صهيب، 2017)[3] إلى قياس أثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على صادرات الأردن، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد وبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980-2015)، وقد

[1] بوسالم فاطمة . يدروج نضال، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975–2015**، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 2، العدد 1، جامعة جيجل، 2018.

[2] يوب فايزة، **اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري– دراسة قياسية**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 16، العدد 2، جامعة تلمسان، 2017.

[3] صيب محمد علي الفهداوي، **أثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن**، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل بيت، الأردن، 2017.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات.

المطلب الثاني: مراجعة الدراسات باللغة الأجنبية

هدفت دراسة (Ferrah . Ouledzaoui, 2022)[1] إلى اختبار أثار تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر للفترة 2004-2018، وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسية من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط (طريقة المربعات الصغرى العادية).

وختمت الدراسة أنه كلما ارتفع سعر النفط في الأسواق الدولية زاد سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي مقابل الدولار الأمريكي، إلا أنه يمكن تفسير هذه النتائج بزيادة الكتلة النقدية نتيجة عملية التنقيد (العملة الأجنبية) وزيادة الانفاق العام لتمويل البرامج الاقتصادية الضخمة وعلى رأسها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

هدفت دراسة (**Rehioui Manel . Djellit Tahar . Merghit Abd Elhamid,2021**)[2]إلى إبراز أهمية استخدام مرونة سعر الصرف في الاقتصاديات المصدرة للنفط كأداة فعالة لامتصاص التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية ، مع إشارة خاصة إلى حالة الجزائر التي واجهت تحديات صعبة ناجمة عن صدمة انهيار أسعار النفط المستمرة منذ جوان 2014 وتداعياتها الوخيمة على الأداء الاقتصادي الكلي للبلد، لاسيما التراجع الكبير في وتيرة النشاط الاقتصادي، وتزايد حدة العجز في المالية العامة والحساب الجاري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التخفيضات التي سمح بها بنك الجزائر في القيمة الخارجية للدينار في أعقاب الصدمة لم تساهم بالشكل المطلوب في تسهيل تكيف الاقتصاد الجزائري مع تداعياتها.

أعدت دراسة (Touati, 2021)[3] إلى تحليل آثار سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ، من خلال دراسة تجريبية باستخدام نموذج ARDL بناءً على بيانات شهرية من يناير 2012 إلى ديسمبر 2019.

[1] Ferrah Ahlem . Ouledzaoui Abderahmane, **The Impact Of Oil Price Fluctuations In The Algerian Dinar Exchange Rate Against Dollar -econometric Analytical Study On During The Period (2004-2018)**, Revue des sciences Humaines Université Oum El Bouaghi ,vol 9, N°1, Université Oum El Bouaghi, 2022.

[2] Rehioui Manel . Djellit Tahar . Merghit Abd Elhamid, **The Role Of Algeria's Exchange Rate Policy In Absorbing The Impact Of External Shocks: The Case Of The 2014 Oil Shock**, Revue Namaa pour l'économie et le commerce, vol 5, N°2, Université de JIjel, 2021.

[3]Touati Karima, Les **Effets à Court Et Long Termes Du Prix De Pétrole Sur Le Taux De Change En Algérie : Modèle Ardl Sur Données Mensuelles (2012-2019)**, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, vol 14, N° 2, Université de M sila, 2021.

وأظهرت النتائج أن أسعار النفط لها تأثير سلبي كبير على سعر الصرف. تظهر نتائج العلاقة طويلة الأمد أن انخفاضا بنسبة 1٪ في سعر النفط سيؤدي إلى انخفاض الدينار الجزائري على المدى الطويل بنسبة 0.20٪ مقابل الدولار الأمريكي. من ناحية أخرى ، سيكون التأثير ضعيفًا على المدى القصير. سيؤدي انخفاض سعر النفط بنسبة 1٪ إلى انخفاض بنسبة 0.02٪.

أعدت دراسة (Touil. Merabet, 2021)[1] إلى إبراز العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والتغيرات في أسعار صرف الدينار الجزائري ، معتبرا أن الاقتصاد الجزائري يواجه مشاكل ناجمة عن الاختلاف بين العملات ، حيث تعيش الجزائر تحت ضغط عدم استقرار سعر الصرف. الناتج عن تراجع قيمة الدينار أمام الدولار في مواجهة تقلبات أسعار النفط ، مما يؤثر على صادرات القطاع النفطي ، ويؤثر على تغيرات أسعار الصرف ، بالاعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام ناقل الانحدار التلقائي نموذج ، للتحقق من تأثير المتغير المستقل الذي تمثله أسعار النفط على المتغير التابع لتغير أسعار الصرف في الجزائر بين (1986 و 2019) ، واستخدمت هذه الدراسة وظائف الاستجابة الدافعة لاختبار تأثير صدمات أسعار النفط على الصرف التغييرات في الجزائر.

هدفت دراسة (Belaribi, Zouaoui, 2021)[2] إلى المساهمة في البحث التجريبي حول ديناميكيات أسواق النفط وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني باستخدام نمذجة VAR / VECM التي استخدمها العديد من المؤلفين مثل Mork and Hallفي 1980، Burbidge and Harrison (1984)، Hamilton (1996)، وMignon & Lardic (2002)في الدراسات الاقتصادية التي تقيم آثار صدمات الزيت. من خلال ديناميكيات VAR (Vector Auto Regressive)، حيث سمحت VECM بتحديد علاقة التكامل المشترك (على المدى الطويل) بين سعر النفط للتصدير والميزان التجاري واحتياطي النقد الأجنبي.

كما سمحت هذه النمذجة بتسليط الضوء على تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المذكورة أعلاه من خلال تحليل تحليل التباين وتحليل وظائف الاستجابة الاندفاعية.

النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج VECM تتبع نفس منطق النظرية والدراسات التجريبية. وبالتالي ، تظهر هذه النتائج أن المتغيرات تخضع لديناميكيات قوية لتأثيرات تغير السعر وتؤكد تمامًا الواقع المرصود. كما استطاعت هذه الدراسة إبراز نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الجزائري، منفتح ويصدر بقوة المواد الخام غير

[1] Touil Assia . Merabet Assia, **The Impact Of Oil Prices Shocks On The Exchange Rate Changes In Algeria Econometric Study During The Period 1986 – 2019**, Journal Afaq pour la recherche et les études, vol 4, N°2, Centre Universitaire d'Ilizi, 2021.
[2] Belaribi Ihssane . Zouaoui Halima, **Modélisation De L'influence De La Variation Des Prix Du Pétrole A L'exportation Sur Principaux Agrégats Macroéconomiques**, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol 18, N° 1, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2021.

المصنعة. وبالتالي ، يجب تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة للتخفيف من آثار تقلبات وتقلبات أسعار النفط على هذا الاقتصاد. وبالتالي ، تظهر هذه النتائج الارتباط القوي بين أسعار النفط والميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي على المدى القصير والطويل. وهكذا يبدو أن أسعار تصدير النفط معطلة للغاية للنشاط الاقتصادي للبلاد وتؤثر على مستويات مختلفة على ديناميكيات الميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي.

تطرقت دراسة (Moussaoui, Benzaoui, 2020)[1] إلى إظهار العلاقة بين آثار المتغيرات والتي تتمثل في أسعار النفط، درجة الانفتاح الاقتصادي، شروط التبادل الاقتصادي على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مركزين على الأزمة الأزمتين النفطيتين لسنتي 1986،2014 وأهم الآثار التي مست المتغيرات النقدية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على النفط.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال الجانب التطبيقي بأن هناك علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط، درجة الانفتاح الاقتصادي وشروط التبادل التجاري وهذا ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ.

كما أعدت دراسة (Tawati Ahlaam, 2020)[2] إلى دراسة العلاقة بين سعر النفط الخام (بالدولار الأمريكي للبرميل) وسعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكى للفترة (1995-2017) أظهرت نتائج الاختبارات القياسية على عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر النفط الخام وسعر الصرف للدولار الأمريكي في حين أن العلاقة التي تحدث هي فقط على المدى القصير وبشكل ضيل جدا .

وما يثبت صحة ذلك ، أظهرت نتيجة اختبار جرانجر السببية أنه لا يوجد أي سببية فى المدى قصير بين سعر النفط الخام وسعر الصرف. الكلمات الرئيسية – سعر النفط الخام الدولي WIT، سعر الصرف، نموذج الانحدار الذاتى Var.

هدفت دراسة (Tchitchoua Jean . Boyomo Ateba Aurelien Henri . Okpwae Eyimi Dagobert Aimé, 2020)[3]إلى معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على الحساب الجاري لدول الجماعة الاقتصادية

[1]Moussaoui Soumaia . Benzaoui Abdrazak, **The Effect Of Fluctuations Of Variables (oil Price, Degree Of Economic Openness, Terms Of Trade) On The Real Exchange Rate In Algeria For The Period (1980-2018)**, The Economic Science, Management and Business Science, vol 12, N° 2, University of Msila, 2020.

[2] Tawati Ahlaam, **The Impact Of International Crude Oil Price On The (usd/ld) Exchange Rate: An Empirical Study**, Journal d'économie nord-africaine, vol 16, N° 3, Université de Chlef, , 2020.

[3]Tchitchoua Jean . Boyomo Ateba Aurelien Henri . Okpwae Eyimi Dagobert Aimé, **Analyse De L'effet Des Variations Du Cours Du Petrole Sur Le Compte Courant Des Pays De La Cemac : Une Application Du Modele Vecm**, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol 16, N°2, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2020.

والنقدية لوسط أفريقيا. باستخدام البيانات من عام 1985 إلى عام 2017، وذلك بتقدير نموذج تصحيح خطأ المتجه (VECM) ، على المتغيرات الثابتة والمترابطة.

أظهرت النتائج الرئيسية أن التغيرات في أسعار النفط ، بشكل عام ، لا تؤثر على الحساب الجاري للبلدان في منطقة CEMAC أن تبذل دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا مزيدًا من الجهود في تنويع اقتصادها حتى لا تكون عرضة للتغيرات في أسعار النفط. وللتحقق من تأثير التغيرات في أسعار النفط على الحساب الجاري لدول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، من بيانات 1985 إلى 2017 عن بلدان العينة لدينا ، تم استخدام نموذجًا متجهًا مع تصحيح الخطأ (VECM) ، على المتغيرات الثابتة والمترابطة. كما أظهرت الرئيسية أن التغيرات في أسعار النفط ، بشكل عام ، لا تؤثر على الحساب الجاري للبلدان في منطقة CEMAC.

بناءً على هذه النتائج ، أوصت الدراسة بأن تبذل جميع دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا جهودًا أكبر لتنويع اقتصاداتها لتجنب التعرض للتغيرات في أسعار النفط.

سعت دراسة (Zirar . Moussaoui, 2020)[1] إلى تحليل ومناقشة أثر الصدمة البترولية لمنتصف 2014 على التجارة الخارجية في الجزائر باعتبارها من الدول التي ترتكز صادراتها على النفط، وقد تطرقت الدراسة إلى تحليل أهم الأسباب المؤدية إلى انهيار أسعار النفط، ومناقشة كل من جانبي العرض والطلب في السوق البترولية الدولية وأهم العوامل المؤثرة فيه، وما مدى تأثر هيكل الصادرات والورادات الجزائرية بالمستجدات الحاصلة في الأسواق العالمية.

جاءت دراسة (Ayad, 2019)[2] إلى استكشاف المراجعة التحليلية للروابط غير الخطية بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة من يناير 1990 إلى ديسمبر 2016، واستخدمت في هذه الدراسة نموذج ماركوف للتبديل التلقائي للتراجع (MSVAR) الذي طوره هاميلتون (1989).

أظهرت النتائج التجريبية أن هناك نظامين مهمين ، وأن التحولات بين النظامين أعقبت التخفيضات على الدينار الجزائري من قبل البنك المركزي (1991 و 1994) ، كما أظهرت النتائج أن أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف بمقدار بطريقة محدودة خاصة في النظام الأول.

[1] Zirar Soumia . Moussaoui Mohammed, **The Impact Of The Collapse Of Oil Prices In Mid-2014 On Algeria's Foreign Trade**, les cahiers du mecas, vol 16, N°2, Université de Tlemcen, 2020.

[2] Hicham Ayad, Oil Prices, **Gold Prices And Exchange Rate In Algeria A Non-linear Analysis**, Revue de l'économie financière et des affaires, vol 3, N°1, Université de Mila, 2019.

هدفت دراسة (Semouk . Touitou ,2019)[1] إلى وصف تأثير صدمات أسعار النفط الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري مثل الإنتاج المحلي ، التجارة (الاستيراد ، التصدير) باستخدام نموذج التوازن العام المحسوب. البيانات الأساسية للنموذج هي جدول مدخلات ومخرجات الجزائر في عام 2013 ، تم تحديد الفصل من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تم إنشاؤها باستخدام بيانات الحسابات القومية. لذلك حاولت هذه الدراسة تحديد كيف يؤثر السعر العالمي للنفط على الاقتصاد الجزائري منفتح على صدمات تحرير التجارة ، حيث استخدمت الدراسة محاكاة لسياسة الانفتاح التجاري للاقتصاد وهي زيادة 10٪ و 30٪ انخفاض سعر النفط.

حاولت دراسة (Özge BEŞER, 2019)[2] إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط والتجارة الخارجية في بلغاريا خلال الفترة (1982-2017)، وأكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة في بلغاريا.

سعت دراسة (Dikkaya, Doyar, & Kanbir,2018)[3] إلى البحث في أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية لأذربيجان مع تركيا بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (2001-2016) باستخدام نموذج VAR.

توصلت الدراسة إلى أن واردات أذربيجان من تركيا تستجيب استجابة ليجابية لصدمة ارتفاع أسعار النفط، ويتم تفسير ذلك بأن أذربيجان تعتمد على المداخيل النفطية وفي حالة ارتفاع أسعار النفط ترتفع حجم إيراداتها تؤدي إلى زيادات واردات من تركيا.

تطرقت دراسة (AbdulRazaq, Hamoud, 2018)[4] إلى الاثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في دول الأوبك مع التركيز على دولة العراق خلال الفترة (200-2016).

أظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع في حجم الصادرات والواردات وتحقيق فائض في ميزان التجاري في العراق.

[1] Semouk Nawel . Touitou Mohammed, **The Effect Of External Oil Price Shocks On The Algerian Economy In The Light Of Trade Openness Simulation Using The Computable General Equilibrium Model**, Revue Stratégie et Développement, vol 9, N°1, Université de Mostaganem, 2019.

[2] Özge BEŞER, N. **The effect of oil prices on foreign trade deficit in the economics of Bulgaria**. Theoretical and Applied Economics, I 03 2019.

[3] Dikkaya, M., Doyar, B. V., & Kanbir, O. **The effects of oil prices on Turkey's foreign**. Review of Socio-Economic Perspectives, vol 3, I 02, 2018.

[4] AbdulRazaq Hamad , H., & Hamoud Saad , M. **Analysis of the impact of fluctuations in crude oil prices on OAPEC's foreign trade for the period (2000-2016) / Iraq as a model.** Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol 3, I 43, 2018.

أبرزت دراسة (Afroune Nadia, 2018)[1] تأثير التغيرات في أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

تشير نتيجة وظائف الاستجابة النبضية إلى أن تأثير سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي غامض: على المدى القصير ، تؤدي الزيادة في سعر النفط إلى زيادة (انخفاض) في سعر الصرف الحقيقي. على المدى الطويل ، تؤدي الزيادة في سعر النفط إلى انخفاض (ارتفاع) سعر الصرف الحقيقي.

تظهر نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية الناتجة عن زيادة أسعار النفط العالمية بنسبة 10٪ كانت سببًا للاعتماد على قطاع الهيدروكربونات واستمرار الاعتماد عليه بدلاً من تشجيع القطاعات الأخرى على الإنتاج مثل قطاع الزراعة. من ناحية أخرى ، أدت الإيرادات الضريبية الناتجة عن انخفاض سعر النفط بنسبة 30٪ إلى انخفاض مستوى الإنتاج والقيمة المضافة في معظم القطاعات باستثناء بعض القطاعات مثل الزراعة.

تطرقت دراسة (Touati, 2017)[2] تحليل آثار صدمة أسعار النفط على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من خلال تحليل تجريبي باستخدام نموذج VAR (نموذج الانحدار التلقائي المتجه) استنادًا إلى البيانات الشهرية من يونيو 2012 إلى ديسمبر 2016.

وأظهرت النتائج أن تؤثر أسعار النفط بشكل كبير على سعر الصرف، سيؤدي انخفاض سعر النفط بنسبة 1٪ إلى انخفاض الدينار الجزائري إلى 0.10٪ مقابل الدولار الأمريكي.

كما تشير نتائج اختبار السببية في جرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من سعر النفط إلى سعر الصرف، وهذا يتفق مع النظرية القائلة بأن انخفاض سعر النفط سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. في الواقع يؤدي انخفاض أسعار النفط بشكل عام إلى انخفاض كبير في أسعار الصرف في البلدان المصدرة للنفط. تم إثبات هذه الأدلة بوضوح في القضية الجزائرية.

[1]Afroune Nadia, **Analyse De La Relation Entre Le Prix Du Pétrole Et Le Taux De Change Réel De Dinar Algérien**., revue de l'économie et finance, vol 4, N°2, Université de Chlef, 2018.
[2]Touati Karima,**The Impact Of Oil Price Shock Of 2014 On The Exchange Rate In Algeria: Vector Autoregressive Model**, Revue Finance & marchés, vol 4, N°2, Université de Mostaganem, 2017.

المطلب الثالث: تعقيب عن الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية

جاءت الدراسة الحالية بناءً على ما طرحته الدراسات السابقة في مجال تطاير أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية، وما توصلت إليه من استنتاجات وما أفرزته من توصيات، حيث ساهمت الدراسات السابقة في إعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال التعرف على بعض المصادر البحثية النظرية والتطبيقية، مما سهل الطريق أمامنا في بناء منهجية الدراسة بتحديد المشكلة قيد الدراسة، وبناء أداة لقياس.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب نذكرمنها:

– بناء الإطارالنظري والعلمي للدراسة من خلال ما أتاحته العديد من الدراسات السابقة حول أدبيات تطاير أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية والمفاهيم المختلفة المرتبطة بهما؛

– مساعدة الطالب في بناء وبلورة مشكلة الدراسة، وبيان أهميتها وأهدافها ومبررات إجرائها؛

– مساعدة الطالب في تحديد منهج الدراسة مما مهد الطريق أمام الدراسة الحالية نحو الوصول إلى أهدافها واختبار فرضياتها؛

– الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة في مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الحالية؛

– كما تمكن الطالب من خلال مراجعته للدراسات السابقة ذات الصلة، من إعداد أدوات القياس المناسبة لهذه الدراسة، وأستفاد من ذلك في تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة؛

– تمكن الطالب من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، من تحديد متغيرات وأنموذج الدراسة، إذ إن معظم الدراسات السابقة ذات العلاقة.

ووفقا لاستعراض لموضوعات الدراسات السابقة ومتغيراتها، تبين لنا أن الدراسة الحالية جاءت امتداد للدراسات السابقة من حيث محاولتها لتأطير مفاهيم تطاير أسعار النفط وتحرير التجارة الخارجية، حيث جاءت هذه الدراسة لتضف بظلالها من خلال متغيرين رئيسين، فهي تحاول تحديد العلاقة التي تربط سلسلة تطاير سعر النفط كمتغير مستقل بتحرير التجارة الخارجية كمتغير تابع ومتغيراتها المتمثلة في (لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط LCSDGARCH، لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي LERR، لوغاريتم الانفتاح التجاري LOUV ،

لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات LEX)، وطبيعة استجابة متغيرات تحرير التجارة الخارجية لتطاير أسعار النفط في الجزائر باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019.

اختلفت دراستنا الحالية عن بعض الدراسات السابقة في كونها طبقت على الاقتصاد الجزائري، وكذلك اختلاف السلاسل الزمنية منها من استخدم بيانات فصلية وأخرى سنوية مع تباين فترة الدراسة من بحث إلى أخر.

من حيث أداة الدراسة، تنوعت أدوات القياس التي استخدمها الباحثون في الدراسات السابقة، فمنها ما توافق الدراسة الحالية واعتماد على الأسلوب الرياضي والإحصائي، بنمذجة قياسية لسلسة تطاير أسعار النفط بالاعتماد على النماذج القياسية من نوع ARCH من خلال اتباع المراحل التالية: دراسة استقرارية السلسلة، استخدام منهجية بوكس جانيكينس، نمذجة تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام ARCH وGARCH وEGARCH وبالأخص نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، ومن هذه الدراسات ما اختلف مع الدراسة الحالية فهناك دراسات اعتمدت على استخدام نماذج قياسية أخرى ومنها على المراجعة المفاهيمية والنظرية المكثفة للدراسات السابقة.

خلاصة

وفي الأخير يمكن القول أن هذا الفصل جعلنا نتعرف على عدد معتبر من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا من قريب أو من بعيد، وتوصلنا من خلال المبحث الأول الذي عالج موضوع تطايرية أسعار النفط أن هذه الأخيرة تستخرج سلسلتها من خلال نموذج ARCH و GARCH، ثم بعد ذلك يطبق النموذج الذي يراه الباحث مناسبا لاستخراج أثر تطايرية أسعار النفط على المتغير التابع الذي حدده الباحث لدراسته.

أما المبحث الثاني فقد خصص للمواضيع التي عالجت تحرير التجارة الخارجية وقد اختلفت الدراسات في التعبير عنها فمنها من عبر عليها بالانفتاح التجاري فقط ومنها من عبر عليها بسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومنها من عبر عليها بالانفتاح التجاري وسعر الصرف والواردات، ويبقى المجال مفتوح للباحث في اختيار المتغيرات التي تعبر عن تحرير التجارة الخارجية بدقة.

أما المبحث الثالث والأخير فقد عالج نفس الموضوع الذي نعالجه الآن وقد اختلفت النتائج من دراسة إلى أخرى، وهذا بسبب وجود اختلاف في الأدوات التي تعالج موضوع الدراسة وكذلك اختلاف مكان وفترة الدراسة، فنجد من بين الدراسات عالجت هذا الموضوع في الدول المستوردة للنفط والنتائج المتحصل عليها تكون عكس النتائج المتحصل عليها في الدول المصدرة للنفط.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد:

إن عملية التجريب والقياس لأثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر تمر على العديد من المراحل، أولها تطرق للدراسات السابقة وتحليلها والتي معظمها تتجه إلى تطبيق نماذج الانحدار الذاتي وهذا راجع للمتغير التابع الذي لا يمكن التعبير عنه بمتغير واحد، وتوجد كذلك طريقة أخرى تمكن من استخدام عدة نماذج قياسية في دراسة واحدة والتعبير عن كل متغير تابع وعلاقته مع تطاير أسعار النفط في النموذج الخاص به.

أما فيما يخص استخراج سلسلة تطايرية أسعار النفط فهي أخرى تحتاج إلى مجموعة من الخطوات التي تحددها مبادئ وقواعد الاقتصاد القياسي والذي يعتبر فرع من فروع الاقتصاد ويوضح لنا طبيعة العلاقات الاقتصادية بالاعتماد على الأسلوب الرياضي والإحصائي، والذي أصبح من أكثر المواضيع شيوعا واستخداما لاسيما في المجال الاقتصادي، ومن بين تلك المراحل التي نمر بها لاستخراج سلسلة التطاير نجد دراسة استقرارية سلسلة سعر النفط، ثم نمذجة السلسلة بمنهجية بوكس جانيكينس، لنمر بعد ذلك إلى نمذجة تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام ARCH-GARCH لننته باستخراج سلسلة التطايرية.

وإن الهدف من الجانب التطبيقي هو القيام بدراسة قياسية لتحديد العلاقة التي تربط سلسلة تطاير سعر النفط بتحرير التجارة الخارجية ومدى استجابة هذه الأخيرة لصدمة تطايرية أسعار النفط في الجزائر، خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، باستخدام أساليب التحليل القياسي وبالأخص نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، وسنحاول تقسيم هذا الإطار كما يلي:

- ✓ نمذجة قياسية لسلسة تطاير أسعار النفط؛
- ✓ منهجية الدراسة القياسية وسنتطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة وتعريفها وكذلك وصفها إحصائيا، التي تساعدنا في فهم منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي مع منهجية مختلف الاختبارات التي سنعتمد عليها في دراستنا؛
- ✓ لننتقل في الأخير إلى تحليل ومناقشة نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (svar).

المبحث الأول: نمذجة قياسية لسلسة تطاير أسعار النفط

سنقوم في المرحلة الأولى بنمذجة قياسية لسلسة تطاير أسعار النفط بالاعتماد على النماذج القياسية من نوع ARCH من خلال اتباع المراحل التالية: دراسة استقرارية السلسلة، استخدام منهجية بوكس جانيكينس، نمذجة تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام ARCH وGARCH وEGARCH.

المطلب الأول: دراسة استقرارية سلسلة أسعار النفط

هناك عدة طرق لاختبار جذر الوحدة ومن أهمها اختباري Augmented dickey fuller وكذا Phillip-Perron واللذان سنستعملهما لفحص السلاسل.

نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان تقلب حول الوسط الحسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو انخفاض وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، ونعتمد على اختبار فيلبس بيرون لمعرفة إذا كانت السلاسل المستقرة أم لا، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح اللا معلمي، ويسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن كالتالي:

$$\Delta Y_t = \propto_0 + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta Y_t = \propto_1 + \propto_2 t + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ويرتكز اختبار فيلبس بيرون على اختبار $\mathbf{t}$ للمعلمة ρ إذ يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

$H_0 : \rho = 0$ الفرضية العدمية وتدل على عدم استقرارية السلاسل الزمنية؛

$H_1 : \rho \neq 0$ الفرضية البديلة وتدل على استقرارية السلاسل الزمنية.

فإذا كانت سالبة ومعنوية نقبل الفرضية البديلة والعكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الاختبار الأكثر شيوعا في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي فيلر البسيط والموسع، والذي يأخذ الصيغة التالية (إذا كانت المعادلة 1 تعاني من مشكلة الارتباط الخطي):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 + \partial Y_{t-1} + \propto_i \sum_{i=0}^{m} \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا، وتنص الفرضية العدمية $\boldsymbol{\partial = 0}$، بعدم استقرارية السلاسل الزمنية، والفرضية البديلة $\boldsymbol{\partial \neq 0}$، والتي تعني استقرارية السلاسل الزمنية.[1]

[1] موسي آسية، تومي آمينة، مباركي سمراء، **"دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990–2018)"**، مجلة المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020.

الجدول رقم (04-01): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة لوغاريتم سعر النفط

		عند المستوى		عند الفرق الأول	
المتغيرات	مركبات النموذج	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP
LOP	الحد الثابت	-2.335102 0.1639 No	-1.593009 0.4812 No	-3.013006 0.0382 **	-3.144844 0.0275 **
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-2.138077 0.5163 No	-1.254080 0.8914 No	-3.148246 0.1030 no	-3.272421 0.0788 *
	الاتجاه العام	0.322505 0.7762 No	0.545298 0.8317 No	-2.967356 0.0035 ***	-3.095857 0.0024 ***

Note : (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح من الجدول رقم 01 أن نتائج اختبار ADF واختبار PP خلصت على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية عند الفرق الأول كانت أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%، ما عدا مركبة بدون اتجاه عام وحد ثابت لاختبار ADF، "وفي حالة تضارب نتائج الاختبارين وعدم انسجامهما فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لأن له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF خصوصا عندما تكون حجم العينة صغير"[1]، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وهذا يعني كل السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

[1] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص199.

المطلب الثاني: نمذجة سلسلة أسعار النفط بمنهجية بوكس جانيكينس

إن السلسلة الزمنية غير المستقرة والمتجانسة يمكن نمذجتها على الشكل ARIMA(p,d,q)، فيكمن المشكل التطبيقي في كيفية اختيار القيم الثلاثة p,d,q لتحديد شكل هذا النوع من النماذج، فنختبر دالتي الارتباط البسيط والجزئي للسلسلة، كما نواجه مشكلة تحديد درجة التكامل d من أجل الحصول على السلسلة المستقرة، ولتحديد القيمة العادية المناسبة لـ d، يجب أن يكون الارتباط الذاتي P(k) بالنسبة للسلاسل الزمنية المستقرة يقترب تدريجيا من الصفر كلما كبر عدد التأخيرات k، ولمعرفة ذلك نعتبر نموذج السيرورة ARMA(p,q)، حيث أن دالة الارتباط للجزء MA(q)، تؤول إلى الصفر عندما تكون $k > q$، لأن هذا النمط ذاكرة تساوي فترة q فقط ومنه إذا كانت السلسلة الزمنية تتبع السيرورة MA(q) فإن P(k)=0 من أجل $k > q$، وتتناقص دالة الارتباط الذاتي للجزء AR(p) من السيرورة ARMA(p,q) المستقرة هندسيا.[1]

ولاستخدام منهجية بوكس جانيكينس في نمذجة سلسلة الفروق الأولى للوغاريتم سعر النفط يجب علينا المرور بالمراحل التالية:

- **مرحلة التعرف:** يتم تحديد الرتب p وq لنموذج ARMA من خلال دراسة بيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم سعر النفط،[2] من خلال الشكل (04-01) يتضح لنا أن دالة الارتباط الذاتي العادية q غير منعدمة وتتناقص ببطء ودالة الارتباط الذاتي الجزئي فقط p الأول الذي يختلف جوهريا عن الصفر وبالتالي يمكن تمثيل سلسلة أسعار النفط بواسطة نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة p أي AR(p).
- **مرحلة التقدير والفحص:** بعد تحديد الرتب p وq لنموذج ARMA ننتقل إلى مرحلة التقدير المعالم النموذج، وبعد المفاضلة بين عدة نماذج AR(P) واعتمادا على معنوية المعلمات ومعامل التحديد R^2 بالإضافة إلى تدني معيار Akaike، توصلنا إلى قبول النموذج AR(1) لنمذجة السلسلة (DLOP) ونتائج التقدير يوضحها الجدول 02، حيث قدر معامل المعيار 3.45- = Akaike وهو أصغر معامل من بين النماذج المقدرة، كما أن المعلمة المقدرة تختلف جوهريا عن الصفر لأن قيمة الاحتمال أقل من

[1] شيخي محمد، **"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.ص237.

[2] مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم، **"أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، ماي 2018 ص194.

0.05، وقد أكدت نتائج دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيضا وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.

الشكل (03–01): دالتي الارتباط الذاتي لسلسلة DLOP

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.781	0.781	48.273	0.000
		2	0.579	-0.082	75.114	0.000
		3	0.382	-0.111	86.983	0.000
		4	0.183	-0.149	89.738	0.000
		5	0.076	0.079	90.223	0.000
		6	-0.007	-0.043	90.227	0.000
		7	-0.073	-0.057	90.690	0.000
		8	-0.125	-0.073	92.052	0.000
		9	-0.098	0.152	92.899	0.000
		10	-0.076	-0.029	93.418	0.000
		11	-0.059	-0.039	93.736	0.000
		12	-0.047	-0.050	93.940	0.000

المصدر: مخرجات برنامجEviews 10

الجدول رقم (04–02): نتائج عملية التقدير نموذج الانحدار الذاتي AR(1) لـ DLOP

Dependent Variable: DLOP
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 04/17/21 Time: 22:05
Sample: 2000Q2 2019Q1
Included observations: 76
Convergence achieved after 4 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.008074	0.025732	0.313760	0.7546
AR(1)	0.779043	0.062905	12.38452	0.0000
SIGMASQ	0.001682	0.000190	8.876216	0.0000
R-squared	0.616632	Mean dependent var		0.011167
Adjusted R-squared	0.606129	S.D. dependent var		0.066686
S.E. of regression	0.041852	Akaike info criterion		-3.458419
Sum squared resid	0.127863	Schwarz criterion		-3.366416
Log likelihood	134.4199	Hannan-Quinn criter.		-3.421650
F-statistic	58.70876	Durbin-Watson stat		1.859937
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

المطلب الثالث: نمذجة تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج باستخدام ARCH-GARCH

من أجل اختبار وجود أثر ARCH ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربعات البواقي من الرتبة P:[1]

$$\delta^2 = a_0 + a_1\varepsilon_{t-1}^2 + a_0 + \varepsilon_{t-2}^2 + \cdots + a_q\varepsilon_{t-q}^2$$

وقبل إجراء هذا الانحدار الذاتي يتوجب حساب عدد التأخيرات الذي يقوم بتدنية معاييري Akaike وSchwarz، ثم نقوم باختبار الفرضية المتمثلة في ثبات التباين الشرطي عبر الزمن كما يلي:

- الفرضية العدمية H_0: تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن؛
- الفرضية البديلة H_1: عدم ثبات التباين الشرطي.

و هذا بالاستعانة بالاحتمال إحصائية LMcal (Obs*R-squared) فإذا كان أصغر من 5% نرفض الفرضية العدمية H_0 (تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 (عدم ثبات التباين الشرطي) والعكس الصحيح.

والشكل التالي يوضح بيان الارتباط الذاتي لمربع بواقي عملية التقدير، ويتبين لنا من خلاله أن معظم إحصائيات Q-Stat(Lung-Box) تختلف معنويا عن الصفر أي احتمالاتها أصغر من 0.05، وهذا ما يدل على إمكانية أن تكون سلسلة البواقي من الصيغة ARCH.

الشكل (03-02): دالتي الارتباط الذاتي لسلسلة مربع بواقي عملية التقدير

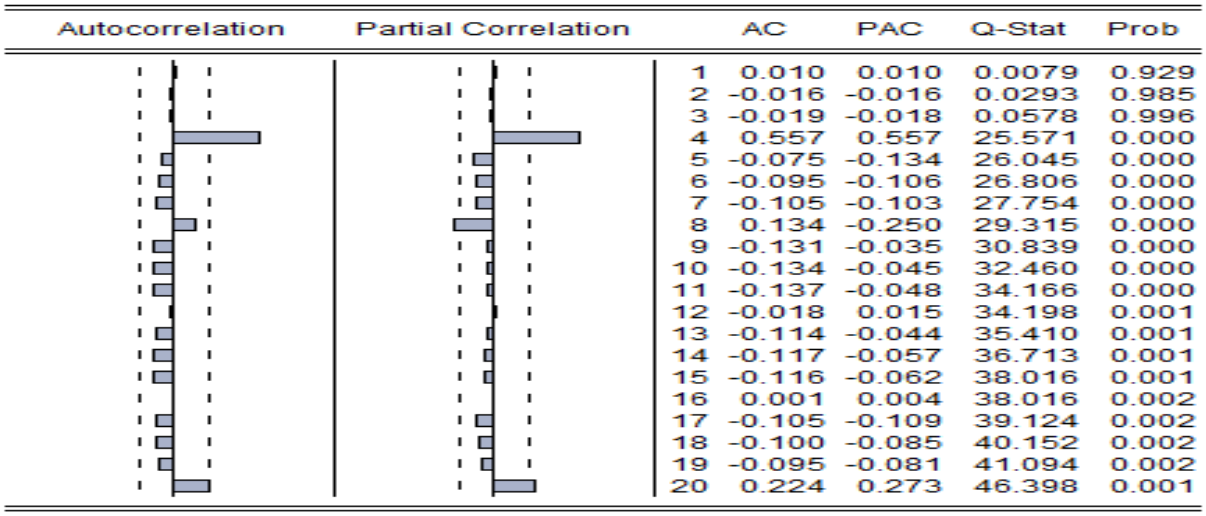

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	0.010	0.010	0.0079	0.929
			2	-0.016	-0.016	0.0293	0.985
			3	-0.019	-0.018	0.0578	0.996
			4	0.557	0.557	25.571	0.000
			5	-0.075	-0.134	26.045	0.000
			6	-0.095	-0.106	26.806	0.000
			7	-0.105	-0.103	27.754	0.000
			8	0.134	-0.250	29.315	0.000
			9	-0.131	-0.035	30.839	0.000
			10	-0.134	-0.045	32.460	0.000
			11	-0.137	-0.048	34.166	0.000
			12	-0.018	0.015	34.198	0.001
			13	-0.114	-0.044	35.410	0.001
			14	-0.117	-0.057	36.713	0.001
			15	-0.116	-0.062	38.016	0.001
			16	0.001	0.004	38.016	0.002
			17	-0.105	-0.109	39.124	0.002
			18	-0.100	-0.085	40.152	0.002
			19	-0.095	-0.081	41.094	0.002
			20	0.224	0.273	46.398	0.001

المصدر: مخرجات برنامجEviews 10

[1] أبو بكر الصديق زروقي، "**تطاير أسعار النفط البترول وأثره على نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2021، ص394.

ومن أجل اختبار ARCH وجود قمنا بحساب عدد التأخيرات ولقد اتضح لنا أن معامل التأخير 4 هو الذي يقوم بتدنية معاييري Akaike وSchwarz، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار نموذج ARCH.

الجدول رقم (04-03): نتائج اختبار النموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	7.668846	Prob. F(4,67)	0.0000
Obs*R-squared	22.61192	Prob. Chi-Square(4)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/21 Time: 17:37
Sample (adjusted): 2001Q2 2019Q1
Included observations: 72 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.000813	0.000594	1.367429	0.1761
RESID^2(-1)	0.015804	0.101238	0.156107	0.8764
RESID^2(-2)	-0.009177	0.101237	-0.090651	0.9280
RESID^2(-3)	-0.023698	0.101258	-0.234032	0.8157
RESID^2(-4)	0.560298	0.101289	5.531683	0.0000
R-squared	0.314054	Mean dependent var		0.001755
Adjusted R-squared	0.273102	S.D. dependent var		0.004722
S.E. of regression	0.004026	Akaike info criterion		-8.125272
Sum squared resid	0.001086	Schwarz criterion		-7.967170
Log likelihood	297.5098	Hannan-Quinn criter.		-8.062331
F-statistic	7.668846	Durbin-Watson stat		1.848096
Prob(F-statistic)	0.000038			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتمال إحصائية LMcal (Obs*R-squared) أصغر من 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية H_0 (تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 (عدم ثبات التباين الشرطي).

وبعدما قبلنا فرضية عدم ثبات التباين الشرطي، ننتقل إلى تقدير معادلة التباين التي تعرف بالارتباط الذاتي للأخطاء غير المتجانسة، قمنا بتقدير عدة نماذج باستخدام GARCH/TARCH ونماذج EGARCH بالإضافة إلى نماذج PARCH وبعد المفاضلة بين عدة نماذج مقدرة، اتضح لنا بعد تحليلها بأن النموذج GARCH/TARCH : ARCH(0) GARCH(2) هو النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي لتطاير أسعار النفط، وفق تندني معيار بالإضافة إلى جودة معامل التحديد ومعنوية إشارة المعلمات المقدرة، ويمكن التأكد من

هذه النتائج من خلال الجدول رقم (04-04) الذي يبين أن معلمات معادلة التباين تختلف جوهريا عن الصفر لأن قيم احتمالاتها أقل من 0.05 و بالتالي النموذج مقبولا إحصائيا.

الجدول رقم (04-04): نتائج تقدير نموذج GARCH(0,2)

Dependent Variable: DLOP
Method: ML ARCH - Normal distribution (Marquardt / EViews legacy)
Date: 04/21/21 Time: 22:45
Sample (adjusted): 2000Q3 2019Q1
Included observations: 75 after adjustments
Convergence achieved after 31 iterations
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(3) + C(4)*GARCH(-1) + C(5)*GARCH(-2)

Variable	Coefficient	Std. Error	Z-Statistic	Prob
C	0.001052	0.017515	0.060069	0.9521
AR(1)	0.783586	0.062075	12.62323	0.0000
Variance Equation				
C	4.08E-06	7.40E-07	5.513231	0.0000
GARCH(-1)	2.038941	0.013820	147.5391	0.0000
GARCH(-2)	-1.043371	0.013706	-76.12278	0.0000
R-squared	0.614991	Mean dependent var		0.011868
Adjusted R-squared	0.609717	S.D. dependent var		0.066852
S.E. of regression	0.041764	Akaike info criterion		-3.698193
Sum squared resid	0.127331	Schwarz criterion		-3.543694
Log likelihood	143.6822	Hannan-Quinn criter.		-3.636503
Durbin-Watson stat	1.873407			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (04-04) يمكن كتابة معادلة التباين كما يلي:

GARCH = 4.08E-06+ 2.038941*GARCH(-1) -1.043371*GARCH(-2)

المطلب الرابع: تقدير سلسلة تطاير سعر النفط CSDGARCH

بعد كتابة معادلة التباين المستخرجة من النموذج GARCH (0,2) أي بعد نمذجة سلسلة سعر النفط DLOP سنقوم بتمثيل تطاير هذه السلسلة عبر الزمن باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة (2000-2019)، بالاعتماد على التقلبات الشرطية أو الانحراف المعياري الشرطيConditionalStandard Deviation. والشكل التالي يمثل منحنى تطاير سعر النفط CSDGARCH.

الشكل رقم (03-03): تقدير سلسلة تطاير سعر النفط CSDGARCH

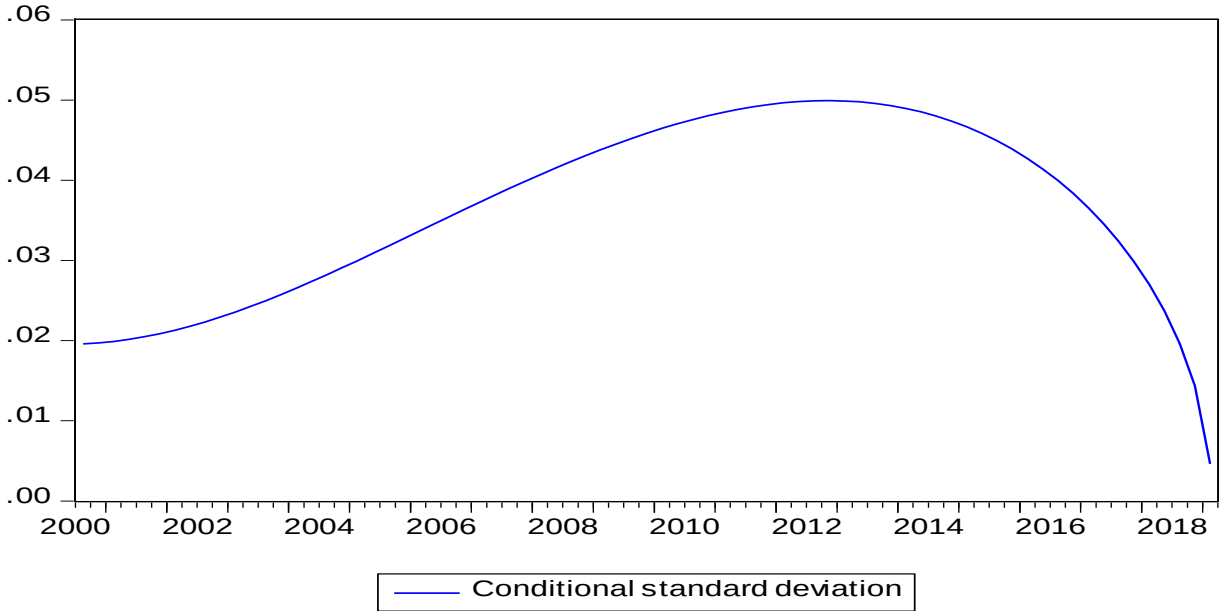

المصدر: مخرجات برنامجEviews 10

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه يوجد مجموعة من التقلبات غير المتوقعة التي تعبر عن ارتفاعات حادة أو انخفاضات حادة وتكون بشكل مفاجئ، والتي تتزامن مع الصدمات النفطية في فترة الألفية الثالثة والمتمثلة في الصدمات الإيجابية والتي هي كالتالي: صدمة 2001؛ صدمة 2004؛ صدمة 2008، وذروة التي وصل لها السعر في سنة 2012. كما يبين الشكل الصدمات السلبية التي ضربت السوق النفطي العالمي في سنتي 2014 و2016 مع استمرارية انخفاض مستوى السعر إلى غاية سنة 2019.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

قبل التطرق لمنهجية النموذج المستخدم في دراستنا نقوم أولا بتحديد متغيرات الدراسة وتعريفها وكذلك وصفها إحصائيا، لنمر إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي مع منهجية مختلف اختبارات التي سنعتمد عليها في تحليلنا للوصول إلى نتائج واقعية تتوافق مع التوقعات الاقتصادية.

المطلب الأول:التعريف بمتغيرات الدراسة

تعتبر مرحلة تحليل الدراسات السابقة أول خطوة يقوم بها الباحث لتوضيح مساره واختيار توجهاته في موضوع بحثه، ولتحديد المتغيرات المناسبة التي تعبر عن موضوع دراستنا سنقوم بالتعرف على البحوث السابقة وكيف عبرت عن متغيرات تحرير التجارة الخارجية ومتغير تطايرية الأسعار، نجد أن دراسة (Dikkaya, Doyar, & Kanbir, December 2018)[1]قد تناولت أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية وقد تم التعبير عن متغيرات التجارة الخارجية بالواردات والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف، في حين عبرت عنها دراسة (AbdulRazaq Hamad & Hamoud Saad , 2018)[2] بالصادرات والواردات والميزان التجاري، لتعبر دراسة أخرى عنها (Özge BEŞER, 2019)[3] بالميزان التجاري فقط.

كما توجد بعض الدراسات تناولت موضوع تحرير التجارة الخارجية في الدول المصدرة للنفط كسوريا والعراق، ليتم التعبير عنها من قبل دراسة (Mohsen& Chua& Sab, 2017)[4] بالصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي ومرافق الاتصالات (عدد الهواتف) ورأس المال الثابت الإجمالي، نصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، النفقات الاستهلاك النهائية، أخيرا تم التعبير عن درجة التحرير بمؤشر الانفتاح التجاري. بالإضافة إلى ذلك تم التعبير عن تحرير التجارة الخارجية في دراسة (Shammaria, & Al-Bakrib, 2020)[5] بالانفتاح التجاري الذي يعبر عن سياسات التحرير التجارة، والصادرات والواردات لتعبير عن التجارة الخارجية في العراق.

[1] Dikkaya, M., Doyar, B. V., & Kanbir, O, **"The effects of oil prices on Turkey's foreign"**, Review of Socio-Economic Perspectives, vol 3, I 02, December 2018.
[2] AbdulRazaq Hamad , H., & Hamoud Saad , M, "**Analysis of the impact of fluctuations in crude oil prices on OAPEC's foreign trade for the period (2000-2016) / Iraq as a model**", Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol 3, I 43, 2018.
[3]Özge BEŞER, N, "**The effect of oil prices on foreign trade deficit in the economics of Bulgaria**", Theoretical and Applied Economics, I 03, 2019.
[4] AS Mohsen, SY Chua, CNC Sab, **"Trade Liberalization, Exports and Imports in Syria"**, Foreign Trade Review, 2017.
[5] HA AL-Shammaria, JK Al-Bakrib, "**Liberalization of Foreign Trade and Its Impact on the Macroeconomic Indicators of Iraq Economy for the Period 2003-2018**", International Journal of Innovation, Creativity and Change, vol 14, N° 04, 2020.

مما سبق يمكن تحديد المتغيرات المناسبة التي سنقوم على أساسها بناء النموذج القياسي الخاص بدراستنا، وقد استخدمنا اللوغاريتم من أجل تخفيف التقلبات الموجودة في متغيرات الدراسة وتقليص تباين السلاسل الزمنية للمتغيرات ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-05): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	تعريف المتغيرات	مصدر البيانات
LCSDGARCH	لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)
LERR	لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي	البنك الدولي
LOUV	لوغاريتم الانفتاح التجاري	البنك الدولي
LEX	لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات	البنك الدولي
LEM	لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات	البنك الدولي

وتعرف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- **لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط LCSDGARCH**: المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي والمستخرجة سابقا من النموذج GARCH (0,2)؛
- **لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي LERR**: هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف؛
- **لوغاريتم الانفتاح التجاري LOUV**: ويشمل (الصادرات +الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر الانفتاح التجاري إيجابيا على النشاط الاقتصادي للدول من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنلوجيا من بقية العالم والذي يعكس لنا درجة تحرير التجارة الخارجية على العالم الخارجي؛
- **لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات LEX**: هي القيمة الحالية للصادرات (التسليم على ظهر السفينة f.o.b) محولة إلى الدولار الأمريكي ومعبرا عنها كنسبة مئوية من متوسط فترة الأساس (حسب تقديرات عام 2000)؛

- **لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات LEM**: هي القيمة الحالية للواردات (من حيث التكلفة والتأمين والشحن c.i.f.) محولة إلى الدولار الأمريكي ومعبرا عنها كنسبة مئوية من متوسط فترة الأساس (حسب تقديرات عام 2000).

ولوصف متغيرات الدراسة التي تستخدم في النموذج القياسي نعتمد على تحليل مجموعة من المقاييس الإحصائية والتي تتمثل في:

- **مقاييس التشتت**: الانحراف المعياري، إحصائية JB ومعامل التفلطح والالتواء؛
- **مقاييس النزعة المركزية**: الوسط الحسابي والوسيط.

من خلال الجدول التالي رقم (04-06) يمكن استخلاص بعض النقاط المتمثلة فيما يلي:

- حجم العينة قدرت حوالي 77 مشاهدة لجميع متغيرات تحرير التجارة الخارجية، في حين قدرت حجم العينة في سلسلة تطاير أسعار النفط حوالي 48 مشاهدة وبما أن حجم العينة أكبر تماما من 30 مشاهدة يمكننا تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي واقرار بمصداقية النتائج المتوصل إليها؛
- الانحراف المعياري للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط بلغ مستوى انحرافها حوالي 0.84%، و يليه بعد ذلك لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات ثم الصادرات ولوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي ويقدر مستوى الانحراف على التوالي بـ 0.59%، 0.44%، 0.42%، 0.07%،وهذا دليل على أن البيانات تتميز بعدم تشتتها وانحرافها عن المتوسط الحسابي كما هو موضح في الجدول؛
- معامل الالتواء Skewness لجميع المتغيرات يختلف عن الصفر وهذا يعني أن التوزيع غير متناظر؛
- نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمالية للتوزيع الطبيعي أكبر تماما من القيمة الحرجة (5%) للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%، أما باقي المتغيرات فقد جاءت قيمة الاحتمالية للتوزيع الطبيعي أقل تماما من القيمة الحرجة (5%)، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على أن المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المتغيرات لا تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (04–06): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LCSDGARCH	LERR	LOUV	LEX	LEM
Mean	-3.191016	4.628382	2.498680	5.251737	5.802831
Median	-2.847269	4.618218	2.640068	5.323229	6.075087
Maximum	-2.342715	4.813831	2.964664	5.885919	6.459517
Minimum	-5.391351	4.535536	1.686360	4.446510	4.605170
Std. Dev.	0.841730	0.065771	0.422810	0.435936	0.590404
Skewness	-1.558958	1.441968	-0.825319	-0.438442	-0.767188
Kurtosis	4.455289	4.609146	2.316721	1.996608	2.108701
Jarque-Bera	23.67854	34.99148	10.23931	5.697108	10.10215
Probability	0.000007	0.000000	0.005978	0.057928	0.006402
Sum	-153.1688	356.3854	192.3983	404.3837	446.8180
Sum Sq. Dev.	33.29997	0.328760	13.58641	14.44307	26.49180
Observations	48	77	77	77	77

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

تعتبر نماذج اتجاهات الانحدار الذاتي كحالة عامة لسيرورة الانحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات، وقد تم تطوير هذه النماذج من قبل sims 1980 مقترحا إياها كنماذج بديلة للنماذج القياسية التجميعية المستوحاة من الفكر الكينيزي، ومن أجل فهم طبيعة وسير الاقتصاد الكلي فينبغي النظر إلى أن الاقتصاد هو نموذج ديناميكي لمجموعة من المتغيرات يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية وتعتبر نماذج الانحدار الذاتي كأداة قياسية تم تكييفها على وجه الخصوص باستخدام المحاكاة بقياس مجموعة العلاقة الديناميكية ضمن طائفة المتغيرات المعلومة والتي تعتبر كمتغيرات داخلية Endogen. وبصفة عامة هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي إذ يتكون النظام من جملة معادلات، حيث كل متغير هو عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى ذلك الأخطاء العشوائية.[1]

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الذاتي لظاهرة ممثلة بمتغيرين بدرجة تأخر «p» في المعادلتين على الشكل التالي:[2]

$$\begin{cases} y_t = b_{10} + b_{11}x_t + b_{12}y_{t-1} + u_t \\ x_t = b_{20} + b_{21}y_t + b_{22}x_{t-1} + v_t \end{cases} \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

$$u_t \sim iid(0, \sigma_u^2)$$

و $v_t \sim iid(0, \sigma_v^2)$

نعبر عن المعادلات البنيوية للعلاقة (1) على شكل مصفوفة من أجل إيجاد الشكل المختزل للنموذج والمتمثل فيما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{11} \\ b_{21} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \dots\dots(1.1)$$

من بعد التجميع والترتيب نستطيع كتابة النموذج على الشكل المصفوفي التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \dots\dots\dots(2.1) A =$$

[1] بن عزة إكرام، **"فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص 246.

[2] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص218.

فإن الصيغة رقم (2.1) سنقوم بكتابتها حسب الشكل الأولي الذي قدمه (K.Emami, M.Adipour.2012) وهو كتابة النموذج العام للبحث على شكل المعادلة والمتمثلة فيما يلي:

$$AY_t = \lambda + B_1 Y_{t-1} + \cdots + B_P Y_{t-p} + u_t \ldots\ldots\ldots(3.1)$$

$$AY_t = \lambda + \sum_{i=1}^{p} B_i Y_{t-i} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4.1)$$

$Y_t = (Y_{1t}, \ldots., Y_{kt})$ حيث $(\mathrm{k} \times 1)$ هو متجه المتغيرات الداخلية؛

λ حيث $(\mathrm{k} \times 1)$ هو متجه القواطع ؛

$B_i (i = 1, \ldots\ldots, p)$ حيث $(\mathrm{k} \times \mathrm{k})$ هي المصفوفة التي تحتوي معاملات النظام؛

u_t حيث $(\mathrm{k} \times 1)$ هي متجه الأخطاء لتشويش الأبيض (الأخطاء التي سوف تمدنا بالبواقي المختزلة)، ويفترض عدم وجود ارتباط بين قيمه وتفترض كذلك ثبات التباين.

إذا ضربنا كلا الجانبين بمقلوب المصفوفة المربعة (A^{-1}) نتحصل على الشكل التالي:

$$Y_t = A^{-1}\lambda + \sum_{i=1}^{p} A^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t \ldots\ldots\ldots\ldots(5.1)$$

$$\begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} + \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6.1)$$

ولتعميم العلاقة (5.1) يمكن كتابة النموذج المختزل على الشكل التالي:

$$Y_t = \theta + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i Y_{t-i} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث: $Y_t = A^{-1}\lambda + \sum_{i=1}^{p} {}^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t$

$$\theta = A^{-1}\lambda e_t \ , \ \varphi_i = A^{-1} B_i \ , e_t = A^{-1} u_t$$

في صدد بحثنا عن العلاقة الديناميكية بين لوغاريتم سعر النفط (LPP) ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (LPIB) ولوغاريتم معدل التضخم (LINF) ولوغاريتم سعر الصرف (LTC) باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ويمكن كتابته على شكل المعادلة التالية:

$$\begin{vmatrix} 1 & a_{12} & a_{13} & a_{14} & a_{15} \\ a_{21} & 1 & a_{23} & a_{24} & a_{25} \\ a_{31} & a_{32} & 1 & a_{34} & a_{35} \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 & a_{45} \\ a_{51} & a_{52} & a_{53} & a_{54} & 1 \end{vmatrix} \begin{vmatrix} LCSDGARCH \\ LERR \\ LOUV \\ LEX \\ LEM \end{vmatrix} = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \\ a_{40} \\ a_{50} \end{bmatrix} + \begin{vmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} & b_{14} & b_{15} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} & b_{24} & b_{25} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} & b_{34} & b_{35} \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & b_{44} & b_{45} \\ b_{51} & b_{52} & b_{53} & b_{54} & b_{55} \end{vmatrix} \begin{bmatrix} LCSDGARCH_{t-1} \\ LERR_{t-1} \\ LOUV_{t-1} \\ LEX_{t-1} \\ LEX_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^{LCSDGARCH} \\ u_t^{LERR} \\ u_t^{LOUV} \\ u_t^{LEX} \\ u_t^{LEM} \end{bmatrix}$$

يمكن تبسيط كتابة النموذج في المعادلة التالية:

$$AY_t = B_0 + B_1 Y_{t-1} + e_t$$

حيث:

Y : متجه المتغيرات الداخلية (LCSDGARCH، LERR، LOUV، LEX، LEM)؛

A : مصفوفة المعاملات الهيكلية أو البنيوية (تأثيرات فورية)؛

B_0 : متجه الحدود الثابتة

B_1: مصفوفة المعلمات المرتبطة بالمتغيرات الخارجية (المحددة سابقا)؛

e_t : متجه الاضطرابات العشوائية الهيكلية والتي تفترض ثبات التباين وعدم الارتباط التسلسلي.

المطلب الثالث: منهجية دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين

تعتبر دوال الاستجابة وتحليل التباين أهم العناصر في الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، وقبل تطبيقهما واستقراء مخرجاتها وتحليل النتائج سنتعرف على المنهجية الخاصة بهما في هذا المطلب.

الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات)

نستعمل هذا الاختبار من أجل قياس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير ما داخل النموذج وتأثيره على باقي المتغيرات الأخرى، حيث يهدف تحليل الصدمات إلى قياس أثر حدوث تغيير مفاجئ في أحد المتغيرات أو كلها، نجد للصدمة أثرين إما أن يكون لحظيا أي لفترة زمنية معينة تسمى هذه الصدمة نقطية، أو تأثير مستمر لفترة زمنية طويلة وتسمى صدمة مستمرة، كما أن التأثير يكون إما جزئي يمس متغير أو عدد محدود من المتغيرات، أو كلي يمس كل المتغيرات ويؤثر فيها.

فالدالة ما هي إلا تمثيل بياني يعمل على تتبع المسارات الزمنية لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج الاختبار الذاتي" VAR "، وللتوضيح أكثر فان المتغيرات تكون مستقرة ومتكاملة في فترة توازن، وأي صدمة سوف تؤثر على وضع التوازن، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين، فإن دالة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير المتغيرات الأخرى كما أن قياس الصدمة يكون بطريقتين، إما بمقدار الانحراف المعياري أو بمقدار وحدة واحدة.[1]

وتفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي ε_t على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (var) فإذا افترضنا مثلا النموذج التالي: [2]

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i}\, x_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x,i}\, y_{t-1} + \varepsilon_{xt}$$

[1] موسي آسية، مغربي زين الدين الوافي، "**دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة النقدية على سعر الصرف الجزائري خلال الفترة (1980–2017)**"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص35.

[2] رفيقة بوسالم، لخديمي عبد الحميد، "**أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1970–2009**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 2014 ص199.

$$y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i}\, y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{y,i}\, x_{t-1} + \varepsilon_{yt}$$

فإن حدوث صدمة في حد الخطأ سيؤثر حتما في القيمة الحالية X_t كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من X و Y نظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لX.

الفرع الثاني: تحليل التباين

يسعى تحليل التباين إلى قياس الأهمية النسبية للمتغير صدمة في البواقي في تفسير خطأ التنبؤ، وتحديد مدى مساهمتها رياضيا في تباين الخطأ، فتحليل التباين يعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التقلبات في المتغيرات الأخرى على حدى ومن أجل تحديد وزن أو نسبة مئوية لكل تباين الأخطاء بكل متغير عن طريق قسمة هذا الأخير على التباين الكلي لأخطاء التنبؤ في نموذج الانحدار الذاتي.[1]

يمكن تحليل تباين الخطأ من معرفة مدى تأثير كل تجديد في تباين الخطأ، ويمكن كتابة تباين الخطأ لفترة زمنية « h » بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدى، فإذا كانت p=1 و n=2 فيمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ الخاص بالمتغير X_{1t+h} على النحو التالي:

$$\delta_{x1}^2 (h) = \delta_{x1}^2 \times [m_{11}^2 (0) + m_{11}^2 (1) + \ldots\ldots + m_{11}^2 (h-1)] + \delta_{x2}^2 \times [m_{22}^2 (0) + m_{22}^2 (1) + \ldots\ldots + m_{22}^2 (h-1)]$$

حيث m_{ii}: عناصر مصفوفة الأثر

إذاكانت هناكصدمة على ε_{1t} ولم تؤثر على تباين الخطأ ل X_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار X_{2t} متغير خارجي كونه يتغير بصفة مستقلة عن ε_{1t}.[2]

[1] Regis Bournonnais ,"**économétries manuelle et exercices corrigés**",5emeédition, Dunod, paris, 2003,p 270.

[2] موسي آسية، مغربي زين الدين الوافي، "**دراسةقياسيةلأثرصدماتالسياسةالنقديةعلىسعرالصرفالجزائرخلالالفترة (1980–2017)**"، مرجع سبق ذكره، ص35.

المطلب الرابع: منهجية اختبار السببية لجرانجر

تستخدم العديد من اختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة وبالعكس.

ليكن لدينا النموذج VAR (P)حيث يتكون الشعاع X_t من سلسلتين متغيرتين ومستقرتينX_{1t} و X_{2t}:

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

حيث تمثل:

$a_0, b_0, a_i^1\ b_i^1$ (i= 1……p) : معالم النموذج

نواجه في هذه الحالة فرضيتين تتمثل الأولى في فرضية العدم التي تؤكد عدم تسبب المتغير الأول في الثاني والذي يمكن التعبير بفرضيتي العدم التاليتين:

- ✓ تكون X_{2t} لا تسبب في X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots = b_p^1 = 0$
- ✓ تكون X_{1t} لا تسبب في X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0 = {}_1^2 = a_2^2 = \ldots\ldots = a_p^2 = 0$

أما الفرضية البديلة تكون كالتالي:

- ✓ تكون X_{2t} تسبب في X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_1 = \exists\ b_i^1 \neq 0\ \ \forall$ i = 1…..p
- ✓ تكون X_{1t} تسبب في X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_1 = \exists\ a_i^1 \neq 0\ \ \forall$ i = 1…….p

ونجد ثلاثة حالات للسببية:

- ✓ السببية أحادية الاتجاه: عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول؛
- ✓ السببية ثنائية الاتجاه: أي التأثير المتبادل عندما يكون كل متغير يؤثر في الأخر بشكل آني؛
- ✓ الاستقلالية (عدم وجود علاقة السببية): عندما تكون المتغيرات لا تؤثر في بعضها، أي أن المتغيرين مستقلان.[1]

[1] موسي آسية، قدال زين الدين، بورحلة زهرة، **"دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص87.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج تقدير نموذج svar

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي يجب المرور على عدة مراحل من بينها التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية ومن صلاحية النموذج لنمر بعد ذلك إلى تحليل نتائج التقدير ومناقشتها.

المطلب الأول: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم بتلخيص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وقد اعتمدنا على نتائج اختبارين (ADF وPP) عند المستوى والفرق الأول كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

		عند المستوى		عند الفرق الأول	
المتغيرات	مركبات النموذج	اختبار ADF	اختبارPP	اختبار ADF	اختبارPP
LCSDGARCH	الحد الثابت	-1.480274 0.5344 n0	-1.659717 0.4444 n0	-6.367463 0.0000 ***	-6.367463 0.0000 ***
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-1.314036 0.8716 n0	-1.373388 0.8554 n0	-6.488560 0.0000 ***	-6.489792 0.0000 ***
	الاتجاه العام	0.007144 0.6797 n0	0.007144 0.6797 n0	-6.429434 0.0000 ***	-6.429434 0.0000 ***
LERR	الحد الثابت	-2.988376 0.0408 **	-2.129188 0.2341 n0	-2.664741 0.0853 *	-3.651807 0.0069 ***
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-2.803498 0.2010 n0	-2.007439 0.5878 n0	-2.803498 0.2010 no	-3.816461 0.0209 **
	الاتجاه العام	-1.073813 0.2535 n0	-1.672896 0.0890 *	2.470615 0.0140 ***	-3.445823 0.0008 ***
LOUV	الحد الثابت	-2.211747 0.2039 n0	-1.906121 0.3279 no	-2.760741 0.0689 *	-3.029704 0.0367 **
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-1.184475 0.9062 No	-0.317986 0.9888 no	-3.330699 0.0692 *	-3.512802 0.0452 **

	الاتجاه العام	0.376531 0.7905 n0	0.958528 0.9091 no	-2.667592 0.0082 ***	-2.910796 0.0041 ***
LEX	الحد الثابت	-2.276804 0.1821 No	-1.621180 0.4669 0	-3.062573 0.0338 **	-3.289121 0.0189 **
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-1.875929 0.6571 No	-1.090103 0.9236 n0	-3.325908 0.0700 *	-3.477025 0.0493 **
	الاتجاه العام	0.125636 0.7193 No	0.323246 0.7764 no	-3.065826 0.0026 * *	-3.289046 0.0013 ***
LEM	الحد الثابت	-2.362913 0.1557 No	-2.817906 0.0605 *	-2.553397 0.1073 No	-2.773529 0.0669 *
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-0.419374 0.9851 No	0.525100 0.9992 no	-4.230578 0.0069 ***	-3.765451 0.0240 **
	الاتجاه العام	0.855527 0.8928 No	2.138550 0.9919 no	-2.317255 0.0207 **	-2.408440 0.0164 **

Note : (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- أن نتائج اختبارات ADF وPP لسلسلتي لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط، لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات خلصت بقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة (باستخدام القيمة المطلقة)، لتصبح عند الفرق الأول القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وهذا يعني رفض الفرضية العدمية القائلة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وقبول الفرضية البديلة القائلة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 10%؛
- "في حالة تضارب نتائج الاختبارين وعدم انسجامهما فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لأن له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF خصوصا عندما تكون حجم العينة صغير"[1]، وبالتالي فإن النتائج تؤكد عدم وجود مركبة الاتجاه العام في لوغاريتم سعر

[1] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص199.

الصرف الحقيقي وانعدام كذلك وجود مركبة الحد الثابت في لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات عند المستوى لكن هذا غير كافي مع وجود باقي المركبات في السلسلتين عند المستوى، وبالتالي ننتقل إلى الفرق الأول الذي كانت نتائجه تؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 10%.

- وانطلاقا من هذه النتائج يمكننا المرور إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي بين كل من لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط؛ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ لوغاريتم الانفتاح التجاري؛ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات خلال الفترة (2000Q1-2019Q4).

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

إن الهدف من تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي هو دراسة الصدمات الهيكلية لتطاير أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في المدى القصير، ومن هذا المنطلق سنتعرض إلى أهم الاختبارات التي تجعلنا نتأكد من استقرارية النموذج وخلوه من بعض المشاكل القياسية للإقرار بصلاحيته، ثم نمر إلى تحليل نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

الفرع الأول: تحديد عدد فترات التأخير

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي نقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج، لأنها تعتبر من الشروط الأساسية التي ينبغي المرور عليها قبل القيام بعملية التقدير، والجدول التالي يوضح نتائج عدد فترات الإبطاء والمتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (04–08): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير

Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ	عدد الفترات (Lag)
158.3169	NA	2.65e-10	-7.862407	-7.649130	-7.785885	0
521.7244	614.9972	7.79e-18	-25.21663	-23.93697	-24.75750	1
575.7054	77.51126*	1.88e-18*	-26.70284*	-24.35679*	-25.86110*	2
582.2777	7.751886	5.79e-18	-25.75783	-22.34540	-24.53348	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم كل من AIC وSC وHQ وFPE وLR تشير إلى أن فترة الإبطاء المثالية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ هي 02، ويرمز له برمز (*) في الجدول.

وبعد تحديد عدد فترات التأخير التي تبدو مناسبة للقيام بتقدير نموذج الدراسة بين كل من لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط؛ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ لوغاريتم الانفتاح التجاري؛ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات خلال الفترة (2000Q1 - 2019Q4)، سنقوم بالتأكد من صلاحية النموذج.

الفرع الثاني: دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

سنقوم أولا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي مع تحليل نتائجه، ثم بعد ذلك نمر مباشرة لبعض الاختبارات الأخرى التي تؤكد لنا أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ونتحقق من استقراريته التي تعتبر أحد المراحل والشروط التي يبنى على أساسها نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

أولا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

عند تقدير نموذج الانحدار الذاتي كما يبينه ملحق رقم 05 سينتج خمسة نماذج إحصائية وفقا لعدد المتغيرات المدروسة خمسة (5)، والمتمثلة فيما يلي:

أ- النموذج الأول: معادلة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط

يمكن تقييم النموذج الأول من خلال معادلة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط والتي هي كالتالي:

LCSDGARCH = 1.19*LCSDGARCH(-1) - 0.04*LCSDGARCH(-2) + 13.54*LERR(-1)
(tstat) [2.89757] [-0.20783] [0.62861]
- 11.79*LERR(-2) - 42.33*LOUV(-1) + 27.39*LOUV(-2) + 5.78*LEX(-1) - 0.23*LEX(-2)
[-0.68763] [-0.90746] [0.76689] [0.42746] [-0.01696]
+ 24.03*LEM(-1) - 16.69*LEM(-2) - 41.88
[0.92447] [-0.82764] [-0.39277]
R^2 = 69.65% F_{stat} = 07.11 N = 42

نلاحظ من خلال معادلة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط ما يلي:

- عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط ما عدا معلمة هذا الأخير المؤخرة بسنة واحدة، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمات كانت أقل من قيمتها المجدولة ($T_{tab}=N_{0.05}=1.96$)؛
- قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 69.65%، وهذه النسبة جيدة حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنة واحدة وبسنتين والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سعر الصرف

الفعلي الحقيقي؛ الانفتاح التجاري؛ مؤشر قيمة الصادرات ومؤشر قيمة الواردات)، والنسبة الباقية 30.35% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛

- اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{tab} = F_{5,36}^{0.05} = 2.61 < F_{stat} = 07.11$، وبالتالي يكون النموذج مقبولا إحصائيا.

ب- النموذج الثاني: معادلة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يمكن تقييم النموذج الثاني من خلال معادلة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتي هي كالتالي:

LERR = - 0.007*LCSDGARCH(-1) - 0.0002*LCSDGARCH(-2) + 1.36*LERR(-1)
(prob) (0.00421) (0.00207) (0.22164)
- 0.53*LERR(-2) + 0.28*LOUV(-1) - 0.04*LOUV(-2) + 0.05*LEX(-1) - 0.13*LEX(-2)
(0.17639) (0.47997) (0.36746) (0.13917) (0.13719)
- 0.13*LEM(-1) + 0.001*LEM(-2) + 1.34
(0.26743) (0.20746) (1.09719)

R^2 = 98.72% F_{stat} = 239.04 N = 42

نلاحظ من خلال معادلة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي ما يلي:

- عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي ما عدا معلمتي سلسلة تطاير سعر النفط المؤخرة بسنة واحدة وبسنتين، لأن قيمة الاحتمال لأغلبية المعلمات كانت أكبر من 10 بمائة؛
- وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنة واحدة وبسنتين، حيث إذا ارتفع هذا الأخير المؤخر بسنة واحدة بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 0.007 بمائة، وإذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنتين بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 0.0002 بمائة؛
- قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 98.72%، وهذه النسبة مرتفعة جدا حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي المؤخر بسنة واحدة وبسنتين والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم

(سلسلة تطاير سعر النفط؛ الانفتاح التجاري؛ مؤشر قيمة الصادرات ومؤشر قيمة الواردات)، والنسبة الباقية 1.28% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛

- اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 239.04 > F_{tab} = F_{5,36}^{0.05} = 2.61$، وبالتالي يكون النموذج مقبولا إحصائيا.

ت- النموذج الثالث: معادلة لوغاريتم الانفتاح التجاري

يمكن تقييم النموذج الثالث من خلال معادلة لوغاريتم الانفتاح التجاري والتي هي كالتالي:

LOUV = 0.002*LCSDGARCH(-1) - 0.003*LCSDGARCH(-2) - 0.44*LERR(-1)
(prob) (0.01248) (0.00614) (0.65734)
+ 0.17*LERR(-2) + 0.71*LOUV(-1) + 0.27*LOUV(-2) + 0.29*LEX(-1) - 0.28*LEX(-2)
(0.52314) (1.42350) (1.08983) (0.41274) (0.40687)
+ 0.60*LEM(-1) - 0.62*LEM(-2) + 1.28
(0.79316) (0.61528) (3.25406)

R^2 = 99.87% **F_{stat} = 2363.33** **N = 42**

نلاحظ من خلال معادلة لوغاريتم الانفتاح التجاري ما يلي:

- عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم الانفتاح التجاري ما عدا معلمات سلسلة تطاير سعر النفط، لأن قيمة الاحتمال لأغلبية المعلمات كانت أكبر من 10 بمائة؛
- وجود علاقة طردية بين لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنة واحدة، حيث إذا ارتفع هذا الأخير بـ 1 بمائة يرتفع لوغاريتم الانفتاح التجاري بـ 0.002 بمائة، كما توجد علاقة عكسية بين بين لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنتين، حيث إذا ارتفع هذا الأخير بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم الانفتاح التجاري بـ 0.003 بمائة؛
- قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم الانفتاح التجاري، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 99.87%، وهذه النسبة مرتفعة جدا حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم الانفتاح التجاري المؤخر بسنة واحدة وبسنتين والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر

النفط؛ سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ مؤشر قيمة الصادرات ومؤشر قيمة الواردات)، والنسبة الباقية 0.13% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛

- اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 2363.33 > F_{tab} = F_{5,36}^{0.05} = 2.61$، وبالتالي يكون النموذج مقبولا إحصائيا.

ث- النموذج الرابع: معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات

يمكن تقييم النموذج الرابع من خلال معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات والتي هي كالتالي:

LEX = 0.005*LCSDGARCH(-1) - 0.0008*LCSDGARCH(-2) + 0.02*LERR(-1)
(prob) (0.01494) (0.00735) (0.78681)
- 0.04*LERR(-2) - 0.85*LOUV(-1) + 0.52*LOUV(-2) + 1.87*LEX(-1) - 0.76*LEX(-2)
(0.62617) (1.70386) (1.30448) (0.49403) (0.48701)
+ 0.59*LEM(-1) - 0.43*LEM(-2) - 0.62
(0.94938) (0.73646) (3.89497)
R^2 = 99.85% F_{stat} = 2003.21 N = 42

نلاحظ من خلال معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات ما يلي:

- عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات ما عدا معلمات سلسلة تطاير سعر النفط، لأن قيمة الاحتمال لأغلبية المعلمات كانت أكبر من 10 بمائة؛
- وجود علاقة طردية بين لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنة واحدة، حيث إذا ارتفع هذا الأخير بـ 1 بمائة يرتفع لوغاريتم الانفتاح التجاري بـ 0.005 بمائة، كما توجد علاقة عكسية بين بين لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنتين، حيث إذا ارتفع هذا الأخير بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات بـ 0.0008 بمائة؛
- قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 99.85%، وهذه النسبة مرتفعة جدا حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات المؤخر بسنة واحدة وبسنتين والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سلسلة تطاير

سعر النفط؛ سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ الانفتاح التجاري ومؤشر قيمة الواردات)، والنسبة الباقية 0.15% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛

- اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 2003.21 > F_{tab} = F_{5,36}^{0.05} = 2.61$، وبالتالي يكون النموذج مقبولا إحصائيا.

ج- النموذج الخامس: معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات

يمكن تقييم النموذج الخامس من خلال معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات والتي هي كالتالي:

LEM = - 0.004*LCSDGARCH(-1) - 0.006*LCSDGARCH(-2) - 1.01*LERR(-1)
(prob) (0.01640) (0.00806) (0.86339)
+ 0.39*LERR(-2) - 0.26*LOUV(-1) + 0.939639068406*LOUV(-2) + 0.16*LEX(-1)
(0.68712) (1.86970) (1.43144) (0.54212)
- 0.4*LEX(-2) + 1.85*LEM(-1) - 1.25*LEM(-2) + 4.68
(0.53441) (1.04178) (0.80814) (4.27406)

R^2 = 99.86% F_{stat} = 2253.124 N = 42

نلاحظ من خلال معادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات ما يلي:

- عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات ما عدا معلمات سلسلة تطاير سعر النفط، لأن قيمة الاحتمال لأغلبية المعلمات كانت أكبر من 10 بمائة؛
- وجود علاقة عكسية بين لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات ولوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنة واحدة وبسنتين، حيث إذا ارتفع هذا الأخير المؤخر بسنة واحدة بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بـ 0.004 بمائة، وإذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط المؤخر بسنتين بـ 1 بمائة ينخفض لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بـ 0.006 بمائة؛
- قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 99.86%، وهذه النسبة مرتفعة جدا حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات المؤخر بسنة واحدة وبسنتين والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط؛ سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ الانفتاح التجاري ومؤشر قيمة الصادرات)، والنسبة الباقية 0.14% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛

- اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 2253.124 > F_{tab} = F_{5,36}^{0.05} = 2.61$، وبالتالي يكون النموذج مقبولا إحصائيا.

ثانيا: اختبارات التأكد من صلاحية النموذج

سنقوم بعد ذلك بالتحقق من صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، من خلال دراسة استقرارية هذا النموذج ثم التأكد من عدم وجود بعض المشاكل القياسية من خلال الاختبارات التالية:

أ- اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

يمثل الجدول رقم (04-08) نتائج اختبار roots caracteristic polynominal الذي يسمح لنا بأن نتأكد من صحة استقرارية النموذج.

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Root	Modulus
0.944657 - 0.108900i	0.950913
0.944657 + 0.108900i	0.950913
0.935401	0.935401
0.844861	0.844861
0.733255 - 0.276289i	0.783581
0.733255 + 0.276289i	0.783581
0.588071 - 0.481707i	0.760177
0.588071 + 0.481707i	0.760177
0.688774	0.688774
-0.014829	0.014829

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، وهدا يعني أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية (أنظر إلى الملحق رقم 06)، ومنه نستنتج أن نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي مستقر لا يعاني من

مشكلة ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين، كما أن النتائج السابقة تبين أن النموذج ذو جودة إحصائية وبالتالي يمكن الإقرار بصلاحيته.

ب- اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

من خلال اختبار (LM) الذي يوضح لنا نتائج اختبار الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي عند درجة التأخير 1 و2 نلاحظ أن القيم الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 10%، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي فنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

الجدول رقم (04-10): نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

نوع الاختبار	درجة التأخير	القيمة الاحتمالية
اختبار (LM)	1	0.9953
	2	0.9999
اختبار Heteroskedasticity	-	0.3389

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

ومن خلال اختبار Heteroskedasticity الذي يوضح نتائج اختبار الكشف عن مشكل عدم ثبات التباين، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.3389 وهي أكبر من القيمة الحرجة 10%، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين في حدود الخطأ في النموذج، وبالتالي فنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: تقدير تأثيرات هيكلية (المرونات) في المدى القصير

من أجل تحديد الحد الأدنى لعدد القيود التي تفرض على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي من خلال الصيغة التالية: $n = k(k-1)/2$ وبالتالي عدد القيود المفروضة علينا $n=5(5-1)/2$ متمثلة في 10 قيود على الأقل على عناصر المصفوفة A أي في المدى القصير، ونقوم بإعادة كتابة نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي الخاص بالدراسة والمقيد في الشكل الهيكلي على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 & 0 \\ a_{51} & a_{52} & a_{53} & a_{54} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LCSDGARCH \\ LERR \\ LOUV \\ LEX \\ LEM \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \\ a_{40} \\ a_{50} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} & b_{14} & b_{15} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} & b_{24} & b_{25} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} & b_{34} & b_{35} \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & b_{44} & b_{45} \\ b_{51} & b_{52} & b_{53} & b_{54} & b_{55} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LCSDGARCH_{t-1} \\ LERR_{t-1} \\ LOUV_{t-1} \\ LEX_{t-1} \\ LEX_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^{LCSDGARCH} \\ u_t^{LERR} \\ u_t^{LOUV} \\ u_t^{LEX} \\ u_t^{LEM} \end{bmatrix}$$

ويفرض هذا النظام بعض القيود المتمثلة في ما يلي:

- ✓ لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط لا يتأثر بمتغيرات النموذج في المدى القصير لأنه متغير داخلي ولا يستجيب إلا للصدمات الخاصة به؛
- ✓ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يتأثر إلا بلوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط في المدى القصير، ولا يستجيب إلا للصدمات الخاصة به والصدمات لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط؛
- ✓ لوغاريتم الانفتاح التجاري لا يتأثر بمؤشر قيمة الصادرات والواردات، و يستجيب للصدمات كل من سلسلة تطاير سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي والصدمات الخاصة به؛
- ✓ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لا يتأثر بمؤشر قيمة الواردات؛ في حين يستجيب للصدمات للوغاريتم كل من سلسلة تطاير سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري والصدمات الخاصة به؛
- ✓ لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات يتأثر بجميع متغيرات النموذج، ويستجيب للصدمات الخاصة به وصدمات لوغاريتم كل من سلسلة تطاير سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري مؤشر قيمة الصادرات.

نعلم أن $e_t = A^{-1}u_t$ نضرب المصفوفة A لكلتا طرفي فتصبح لدينا $Ae_t = A^{-1}A\,u_t$، حيث $B = A^{-1}A$، تحت الشكل المصفوفي فإن الصيغة $Ae_t = B\,u_t$ (مع مراعاة القيود) تكتب على النحو التالي:

$$\begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 & 0 \\ a_{51} & a_{52} & a_{53} & a_{54} & 1 \end{vmatrix} \begin{bmatrix} e_{LCSDGARCH} \\ e_{LERR} \\ e_{LOUV} \\ e_{LEX} \\ e_{LEM} \end{bmatrix} = \begin{vmatrix} b_{11} & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & b_{22} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & b_{33} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & b_{44} & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & b_{55} \end{vmatrix} \begin{bmatrix} u_t^{LCSDGARCH} \\ u_t^{LERR} \\ u_t^{LOUV} \\ u_t^{LEX} \\ u_t^{LEM} \end{bmatrix}$$

حيث:

$$\mathrm{A} = \begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 & 0 \\ a_{51} & a_{52} & a_{53} & a_{54} & 1 \end{vmatrix} \text{ Et } \mathrm{B} = \begin{vmatrix} b_{11} & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & b_{22} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & b_{33} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & b_{44} & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & b_{55} \end{vmatrix}$$

يجب علينا تحديد مصفوفة الانتقال S لأنها مرتبطة بتحديد الصدمات الهيكلية وتسمح لنا بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتكتب على الشكل التالي: $S = A^{-1}B$

ويمكن عرض مصفوفات النموذج فيما يلي:

$$\mathrm{A} = \begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0.002 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.002 & -1.69 & 1 & 0 & 0 \\ -0.004 & -0.58 & 0.06 & 1 & 0 \\ 0.01 & 0.54 & -1.79 & 0.43 & 1 \end{vmatrix} \text{ Et } \mathrm{B} = \begin{vmatrix} 0.54 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0.005 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0.009 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0.009 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0.003 \end{vmatrix}$$

$$\mathrm{S} = \begin{vmatrix} 0.54 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ -0.001 & 0.005 & 0 & 0 & 0 \\ 0.01 & 0.009 & 0.009 & 0 & 0 \\ 0.02 & 0.003 & -0.0005 & 0.009 & 0 \\ 0.006 & 0.01 & 0.02 & -0.004 & 0.003 \end{vmatrix}$$

ويمكننا اختبار معنوية المعالم المقدرة وهذا من خلال توزيع Student لاختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر تقابلها الفرضية البديلة التي تنص على أن معلمات النموذج تختلف معنويا عن الصفر. نقوم بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية، فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية نقبل الفرضية البديلة بأن معالم النموذج تختلف عن الصفر أو من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية للإحصائية t مع مستوى المعنوية 10% فإذا كانت الاحتمالية أصغر من مستوى معنوية 10% فهذا يعني أن النموذج معنوي إحصائيا.[1]

[1] موسي أسية، **"أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص232.

الجدول رقم (04–11): نتائج نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Model: Ae = Bu where E[uu']=I				
A =				
1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1
B =				
C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.002270	0.001549	1.465714	0.1427
C(2)	-0.023150	0.002600	-8.902271	0.0000
C(3)	-0.034847	0.004369	-7.975723	0.0000
C(4)	0.010890	0.002285	4.764762	0.0000
C(5)	-1.691753	0.252716	-6.694272	0.0000
C(6)	-0.584350	0.359275	-1.626470	0.1038
C(7)	0.541831	0.122188	4.434418	0.0000
C(8)	0.061132	0.152582	0.400653	0.6887
C(9)	-1.787051	0.050427	-35.43821	0.0000
C(10)	0.430326	0.050899	8.454452	0.0000
C(11)	0.540507	0.058974	9.165142	0.0000
C(12)	0.005425	0.000592	9.165159	0.0000
C(13)	0.008885	0.000969	9.165142	0.0000
C(14)	0.008786	0.000959	9.165149	0.0000
C(15)	0.002898	0.000316	9.165150	0.0000
Log likelihood	589.6401			
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.002270	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.023150	-1.691753	1.000000	0.000000	0.000000
-0.034847	-0.584350	0.061132	1.000000	0.000000
0.010890	0.541831	-1.787051	0.430326	1.000000
Estimated B matrix :				
0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.008885	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.008786	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.002898
Estimated S matrix :				
0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.001227	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.010437	0.009178	0.008885	0.000000	0.000000
0.017480	0.002609	-0.000543	0.008786	0.000000
0.005909	0.012339	0.016111	-0.003781	0.002898

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، نلاحظ أن أغلب احتمالات المعلمات هي أصغر من مستوى المعنوية 5%، حيث أن أغلبية معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر لأن القيم المطلقة t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يمكننا القول أن النموذج مقبول معنويا وإحصائيا، وهذه النتيجة ظهرت كذلك من خلال نتائج الصفة الإحصائية والتفسيرية القوية للنموذج وذلك من خلال المعامل الذي يظهر قيما مرتفعة تقترب من الواحد الصحيح بالنسبة لكل R^2 (معامل التحديد معادلات النموذج).

كما أن نتائج مصفوفة الانتقال S التي توضح تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير والتي يمكن استخلاصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-12): نتائج مصفوفة الانتقال S

Model: e = Su where E[uu']=I				
S =				
C(1)	0	0	0	0
C(2)	C(6)	0	0	0
C(3)	C(7)	C(10)	0	0
C(4)	C(8)	C(11)	C(13)	0
C(5)	C(9)	C(12)	C(14)	C(15)
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.540507	0.058974	9.165102	0.0000
C(2)	-0.001227	0.000848	-1.447312	0.1478
C(3)	0.010437	0.002276	4.585007	0.0000
C(4)	0.017480	0.002376	7.357517	0.0000
C(5)	0.005909	0.003280	1.801183	0.0717
C(6)	0.005425	0.000592	9.165115	0.0000
C(7)	0.009178	0.001698	5.405795	0.0000
C(8)	0.002609	0.001388	1.880003	0.0601
C(9)	0.012339	0.002921	4.223895	0.0000
C(10)	0.008885	0.000969	9.165172	0.0000
C(11)	-0.000543	0.001357	-0.400277	0.6890
C(12)	0.016111	0.001905	8.455820	0.0000
C(13)	0.008786	0.000959	9.165154	0.0000
C(14)	-0.003781	0.000608	-6.214282	0.0000
C(15)	0.002898	0.000316	9.165152	0.0000
Log likelihood	589.6401			
Estimated S matrix :				
0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.001227	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.010437	0.009178	0.008885	0.000000	0.000000
0.017480	0.002609	-0.000543	0.008786	0.000000
0.005909	0.012339	0.016111	-0.003781	0.002898

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن أغلب احتمالات المعلمات الخاصة بمصفوفة الانتقال s هي أصغر من مستوى المعنوية 5%، حيث أن أغلبية معالمها تختلف معنويا عن الصفر لأن القيم المطلقة t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يمكننا القول أن النتائج مقبولة معنويا وإحصائيا.

أما فيما يخص طبيعة التأثير نلاحظ ما يلي:

- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط بـ 1% سينخفض لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 0.12%، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي الذي يحدثه تطاير أسعار النفط على سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، بأن الجزائر عندما تبيع النفط الخام الذي يسعر بالدولار الأمريكي، يرتفع رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، وبما أن نظام الصرف المتبع في الجزائر نظام التعويم المدار، يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، فينخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) على المدى القصير؛
- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط بـ 1% سيرتفع لوغاريتم الانفتاح التجاري بـ 1.04%، وهذه النتيجة تؤكد أن مؤشر الانفتاح التجاري يرتفع مع ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط بـ 1% سيرتفع لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات بـ 1.75%، حيث إذا نظرنا إلى التأثير الإيجابي لصدمة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط على حجم الصادرات نجده مطابق للواقع باعتبار أن الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد كليا على المداخيل النفطية فتطاير أسعار النفط يؤثر مباشرة على حصيلة الصادرات؛
- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط بـ 1% سيرتفع لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بـ 0.6%، وهذه النتيجة مطابقة لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل وجود مشكل الاختلال الهيكلي في مؤشرات التجارة الخارجية، حيث أكبر نسبة في الواردات الجزائرية تعود إلى المنتوجات الغذائية أي (الاستهلاك) وهذا ما يثبت الضعف الكبير لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعند زيادة المداخيل النفطية يرتفع حجم الواردات؛

- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 1% سيرتفع لوغاريتم كل من الانفتاح التجاري قيمة الصادرات والواردات على التوالي بـ 0.92%، 0.26%، 1.23% على المدى القصير، فانخفاض قيمة العملة المحلية تساهم في جلب رؤوس الأموال كما أن السلطات الجزائرية تشجع تحرير التجارة الخارجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والذي يؤثر إيجابيا على حجم الصادرات والواردات؛
- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم الانفتاح التجاري بـ 1% سينخفض لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات بـ 0.05%، ويرتفع لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بـ 1.61% على المدى القصير، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المنتوجات الجزائرية ليس لها القدرة على منافسة المنتوجات الأجنبية، لهذا نجد أن تحرير التجارة الخارجية تنعكس سلبيا على حجم الصادرات في حين ترتفع وتيرة الواردات؛
- ✓ إذا ارتفع لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات بـ 1% سينخفض لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بـ 0.38%، وهذا يعني أن السلطات الجزائرية تقوم بدعم الأسعار للمنتوجات المحلية وتشجيعه داخل أسواقها لهذا تستجيب الواردات استجابة سالبة كما وضحتها نتائج الدراسة.

المطلب الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

سنقوم بتحليل نتائج دوال الاستجابة وتحليل التباين واختبار السببية، على اعتبارهم أهم العناصر في الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، ثم نستنتج بعد ذلك طبيعة العلاقات التي تميز متغيرات الدراسة في المدى القصير.

الفرع الأول: تحليل دوال الاستجابة الدفعية

من خلال دراسة دوال الاستجابة الدفعية سنحاول إحداث صدمة في أحد متغيرات الدراسة ثم نستنتج مدى استجابة باقي المتغيرات لهذه الصدمة، كما هو موضح في الملحق رقم (11) يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولا: آثار صدمة تطاير سعر النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط.

الجدول رقم(04-13): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	الفترة
0.005909	0.017480	0.010437	-0.001227	0.540507	1
(0.00328)	(0.00238)	(0.00228)	(0.00085)	(0.05897)	(Prob)
0.010052	0.029954	0.017896	-0.002460	0.425226	2
(0.00641)	(0.00533)	(0.00470)	(0.00167)	(0.10758)	(Prob)
0.011462	0.038079	0.022153	-0.003415	0.303012	3
(0.00923)	(0.00848)	(0.00701)	(0.00240)	(0.11945)	(Prob)
0.012860	0.042690	0.024750	-0.003747	0.197567	4
(0.01246)	(0.01219)	(0.00961)	(0.00320)	(0.14655)	(Prob)
0.015670	0.045019	0.026975	-0.003419	0.125982	5
(0.01616)	(0.01637)	(0.01255)	(0.00405)	(0.16585)	(Prob)
0.019997	0.046170	0.029469	-0.002621	0.087502	6
(0.01996)	(0.02066)	(0.01553)	(0.00482)	(0.17410)	(Prob)
0.025110	0.046829	0.032250	-0.001629	0.070355	7
(0.02365)	(0.02473)	(0.01839)	(0.00542)	(0.17437)	(Prob)
0.030056	0.047234	0.034960	-0.000678	0.060488	8
(0.02718)	(0.02842)	(0.02108)	(0.00579)	(0.17113)	(Prob)
0.034113	0.047316	0.037173	0.000103	0.047830	9

(Prob)	(0.16739)	(0.00594)	(0.02367)	(0.03170)	(0.03055)
10	0.028499	0.000689	0.038597	0.046895	0.036972
(Prob)	(0.16405)	(0.00590)	(0.02618)	(0.03461)	(0.03372)

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط في السنة الأولى بمقدار LCSDGARCH =0.54، يتولد تأثير سلبي معنوي ضعيف على لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي في السنة الأولى بمقدار LERR=- 0.001 وترتفع شدة التأثير إلى غاية السنة الرابعة وقدرت حوالي LERR=-0.004 لتنخفض بعد ذلك شدة التأثير من سنة إلى أخرى ليصبح تأثير معنوي موجب ضعيف ابتداءً من السنة التاسعة حيث قدر في السنة العاشرة حوالي LERR= 0.0007.

كما أدت صدمة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط الموجبة إلى تأثير معنوي موجب لباقي متغيرات الدراسة (لوغاريتم كل من الانفتاح التجاري ومؤشر قيمة الصادرات والواردات) ابتداءً من السنة الأولى إلى غاية السنة العاشرة، حيث شهد منحنى لوغاريتم الانفتاح التجاري ارتفاعا متزايدا من السنة الأولى بمقدار LOUV= 0.01 إلى غاية السنة العاشرة بمقدار LOUV= 0.04.

أما لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات فقد ارتفعت درجة استجابته من سنة إلى أخرى إلى غاية السنة التاسعة، وقد قدرت في السنة الأولى حوالي LEX= 0.02 وترتفع تدريجيا لتصل في السنة التاسعة إلى LEX= 0.05، لتنخفض في السنة الموالية بـ 0.0421%.

وفي الأخير نتطرق لاستجابة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات لصدمة ارتفاع سلسلة تطاير سعر النفط، والتي شهدت ارتفاعا متواصلا من السنة الأولى بمقدار LEM= 0.006 إلى غاية السنة العاشرة والتي قدرت حوالي LEM= 0.04.

نستخلص من هذا التحليل أن تطاير أسعار النفط تؤثر إيجابيا على متغيرات التجارة الخارجية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط يساهم في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والذي يؤكده مؤشر الانفتاح التجاري والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الصادرات والواردات الجزائرية.

ثانيا: إحداث صدمة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الجدول رقم(04-14): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	الفترة
0.012339	0.002609	0.009178	0.005425	0.000000	1
(0.00292)	(0.00139)	(0.00170)	(0.00059)	(0.00000)	(Prob)
0.015425	0.004487	0.012343	0.008464	-0.003471	2
(0.00552)	(0.00347)	(0.00356)	(0.00119)	(0.07283)	(Prob)
0.011866	0.004463	0.010747	0.009608	-0.034478	3
(0.00869)	(0.00691)	(0.00614)	(0.00202)	(0.10979)	(Prob)
0.004240	0.002315	0.005870	0.009407	-0.074765	4
(0.01179)	(0.01066)	(0.00872)	(0.00285)	(0.12595)	(Prob)
-0.005022	-0.001580	-0.000747	0.008403	-0.110959	5
(0.01458)	(0.01417)	(0.01100)	(0.00352)	(0.13114)	(Prob)
-0.013987	-0.006522	-0.007735	0.007050	-0.134185	6
(0.01710)	(0.01721)	(0.01295)	(0.00400)	(0.13119)	(Prob)
-0.021414	-0.011725	-0.014067	0.005666	-0.140655	7
(0.01944)	(0.01973)	(0.01468)	(0.00426)	(0.12848)	(Prob)
-0.026762	-0.016509	-0.019135	0.004432	-0.131295	8
(0.02161)	(0.02174)	(0.01629)	(0.00432)	(0.12398)	(Prob)
-0.030046	-0.020405	-0.022720	0.003416	-0.110297	9
(0.02359)	(0.02333)	(0.01782)	(0.00423)	(0.11861)	(Prob)
-0.031621	-0.023188	-0.024897	0.002617	-0.083173	10
(0.02534)	(0.02455)	(0.01925)	(0.00402)	(0.11315)	(Prob)

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار LERR= 0.005، سيؤدي إلى عدم استجابة سلسلة تطاير سعر النفط في السنة الأولى وهذه النتيجة مطابقة للواقع لأن أسعار النفط تحدد وفق نقطة التقاطع بين الطلب والعرض الكليين العالميين، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للجزائر لا يمكن أن يؤثر في هذين العاملين الرئيسيين بالرغم من أنها دولة مصدرة للنفط وأكبر دليل على ذلك باقي استجابته جاءت غير معنوية عند 5%، في حين تستجيب باقي المتغيرات استجابة معنوية موجبة لصدمة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

في السنة الأولى، حيث بلغت نسبة الاستجابة لكل من لوغاريتم الانفتاح التجاري، لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات والواردات على التوالي بـ : LOUV= 0.009، LEX= 0.003، LEM= 0.01.

بالنسبة للوغاريتم الانفتاح التجاري حافظ على استجابته الموجبة إلى غاية السنة الرابعة، وقدرت دروته الموجبة في السنة الثانية بـ 1.23 بالمائة، ليتولد أثر سلبي معنوي في السنة الخامسة بـ LOUV= -0.0008، لترتفع درجة الاستجابة السالبة سنة تلوى أخرى لتصبح في السنة العاشرة حوالي LOUV= -0.03.

أما لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات كذلك هو الآخر حافظ على استجابته الموجبة إلى غاية السنة الرابعة، وقدرت دروته الموجبة في السنة الثانية بـ LEX= 0.004487، ليتولد أثر سلبي معنوي في السنة الخامسة بـ LEX= -0.001580، لترتفع درجة الاستجابة السالبة سنة تلوى أخرى لتصبح في السنة العاشرة حوالي LEX= -0.023188.

وأخيرا لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات الذي اتبع تفس مسار لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم مؤشر قيمة الواردات، حيث حافظ على استجابته الموجبة إلى غاية السنة الرابعة، وقدرت دروته الموجبة في السنة الثانية بـ LEM= 0.015425، ليتولد أثر سلبي معنوي في السنة الخامسة بـ LEM= -0.005022، لترتفع درجة الاستجابة السالبة سنة تلوى أخرى لتصبح في السنة العاشرة حوالي LEM= -0.031621.

نستنتج من هذا التحليل أن لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي له نفس طبيعة التأثير على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر، كما له تأثير إيجابي على الانفتاح التجاري في المدى القصير الذي يعبر عن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ليتحول إلى تأثير سلبي في المدى المتوسط والطويل والذي يؤثر سلبيا على الصادرات والواردات الجزائرية.

ثالثا: إحداث صدمة هيكلية للوغاريتم الانفتاح التجاري

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم الانفتاح التجاري.

الجدول رقم(04-15): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم الانفتاح التجاري

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	الفترة
0.016111	-0.000543	0.008885	0.000000	0.000000	1
(0.00191)	(0.00136)	(0.00097)	(0.00000)	(0.00000)	(Prob)
0.027457	0.000961	0.015843	0.000369	0.007889	2
(0.00400)	(0.00309)	(0.00251)	(0.00063)	(0.06041)	(Prob)
0.034956	0.002745	0.020497	0.001082	-0.016400	3
(0.00685)	(0.00600)	(0.00487)	(0.00147)	(0.09395)	(Prob)
0.039187	0.004057	0.022964	0.001962	-0.045782	4
(0.00977)	(0.00932)	(0.00731)	(0.00230)	(0.11044)	(Prob)
0.040552	0.004640	0.023524	0.002776	-0.069343	5
(0.01238)	(0.01249)	(0.00944)	(0.00298)	(0.11321)	(Prob)
0.039334	0.004431	0.022438	0.003326	-0.086287	6
(0.01460)	(0.01515)	(0.01114)	(0.00342)	(0.10792)	(Prob)
0.035884	0.003426	0.019952	0.003513	-0.099573	7
(0.01652)	(0.01720)	(0.01253)	(0.00361)	(0.10249)	(Prob)
0.030734	0.001665	0.016365	0.003351	-0.111406	8
(0.01834)	(0.01875)	(0.01381)	(0.00361)	(0.10282)	(Prob)
0.024570	-0.000739	0.012052	0.002930	-0.121649	9
(0.02016)	(0.02003)	(0.01518)	(0.00354)	(0.10866)	(Prob)
0.018108	-0.003585	0.007438	0.002374	-0.128456	10
(0.02198)	(0.02128)	(0.01668)	(0.00350)	(0.11591)	(Prob)

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم الانفتاح التجاري بمقدار LOUV= 0.009، سيؤدي إلى عدم استجابة سلسلة تطاير سعر النفط في السنة الأولى وهذه النتيجة مطابقة للواقع لأن أسعار النفط تحدد وفق نقطة التقاطع بين الطلب والعرض الكليين العالميين، والانفتاح التجاري للجزائر لا يمكن أن يؤثر في هذين العاملين الرئيسيين بالرغم من أنها دولة مصدرة للنفط وأكبر دليل على ذلك باقي استجابته جاءت غير معنوية عند 5%، نلاحظ كذلك عدم استجابة لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للوغاريتم صدمة الانفتاح التجاري في السنة الأولى،

ولكن انطلاقا من السنة الثانية نلاحظ الاستجابة الموجبة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي ابتداء من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة، ليصل إلى ذروته في السنة السابعة والتي قدرت استجابته بـ LERR= 0.003513، لتنخفض بعد ذلك لتصل إلى LERR= 0.002374 في السنة العاشرة، هذه النتيجة تؤكد أن تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر أي تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

أما استجابة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لصدمة ارتفاع لوغاريتم الانفتاح التجاري كانت استجابة سالبة معنوية في السنة الأولى بمقدار LEX= 0.000543، لتتحول في السنة الموالية إلى استجابة موجبة معنوية إلى غاية السنة الثامنة وقد بلغت دروتها الموجبة في السنة الخامسة بـ LEX= 0.004640، ليتولد تأثير سلبي في السنة التاسعة والعاشرة، وهذه النتيجة تؤكد وجود استجابة غير متماثلة للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لصدمة ارتفاع لوغاريتم الانفتاح التجاري بين المدى القصير والطويل.

وفي الأخير استجابة لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات لصدمة ارتفاع الانفتاح التجاري، سجلت استجابة موجبة معنوية ابتداءً من السنة الأولى إلى غاية السنة العاشرة، لتصل إلى ذروتها في السنة الخامسة والتي قدرت حوالي LEM= 0.040552، لتنخفض بعد ذلك تدريجيا لتصل في السنة العاشرة إلى LEM= 0.018108.

نستخلص من تحليل النتائج أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، وبالرغم من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلا أن منحنى حجم الواردات شهد ارتفاعا متواصلا إلى غاية السنة العاشرة، في حين حجم الصادرات فقد استجابت استجابة سالبة في سنة الأولى وعلى المدى الطويل نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية.

رابعا: إحداث صدمة هيكلية للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات.

الجدول رقم(04-16): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	الفترة
-0.003781	0.008786	0.000000	0.000000	0.000000	1
(0.00061)	(0.00096)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(Prob)
-0.005587	0.014225	0.000321	0.000879	-0.040045	2
(0.00286)	(0.00290)	(0.00205)	(0.00069)	(0.06762)	(Prob)
-0.007609	0.017862	0.000521	0.001775	-0.040056	3
(0.00586)	(0.00590)	(0.00452)	(0.00151)	(0.09508)	(Prob)
-0.010742	0.020142	0.000117	0.002297	-0.034942	4
(0.00857)	(0.00895)	(0.00677)	(0.00224)	(0.10668)	(Prob)
-0.014992	0.021114	-0.001130	0.002406	-0.038981	5
(0.01111)	(0.01186)	(0.00880)	(0.00286)	(0.11576)	(Prob)
-0.019672	0.020839	-0.003060	0.002264	-0.051650	6
(0.01370)	(0.01464)	(0.01076)	(0.00337)	(0.12330)	(Prob)
-0.023870	0.019561	-0.005231	0.002074	-0.065518	7
(0.01630)	(0.01725)	(0.01269)	(0.00377)	(0.12592)	(Prob)
-0.026881	0.017681	-0.007157	0.001977	-0.073367	8
(0.01880)	(0.01960)	(0.01453)	(0.00402)	(0.12291)	(Prob)
-0.028419	0.015633	-0.008493	0.002020	-0.072001	9
(0.02108)	(0.02161)	(0.01623)	(0.00411)	(0.11658)	(Prob)
-0.028601	0.013751	-0.009122	0.002177	-0.062617	10
(0.02310)	(0.02324)	(0.01779)	(0.00404)	(0.10993)	(Prob)

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات بمقدار LEX= 0.009، لا تستجيب كل من لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط ولوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي ولوغاريتم الانفتاح التجاري في السنة الأولى، في حين تستجيب لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات استجابة معنوية سالبة ابتداءً من السنة الأولى إلى غاية السنة العاشرة، وشهد المنحنى انخفاض متواصلا ليصل في السنة العاشرة إلى LEM= -0.028601.

وسجلت استجابة موجبة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي لصدمة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة، لتصل إلى ذروتها في السنة الخامسة والتي قدرت حوالي LERR= 0.002406، ليتذبذب طفيفا بعد ذلك ليصل إلى LERR= 0.002177 في السنة العاشرة.

أما لوغاريتم الانفتاح التجاري كانت استجابته معنوية موجبة من السنة الثانية إلى غاية السنة الرابعة، وتقدر ذروته الموجبة في السنة الثالثة حوالي LOUV= 0.000521، لتتحول بعد ذلك إلى استجابة سالبة في السنة الموالية إلى غاية السنة العاشرة، لتقدر ذروته السالبة حوالي LOUV= -0.009122 في السنة العاشرة أي المدى الطويل.

ونلاحظ كذلك أن استجابة سلسلة تطاير سعر النفط غير معنوية عند 5% وهذه النتيجة مطابقة للواقع لأن أسعار النفط تحدد وفق نقطة التقاطع بين الطلب والعرض الكليين العالميين، ومؤشر قيمة الصادرات الجزائرية لا يمكن أن يؤثر في هذين العاملين الرئيسيين بالرغم من أنها دولة مصدرة للنفط وهذا ما أثبته النتائج قياسيا.

وفي الأخير يمكن القول أن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية في المدى القصير فقط، كما تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (أي ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية) والذي ينعكس سلبيا على مؤشر قيمة الواردات، فتتدخل السلطات الجزائرية لتقليص معدل الانفتاح التجاري في المدى المتوسط والطويل وبالتالي تنعكس سلبيا على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر على المدى المتوسط والطويل.

خامسا: إحداث صدمة هيكلية للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات.

الجدول رقم(04-17): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	الفترة
0.002898	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1
(0.00032)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(Prob)
0.005362	0.001719	0.001738	-0.000370	0.069630	2
(0.00308)	(0.00276)	(0.00231)	(0.00078)	(0.07570)	(Prob)
0.006219	0.004013	0.003483	-0.001106	0.094380	3
(0.00645)	(0.00622)	(0.00505)	(0.00167)	(0.10423)	(Prob)
0.005696	0.005938	0.004489	-0.001912	0.081266	4
(0.00894)	(0.00922)	(0.00715)	(0.00235)	(0.10163)	(Prob)
0.004885	0.007108	0.004895	-0.002470	0.051393	5
(0.01028)	(0.01112)	(0.00827)	(0.00264)	(0.08225)	(Prob)
0.004757	0.007646	0.005190	-0.002617	0.024429	6
(0.01091)	(0.01187)	(0.00862)	(0.00257)	(0.06305)	(Prob)
0.005682	0.007913	0.005773	-0.002375	0.010272	7
(0.01139)	(0.01179)	(0.00873)	(0.00227)	(0.05406)	(Prob)
0.007424	0.008227	0.006754	-0.001891	0.008752	8
(0.01201)	(0.01139)	(0.00898)	(0.00187)	(0.05259)	(Prob)
0.009429	0.008721	0.007974	-0.001341	0.013887	9
(0.01268)	(0.01111)	(0.00946)	(0.00151)	(0.05197)	(Prob)
0.011150	0.009339	0.009154	-0.000861	0.018882	10
(0.01317)	(0.01110)	(0.01000)	(0.00126)	(0.04947)	(Prob)

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات بمقدار LEM= 0.0029، لا تستجيب باقي المتغيرات في السنة الأولى لهذه الصدمة، لكن ابتداءً من السنة الثانية نلاحظ استجابة سالبة للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى غاية السنة العاشرة، حيث قدرت ذروته السالبة حوالي LERR= -0.002617 في السنة السادسة، لتنخفض درجة الاستجابة بعد ذلك تدريجيا لتصل إلى LERR= -0.000861 في السنة العاشرة.

أما لوغاريتم الانفتاح التجاري فقد كانت استجابته معنوية موجبة من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة، حيث واصل منحنى لوغاريتم الانفتاح التجاري ارتفاعا متواصلا ليصل إلى LOUV= -0.009154 في السنة العاشرة.

ليستجيب كذلك لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات استجابة معنوية موجبة من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة، حيث واصل منحنى لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات ارتفاعا متواصلا ليصل إلى LEX= 0.009339 في السنة العاشرة.

ونلاحظ كذلك أن استجابة سلسلة تطاير سعر النفط غير معنوية عند 5% وهذه النتيجة مطابقة للواقع لأن أسعار النفط تحدد وفق نقطة التقاطع بين الطلب والعرض الكليين العالميين، ومؤشر قيمة الواردات الجزائرية لا يمكن أن يؤثر في هذين العاملين الرئيسيين بالرغم من أنها دولة مصدرة للنفط وهذا ما أثبته النتائج قياسيا.

وفي الأخير يمكن القول أن ارتفاع الواردات يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية في المدى القصير والمتوسط والطويل، كما بينت النتائج أن ارتفاع الواردات تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن ارتفاع الواردات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية إلا في حالة وجود تدخل من السلطات النقدية خصوصا بالنسبة للدول التي تتبع نظام التعويم المدار، كما أن ارتفاع الواردات تؤدي إلى ارتفاع الصادرات في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الفرع الثاني: تحليل التباين

يقوم تحليل تباين خطأ التنبؤ بتحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه أو المتغيرات الأخرى، ومن خلال الملحق رقم (12) يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولا: جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، مؤشر قيمة الصادرات، مؤشر قيمة الواردات) للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم(04-18): نتائج مكونات التباين للوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	S.E.	الفترة
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	0.540507	1
1.011145	0.334445	0.012981	0.002513	98.63892	0.692453	2
2.358373	0.550016	0.056785	0.205873	96.82895	0.763726	3
3.192115	0.694409	0.380548	1.064662	94.66827	0.798637	4
3.407719	0.881312	1.071987	2.830127	91.80886	0.821568	5
3.317370	1.211279	2.063854	5.216613	88.19088	0.843413	6
3.158812	1.720302	3.277749	7.581624	84.26151	0.866252	7
3.013342	2.317864	4.689458	9.393568	80.58577	0.888347	8
2.910083	2.849729	6.288735	10.47547	77.47598	0.907628	9
2.854578	3.214449	8.014428	10.93674	74.97981	0.923199	10

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المكون الوحيد في المدى القصير هو نفسه لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط حيث يمثل نسبة 100%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضا معتبرا في المدى الطويل لتصل إلى 74.98% في السنة العاشرة، حيث يساهم سعر الصرف الفعلي الحقيقي 10.94% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط في المدى الطويل، ولكنه يبقى تفسيره ضعيفا جدا في المدى القصير حيث قدر في السنة الأولى حوالي 0%، ليرتفع تدريجيا ليصل إلى في السنة العاشرة 10.94%، تليها بعد ذلك مساهمة لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات والواردات على التوالي بـ 8.01%، 3.21%،2.85%، في المدى الطويل أي في فترة التنبؤ للسنة العاشرة.

ثانيا: جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، مؤشر قيمة الصادرات، مؤشر قيمة الواردات) للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم(04-19): نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	S.E.	الفترة
0.000000	0.000000	0.000000	95.13389	4.866105	0.005562	1
0.125146	0.704651	0.124037	92.15567	6.890495	0.010473	2
0.620842	1.790206	0.595870	88.22616	8.766926	0.014806	3
1.499714	2.749772	1.541123	84.26656	9.942829	0.018290	4
2.547665	3.434055	2.946891	80.77149	10.29990	0.020891	5
3.481462	3.897902	4.635812	77.94287	10.04195	0.022716	6
4.118838	4.260690	6.328425	75.78669	9.505356	0.023939	7
4.441685	4.629189	7.762095	74.18949	8.977538	0.024736	8
4.541534	5.079155	8.789562	72.97839	8.611358	0.025259	9
4.526788	5.658308	9.400895	71.97220	8.441809	0.025622	10

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن مكونات المدى القصير تتمثل في لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي نفسه حيث يمثل نسبة 95.13%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضا معتبرا في المدى الطويل لتصل في السنة العاشرة إلى 71.97%، ويساهم كذلك لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط ما نسبته 4.87% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم سعر الصرف في السنة الأولى، لترتفع تدريجيا هذه النسبة في المدى الطويل لتصل إلى 8.44%.

أما لوغاريتم الانفتاح التجاري فقد بلغت مساهمته في السنة الأولى حوالي 0% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم سعر الصرف، وشهدت هذه النسبة ارتفاعا تدريجيا لتصل إلى 9.40% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي في السنة العاشرة.

وفي الأخير نجد مساهمة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات والواردات في المدى الطويل على التوالي بنسبة 5.66%، 4.53%، من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وقد بلغت مساهمتهما في المدى القصير حوالي 0% في السنة الأولى.

ثالثا: جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم الانفتاح التجاري

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، مؤشر قيمة الصادرات، مؤشر قيمة الواردات) للوغاريتم الانفتاح التجاري لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم(04-20): نتائج مكونات التباين للوغاريتم الانفتاح التجاري

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	S.E.	الفترة
0.000000	0.000000	29.01108	30.95414	40.03478	0.016496	1
0.302255	0.010326	33.03359	23.68464	42.96919	0.031604	2
0.743367	0.018386	36.81149	17.27892	45.14783	0.045140	3
1.092118	0.012017	39.52195	11.95909	47.41483	0.056852	4
1.305540	0.036698	40.33530	8.528231	49.79423	0.067372	5
1.434833	0.183586	38.85932	7.439979	52.08229	0.077505	6
1.551472	0.498375	35.46817	8.370144	54.11183	0.087771	7
1.710107	0.927976	31.06819	10.46913	55.82459	0.098268	8
1.932556	1.366559	26.57565	12.90293	57.22230	0.108792	9
2.205976	1.728967	22.59191	15.15434	58.31880	0.119028	10

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن مكونات المدى القصير للوغاريتم الانفتاح التجاري تتمثل في لوغاريتم الانفتاح التجاري نفسه حيث يمثل نسبة 29.01%، وتبقى تذبذب هذه النسبة الضعيفة في حدود 22.59 بالمائة والتي سجلتها السنة العاشرة و40.34 بالمائة التي سجلتها السنة الخامسة، ويساهم كذلك لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط ما نسبته 40.03% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم الانفتاح التجاري في المدى القصير، لترتفع تدريجيا هذه النسبة في المدى الطويل لتصل إلى 58.32%.

أما لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد بلغت مساهمته في السنة الأولى حوالي 30.95% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم الانفتاح التجاري، وشهدت كذلك هذه النسبة تذبذبات حادة لتصل إلى 15.15% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم الانفتاح التجاري في السنة العاشرة.

وفي الأخير نجد مساهمة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات والواردات في المدى الطويل على التوالي بنسبة 1.73%، 2.21%، من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم الانفتاح التجاري، وقد بلغت مساهمتهما في المدى القصير حوالي 0% في السنة الأولى.

رابعا: جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، مؤشر قيمة الصادرات، مؤشر قيمة الواردات) للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم(04-21): نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	S.E.	الفترة
0.000000	19.79965	0.075674	1.746027	78.37865	0.019745	1
0.195140	18.47073	0.080538	1.780273	79.47331	0.038904	2
0.572875	17.99705	0.263253	1.408828	79.75800	0.057672	3
0.968048	17.89769	0.449326	0.930556	79.75438	0.074908	4
1.285149	17.77445	0.572913	0.670651	79.69684	0.090323	5
1.505919	17.37550	0.612057	0.896737	79.60979	0.104139	6
1.657290	16.62936	0.573032	1.721900	79.41841	0.116757	7
1.777369	15.61592	0.489681	3.070950	79.04608	0.128526	8
1.896160	14.48549	0.417723	4.737910	78.46271	0.139625	9
2.028679	13.37878	0.418667	6.488774	77.68510	0.150070	10

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن مكونات المدى القصير للوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات تتمثل في لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط حيث يمثل نسبة 78.38%، وتبقى في تذبذب طفيف لتصل في السنة العاشرة إلى 77.69%، تليه لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات نفسه بنسبة 19.80%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضا طفيفا لتصل في المدى الطويل أي السنة العاشرة إلى 13.38%.

أما لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد بلغت مساهمته في السنة الأولى حوالي 1.75% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات، وشهدت هذه النسبة تذبذبات لتصل إلى 6.49% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات في السنة العاشرة.

وفي الأخير نجد مساهمة لوغاريتم الانفتاح التجاري ولوغاريتم مؤشر قيمة الواردات في المدى الطويل على التوالي بنسبة 0.42%، 2.03%، من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات، وقد بلغت مساهمتهما في المدى القصير حوالي 0.08%، 0%، في السنة الأولى.

خامسا: جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سلسلة تطاير سعر النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الانفتاح التجاري، مؤشر قيمة الصادرات، مؤشر قيمة الواردات) للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم(04-22): نتائج مكونات التباين للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات

LEM	LEX	LOUV	LERR	LCSDGARCH	S.E.	الفترة
1.789191	3.044935	55.29678	32.43178	7.437316	0.021666	1
2.290305	2.805428	62.47296	24.05095	8.380357	0.040277	2
2.360157	3.218720	69.57459	16.52629	8.320245	0.056683	3
2.131533	4.307390	74.23586	10.80672	8.518493	0.071272	4
1.824192	6.123704	74.76170	7.926671	9.363735	0.085109	5
1.579940	8.478751	71.07660	7.858501	11.00620	0.098974	6
1.464247	10.96189	64.58278	9.615727	13.37536	0.113025	7
1.502591	13.17239	57.05215	12.06589	16.20698	0.126951	8
1.681992	14.88856	49.78113	14.46582	19.18249	0.140297	9
1.952766	16.07420	43.42343	16.49734	22.05227	0.152710	10

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن مكونات المدى القصير للوغاريتم مؤشر قيمة الواردات تتمثل في لوغاريتم الانفتاح التجاري حيث يمثل نسبة 55.30%، لترتفع بعد ذلك لتصل إلى ذروتها في السنة الخامسة وقدرت حوالي 74.76%، لتنخفض بع ذلك تدريجيا لتصل إلى 43.42% في السنة العاشرة، تليه لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي والذي يفسر ما نسبته 32.43% من التغيرات التي تحدث في مؤشر قيمة الواردات، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 7.86% في السنة السادسة لترتفع بعد دلك لتصل إلى 16.50% في السنة العاشرة.

وفي الأخير نجد مساهمة لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط فقد بلغت نسبة تفسيرها 7.44% في السنة الأولى، لترتفع تدريجيا لتصل إلى 22.05% في السنة العاشرة، ومساهمة لوغاريتم مؤشر قيمة الصادرات في المدى الطويل بنسبة 16.07% من تباين خطأ التنبؤ لوغاريتم مؤشر قيمة الواردات، وقد بلغت مساهمتها في المدى القصير حوالي 3.04% في السنة الأولى.

الفرع الثالث: نتائج اختبار السببية

بالاعتماد على طريقة جرانجر (Granger) سنقوم بتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04-23): نتائج اختبار السببية لـ Granger

الرقم	الفرضية العدمية	إحصائية فيشر F-Statistic	القيمة الاحتمالية Prob
01	LERR لا يسبب LCSDGARCH	0.34773	0.7086
02	LCSDGARCH لا يسبب LERR	0.33997	0.7140
03	LOUV لا يسبب LCSDGARCH	1.32421	0.2783
04	LCSDGARCH لا يسبب LOUV	0.01171	0.9884
05	LEX لا يسبب LCSDGARCH	1.36818	0.2671
06	LCSDGARCH لا يسبب LEX	0.02145	0.9788
07	LEM لا يسبب LCSDGARCH	0.94577	0.3976
08	LCSDGARCH لا يسبب LEM	0.00215	0.9979
09	LOUV لا يسبب LERR	0.48442	0.6181
10	LERR لا يسبب LOUV	1.57652	0.2139
11	LEX لا يسبب LERR	0.01585	0.9843
12	LERR لا يسبب LEX	0.71324	0.4936
13	LEM لا يسبب LERR	1.24991	0.2928
14	LERR لا يسبب LEM	0.95281	0.3906
15	LEX لا يسبب LOUV	0.17780	0.8375
16	LOUV لا يسبب LEX	0.44208	0.6445

17	LEM لا يسبب LOUV	0.05745	0.9442
18	LOUV لا يسبب LEM	1.16913	0.3166
19	LEM لا يسبب LEX	0.19132	0.8263
20	LEX لا يسبب LEM	1.66440	0.1967

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

H_0: لا يسبب (الفرضية العدمية)؛

H_1: يسبب (الفرضية البديلة).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 10% ولذلك تقبل الفرضية العدمية H_0 في جميع الفرضيات (لا يسبب)، أي أن لوغاريتم سلسلة تطاير سعر النفط لا تسبب في جميع متغيرات الدراسة على المدى القصير، كما أن لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يسبب في جميع متغيرات الدراسة.

نضيف إلى ذلك لوغاريتم الانفتاح التجاري لا يسبب كذلك في جميع متغيرات الدراسة، ولوغاريتم كل من مؤشر قيمة الصادرات والواردات هي أيضا لا تسبب في جميع متغيرات الدراسة، وبالتالي كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة سببية بين سلسلة تطاير أسعار النفط ومتغيرات التجارة الخارجية على المدى القصير في الجزائر، ولا توجد علاقة تأثير وتأثر بين مكونات التجارة الخارجية في المدى القصير.

الفرع الرابع: مناقشة النتائج

قد أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي لتطاير أسعار النفط على مؤشرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، ويتم تفسير النتائج المتوصل إليها تفسيرا اقتصاديا على أن الاقتصاد الوطني يعتبر اقتصاد ريعي أي وجود تبعية للعائدات النفطية بالإضافة إلى الضعف الإنتاجي في جميع القطاعات الاقتصادية الغير النفطية، على هذا الأساس نجد أن مساهمة المداخيل النفطية في هيكل الصادرات جد مرتفعة فكلما ارتفع سعر النفط كلما ارتفعت حصيلة الصادرات. وهذه النتيجة توصلت لها كل من دراسة [1](Haider & and other, 2017)، دراسة [2](حيدوشي و وعيل، جوان 2017)، دراسة[3](AbdulRazaq Hamad & Hamoud Saad, 2018).

وبما أن الجزائر تقوم باستيراد مختلف السلع والخدمات حتى معدات الإنتاج من العالم الخارجي لتلبية حاجاتها المحلية، وفي ظل تطايرية ارتفاع أسعار النفط التي تساهم في زيادة الدخل الكلي الذي يساهم بدوره في رفع حجم الواردات وهذا ما أثبتته نتائج دوال الاستجابة الدفعية ونفس النتيجة توصلت لها دراسة [4](Dikkaya, Doyar, & Kanbir, December 2018)، دراسة [5](بوسالم و يدروج، جوان 2018).

أما فيما يخص تأثير تطاير أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي أكدت النتائج أن وجود تأثير سلبي معنوي في المدى القصير والمتوسط والطويل لكن بمستويات ضعيفة جدا، وهذا يعني تحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وتفسر هذه النتيجة على أن السلطات النقدية تتبع نظام التعويم المدار، حيث أن تطايرية ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع الدخل الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف من العملة الأجنبية وعندما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي ينخفض سعر الصرف الرسمي وتتحسن قيمة الدينار الجزائري، أما في حالة انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل الكلي لأن معظم الإيرادات الجزائرية تنحصر في تصدير المنتوجات النفطية

[1] Haider, M., & and other, "**Impact of Devaluation on Saudi Oil Exports: The J-Curve Analysis**", *International Journal of Economic Research, vol 14, N° 10*, 2017.

[2] عاشور حيدوشي، و ميلود وعيل، " **آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 200-2014**"، *مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12*، جوان 2017.

[3] AbdulRazaq Hamad , H., & Hamoud Saad , M, "**Analysis of the impact of fluctuations in crude oil prices on OAPEC's foreign trade for the period (2000-2016) / Iraq as a model**", *Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol 3, I 43*, 2018.

[4] Dikkaya, M., Doyar, B. V., & Kanbir, O, "**The effects of oil prices on Turkey's foreign**", *Review of Socio-Economic Perspectives, vol 3, I 02*, December 2018.

[5] فاطمة بوسالم، و نضال يدروج، "**دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015**"، *مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02*، جوان 2018.

فيتقلص حجم احتياطات الصرف من العملات الأجنبية مما يضطر البنك المركزي إلى تخفيض عمليات شراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وفي ظل انخفاض الطلب على العملة الجزائرية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التالية: دراسة[1] (يوب فايزة، 2018)، دراسة[2] (بن شاعة & شريفي، 2018).

وفي الأخير نتطرق إلى النتيجة التي توصلنا إليها والمتمثلة في تطايرية أسعار النفط التي تساهم في تحرير التجارة الخارجية أي زيادة معدل الانفتاح التجاري في الجزائر، ويتم تفسير ذلك على أن الجزائر تسعى جاهدة لتحرير تجارتها وتحاول أيضا أن تتفادى الانعكاسات السلبية التي تسببها عملية التحرير، والتطور التاريخي للتجارة الخارجية الجزائرية يثبت وجود علاقة بين التحرير وتطايرية أسعار النفط وتتمثل في علاقة طردية كلما ارتفعت التطايرية يزيد معدل الانفتاح التجاري

[1] يوب فايزة، "**أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014**"، مرجع سبق ذكره،

[2] بن شاعة محمد، شريفي خيرة، "**قياس تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018.

خلاصة

من بعد ما تطرقنا في هذا الإطار إلى دراسة قياسية بهدف معرفة العلاقة التي تجمع بين متغيرات الدراسة وطبيعة استجابة متغيرات تحرير التجارة الخارجية لتطاير أسعار النفط في الجزائر باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي سنلخصها فيما يلي:

- ✓ توصلنا إلى أن سلسلة أسعار النفط غير مستقرة عند المستوى وبالتالي تم تحويلها إلى سلسلة تطاير أسعار النفط بالاعتماد على النماذج القياسية من نوع **ARCH**؛
- ✓ خلصت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات تستقر عند الفرق الأول؛
- ✓ أكدت النتائج أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي 2؛
- ✓ أثبتت اختبارات الكشف عن صلاحية النموذج أنه مستقر وخالي من المشاكل القياسية وبالتالي يمكن اقرار بصلاحيته؛
- ✓ أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي أن تطاير أسعار النفط يؤثر سلبيا على سعر الصرف الحقيقي وإيجابيا على الانفتاح التجاري وحجم الصادرات وحجم الواردات في المدى القصير وفي المدى الطويل؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين تطايرية أسعار النفط وكل من الصادرات الواردات والانفتاح التجاري، وعلاقة عكسية بين تطايرية أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي؛
- ✓ كشفت نتائج تحليل التباين بأن تطاير أسعار النفط يفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري وحجم الصادرات في المدى القصير والطويل، ويفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في حجم الواردات، ويفسر نسبة ضعيفة جدا من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- ✓ بينت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في الجزائر على المدى القصير.

خـاتمة

خاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو معالجة إشكالية الموضوع التي تمحورت حول تأثير تطايرية أسعار النفط تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، وقد تمت معالجة هذه الإشكالية عبر الفصول الأربعة للأطروحة، حيث تعرفنا على مختلف المفاهيم التي تمس النفط وأسواقه وكيفية التسعير فيه، وتطايرية أسعاره، لننتقل إلى البحث في تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين تطايرية أسعار النفط الاقتصاد الجزائري، كما تعرضنا لمسح جميع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا من قريب ومن بعيد، لنمر بعد ذلك إلى دراسة التأثير القياسي لتطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وسنقوم في بداية الأمر بعرض النتائج التي توصلت إليها دراستنا ثم نمر إلى التحقق من صحة الفرضيات لنختم هذا البحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي قد تساعد الجزائر في التخفيف من الآثار السلبية التي تسببها الصدمات النفطية السالبة للاقتصاد، كما سنقترح بعض الأفكار التي تساعد في فتح المجال أمام بحوث ودراسات أخرى في هذا الموضوع الذي يبقى فضاءً شاسعا للبحث والإثراء ومناقشة النتائج.

نتائج الدراسة

توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في ما يلي:

- ✓ أثبتت الدراسة الأهمية التي يحتلها النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتباره الطاقة التي تؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية من قطاع النقل والزراعة والتجارة إلى القطاع العسكري، ناهيك عن استخدامه في توفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق الرفاهية والحياة الكريمة للفرد كما أنه هو السبب الرئيسي في التقسيم الجغرافي لدول العالم؛
- ✓ إن عملية الصناعة النفطية صعبة ومعقدة جدا، حيث يتم استخدام خمسة مراحل في حياة صناعة النفط وكل مرحلة منها تستغرق سنوات عديدة للانتقال إلى مرحلة أخرى، ومن أجل الوصول إلى مرحلة الإنتاج يجب استغراق على الأكثر 15 سنة، وقد تدوم هذه المرحلة ما بين 20 و50 سنة والتي يتم فيها استخراج الاحتياطات النفطية ونقلها للتجهيز والتوزيع مع صعوبة التنبؤ بحجم النفط الموجودة في باطن الأرض؛

- ✓ من خلال تعرفنا على السوق النفطي تبين لنا أن له نوعين حسب العقود التي تبرم فيه وهما الأسواق الفورية والأسواق المستقبلية، كما أنه يتميز بالاحتكار والصراع نحوى التحكم في الأسعار بين الجهة الطالبة والعارضة للنفط؛
- ✓ تبين لنا أن دول أمريكا الشمالية والجنوبية أنها تمتلك أكبر حجم من الاحتياطات النفطية في العالم بعد دول الشرق الأوسط، إلا أنها لا تنتج النفط بل تستورده، على عكس دول الشرق الأوسط تمتلك أكبر حجم من الاحتياطات وتحتل المراتب الأولى في إنتاجه واستهلاكه؛
- ✓ يعتبر الطلب والعرض النفطي من بين العوامل التقليدية التي تؤثر في الأسعار مع وجود العوامل الأخرى المتعددة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض الكلي على النفط من بينها: العوامل المناخية والسياسية، التنظيمات الدولية، ديناميكية المؤشرات الاقتصادية العالمية...إلخ؛
- ✓ من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث تطايرية انخفاض أسعار النفط هي زيادة مستوى الإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط أو وانخفاض مستوى الطلب الكلي من قبل الدول المستهلكة والذي كان له أثرا سلبيا على اقتصاد الدول المصدرة للنفط وأثر سلبي إيجابي على الدول المستوردة له والعكس صحيح في حالة تطايرية ارتفاع أسعار النفط؛
- ✓ توصلنا إلى وجود علاقة إحصائية بين تطايرية أسعار النفط والاقتصاد الجزائري خصوصا في فترة الدراسة فقد استفادت الجزائر من تطايرية ارتفاع أسعار النفط في تطبيق البرامج التنموية التي رفعت من مستوى النمو الاقتصادي وحسنت مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- ✓ إن قطاع التجارة الخارجية يمثل عصب الاقتصاد لاعتباره مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية لدولة ما في السوق الدولي وله أثرا كبيرا على النشاط الاقتصادي، فهو الوسيلة التي تغطي الاحتياجات المحلية كما أنها قناة لتصريف فائض الإنتاج؛
- ✓ إن عملية تحرير التجارة الخارجية تعكس مدى القوة الاقتصادية للدولة لهذا تحاول الدول العظمى ترسيخ مبدأ التحرير التجاري على الدول النامية من خلال المنظمات الدولية بهدف الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال تصريف الفائض من إنتاجها؛
- ✓ الجزائر طبقت سياسة الحماية التجارية لعدة سنوات بسبب عدم قدرتها لمنافسة المنتوجات الأجنبية بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية لديها، لكن بسبب تفاقم المديونية الخارجية وعدم قدرتها على السداد

اضطرت لتنفيذ شروط المنظمات الدولية بالتوجه إلى تحرير تجارتها الخارجية ابتداء من سنة 1989 ومع ذلك تبقى الجزائر تتبع السياسة التجارية المناسبة لحماية قطاعها ومنتوجاتها المحلية وهذه السياسات لها علاقة قوية بتطايرية أسعار النفط؛

- ✓ توصلنا إلى أن سلسلة أسعار النفط غير مستقرة عند المستوى وبالتالي تم تحويلها إلى سلسلة تطاير أسعار النفط بالاعتماد على النماذج القياسية من نوع **ARCH**؛
- ✓ خلصت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات تستقر عند الفرق الأول؛
- ✓ أكدت النتائج أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي 2؛
- ✓ أثبتت اختبارات الكشف عن صلاحية النموذج أنه مستقر وخال من المشاكل القياسية وبالتالي يمكن الاقرار بصلاحيته؛
- ✓ أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي أن تطاير أسعار النفط يؤثر سلبيا على سعر الصرف الحقيقي وإيجابيا على الانفتاح التجاري وحجم الصادرات وحجم الواردات في المدى القصير وفي المدى الطويل؛
- ✓ كشفت نتائج تحليل التباين بأن تطاير أسعار النفط يفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري وحجم الصادرات في المدى القصير والطويل، ويفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في حجم الواردات، ويفسر نسبة ضعيفة جدا من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- ✓ بينت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في الجزائر على المدى القصير.

اثبات صحة الفرضيات

قد تم الاعتماد في دراستنا على أربع فرضيات رئيسية وقد اختبرنا مدى صحتهن على أرض الواقع وكانت النتائج كالتالي:

1- الفرضية الأولى: وجود أثر إحصائي وقياسي لتطايرية أسعار النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

هذه الفرضية صحيحة؛ فمن خلال تحليل تطور تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية تبين أن أسعار النفط قد بلغت مستويات مرتفعة جدا، مما أدى إلى تحسن متغيرات تحرير التجارة الخارجية، وقد تم اثبات ذلك قياسيا حيث استجابت هذه الأخيرة إلى تطايرية أسعار النفط وكان لها تأثير معنوي في المدى القصير والطويل.

2- الفرضية الثانية: عدم وجود أثر إحصائي وقياسي لتطايرية أسعار النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛

هذه الفرضية غير صحيحة؛ فقد أكدت النتائج وجود أثر إحصائي وقياسي لتطايرية أسعار النفط على متغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3- الفرضية الثالثة: طبيعة العلاقة بين تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية تتمثل في علاقة إيجابية؛

هذه الفرضية صحيحة؛ حيث توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تطايرية ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية تنعكس بالإيجاب على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، فتتحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار (بانخفاض سعر الصرف الحقيقي)، حيث إذا ارتفع سعر النفط بـ 1% سينخفض لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بـ 0.12% في المدى القصير كما يرتفع الانفتاح التجاري الذي يعبر عن نسبة التحرير بـ 1.04% في المدى القصير، وترتفع حجم الصادرات والواردات على التوالي بـ : 1.71%، 0.6%.

4- **الفرضية الرابعة: تؤثر صدمات سلسلة تطاير أسعار النفط إيجابيا على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**

هذه الفرضية صحيحة؛ توصلنا من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) أن صدمة هيكلية في سلسلة تطاير سعر النفط بنسبة 54% تؤدي إلى تأثير إيجابي معنوي على كل من الانفتاح التجاري والصادرات والواردات في السنة الأولى أي (في المدى القصير) إلى غاية السنة العاشرة وتأثير سلبي معنوي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي من السنة الأولى إلى غاية السنة الثامنة.

التوصيات

بعد محاولة البحث في أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نستخلص مجموعة من التوصيات والاقتراحات وتجمل أهمها فيما يلي:

- الحد من وثيرة الاستهلاك أي تخفيض نسبة الواردات سواء في حالة مواجهة تطايرية ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط؛
- الاهتمام بالقطاع الصناعي في شتى المجالات وتشجيع الصناعة المحلية التي تشكل الاستراتيجية الأساسية للاقتصاد الجزائري وكذلك القطاع الزراعي الذي يساهم في تخفيض تكاليف الاستيراد؛
- تخصيص ميزانية خاصة للجنوب وفتح مجال للاستثمار فيها سواء كان استثمار خاص أو عام خصوصا في مجال الفندقة من أجل تشجيع السياحة الصحراوية التي تعمل على جلب رؤوس الأموال التي تنعكس على قيمة العملة المحلية؛
- الاستفادة من الثروة النفطية واستثمارها داخل الوطن في القطاعات الحقيقية؛
- فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال منح التسهيلات المناسبة وتهيئة المحيط الملائم من ناحية القوانين التشريعية والإدارية والتنظيمية لجذب المستثمرين لتشجيع الصادرات؛
- الاستثمار في الطاقات البديلة وذلك لوجود مختلف امكانيات نجاحها في الجزائر وتصديرها للخارج.

آفاق الدراسة

من خلال البحث في موضوع تأثير تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اكتشفنا بعض الأفكار الجديدة مع وجود نماذج قياسية متطورة لا يمكن للباحث أن يستخدمها كلها في دراسة واحدة، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح الآفاق التالية:

- عدم وجود دراسات سابقة تتناول تأثير تطايرية أسعار النفط على الانفتاح التجاري في الجزائر، وبالتالي نسلط الضوء على هذا الموضوع ليشغل اهتمام الباحثين الاقتصاديين في الجزائر.
- يمكن تطبيق نماذج خطية على كل متغير تابع وربطه مع تطايرية أسعار النفط واستنتاج طبيعة العلاقة مع متغيرات الدراسة.
- يمكن تطبيق نماذج قياسية غير الخطية في هذا الموضوع ومقارنتها بالنتائج التي توصلت لها البحوث التي استخدمت نماذج خطية؛
- اقتصرت دراستنا القياسية على أربع متغيرات التي تعبر عن تحرير التجارة الخارجية (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل الانفتاح التجاري، حجم الصادرات، حجم الواردات)، كما يمكن للباحث أن يضيف بعض المتغيرات كرصيد ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري.

"وفي الختام نرجو من الله جل جلاله أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر قليل في الإثراء بموضوع الدراسة من أجل إتمام الأطروحة العلمية، كما نقدم اعتذارنا عن أي خطأ أو تقصير بدر منا"

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ.الكتب:

1. أبو شرار، علي عبد الفتاح، " الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2007.
2. الاخضر أبو علاء عزي، "اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري"، دار الخمدونية، الجزائر، 2013.
3. أمال قاسيمي وآخرون، "الجزائر: اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
4. برشيش السعيد، " الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر، الجزائر .
5. بكري، كامل، "الاقتصاد الدولي: التجارة و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
6. جمال جويدان الجمل، "التجارة الخارجية"، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2013.
7. حشيش، عادل أحمد، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
8. سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005.
9. سمير السعداوي، "الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام"، الطبعة الأولى، دار الخمدونية، الجزائر، 2008
10. السيد احمد السريتي، "اقتصاديات التجارة الخارجية"،الطبعة الأولى، مؤسسة رؤيا للطباعة،مصر، 2009.
11. الشافعي زكي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
12. شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
13. الصرن، رعد حسن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 2000.
14. صلاح الدين حسن السيسي، "التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية النظريات والسياسات"، دار الكتاب الحديث، 2014.
15. عبد الحميد، عبد الطلب، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

16. عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

17. عبد العظيم، حمدي، "اقتصاديات التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، 2000.

18. عبد المجيد، قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

19. عريقات،حربي،"مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2016.

20. العطار، رشاد وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

21. عمار بوزعرور، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

22. عوض الله، زينب حسين، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.

23. عوض، طالب، "مدخل إلى الاقتصاد الكلي"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2013.

24. قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.

25. لخضر حسان، "برنامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

26. لعيسوي ابراهيم، الغات وأخواتها ,"النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، الامارات، 1997.

27. محمد الوادي وآخرون، "المؤسسة في الاقتصاد"، دار اليزيدي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007.

28. منصور، طه عبدالله، ومحمد عبد الصبور علي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987.

29. مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، الجاندرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

30. نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار إحياء التَّراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

31. نجوى أنيس الفقه، "دور منظمة الأوبك في عملية التنمية"، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.

32. نفين حسين، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

33. يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

34. يونس، محمود، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

ب. الرسائل والأطروحات:

1. ابراهيم بلقلة، "آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 2010.

2. اسمندر محسن, "الآثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.

3. أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 مارس 2013.

4. أنس حامد سالم المومني، الانفتاح التجاري والتضخم أدلة من الأردن، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل بيت، الأردن، 2017-2018.

5. بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019

6. جابر عبد الهادي خمد المري، أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة آل بيت، 2018-2019.

7. زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائري"، مذكرة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، 2006-2005.

8. الزبدي نادر، "أثر تحرير التجارة على الصادرات في الاردن"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.

9. زمال وهيبة، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018.

10. سلطاني سلمى، "دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002-2003.

11. السواعي خالد، "محددات التجارة الخارجية في الأردن: 1973-2000"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2003.

12. صيب محمد علي الفهداوي، أثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل بيت، الأردن، 2017.

13. عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، 2012.

14. عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008.

15. عمراني حياة، "أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013.

16. قويدر قويشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

17. كرفوح مريم، "ادارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية"، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسة أدرار، 2017/2016.

18. مصراوي منيرة، تأثير تحرير الجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيسستيك،

19. جيهان محمد عثمان العموش، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1990-2016)، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة أل بيت، الأردن، 2016-2017.

20.مكي مراد، "الاصلاحات الجمركية و دورها في ترقية التجارة الخارجية في ظل التحديات الراهنة – دراسة حالة الجزائر–"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة مستغانم، 2018/2017.

21.موسي أسية، "أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2021/2020.

22.مومن لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، فرع اقتصاد مالي، جامعة سيدي بلعباس، 2018-2019.

23.ميادة داود حسن، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن، مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد ، جامعة أل بيت، الأردن، 2015-2016.جامعة مستغانم، 2016-2017.

24.ميلودي عمار، "تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال فترة 2007-2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2020.

25. نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة "1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومالية، جامعة الشلف،سنة2009.

26. وهيبة مشدن، "أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، ممذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير : النقود و المالية. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3 : سنة 2006.

ج.المجلات والدوريات:

1. إبراهيم بلقلة ، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر، 2013.

2. ابريليا، جي تي وهاندويو، "تأثير إنشاء التجارة وتحويل التجارة في الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الآسيان واليابان (AJECP)"، مجلة الاقتصادات النامية، المجلد 4، العدد 02، 2019.

3. أبو بكر الصديق زروقي، "تطاير أسعار النفط البترول وأثره على نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2021.

4. أحمد حسين علي الهبتي، بختيار صابر محمد ، "أثر التقلبات في عائدات النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي" ، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 2011.

5. أيمن سليمان مزاهرة، "الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة آفاق الاقتصادية"، المجلد 28، العدد 109، 2007.

6. براهيمي آسية، ثابت أول وسيلة، "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017.

7. بركان بسمة . دربوش محمد الطاهر، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2020)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة خنشلة، 2021.

8. بلغنام نبيلة وسحنون جمال الدين،" اصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، العدد 09-2017.

9. بلقاسم رحالي . سمير بوعافية . مصطفى عوادي، اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 (دراسة قياسية)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 2، جامعة الواد، 2018.

10. بلقاسم منال، "أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، جوان 2017.

11. بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 4، عدد 4، 2016.

12. بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، جامعة مستغانم، 2015.

13. بن شاعة محمد، شريفي خيرة، "قياس تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية "،مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، جامعةسكيكدة، ديسمبر 2018.

14. بن مسعود سعاد . الحدي نجوية، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة، 2020.

15. بن يبا محمد، فودوا محمد، "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حلال الفترة 1980-2018"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 02، 2020.

16. بنو جعفر عائشة، بن زاير مبارك، "تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري (1980-2015)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.

17. بوالشعور شريفة، "أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ، ECM"مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ،05جوان 2016.

18. بوسالم فاطمة . يدروج نضال، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 2، العدد 1، جامعة جيجل، 2018.

19. بوضياف سامية، سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2015.

20. بوعدلة سارة، أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 1، المدرسة العليا للدراسات التجارية، 2021.

21. بوعوينة مولود ، هاشم جمال ، "العلاقة بين أسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر" ، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05 ، الجزائر، 2017.

22. جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان ،2016.

23. الحرازي شبير عبد الله، "اليمن ومنظمة التجارة العالمية" , مجلة آفاق اقتصادية، العدد 108، الإمارات العربية المتحدة، بدون سنة نشر.

24. حمزة بن الزين، وليد فرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة "2015-2000، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد،03، الجزائر، 2016

25. حمومي وفاء، تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، مجلة المعارف، المجلد 8، العدد 1، جامعة البويرة، 2021.

26. خرابشة عبد، "الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني"، المجلد 8، العدد 1، المنارة جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

27. خياط سحر حسن، "تحليل نموذج الجاذبية للتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتقدمة"، الاقتصاد والتمويل المقنع، المجلد 7، العدد (1)، 2019.

28. دبار عبد الكريم . بوصبيع صالح رحيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الواد، 2021.

29. دحو بن عبيزة، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، لمجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.

30. دقيش جمال، جعفر هني محمد، "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDL"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، مستغانم، الجزائر، 2019.

31. رفيقة بوسالم، لخديمي عبد الحميد، "أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1970-2009"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 2014.

32. ريفيرا باتيز، إل ورومر، " التجارة الدولية مع تغير تكنولوجي داخلي"، المجلة الاقتصادية الأوروبية ، المجلد 35، العدد 04، 1991.

33. زايدي حسيبة، بن سماعين حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016.

34. زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008.

35. زروقي أبوبكر الصديق، تطاير أسعار البترول وتأثيره على نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 1، جامعة مستغانم، 2021.

36. ساركار ، برابرجيت "الانفتاح التجاري والنمو: هل من صلة ؟". مجلة القضايا الاقتصادية ، المجلد 42، العدد 03، 2008.

37. البصام، سهام حسين، "مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط غي إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد36، 2013.

38. السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1، جامعة الجلفة، 2018.

39.شامون،" تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربيةالسعودية"، المجلة الدولية للبحوث في دراسات الأعمال والإدارة، المجلد2 العدد5، 2015.

40. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، 2016.

41. صوفان ، ذكريات، "العوامل المؤثرة على صادرات الأردن خلال الفترة (2003-2012)". المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية المجلد 05، العدد 16، 2014.

42. طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراييم بلحيمر، "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2004-2000في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ،07جامعة وهران ،1جانفي ،2017.

43. الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، الكويت، 2010.

44. عاشور حيدوشي، وميلود وعيل، " آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

45. العالية مناد، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الشلف، 2020.

46.عبد القادر مطاي . فؤاد عمر دلال، أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2016-2000، مجلة احاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة بسكرة، 2019.

47. عتيق الشيخ، بومدين محمد أمين، "أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 01، أفريل 2021.

48. عصام هادي محمد الصالحي، "نطور الاحتياطي النفطي العالمي وفق تغيرات الإنتاج والأسعار للمدة (1985-2011)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015.

49. علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مجلة رؤى استَّراتيجية، يناير 2017.

50. عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد، 15، العدد1، فلسطين، 2013 .

51. عماري زهير،"أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة مسيلة.

52. غزازي عماد، بهياني رضا، نمذجة تطاير أسعار النفط والتنبؤ به للفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة ، ARFIMA USING، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، جامعة أدرار، 2020.

53. فاطمة بوسالم، ونضال يدروج، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، جوان 2018.

54. الكحولي باسم، مكتوف سمير، "آثار إنشاء وتحويل التجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: التحليل الاقتصادي القياسي حسب نموذج الجاذبية"، مجلة التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، المجلد 24 العدد (1)، 2015، ص 76-104.

55. كين نجوين ترونج، "نموذج الجاذبية من خلال نهج بيانات اللوحة: تطبيق تجريبي له آثار على منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا"، نشرة آسيان الاقتصادية، المجلد 26، العدد (3)، 2009.

56. لحمش مهدي . مداني جميلة، انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية – حالة الجزائر فترة 2014-2018، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2، جامعة خميس مليانة، 2020.

57. مالكي عمر، ساهل سيدي محمد،" أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية –الحالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد ،07 الجزائر، ديسمبر، 2016.

58. مبارك الطيبي، "نظرة حول الانظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري" ،دفاتر السياسية والقانون، جامعة ادرار، 2018.

59. مباركي عبد الإله . مختاري فيصل، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :1970-2016، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 3، جامعة مستغانم، 2020.

60. مجناح فؤاد، حاشي النوري، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد1، جامعة الجلفة، 2020.

61. محمد ترقو . جميلة بغداوي . براهيم بوكرشاوي، قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة شلف، 2017.

62. محمدي فاطمة الزهراء، مصباحي فاطمة الزهراء، أثر تطاير أسعار النفط على الطاقة المتجددة في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 11، جامعة تلمسان، 2021 .

63. مختاري فتيحة . بوكثير جبار، أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، جامعة أم الواقي، 2019.

64. مدوري عبد الرزاق، زايري بلقاسم، "أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، ماي 2018.

65. مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، "واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017.

66. مهيدي حسينة، بوظراف الجيلالي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر (1980-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 2، جامعة مستغانم، 2018.

67. موسي آسية . بورحلة زهرة . قدال زين الدين، دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 1، جامعة أم البواقي، 2022.

68. موسي آسية، آمينة تومي، مباركي سمراء، "دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020.

69. موسي آسية، قدال زين الدين، بورحلة زهرة، "دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم في الجزائر"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020.

70. موسي آسية، مغربي زين الدين الوافي، "دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة النقدية على سعر الصرف الجزائري خلال الفترة (1980-2017)"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020.

71. و داهش، عبد الوهاب سعيد، "بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي"، مجلة العلوم الإدارية، العدد 13، 2001.

72. بجرس منصور، بزيان عبد المجيد ،"واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير المركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"، علوم وتكنولوجيا، عدد 43، 2016.

73. يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري- دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 16، العدد 2، جامعة تلمسان، 2017.

74. يوسف بيبي، "الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 11، العدد 01، 2007.

د.الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. الزيود، إبراهيم الصويعي، والزعبي، "تجارة الأردن مع الدول العربية" مؤتمر التجارة البينية العربية والتكامل الاقتصادي، عمان، الأردن، 2004.

2. كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، أيام 22-21ماي 2002

3. مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015.

4. موسي آسية، مباركي سمراء، "دراسة تحليلية قياسية للعلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر"، يوم دراسي حول "انعكاسات تقلبات أسعارالنفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،" جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 03ماي 2018.

5. مياء زكري وفضيلة عكاش، "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كمية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16و 17ديسمبر.

هـ.مواقع الأنترنت:

1. إدارة معلومات الطاقة؛ www.eia.gov.

2. محمد ناجي حسن خليفة، "اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية"، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.4shared.com/rar/0EeYgrLq/file.html ، تم الإطلاع عليه 2020/08/18

3. مروان محمد، "أهمية التجارة الخارجية"، 2015، نقلا عن الموقع. www.mawdoo3.com

4. وكالة الأنباء الجزائرية، "مقال بعنوان العلاقات الجزائرية-الأمريكية: ماض عريق واحترام متبادل و أقوى من اي وقت مضى"، الجزائر، 2020. على الموقع الالكتروني التالي: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html.

و. التقارير والمنشورات:

1. إدارة معلومات الطاقة EIA.

2. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ديسمبر، 2015.

3. أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط")، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4. بموجب قانون الموازنة لعام 2004، يمكن استخدام المبالغ المتراكمة في النظام المالي ولائحته لتمويل عجز الموازنة في حالة انخفاض الإيرادات الهيدروكربونية عن الميزانية وتقليل الدين الوطني القائم، لمزيد من التفاصيل حول النظام المالي ولائحته، يرجى الرجوع إلى تقرير البنك الدولي.

5. بني أحمد ، محمد فايز أحمد،"العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية الأردنية: دراسة مقارنة باستخدام نموذج الجاذبية خلال (1985-1995)"،قسمالاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، 2000.

6. بيانات القوى العاملة ومعدل التشغيل ومعدل البطالة، من موقع البنك الدولي.

7. بيانات المركز الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

8. تفرير البنك الدولي،2007

9. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي 128/16، 2016.

10. دانيال، جيمس،"التحوط من مخاطر أسعار النفط الحكومية"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي،2001

11. شيح تركية، "التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري"، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، 2019.

12. شيح تركية، "التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري"، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، 2019.

13. صندوق النقد الدولي ، 2000.

14. صندوق النقد الدولي، "الجزائر: مشاورات المادة الرابعة لعام 2011 – تقرير الموظفين ؛ إشعار المعلومات العامة ، التقرير القطري رقم 20/12 ، يناير 2012.

15. صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016"، الملحق رقم 5/1، 2011–2015.

16. قويدري محمد، "انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية"، ورقة عمل، جامعة الاغواط، 2002.

17. المحيشي إسماعيل، "الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

18. مذكرة عرض اقتراح قانون الموازنة لعام 2014 (فرنسي).

19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016).

20. النجار سعيد، "أثر منظمة التجارة العالمية على البلاد العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

21. هلال أحمد محسن، "الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ.الكتب:

1. Charles A. S. Hall, Carlos A. Ramírez-Pascualli, “The First Half of the Age of Oil”, Springer Briefs in Energy, NewYork, 2013.
2. Darko, e, « Short guide summarising the oil and gas industry lifecycle for a non-technical audience », EPS-PEAKS,UK, 2014.
3. Giles ATKINSON and others, “Handbook of sustainable development”, Edward Elgar Publishing, UK, 2007.
4. Regis Bournonnais ,"économétries manuelle et exercices corrigés", 5eme édition, Dunod, paris, 2003.

ب. المجلات والدوريات:

1. A. Benhamou, Le Cadre Juridique Du Commerce Extérieur De L’algérie, revue idara, vol 9, N° 18, École Nationale d’Administration, 1999.
2. AbdulRazaq Hamad , H., & Hamoud Saad , M, “Analysis of the impact of fluctuations in crude oil prices on OAPEC's foreign trade for the period (2000-2016) / Iraq as a model”, Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol 3, I 43, 2018.

3. Abdusalam Faraj Yahia, and Ali Salman Saleh, "Economic Sanctions, Oil PriceFluctuations and Employment: NewEmpirical Evidence from Libya", AmericanJournal of Applied Sciences, Vol 5, No 12 , 2008.
4. Abo Alhaija, Adnan, "Trade Liberalization and economic growth , a case of Jordan", ABHATH- Al YARMOUK, vol.20, 2004.
5. Abubaker, R, "The asymmetric impact of trade openness onoutput volatility", Empirical Economics, Vol. 49 Issue 3, 2016.
6. Afroune Nadia, Analyse De La Relation Entre Le Prix Du Pétrole Et Le Taux De Change Réel De Dinar Algérien., revue de l'économie et finance, vol 4, N°2, Université de Chlef, 2018.
7. AS Mohsen, SY Chua, CNC Sab, "Trade Liberalization, Exports and Imports in Syria", Foreign Trade Review, 2017.
8. Aydinalp, I. G, "The Virtual Organizations andTheirCommunications", İİB International RefereedSocialSciences Journal, 3 (6), 2012.
9. Bekihal Mohammed .ó adouka Lakhdar . Ouverture Commerciale Et Performance économique : Le Cas De L'algérie Pour La Période 2000-2015, Al-riyada for Business Economics Journal, vol 6, N°1, Université de Chlef, 2020.
10. Belaribi Ihssane . Zouaoui Halima, Modélisation De L'influence De La Variation Des Prix Du Pétrole A L'exportation Sur Principaux Agrégats Macroéconomiques, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol 18, N° 1, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2021.
11. Berument , M, Celyan, N Dogan, N. The impact of oil shocks on the economic growth of selected MENA countries, the energy journal, 31 (1), 2010.
12. Byone, lewis ،Denny, Griffith ،Jennifer, Moore, "Trade liberalizationand manufacturing sector: the case ofthe small developing country"،Contemporary Economic Policy, 20 (3), 2002.
13. Carneiro ,F., and Arbache , S, "The impact of trade liberalization on the Brazilian labor market", The Journal of Development Studies , vol.41(2), 2004.
14. Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and LongRun Impact on Nigerian Economy", MPRA:Munich Personal RePEc A rchive, No 2443, 15 August 2010.
15. Dikkaya, M., Doyar, B. V., & Kanbir, O, "The effects of oil prices on Turkey's foreign", Review of Socio-Economic Perspectives, vol 3, I 02, December 2018.
16. El Afani Amar . Benslimane Hajar L'effet De L'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique En Algérie : Application Du Modèle Var , Revue Algérienne de Développement Économique, vol 4, N°4, Université de Chlef, 2017.
17. Elmi, Z and Jahadi H, Oil price shocks and Economic growth: evidence from OPEC and OECD, Australian journal of basic and applied sciences, 5 (6), 2010.
18. Ferrah Ahlem . Ouledzaoui Abderahmane, The Impact Of Oil Price Fluctuations In The Algerian Dinar Exchange Rate Against Dollar -econometric Analytical Study On During The Period (2004-2018), Revue des sciences Humaines Université Oum El Bouaghi ,vol 9, N°1, Université Oum El Bouaghi, 2022.
19. HA AL-Shammaria, JK Al-Bakrib, "Liberalization of Foreign Trade and Its Impact on the Macroeconomic Indicators of Iraq Economy for the Period 2003-2018", International Journal of Innovation, Creativity and Change, vol 14, N° 04, 2020.

20. Habbiche Wahiba, Essai D'évaluation De L' Impact De L'ouverture Commerciale Sur Une économie En Algérie, Algerian Journal of Human and Social Sciences, vol 1, N°1, Université de Constantine, 2017.
21. Haddad Sofiane, Le E-commerce En Algérie : Enjeux Et Défis à Surmonter , vol 1, N°1, Université d'alger 3, 2020.
22. Haider, M., & and other, "Impact of Devaluation on Saudi Oil Exports: The J-Curve Analysis", International Journal of Economic Research, vol 14, N° 10, 2017.
23. Hamadouche Fatma Zohra, Ouverture Commerciale Et Croissance Economique Dans Un Echantillon Des Pays Du Mena, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol 12, N°2, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2015.
24. Hamimed Soumia . Mokhtari Fayçal, Le Lien Entre Ouverture Commerciale, Institutions Et Croissance économique : Le Cas Des Pays D'europe Centrale Et Orientale (peco), Journal des Etudes Economiques Contemporaines, vol 6, N°2, Université de Msila, 2021.
25. Henriques, I., Sadorsky, P.. Oil prices and the stock prices of alternative energy companies. Energy Econ, 2008.
26. Hicham Ayad, Oil Prices, Gold Prices And Exchange Rate In Algeria A Non-linear Analysis, Revue de l'économie financière et des affaires, vol 3, N°1, Université de Mila, 2019.
27. Idris, J; Yusop, Z; Habibullah, M, "TRADE OPENNESS ANDECONOMIC GROWTH: A CAUSALITY TEST INPANELPERSPECTIVE", International Journal of Business & Society,Vol. 17, Issue 2, 2016
28. Institut International du Développement Durable, « Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture », Bulletin du sommet mondial sur la sécurité alimentaire, volume 150, N°7, 21 Novembre 2009.
29. Kar,Muhsin,Saban Nazlioglu and Huseyin Agir , Trade openness, financial development and economic growh in Turkey: Linear and Nonlinear causality Analysis , International Conference on Eurasian Economies, 2013.
30. Ladjedel Khaled, L'impact De L'effondrement Des Cours Du Pétrole Sur Les Grands Indicateurs Macroéconomiques En Algérie, revue economie et developpement, vol 5, N° 2, Université de Médea, 2017.
31. Lee, K., Ni, S., Raati, R.A, Oil shocks and the macro economy : The role of price variability, Energy Journal, 16 (4), 1995.
32. Lynch M. (2003), "causes of oil price volatility", Journal f energy and development, 2003.
33. Mezaour Amel, Belaid Dehbia, Les Fluctuations Des Prix Du Pétrole Comme Enjeu Principal De La Crise économique Internationale (état Des Lieux , Impact Sur L'économie Algérienne Et Mesures Prises Par L'algérie), Industrial Economics Journal –Khezzartech, vol 10, N° 2, Université de Batna, 2020.
34. Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, "Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach", The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, 2019.
35. Mourad Tahtane, L'impact De L'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique Dans Les Pays Arabes: Une Analyse Quantitative, revue nouvelle économie, vol 1, N°1, Université Khemis Meliana, 2010.
36. Moussaoui Soumaia . Benzaoui Abdrazak, The Effect Of Fluctuations Of Variables (oil Price, Degree Of Economic Openness, Terms Of Trade) On The Real Exchange Rate In Algeria For The Period (1980-2018), The Economic Science, Management and Business Science, vol 12, N° 2, University of Msila, 2020.

37. Nadia Yacine , L'impact De La Politique D'ouverture Commerciale Sur La Croissance économique Dans Les Pays En Voie Du Développement - Cas De L'algérie, La Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études, vol 3, N° 1,Université de Bouira, 2018.
38. Özge BEŞER, N, "The effect of oil prices on foreign trade deficit in the economics of Bulgaria", Theoretical and Applied Economics, I 03, 2019.
39. Rehioui Manel . Djellit Tahar . Merghit Abd Elhamid, The Role Of Algeria's Exchange Rate Policy In Absorbing The Impact Of External Shocks: The Case Of The 2014 Oil Shock, Revue Namaa pour l'économie et le commerce, vol 5, N°2, Université de JIjel, 2021.
40. Saigh Malika, Diagnostic Du Marché Pétrolier Prix Du Pétrole - Rétrospective Historique, Revue maaref, vol 11, N°21, Université de Bouira, 2016.
41. Semouk Nawel . Touitou Mohammed, The Effect Of External Oil Price Shocks On The Algerian Economy In The Light Of Trade Openness Simulation Using The Computable General Equilibrium Model, Revue Stratégie et Développement, vol 9, N°1, Université de Mostaganem, 2019.
42. Shaheen alma,Mahnaz Muhmad , Impact of trade liberalization on economic growth in Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 2013.
43. Shaheen Safana, Masood Sarwar Awan, Mauhammad Waqas, and Muhammad Amir Aslam , Financial development, International trade and economic growth: Empirical evidence from Pakistan, Romanian Journal of Fiscal Policy, 2011.
44. Srinivasan, T. N, "Trade, Development and Growth", Princeton Essays in International Economics No. 225, Princeton University, 2001.
45. Stephen.P.A. Brown, M.K. Yu¨cel, "Energy prices and aggregate economic activity: an interpretative survey", The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 42, 2002.
46. Tawati Ahlaam, The Impact Of International Crude Oil Price On The (usd/ld) Exchange Rate: An Empirical Study, Journal d'économie nord-africaine, vol 16, N° 3, Université de Chlef, , 2020.
47. Tchitchoua Jean . Boyomo Ateba Aurelien Henri . Okpwae Eyimi Dagobert Aimé, Analyse De L'effet Des Variations Du Cours Du Petrole Sur Le Compte Courant Des Pays De La Cemac : Une Application Du Modele Vecm, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol 16, N°2, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, 2020.
48. Touati Karima, The Impact Of Oil Price Shock Of 2014 On The Exchange Rate In Algeria: Vector Autoregressive Model, Revue Finance & marchés, vol 4, N°2, Université de Mostaganem, 2017.
49. Touati Karima, Les Effets à Court Et Long Termes Du Prix De Pétrole Sur Le Taux De Change En Algérie : Modèle Ardl Sur Données Mensuelles (2012-2019), Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, vol 14, N° 2, Université de M sila, 2021.
50. Touil Assia . Merabet Assia, The Impact Of Oil Prices Shocks On The Exchange Rate Changes In Algeria Econometric Study During The Period 1986 – 2019, Journal Afaq pour la recherche et les études, vol 4, N°2, Centre Universitaire d'Ilizi, 2021.
51. Xin Jmaes, H, Crude oil prices forcasting time series vs SVR, International information management association, 2018.
52. Zirar Soumia . Moussaoui Mohammed, The Impact Of The Collapse Of Oil Prices In Mid-2014 On Algeria's Foreign Trade, les cahiers du mecas, vol 16, N°2, Université de Tlemcen, 2020.

ج- مواقع الانترنت:

1. BP Statistical Review of Word Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com.

2. Çarikçi, E, “Alternatif Sanayileşme, Diş Ticaret Stratejileri Ve 24 Ocak Kararlari”, 2020 https://www.altayli.net/alternatif-sanayilesme-disticaret-stratejileri-ve-24-ocak-kararlari.html
3. Erbayindir, E. G, “Two Sides of Globalization Medal”, Journal of Yasar University, 2020. https://dergipark.org.tr/tr/download/articlefile/179108:
4. Feuerm L & McLellan, D, Karl Heinrich Marx, (2019) https://www.britannica.com/biography/Karl-Marx see 2-8
5. H Chenery, "changement des structure et politique de développement", p6, http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/424041468339617858/pdf/119110PUB0French0Box74486B01PUBLIC1.pdf.
6. http://www.sonatrach.com/en/elements-histoire.html
7. https://democraticac.de/?p=30853
8. https://www.codedouanesdz.com/
9. https://www.codedouanesdz.com/
10. https://www.state.gov/u-s-relations-with-algeria/.
11. La Convention sur la diversité biologique, www.cbd.int/convention/ , Le 18/08/2020
12. www.fes.de/globalization
13. www.napcsyr.org
14. www.wtoarab.org

ه.التقارير والمنشورات:

1. Gupta, A, “Determinants of Tax Revenue Efforts in Developing Countries”, IMF Working Paper No WP/07/184, 2007Agbeyegbe, Terence, Janet G ،Stotsky and Asegedech WoldeMariam , « Trade Liberalization, Exchange Rate Changes and Tax Revenue in Sub-Saharan Africa » ،IMF Working Paper, 2004.
2. Mitchel J., Stevene P. and Cossinadri E. “Resource depletion, dependence and development: Algeria”, Chatham house, working paper, United Kingdom, November 2008.
3. The Exposure of African Gvernment to The Volatility of International Oil Prices, and What to Do about It, paper bye The UNECTAD Aecretarie, New York and Geneva, 2005.

الملاحق

الملحق 01: نتائج عملية التقدير نموذج الانحدار الذاتي AR(1) لـ DLOP

Dependent Variable: DLOP
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 04/17/21 Time: 22:05
Sample: 2000Q2 2019Q1
Included observations: 76
Convergence achieved after 4 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008074	0.025732	0.313760	0.7546
AR(1)	0.779043	0.062905	12.38452	0.0000
SIGMASQ	0.001682	0.000190	8.876216	0.0000

R-squared	0.616632	Mean dependent var	0.011167
Adjusted R-squared	0.606129	S.D. dependent var	0.066686
S.E. of regression	0.041852	Akaike info criterion	-3.458419
Sum squared resid	0.127863	Schwarz criterion	-3.366416
Log likelihood	134.4199	Hannan-Quinn criter.	-3.421650
F-statistic	58.70876	Durbin-Watson stat	1.859937
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.78

الملحق 02: نتائج اختبار النموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	7.668846	Prob. F(4,67)	0.0000
Obs*R-squared	22.61192	Prob. Chi-Square(4)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/21 Time: 22:42
Sample (adjusted): 2001Q2 2019Q1
Included observations: 72 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000813	0.000594	1.367429	0.1761
RESID^2(-1)	0.015804	0.101238	0.156107	0.8764
RESID^2(-2)	-0.009177	0.101237	-0.090651	0.9280
RESID^2(-3)	-0.023698	0.101258	-0.234032	0.8157
RESID^2(-4)	0.560298	0.101289	5.531683	0.0000

R-squared	0.314054	Mean dependent var	0.001755
Adjusted R-squared	0.273102	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.004026	Akaike info criterion	-8.125272
Sum squared resid	0.001086	Schwarz criterion	-7.967170
Log likelihood	297.5098	Hannan-Quinn criter.	-8.062331
F-statistic	7.668846	Durbin-Watson stat	1.848096
Prob(F-statistic)	0.000038		

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج GARCH(0,2)

Dependent Variable: DLOP
Method: ML ARCH - Normal distribution (Marquardt / EViews legacy)
Date: 04/21/21 Time: 22:45
Sample (adjusted): 2000Q3 2019Q1
Included observations: 75 after adjustments
Convergence achieved after 31 iterations
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(3) + C(4)*GARCH(-1) + C(5)*GARCH(-2)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	0.001052	0.017515	0.060069	0.9521
AR(1)	0.783586	0.062075	12.62323	0.0000
Variance Equation				
C	4.08E-06	7.40E-07	5.513231	0.0000
GARCH(-1)	2.038941	0.013820	147.5391	0.0000
GARCH(-2)	-1.043371	0.013706	-76.12278	0.0000

R-squared	0.614991	Mean dependent var	0.011868
Adjusted R-squared	0.609717	S.D. dependent var	0.066852
S.E. of regression	0.041764	Akaike info criterion	-3.698193
Sum squared resid	0.127331	Schwarz criterion	-3.543694
Log likelihood	143.6822	Hannan-Quinn criter.	-3.636503
Durbin-Watson stat	1.873407		

Inverted AR Roots	.78

الملحق رقم 04: نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables : LCSDGARCH LERR LOUV LEX LEM
Exogenous variables : C
Date : 05/03/21 Time : 01 :44
Sample : 2000Q1 2019Q4
Included observations : 39

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	158.3169	NA	2.65^{e}-10	-7.862407	-7.649130	-7.785885
1	521.7244	614.9972	7.79^{e}-18	-25.21663	-23.93697	-24.75750
2	575.7054	77.51126*	1.88^{e}-18*	-26.70284*	-24.35679*	-25.86110*
3	582.2777	7.751886	5.79^{e}-18	-25.75783	-22.34540	-24.53348

الملحق رقم 05: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/03/21 Time: 01:45
Sample (adjusted): 2001Q4 2018Q1
Included observations: 42 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCSDGARCH	LERR	LOUV	LEX	LEM
LCSDGARCH(-1)	1.185175	-0.006850	0.002247	0.004826	-0.004181
	(0.40902)	(0.00421)	(0.01248)	(0.01494)	(0.01640)
	[2.89757]	[-1.62745]	[0.18003]	[0.32300]	[-0.25498]
LCSDGARCH(-2)	-0.041813	-0.000236	-0.003089	-0.000843	-0.005792
	(0.20119)	(0.00207)	(0.00614)	(0.00735)	(0.00806)
	[-0.20783]	[-0.11384]	[-0.50311]	[-0.11476]	[-0.71821]
LERR(-1)	13.53951	1.362334	-0.438010	0.019322	-1.010545
	(21.5390)	(0.22164)	(0.65734)	(0.78681)	(0.86339)
	[0.62861]	[6.14662]	[-0.66633]	[0.02456]	[-1.17044]
LERR(-2)	-11.78704	-0.532040	0.173981	-0.040008	0.388597
	(17.1415)	(0.17639)	(0.52314)	(0.62617)	(0.68712)
	[-0.68763]	[-3.01630]	[0.33257]	[-0.06389]	[0.56555]
LOUV(-1)	-42.32665	0.276084	0.714004	-0.852540	-0.255184
	(46.6432)	(0.47997)	(1.42350)	(1.70386)	(1.86970)
	[-0.90746]	[0.57522]	[0.50158]	[-0.50036]	[-0.13648]
LOUV(-2)	27.38570	-0.041174	0.273509	0.515935	0.939639
	(35.7101)	(0.36746)	(1.08983)	(1.30448)	(1.43144)
	[0.76689]	[-0.11205]	[0.25096]	[0.39551]	[0.65643]
LEX(-1)	5.781053	0.045052	0.294554	1.874339	0.160294
	(13.5242)	(0.13917)	(0.41274)	(0.49403)	(0.54212)
	[0.42746]	[0.32372]	[0.71365]	[3.79394]	[0.29568]

LEX(-2)	-0.226156	-0.129245	-0.275359	-0.756997	-0.394872
	(13.3319)	(0.13719)	(0.40687)	(0.48701)	(0.53441)
	[-0.01696]	[-0.94210]	[-0.67677]	[-1.55438]	[-0.73889]
LEM(-1)	24.02616	-0.127838	0.599546	0.592993	1.850320
	(25.9892)	(0.26743)	(0.79316)	(0.94938)	(1.04178)
	[0.92447]	[-0.47802]	[0.75590]	[0.62461]	[1.77612]
LEM(-2)	-16.68568	0.001337	-0.620431	-0.426486	-1.248605
	(20.1606)	(0.20746)	(0.61528)	(0.73646)	(0.80814)
	[-0.82764]	[0.00645]	[-1.00838]	[-0.57910]	[-1.54504]
C	-41.87861	1.343658	1.275108	-0.621734	4.680077
	(106.625)	(1.09719)	(3.25406)	(3.89497)	(4.27406)
	[-0.39277]	[1.22464]	[0.39185]	[-0.15962]	[1.09500]
R-squared	0.696479	0.987198	0.998690	0.998455	0.998626
Adj. R-squared	0.598569	0.983068	0.998267	0.997956	0.998183
Sum sq. resids	9.056584	0.000959	0.008435	0.012085	0.014552
S.E. equation	0.540507	0.005562	0.016496	0.019745	0.021666
F-statistic	7.113464	239.0412	2363.326	2003.212	2253.124
Log likelihood	-27.37769	164.8381	119.1776	111.6268	107.7258
Akaike AIC	1.827509	-7.325625	-5.151316	-4.791751	-4.605992
Schwarz SC	2.282613	-6.870521	-4.696212	-4.336647	-4.150888
Mean dependent	-3.181595	4.622507	2.448300	5.301799	5.683783
S.D. dependent	0.853092	0.042743	0.396299	0.436772	0.508257

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.40E-19
Determinant resid covariance	9.64E-20
Log likelihood	621.5268
Akaike information criterion	-26.97746
Schwarz criterion	-24.70194
Number of coefficients	55

الملحق رقم 06: دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

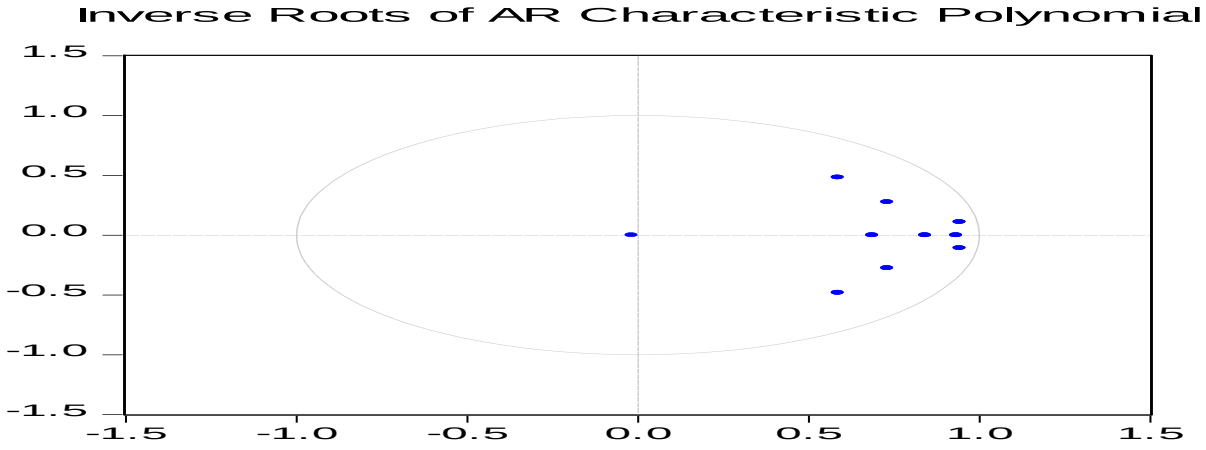

الملحق 07: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date : 05/03/21 Time : 01 :46
Sample : 2000Q1 2019Q4
Included observations : 42

Joint test :

Chi-sq	df	Prob.
568.2784	555	0.3389

الملحق 08: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date : 05/03/21 Time : 01 :47
Sample : 2000Q1 2019Q4
Included observations : 42

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	10.46615	25	0.9952	0.388911	(25, 83.2)	0.9953
2	6.519642	25	0.9999	0.237195	(25, 83.2)	0.9999

الملحق 09: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Structural VAR Estimates
Date: 05/03/21 Time: 01:45
Sample (adjusted): 2001Q4 2018Q1
Included observations: 42 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 21 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1

B =

C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.002270	0.001549	1.465714	0.1427
C(2)	-0.023150	0.002600	-8.902271	0.0000
C(3)	-0.034847	0.004369	-7.975723	0.0000
C(4)	0.010890	0.002285	4.764762	0.0000
C(5)	-1.691753	0.252716	-6.694272	0.0000
C(6)	-0.584350	0.359275	-1.626470	0.1038
C(7)	0.541831	0.122188	4.434418	0.0000
C(8)	0.061132	0.152582	0.400653	0.6887
C(9)	-1.787051	0.050427	-35.43821	0.0000
C(10)	0.430326	0.050899	8.454452	0.0000
C(11)	0.540507	0.058974	9.165142	0.0000
C(12)	0.005425	0.000592	9.165159	0.0000
C(13)	0.008885	0.000969	9.165142	0.0000
C(14)	0.008786	0.000959	9.165149	0.0000
C(15)	0.002898	0.000316	9.165150	0.0000

Log likelihood 589.6401

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.002270	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.023150	-1.691753	1.000000	0.000000	0.000000
-0.034847	-0.584350	0.061132	1.000000	0.000000
0.010890	0.541831	-1.787051	0.430326	1.000000

Estimated B matrix:

0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.008885	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.008786	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.002898

Estimated S matrix:

0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.001227	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.010437	0.009178	0.008885	0.000000	0.000000
0.017480	0.002609	-0.000543	0.008786	0.000000
0.005909	0.012339	0.016111	-0.003781	0.002898

الملحق 10: مصفوفة s المدى القصير

Structural VAR Estimates
Date: 05/25/21 Time: 20:38
Sample (adjusted): 2001Q4 2018Q1
Included observations: 42 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 57 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: e = Su where E[uu']=I
S =

C(1)	0	0	0	0
C(2)	C(6)	0	0	0
C(3)	C(7)	C(10)	0	0
C(4)	C(8)	C(11)	C(13)	0
C(5)	C(9)	C(12)	C(14)	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.540507	0.058974	9.165102	0.0000
C(2)	-0.001227	0.000848	-1.447312	0.1478
C(3)	0.010437	0.002276	4.585007	0.0000
C(4)	0.017480	0.002376	7.357517	0.0000
C(5)	0.005909	0.003280	1.801183	0.0717
C(6)	0.005425	0.000592	9.165115	0.0000
C(7)	0.009178	0.001698	5.405795	0.0000
C(8)	0.002609	0.001388	1.880003	0.0601
C(9)	0.012339	0.002921	4.223895	0.0000
C(10)	0.008885	0.000969	9.165172	0.0000
C(11)	-0.000543	0.001357	-0.400277	0.6890
C(12)	0.016111	0.001905	8.455820	0.0000
C(13)	0.008786	0.000959	9.165154	0.0000
C(14)	-0.003781	0.000608	-6.214282	0.0000
C(15)	0.002898	0.000316	9.165152	0.0000

Log likelihood 589.6401

Estimated S matrix:

0.540507	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.001227	0.005425	0.000000	0.000000	0.000000
0.010437	0.009178	0.008885	0.000000	0.000000
0.017480	0.002609	-0.000543	0.008786	0.000000
0.005909	0.012339	0.016111	-0.003781	0.002898

الملحق 11: الأشكال البيانية للصدمات العشوائية لنموذج svar

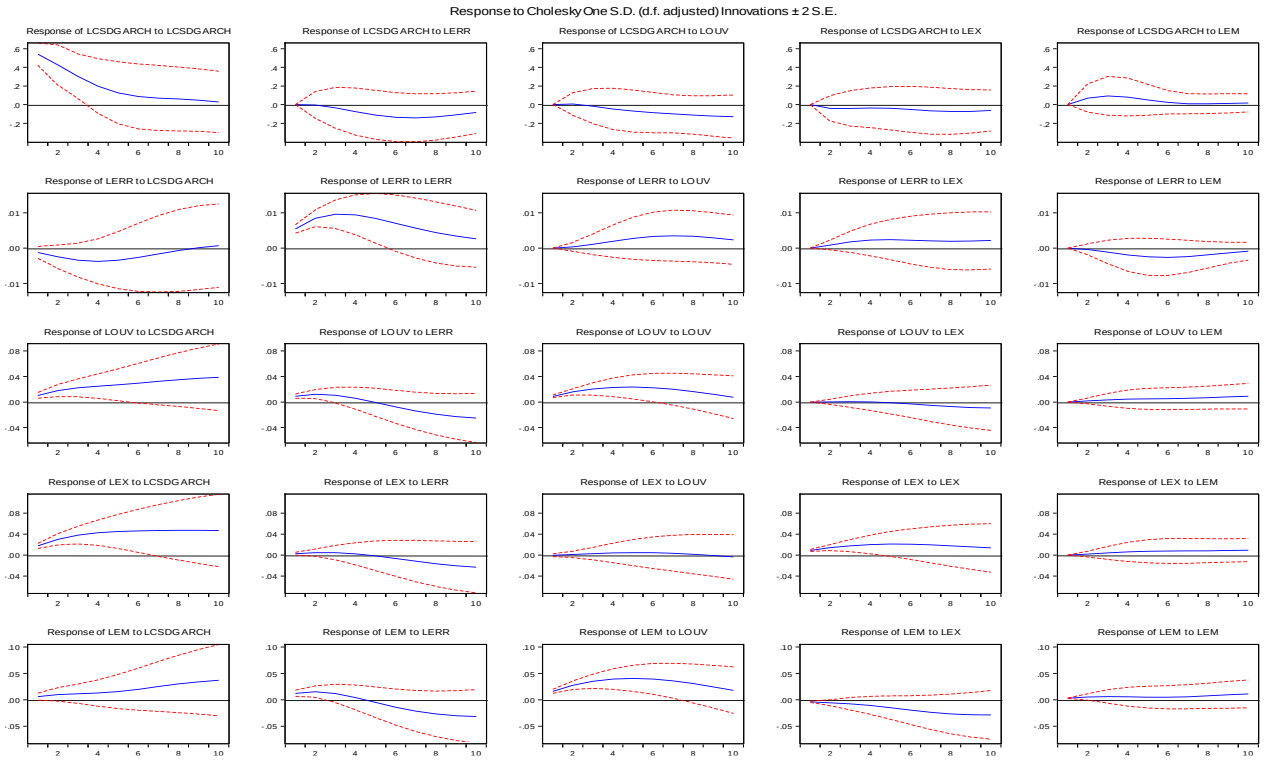

الملحق 12: الأشكال البيانية لتحليل التباين لنموذج svar

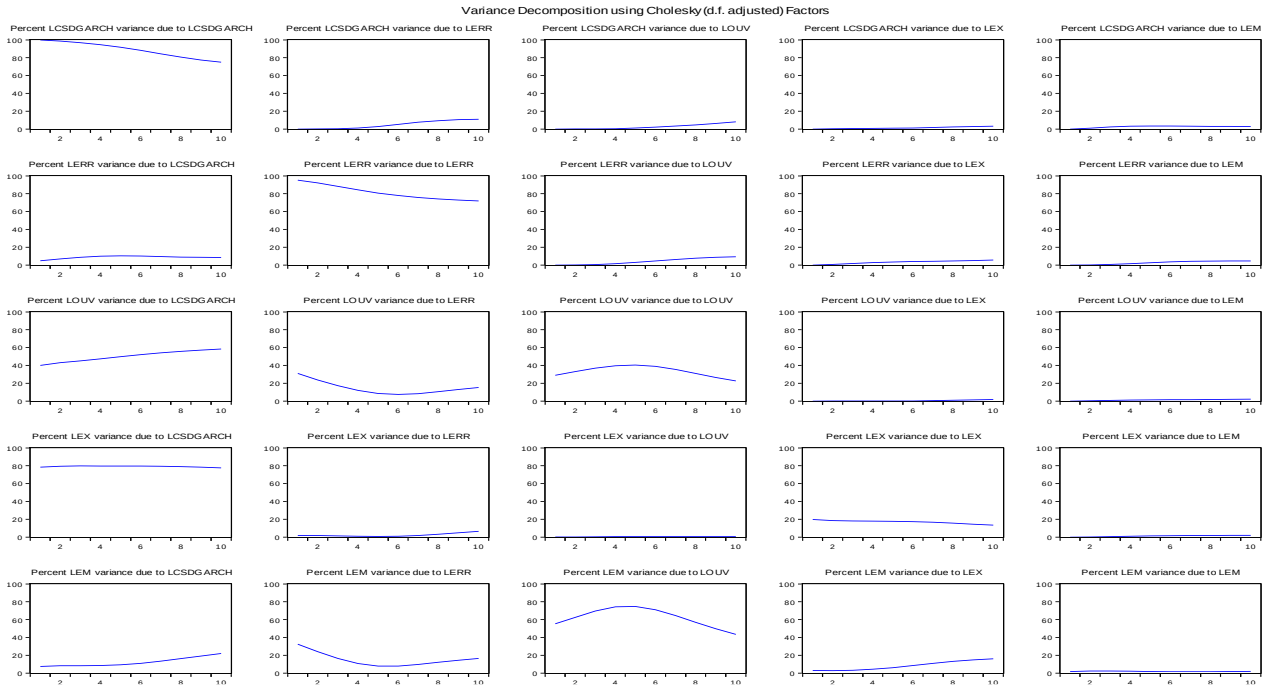

الملحق 13:اختبار السببية لجرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LERR does not Granger Cause LCSDGARCH	42	0.34773	0.7086
LCSDGARCH does not Granger Cause LERR		0.33997	0.7140
LOUV does not Granger Cause LCSDGARCH	42	1.32421	0.2783
LCSDGARCH does not Granger Cause LOUV		0.01171	0.9884
LEX does not Granger Cause LCSDGARCH	42	1.36818	0.2671
LCSDGARCH does not Granger Cause LEX		0.02145	0.9788
LEM does not Granger Cause LCSDGARCH	42	0.94577	0.3976
LCSDGARCH does not Granger Cause LEM		0.00215	0.9979
LOUV does not Granger Cause LERR	75	0.48442	0.6181
LERR does not Granger Cause LOUV		1.57652	0.2139
LEX does not Granger Cause LERR	75	0.01585	0.9843
LERR does not Granger Cause LEX		0.71324	0.4936
LEM does not Granger Cause LERR	75	1.24991	0.2928
LERR does not Granger Cause LEM		0.95281	0.3906
LEX does not Granger Cause LOUV	75	0.17780	0.8375
LOUV does not Granger Cause LEX		0.44208	0.6445
LEM does not Granger Cause LOUV	75	0.05745	0.9442
LOUV does not Granger Cause LEM		1.16913	0.3166
LEM does not Granger Cause LEX	75	0.19132	0.8263
LEX does not Granger Cause LEM		1.66440	0.1967